نموذج ترخيص

انا الطالب : عبد السلام عطية حسن حماد

أمنح الجامعة الأردنية و/أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/أو استغلال و/أو ترجمة و/أو تصوير و/أو إعادة انتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و/أو إلكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير/الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها :

السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧)

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب : عبد السلام حماد

التوقيع:

التاريخ: ٢٧/ ١١ / ٢٠١٩

السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (1998-2017)

إعداد

عبد السلام عطية حماد

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الله سالم النقرش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة من (1998-2017)
وأجيزت بتاريخ 2019/11/19

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبدالله سالم النقرش مشرفاً استاذ - العلاقات الدولية	.....
الدكتور عبد المجيد علي العزام، عضواً أستاذ – حكومات	.....
الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان، عضواً أستاذ– العلاقات الدولية	.....
الدكتور أحمد سعيد نوفل ،عضو خارجي أستاذ – العلاقات الدولية (جامعة اليرموك)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ .....

الإهداء

إلى الوالد والوالدة،

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع،

سائلاً المولى عزوجل أن يمد بعمرهما في طاعته،

وأن يمتعهما بالصحة والعافية الدائمة في الدين،

والدنيا، والأخرة.

كما أهدي هذا العمل إلى كل صاحب علمٍ مخلص في

علمه،

أستاذاً كان، أو باحثاً، أو طالباَ.

الشكر والتقدير

بدايةً، الحمد لله الذي منحني الإرادة، والصبر، والمثابرة، والتوفيق لإتمام هذا العمل، الذي أتمنى ان يكون لبنة في صرح العلم والمعرفة.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل، وكل عبارات التقدير والإمتنان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور عبدالله سالم النقرش، الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى سعة صدره، وتوجيهاته، ونصائحه التي قدمها لي في أثناء إعدادها. ثم الشكر موصولاً إلى الأساتذة الذين جلسنا بين أيديهم ننهل من علمهم في فصول عديدة، ومواد متنوعة. وأخص بالذكر منهم: الأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان، والدكتور محمد خير عيادات.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الأشكال	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة المقدمة	1
الإطار المفاهيمي والنظري.	13
- أولاً: مفاهيم الدراسة.	13
- ثانياً: السياسة الخارجية: القضايا، الأهداف، والأدوات.	20
- ثالثاً: صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، ونماذج صنعها.	24
- رابعاً: السمات والسياسة الخارجية.	29
- خامساً: محددات السياسة الخارجية.	32
- سادساً: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية.	39
- سابعاً: النظريات المناسبة لتفسير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	41
الفصل الثاني: النسق البنائي للسياسة الخارجية الباكستانية	56
- المبحث الأول: شكل النظام السياسي الباكستاني، والقوى المؤثرة فيه.	56
- المبحث الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية الباكستانية.	67
- المبحث الثالث: مبادىء وأهداف السياسة الخارجية الباكستانية.	73
- المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الباكستانية.	75
- المبحث الخامس: السياق التاريخي لتطور السياسة الخارجية الباكستانية (نظرة إجمالية).	79

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: قضايا جيوستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	**84**
- المبحث الأول: قضية كشمير.	**85**
- المبحث الثاني: قضايا المياه.	**111**
- المبحث الثالث: قضية سياتشن (Siachen Glacier).	**122**
- المبحث الرابع: قضية سير كريك (Sir Creek).	**130**
الفصل الرابع: الأمن والتسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند	**139**
- المبحث الأول: البيئة الأمنية بين باكستان والهند.	**140**
- المبحث الثاني: سياسة التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	**145**
- المبحث الثالث: سباق التسلح والترسانات العسكرية.	**163**
- المبحث الرابع: أزمات امنية بين باكستان والهند.	**181**
الفصل الخامس: الاستقطاب السلوكي الدولي، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	**188**
- المبحث الأول: الاستقطاب السلوكي الدولي والسياسة الخارجية.	**189**
- المبحث الثاني: الاستقطاب السياسي والجيوستراتيجي، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	**193**
- المبحث الثالث: الاستقطاب في مجال التسلح وتكنلوجيا الفضاء، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.	**204**
الخاتمة والاستنتاجات.	**216**
قائمة المصادر والمراجع.	**220**
الملاحق	**238**
الملخص باللغة الإنجليزية.	**251**

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الموقع الجغرافي لكشمير.	86
2	التقسيمات الإدارية لمنطقة كشمير.	88
3	موقع منطقة كارجيل	92
4	حوض إندوس المائي وأنهاره.	112
5	مشروع باغليهار.	116
6	مشروع كيشنغانغا.	118
7	مشروع وويلار باراج.	120
8	الموقع الجغرافي لسياتشن.	123
9	Siachen Glacier مع نقطة الخلاف NJ9842	126
10	خط المواضع الأرضية الفعلي (AGPL) في Siachen Glacier	128
11	موقع سير كريك الجغرافي.	131
12	الخلفية القانونية للنزاع حولسير كريك منذ عام 1914	132
13	منطقة EEZ والنزاع حولها في سير كريك.	134
14	إطار تصعيد الصراع بين الهند وباكستان.	160
15	معدل الميزانية العسكرية بالدولار بين الهند وباكستان في أثناء فترة الدراسة.	180
16	الممر الإقتصادي الصيني – الباكستاني CPEC	201

السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (1998- 2017)

إعداد

عبد السلام عطية حماد

المشرف

الأستاذ الدكتور عبدالله سالم النقرش

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (1998-2017)،متضمنةً عدداً من الفصول، تعالج هذه السياسة في جوانب متعددة على المستوى الذاتي المتعلق بطبيعة السياسة الخارجية الباكستانية، وكيفية صياغتها، وعلى المستوى الموضوعي، من خلال تحليل جوانب متنوعة في السياق الجيوستراتيجي، والسياق الأمني والعسكري، إضافةً إلى التفاعل في الجانب الدولي من حيث تأثيره على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة، اعتماداً على مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي. كما تهدف هذه الدراسة لمجموعة نقاط، من أهمها: استيعاب مفهوم السياسة الخارجية، وعلاقته بمفاهيم أخرى، ذات العلاقة، ما هي محددات السياسة الخارجية الباكستانية، ما هي أبرز القضايا الجيوستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، وكيفية التعامل معها، كيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع قضايا الأمن والتسلح تجاه الهند، إضافة إلى توضيح أثر الدور الدولي على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

فيما يتعلق بالجانب المنهجي، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة مناهج، وهي التالية: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، منهج النظم، ومنهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها: يلعب الجيش دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الباكستانية. استمرت السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند على سياقها بتطور متتالي، ومطرد في مجال التسلح على المستويات التقليدية والنووية. تغيرت السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو وكشمير تغيراً برنامجياً، بسبب ظروف داخلية وخارجية. كان للاستقطاب السلوكي الدولي أثر واضح على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في المجالات السياسية والعسكرية.

الكلمات المفتاحية: *باكستان، الهند، السياسة الخارجية، جيوستراتيجي، تسلح، استقطاب*.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تُعد منطقة جنوب آسيا، أو شبه القارة الهندية منطقة مهمة في العالم، سواء بالنسبة لتاريخها الغني وتنوعها الثقافي، أو لمواردها البشرية والطبيعية. من الناحية الجغرافية، تحتل هذه المنطقة جزءاً كبيراً من مساحة اليابسة الآسيوية المتنوعة في مناخها وبيئتها، وهذا بدوره أدى إلى تعاظم وجود النسبة البشرية (الديموغرافية) فيها، حيث يربو عدد سكانها على المليار ونيف تقريباً. وبسبب غنى هذه القارة، فقد وقعت تحت حكم الإستعمار، ابتداءً من الإستعمار البرتغالي، مروراً بالإستعمار الهولندي، وانتهاءً بالإستعمار البريطاني.

منذ ظهور الحركة القومية في الهند متمثلةً بحزب المؤتمر عام 1886، بدأت المشاكل بالظهور بين الهندوس والمسلمين في الهند؛ ذلك أن هذه الحركة عملت على توجيه سياساتها بالتماشي مع الهندوس على حساب المسلمين في الجانب السياسي. وازداد هذا الأمر من خلال تعاون حزب المؤتمر مع البريطانيين من أجل التفرد بالتأثير السياسي في الهند. نتيجةً لهذا الأمر؛ ظهر مفكرون كبار من أمثال محمد إقبال، الذي دعا بعد أن توصل إلى نتيجة مؤداها صعوبة التعايش بين الهندوس والمسلمين في الهند بسبب التعصب الهندوسي في التعامل معهم، إلى أن يستقل المسلمون في دولة خاصة بهم، واضعاً الأساس النظري لهذه القضية في نظرية "الأمتين".

حصلت الباكستان على استقلالها في تاريخ 14 آب عام 1947م، أي في أعقاب نهاية الإستعمار البريطاني للهند؛ حيث ظهرت باكستان للوجود نتيجةً للحركة الباكستانية التي كانت تهدف إلى إقامة دولة إسلامية مستقلة عن طريق تقسيم المنطقة الشمالية الغربية من جنوب آسيا، ويتم قيادتها من قبل رابطة مسلمي عموم الهند تحت قيادة محمد علي جناح، وقد جاء هذا الحدث بموجب قانون الاستقلال الهندي لعام 1947م الذي منحت بموجبه الإمبراطورية الهندية البريطانية استقلالاً لباكستان والتي ضمت باكستان الغربية، أي باكستان الحالية وباكستان الشرقية، أي بنغلاديش حالياً.

ولكن، منذ استقلال باكستان كدولة أصبح لها سيادة ذاتية، بدأت النزاعات بينها وبين الهند. وكان ذلك من البدايات المتوترة للعلاقات بين البلدين من خلال عدد من النزاعات، بما في ذلك المطالبات الإقليمية المتضاربة - مشكلة كشمير كمثال-، والمشاكل المتعلقة بتوزيع أصول الهند

البريطانية المتمثلة بتوزيع الإمارات الهندية – البريطانية بينهما، والاختلافات الخطيرة في تقاسم المياه، وغيرذلك من النزاعات.

نتيجة لهذه النزاعات؛ خاض البلدان ثلاث حروب كبرى مع بعضهما البعض في الأعوام 1948، 1965، و1971. وقد أدت هذه الأخيرة إلى انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية، والتي عُرفت لاحقاً باسم بنغلاديش.

كان وما زال، من أبرز القضايا المتنازع عليها بين باكستان والهند قضية كشمير، والتي تحوي أبعاداً هوياتية وجيوستراتيجية؛ إذ يُعتبر البعد الأول هو الأساس الذي تدعيه باكستان في احقيتها في ضم كامل كشمير، فجميع المكون السكاني في الجزء الذي تحكمه باكستان – أزاد كشمير- هو من المسلمين، وفي الجزء الذي تُسيطر عليه الهند – جامو وكشمير-، يأتي المكون المسلم كأكبر نسبة من سكانه. أمّا الهند، فقد استندت إلى موافقة حاكم الإقليم الهندوسي على الانضمام إلى الهند بعدما ترك موضوع الانضمام للأمير في كل إمارة. أما من الناحية الثانية، فلكشمير أهمية عسكرية؛ فهي تتاخم بضع دول وأقاليم، كالصين، وإقليم التبت، والهند، وباكستان. فعلى هذا، ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في هذه المنطقة؛ فأي تحرك فيها يُعتبر مؤثراً على الدول المذكورة.

حاولت السياسة الخارجية الباكستانية في بدايات النزاع حول الإقليم مع الهند أن تضم إقليم كشمير لها من خلال وسائل متعددة، كاستخدام الخيار العسكري، وذلك في حرب عام 1948، ثم الإلتجاء إلى القانون الدولي من خلال التوجه إلى الأمم المتحدة، والتي أصدرت بهذا الصدد قراراً في 10 يناير عام 1949تضمن وقفاً للقتال في جامو وكشمير، واتفاقية للهدنة، واجراء مشاورات مع اللجنة المُشكَّلة من قبل مجلس الأمن لتحديد الشروط العادلة والمنصفة، التي تكفل حق التعبير الحر عن إرادة سكان كشمير بتقرير المصير بالإنضمام إلى باكستان، أو الهند. لاحقاً، وبرعاية الأمم المتحدة، وقعت كل من باكستان والهند على إتفاق كراتشي في 27 يوليو 1949 لتحديد خط وقف إطلاق النار، والذي شكل بدوره الحد الحقيقي لسيادة الدولتين؛ فوضع جامو وكشمير تحت سيطرة الهند، وازاد كشمير تحت سيطرة باكستان. وعُرِف هذا الخط لاحقاً باسم خط السيطرة (control line). استمرت السياسة الخارجية الباكستانية في جهودها منذ بدايات النزاع، واستمراراً إلى الوقت الحاضر، باستخدام مختلف الوسائل لمحاولة حل قضية كشميرمع الهند: كاللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، استعمال الأساليب الدبلوماسية المتنوعة، اللجوء إلى القانون الدولي، وغير ذلك.

يُضاف إلى جانب قضية كشمير، قضايا أخرى بين الهند وباكستان، ترى فيها السياسة الخارجية الباكستانية أبعاداً جيوستراتيجية – كما كشمير-، خاصة على المستويين الجيوسياسي، والجيواقتصادي، وهي: قضايا المياه، قضية سير كريك (sir creek)، وقضية سياتشن (siachen glacier).

بالإنتقال إلى الجانب العسكري، فقد كان للهند التفوق في مجال التسلح التقليدي، نظراً لتفوقها التكنولوجي والتصنيع العسكري: ففي الفترة بين عامَي 1974إلى بدايات 1998، حاولت الهند استغلال تفوقها الإستراتيجي في الضغط على باكستان، وإجبارها على القبول بالرؤية الهندية لقضية كشمير، وبما يجبر إسلام آباد على التوقف عن دعم المتسللين إلى ذلك الإقليم، أو مساعدة الحركات الإسلامية فيه، والتوقف عن الحديث بشأن المفاوضات أو الوساطة. وقد حاولت باكستان في هذا السياق، السعي لمواجهة هذا التفوق من خلال الحصول على احدث الأسلحة من دول أخرى، كالصين والولايات المتحدة، إضافةً إلى محاولتها لوضع خطط واستراتيجيات قادرة على الوقوف في وجه التفوق الهندي في المجال التقليدي. إلى ان الأوضاع اختلفت منذ شهر مايو 1998 بامتلاك باكستان السلاح النووي، ووسائل الإطلاق، واجرائها للتفجيرات النووية، ؛ حيث أدى إلى تحقيق توازن إستراتيجي مع الهند،والذي أدى بدوره إلى اختلاف مفهوم حسابات القوة، تأسيساً على أن السلاح النووي قادر على إحداث تأثيرات عنيفة، إلى جانب تعدد الأهداف الإستراتيجية التي يمكن ضربها، والتي تؤثر سلباً في قدرات الهند. كما أدى إمتلاك باكستان للسلاح النووي إلى تغير الخطاب السياسي الهندي تغيراً واضحاً، وأضيفت إليه مصطلحات وعبارات جديدة، وخاصة في شأن كشمير، مثل: المفاوضات، والتسوية السلمية، وتلافي المواجهة، وغيرها.

من البدهي القول، أن أي سياسة خارجية تتأثر، وتؤثر بالبيئة التي تعمل فيها، وهذا ما يقود الدولة إلى تحديد المتغيرات التي تقوم عليها سياستها الخارجية – داخلياً وخارجياً -. وفي هذا السياق، تلعب البيئة دوراً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية لدولة ما، إيجاباً، أوسلباً، خاصة إن كانت تلك الدولة ضمن وضع جيوسياسي مؤثر بين دول ذات وزن على المستوى الإقليمي والدولي. وهذا يبدو جلياً في وضع باكستان إقليمياً، ودولياً. فأي تحرك لسياستها الخارجية، خاصة تجاه الهند للأسباب التي ذُكرت سابقاً لابد أن يكون تحت مجهر السياسات الخارجية للدول الأخرى، وبالذات الدول الكبرى ذات الشأن في هذا السياق، لما لذلك من تعلق بمصالحها الاستراتيجية على مستوياتها المختلفة، مثل الولايات المتحدة والصين.

مشكلة الدراسة

إن دراسة السياسة الخارجية الباكستانية تجاه منطقة ما، أو دولة ما، تعني محاولة فهم أهم الأفكار والأسئلة والانشغالات والأسباب، التي تنطلق منها باكستان لتحدد إستراتيجيتها تجاه تلك المنطقة أو تلك الدولة، سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي. وكل سياسة خارجية لأي دولة لها استمرارية ضمن خطوط ثابتة، كما أن لها متغيرات تتكيف بحسب تغير الظروف المتنوعة إقليمياً ودولياً. وكلا الأمرين- الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية- يخضع لمعايير الإستراتيجية العليا للدولة على مختلف المستويات. وعليه، ستكون المشكلة التي تحاول هذه الدراسة معالجتها تدور حول طبيعة الاستمرارية والتغير في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند للفترة (1998-2017).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أنها ستشكل إضافة علمية للدراسات العربية من حيث المعلومات السياسية المتعلقة بباكستان وسياستها الخارجية. ويعتبر هذا بحد ذاته أمراً مهماً؛ ذلك أن باكستان هي دولة ذات علاقات متينة مع دول العالم العربي المعاصر في النواحي الدينية، والسياسية، والإقتصادية.

كما أن لهذه الدراسة أهمية مضافة من خلال قيامها بوضع تفسير وتوضيح لطبيعة وتوجهات السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند خلال فترة الدراسة، إضافة لبحث طبيعة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الباكستانية والعوامل المؤثرة فيها.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة أمور يمكن إجمالها بما يلي:

1- توضيح المقتربات النظرية المناسبة لتفسير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة.

2- التعرف على النظام السياسي الباكستاني، و كيفية صياغة سياسته الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، إضافة إلى توضيح محددات هذه السياسة على المستويين الداخلي والخارجي.

3- توضيح طبيعة السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند استمراراً وتغيراً فيما يخص القضايا التي ستعالجها الدراسة في فترتها المقررة، من خلال الأدوات والأساليب التي اتبعتها بهذا الصدد، إضافة إلى المتغيرات التي لعبت دوراً في هذا السياق.

4- التعرف على أثر البيئة الدولية على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة اعتماداً على مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي ومضامينه.

فرضية الدراسة

ينطلق التحليل للمشكلة المطروحة سابقاً من فرضية أساسية، قائمة على افتراض أن السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند بقيت على استمراريتها في سياق التسلح، بينما تعرضت للتغير في قضايا أخرى، بحسب اختلاف الظروف على مختلف مستوياتها، وبما يتلائم مع الأهداف والمصالح الإستراتيجية والقومية لباكستان.

تساؤلات الدراسة

اعتماداً على الفرضية أعلاه، تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة، من شانها المساعدة في حل المشكلة المذكورة سابقاً:

1- ما هي المقتربات النظرية المناسبة لتفسير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة؟

2- كيف يتم صياغة في السياسة الخارجية الباكستانية، وما هي العوامل المؤثرة فيها؟

3- ماهي محددات السياسة الخارجية الباكستانية؟

4- ما هي أبرز القضايا الجيوستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة، وكيف كانت توجهاتها تجاهها؟

5- كيف كانت توجهات السياسة الخارجية الباكستانية مع قضايا الأمن والتسلح تجاه الهند بمختلف جوانبهما؟

6- كيف أثر الاستقطاب السلوكي الدولي على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة؟

الدراسات السابقة

هنالك مجموعة دراسات سابقة حول موضوع السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، وهي ذات جوانب مختلفة، تُرتب بحسب الفترة الزمنية من الأحدث كالتالي:

(1) Study of Kardousd, Javaid,Mehdi and Umbreen (2017), Foreign policy of Pakistan towards India in Musharraf era**,** (سياسة باكستان الخارجية في حقبة مشرف) **,Journal of Political Science**, XXXV, GC University ,Lahore: Pakistan.

هدفت هذه الدراسة لاستكشاف طبيعة العلاقات بين الهند وباكستان في عصر الرئيس برويز مشرف، إذ حدث تحول كبير في السياسة الخارجية للباكستان نحو الهند بعد 9/11 ؛ حيث أصبحت سياسات مشرف حجر الزاوية في المضي قدما في موقف باكستان الثابت على قضية كشمير زيادة على سلفه الماضي في الحكم. وكانت أهم نتيجة توصلت لها هذه الورقة، أنه في بداية عهد مشرف في 2001، كادت أن تقع الحرب بين الهند والباكستان بسبب الهجمات على البرلمان الهندي، والذي اتهمت الهند باكستان في الضلوع فيه. إلا أن العلاقات بعد ذلك انفرجت بين الدولتين، حيث تم استئناف محادثات السلام بينهما وإعادة العلاقات الدبلوماسية في عام2004، والحوار حول عدة قضايا وعلى رأسها قضية التسلح النووي.

(2)Study of Ahmad, Tooba (March2015), Foreign Policy Failures and Successes: Comparative Analysis of India and Pakistan**,**

(إخفاقات ونجاحات السياسة الخارجية: تحليل مقارن بين الهند وباكستان)

International Research Journal of Social Sciences,Vol.4(3) Humanities COMSATS Institute of Information Technology, Vehari:Pakistan

هدفت هذه الدراسة إلى بيان عوامل النجاح والفشل في كل من السياسة الخارجية الباكستانية والهندية كدراسة مقارنة. حيث بينت في البداية محددات السياسة الخارجية لكل من البلدين، ثم ناقشت خمسة عوامل ذات علاقة بالسياسة الخارجية لكليهما، وهي: الديمقراطية والتعددية السياسية, الحياد والتبعية في السياسة الخارجية، العلاقات العسكرية-المدنية، الإرهاب منذ أحداث11سبتمبر2001، وتأثير الأسواق والإستراتيجية التجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن الفشل في جزء من سياسة باكستان الخارجية تمثل فيما يلي:

1- وجود نموذج مدني-عسكري مختلط.

2- إضعاف الديمقراطية والانتقال السياسي المستقر.

3- وجود الإرهاب.

4- وجود تاثيرات على السوق، وعلى السياسة الإقتصادية للحكومة.

في حين أن الهند كانت حالة ناجحة في صنع سياسة خارجية استطاعت التعامل بنجاح مع العوامل الأنفة الذكر.

(3) Study of Jamal and Nasir,Shah and Riaz, (January 2013),September 11, 2001 and Change in Pakistan's Foreign Policy,

(أحداث 11 سبتمبر2001 والتغير في سياسة باكستان الخارجية)

American International Journal of Contemporary Research,Vol3,NO1: USA

قامت هذه الدراسة بتحليل اثار احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الباكستانية ودورها في تغيير هذه السياسة، من خلال الإجابة على تساؤل" ما هي أثار الحادي عشر من سبتمبر2001 على سياسة باكستان الخارجية والداخلية تجاه كشمير وافغانستان؟". وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها:

- أولاً: وقع لباكستان تحولاً في سياساتها التقليدية تجاه أفغانستان وكشمير. حيث حظرت العديد من المنظمات المتطرفة التي تساعد المقاتلين من أجل الحرية في كشمير.
- ثانياً: اعتمد الرئيس الباكستاني مشرف على قراره بالانضمام إلى الحرب الدولية ضد الإرهاب بشأن تأمين أربعة معايير أساسية هي: أمن باكستان، وإحياء الاقتصاد، والدفاع عن الأصول النووية، والصواريخ الاستراتيجية، وقضية كشمير.
- ثالثاً: واجهت باكستان تدفقاً هائلاً من اللاجئين الأفغانيين، بسبب الحرب على أفغانستان، وهي أسوأ نتائج هجمات 11 سبتمبر على باكستان من حيث الاقتصاد والاستقرار السياسي.

(4) Study of Wanger,Christian (2010), **Pakistan's Foreign Policy between India and Afghanistan**,

(سياسة باكستان الخارجية بين الهند وأفغانستان)

Sicherheit und Frieden (S+F) / Security and Peace: Germany.

- قامت هذه الورقة بتحليل السياسة الخارجية الباكستانية تجاه افغانستان والهند، حيث ناقشت الأهمية الإستراتيجية لأفغانستان في السياسة الخارجية الباكستانية، ودور هذه الأهمية تجاه الهند؛ فأفغانستان تشكل عمقا استراتيجيا لباكستان لمنع تطويقها من قبل الهند. وبينت الورقة أن السياسة الخارجية والأمنية الباكستانية لا يزال يهيمن عليها الجيش، في حين أن الحكومة المدنية ليست في وضع يمكنها من إعادة صياغة السياسة الخارجية تجاه الجيران التي تفضل التعاون الاقتصادي الأوثق.

(5) دراسة محمد، خالد عبدالقادر(كانون الثاني2007)، **قضية كشمير وأدوات السياسة الخارجية الهندية والباكستانية" دراسة حالة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د.سعد أبو دية، الجامعة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الهندية والباكستانية تجاه قضية كشمير والنزاع الدائر حولها، وأثر هذه السياسة على العلاقات الهندية-الباكستانية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

1-اعتمدت باكستان في منتصف الثمانينات على عدد من الأليات شملت الدعوة الى مفاوضات مباشرة مع الجانب الهندي لتخفيض الصراع والعمل على تدويله.

2- انعكس استغلال الهند وباكستان للبيئة الأمنية الجديدة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في إدراة الصراع حول كشمير، وهو ما بدا في محاولة الطرفين ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة لتورط في الصراع، وانتزاع وعود امريكية بشأن هذا الصراع.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ستقوم هذه الدراسة بتحليل السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند بشكل أعمق وأوسع، وعلى فترات زمنية أحدث وأقدم من بعض الدراسات السابقة بخط تاريخي متسلسل من بداية فترة الدراسة إلى نهايتها، مما يعني البحث في قضايا متنوعة ذات علاقة بالسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، لم تتطرق لها الدراسات السابقة، وهي: قضية سير كريك(Sir creek)، قضية سياتشن (Siachen glacier)، ومجال التسلح وما يتعلق به من سياسات وتطورات. هذه القضايا، وغيرها مما ستعالجه الدراسة ستساعد في فهم طبيعة التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، والتي أيضاً لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

منهج البحث

يحتاج هذا البحث إلى نوع من التكامل المنهجي، بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد وذلك كمحاولة للاقتراب من حل المشكلة محل الدراسة.

- **أولاً:المنهج التاريخي:** حيث سيساعد هذا المنهج في تتبع ودراسة السياق التاريخي للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في مراحل مختلفة. وهذا بدوره سيساعد على وضع متعلقات هذه السياسة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركياتها في أثناء فترة الدراسة.
- **ثانياً:المنهج الوصفي التحليلي:** فمن خلال هذا المنهج، ستقوم الدراسة بجمع وتحليل البيانات المتوفرة عن السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند أثناء فترة الدراسة، ومن ثم دراستها كما هي في الواقع العملي لتحديد الطبيعة السببية لهذه التفاعلات.
- **ثالثاً:المنهج المقارن:** بمساعدة هذا المنهج ستقوم الدراسة بتوضيح وجوه الشبه والإختلاف في مضامين السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة من خلال تتبع مسارات الإستمرارية والتغير وأسبابهما.
- **رابعاً: منهج النظم:** اعتمدت عليه الدراسة كإطار تحليلي؛ حيث سيسمح هذا المنهج بالتحليل الحركي في السياسة الخارجية الباكستانية: فهو يُعنى بتحليل التفاعلات بين المدخلات بعضها ببعض، وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته، والقوى المؤثرة في صناعة القرار المتصل بالسياسة الخارجية الباكستانية من جهة ثانية، وبين المدخلات والمخرجات من جهة ثالثة، مما يساعد على فهم أعمق للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.
- **خامسا: منهج دراسة الحالة:** من خلال تركيز الدراسة والبحث في السياسة الخارجية الباكستانية على دولة بعينها، ألا وهي الهند.

محددات الدراسة الموضوعية

نظراً لاتساع حقل السياسة الخارجية، واشتماله على مواضيع متنوعة، في الجوانب السياسة والعسكرية، والاستراتيجية، وغيرها، فقد تم تحديد المواضيع التي ستناقشها الدراسة في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في فترة الدراسة، مما يساعد على التعمق في التعامل معها وتحليلها. وهذه المواضيع هي الأتية: القضايا الجيوستراتيجية، متمثلة في ثلاث قضايا: قضية كشمير، قضية

سير كريك، وقضية سياتشن. ثانياً:الأمن والتسلح، وأخيراً، الاستقطاب السلوكي الدولي وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

يرجع اختيار بحث السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند كموضوع لهذه الدراسة، إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

- **أولاً: الدوافع الذاتية:**

اهتمام الباحث بموضوع السياسة الخارجية والدراسات الإقليمية وتفاعلهما مع حقل العلاقات الدولية، إضافة الى الرغبة في تقديم أعمال أكاديمية وعلمية في هذا المجال.

- **ثانياً: الدوافع الموضوعية:**

أ- دوافع اختيار فترة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في فترة احتوت على أحداث مؤثرة ذات بعد دولي وإقليمي كان لها الأثر الكبير على سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند. ومن أهم هذه الأحداث:: قيام الهند بالتجارب النووية عام1998، أحداث 2001 في كشمير، ازمة بومباي عام 2008، وغير ذلك من الأحداث.

ب- دوافع اختيار موضوع السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند:

بشكل عام، تعتبر الباكستان قوة إقليمية مؤثرة في قارة آسيا وذلك لاعتبارات جيوبولتيكية ذات أثر كبير في التفاعل ما بين باكستان والقوى الإقليمية في نفس الدائرة كالهند وإيران، أو ما بين باكستان والقوى الكبرى كالصين والولايات المتحدة. ولهذه القوى أثر في سياسة الباكستان الخارجية ضمن ظروف اعتبارية. وأما اختيار السياسة الخارجية الباكستانية تحديدا تجاه الهند، فذلك لوجود اعتبارات متعددة من أهمها: الجوار الجغرافي المباشر بينهما، مما يعني وجود تأثير جيوبولتيكي متبادل بينهما، وجود قوميات وأديان مشتركة في كل منهما مما يعني الأخذ بعين الإعتبار دور الأثرالإجتماعي السياسي في عملية السياسة الخارجية، إضافة لاعتبارات القوة العسكرية، حيث أن كلا من الهند والباكستان تملكان الأسلحة النووية. واعتماداً على الأعتبارات المذكورة آنفا، يملي علينا البحث العلمي دراسة السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند على مختلف مستوياتها.

هيكلية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة، والفرضية المطروحة، وأهداف الدراسة، وتساؤلاتها، سيصار إلى تقسيم الدراسة بالشكل التالي:

●الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، ويشمل:

المقدمة، وتشتمل على تقديم عام للدراسة، مشكلة الدراسة، فرضيتها، أهدافها، أهميتها، تساؤلاتها، الدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحالية عنها، الحدود الموضوعية للدراسة، مبررات اختيار الدراسة على المستويين الذاتي والموضوعي.

الإطار المفاهيمي والنظري، ويشتمل على النقاط التالية:

- أولاً: مفاهيم الدراسة
- ثانياً: السياسة الخارجية: القضايا، الأهداف، والأدوات.
- ثالثاً: صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، ونماذج صنعها.
- رابعاً: العوامل الفردية والسياسة الخارجية.
- خامساً: محددات السياسة الخارجية.
- سادساً: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية.
- سابعاً: المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

●الفصل الثاني:النسق البنائي للسياسة الخارجية الباكستانية، ويشتمل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: شكل النظام السياسي الباكستاني، والقوى المؤثرة فيه.
- المبحث الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية الباكستانية.
- المبحث الثالث: أسس وأهداف السياسة الخارجية الباكستانية.
- المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الباكستانية.
- المبحث الخامس: السياق التاريخي لتطور السياسة الخارجية الباكستانية(نظرة إجمالية).

- **الفصل الثالث: قضايا جيوستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، ويضم المباحث التالية:**

- المبحث الأول: قضية كشمير.

- المبحث الثاني: قضايا المياه.

- المبحث الثالث: قضية سياتشن (Siachen Glacier).

- المبحث الرابع: قضية سير كريك (Sir Creek).

- **الفصل الرابع: الأمن والتسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، ويشتمل على المباحث التالية:**

- المبحث الأول: البيئة الأمنية بين باكستان والهند.

- المبحث الثاني: سياسة التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

- المبحث الثالث: سباق التسلح والترسانات العسكرية.

- المبحث الرابع: أزمات أمنية بين باكستان والهند.

- **الفصل الخامس: الاستقطاب السلوكي الدولي، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، ويحتوي على المباحث التالية:**

- المبحث الأول: الاستقطاب السلوكي الدولي والسياسة الخارجية.

- المبحث الثاني: الاستقطاب السياسي والجيوستراتيجي، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

- المبحث الثالث: الاستقطاب في مجال التسلح وتكنلوجيا الفضاء، وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

- الخاتمة والاستنتاجات.

- قائمة المراجع.

- الملاحق.

- الملخص باللغة الإنجليزية.

الإطار المفاهيمي والنظري

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع، أو ظاهرة في السياسة الخارجية،الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية لها(المرجعية النظرية)، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة، والواقع العملي من جهة أخرى. ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي يُسعى إليه من خلال هذه الدراسة، التي تبحث موضوع السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

أولاً: مفاهيم الدراسة

بدايةً، لا بد من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تُعتبر المفاهيم من الناحية الابستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور الباحث من خلالها مادة بحثه، ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية.

مفهوم السياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية، بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطارا منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نرى تعدد واختلاف التعريفات باختلاف المفكرين، واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية. في هذا الصدد، يمكن رصد وتحليل بعض المحاولات لتعريف مفهوم السياسة الخارجية.

(أ) عرفها حامد ربيع بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، حيث أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[1]

(ب) بتعريف أخر،عرَّف كل من فيرنس وسنايدر، السياسة الخارجية بشكلٍ يرادف بينها وبين الأساليب المتبعة للتعامل مع المشاكل وحلها، وذلك من خلال تعريفهما التالي: "منهج

(1) سليم، محمد السيد(1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2، مكتبة النهضة المصرية: الجيزة – مصر، ص7

للعمل، أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة، أو واقعة معينة، حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[1]

(ج) هناك بعض الكتاب يعرِّفون السياسة الخارجية بأنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، مثل بول سيبوري والذي يعرفها على أنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ، والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان".[2]

(د) وعرفها جيمس روزناو: "بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار، أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً".[3]

(هـ) هنالك أيضاً اتجاه آخر يميلُ نحو العملانية في تعريف السياسة الخارجية، أي كوظيفة من وظائف الدولة المحددة، مثل تعريف الكاتب مودلسكي، حيث عرفها بالأتي: "هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة؛ المدخلات والمخرجات".[4]

(و) يوجد تعريفات أخرى، وضعت السياسة الخارجية ضمن إطار برامج العمل لتحقيق المصالح الوطنية كالتعريف التالي: "عبارة عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف".[5]

(ز) يُقصد بالسياسة الخارجية أيضاً: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[6]

---

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق، ص8
(3) المرجع سابق، ص 9
(4) المرجع السابق
(5) بدوي، مرسي، محمد وليلى وآخرون (2003)، **العلاقات السياسية الدولية**. ط1،، المكتبة المصرية: الاسكندرية، ص397
(6) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 9

◄التعليق على التعريفات السابقة:

يرى الباحث أن التعريفات السابقة للسياسة الخارجية قابلة للنقاش كالأتي:

- التعريف الأول: يتضمن التعريف السابق الكثير من التعميم والتوسع، معتبراً أن السياسة الخارجية شاملة لكل ما يصدر عن الدولة، فأدرج الكاتب كل نشاطات الجماعة، والشعب، في الحركة الخارجية في إطار باب وصفه بالواسع وهو باب السياسة الخارجية.
- التعريف الثاني: يمكن القول أن الكاتبين يحصران وظيفة السياسة الخارجية بحل المشكلات التي تعترض الدولة: سابقاً، وحاضراً، ولاحقاً. والسياسة الخارجية لا تقتصر فقط على حل المشكلات، بل قد تأتي في مجالات أخرى، كالتعاون مع سياسات خارجية لدول أخرى على سبيل المثال.
- التعريف الثالث: يضع الكاتب سيبوري السياسة الخارجية ضمن إطارها القانوني الدستوري – القانون الدستوري الساري في الدولة نفسها- وليس أيضاً ضمن إطار الشرعية الدولية أو البيئة الدولية، والتي تعارض بدورها في بعض الأحيان الشق الأخير من التعريف الذي وصف السياسة الخارجية، بالقدرة على التأثير على الكيانات الأخرى بكل الوسائل الممكنة وحتى العنيفة منها.
- التعريف الرابع: هنا، نرى أن الكاتب لم يحدد في أي جانب من جوانب النسق الدولي يأتي الإقرار، أو التغيير؛ فهنالك أربعة جوانب للنسق الدولي: أولاً: الوحدات: وهم الفاعلون الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، ثانياً: البنيان: ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض، ثالثاً: المؤسسات: وهي التنظيمات الدولية التي تستند لقوانين واعراف دولية، وأخيراً: العمليات السياسية: وهي مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات.[1]
- التعريف الخامس: بين بأن الأنشطة السياسة الخارجية تطوره المجتمعات! وهنا يُطرح سؤال: ما المقصود بالمجتمعات تحديداً؟ هل هي المجموعات البشرية في الدولة؟ أم أنها المجموعات العاملة في القطاع السياسي للدولة؟! سؤال أخر يُضاف إلى ما سبق: هل السياسة الخارجية مُناط بها فقط تغييرسلوكيات الدول الأخرى؟

_ التعريف السادس: وضح بأن برنامج عمل الدولة يكون في المجال الخارجي. ومفهوم المجال الخارجي مفهوم واسع! فإلى أين يتوجه تحديداً؟

---

(1) المرجع السابق، ص257-258

- التعريف السابع: يمكن إخضاعه للمناقشة، وذلك في بداياته، عندما بين بأنه (برنامج العمل العلني). فمن البدهي القول، أن السياسة الخارجية لدولة ما، لا يكون جميع برامجها علنية؛ فهناك جوانب سرية لا يطلع عليها إلا أشخاص محددون في الدولة، خاصة في الجوانب الأمنية السياسية والعسكرية.

بناءً على ما سبق من مناقشات حول تعريفات السياسة الخارجية المختلفة، يمكن للباحث ان يورد التعريف الإجرائي التالي، اعتماداً على التطورات التي أدت إلى ظهور فاعلين من غير الدول في النظام الدولي: "هي مجموعة السياسات التي تمارسها الدولة بأنواعها المختلفة في المجال السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والأمني، والثقافي تجاه الفاعلين الأخرين من الدول وغير الدول، على المستوى الإقليمي والدولي، عن طريق أشخاص معينين، لديهم الخبرة والكفاءة، باستخدام الأدوات اللازمة لذلك، وبما يراعي ويحقق المصالح، والأهداف، والاستراتيجيات العليا، المبتغى تحقيقها من وراء السياسة الخارجية".

العلاقة بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم ذات العلاقة

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة وفي مستويات مختلفة، وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

- أولا: السياسة الخارجية والسياسة الدولية

تتفاعل السياسة الخارجية مع البيئة الداخلية – أي في داخل الكيان الدولي ذاته، وتتفاعل أيضًا مع البيئة الدولية الخارجية. والمقصود بها، "التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف، والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[1] كما أنه يمكن تعريف السياسة الدولية على أنها: "سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام".[2]

وعليه، فالسياسة الدولية، هي تفاعل السياسات الخارجية للكيانات الدولية المختلفة. لذا، فإن السياسة الخارجية عنصر من عناصر السياسة الدولية، كما أن السياسة الدولية تفترض علاقات تقاطعية تنتج عن تفاعل أكثر من كيان دولي واحد، أو دولة واحدة، أو حتى تكتل دولي واحد. كما أن السياسة الدولية لا تعني، بالضرورة، العلاقات بين الدول فحسب، بل من الممكن أن تشمل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات التي لها صفة دولية سواء مؤسسات أو كيانات حكومية أو

(**1**) ربيع، حامد (1969)، **نظرية الدعاية الخارجية**، ط 1، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، ص 13

(**2**) جوزيف، س.ناي الابن (2000)، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية: القاهرة، ص17

غير حكومية.[1] لذا، فإن دراسة السياسة الدولية تتم عن طريق الاهتمام بالأفعال وردود الأفعال في التفاعلات بين الوحدات السياسية، وأيضاً تحليل هذه الأفعال والتفاعلات،[2] وليس دراسة سلوك وتوجهات وأفعال كيان دولي واحد كما السياسة الخارجية.

- ثانيا: السياسة الخارجية والاستراتيجية

الاستراتيجية كلمة مرتبطة إلى حد كبير بالعسكرية، حيث يرجع استخدام هذا المصطلح إلى الإغريق، والذين تميزوا بالحرب والقتال. وكانت تعني آنذاك: "فن القائد العسكري".تطور مفهوم الاستراتيجية حتى أصبح مصطلحاً دارجاً في العلوم السياسية، وتطورت من معناها الضيق، أي القيادة العسكرية لتتضمن الفعاليات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حتى أنها درجت في العلوم الاجتماعية بشكل عام. والاستراتيجية في معناها المعاصر، احتوت على جوانب سياسية، اقتصادية، دعائية، فنية، وغيرها. وعليه، فإن الاستراتيجية، بمفهومها المعاصر، دخلت في التخطيط الاقتصادي لتكون الاستراتيجية الاقتصادية، التخطيط السياسي، والاسترا تيجية السياسية، وهكذا.[3] ويعرف قاموس العلوم السياسية، الاستراتيجية بأنها، "خطة عمل لدحر عدو، أو لتحقيق هدف ما، حيث تشير الاستراتيجية إلى خطة شاملة أو للأمد الطويل، تتألف من سلسلة من الحركات من أجل هدف عام، في حين تتألف التعبئة من حركة أو عدد محدود من الخطوات صوب أهداف وسطية في إطار خطة استراتيجية كبيرة".[4]

أما بالنسبة لعلاقة الاستراتيجية بالسياسة الخارجية، فقد بين الكاتب "محمد طه بدوي" هذه العلاقة من خلال تعريفه للاستراتيجية، حيث اعتبر "أن الاستراتيجية والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية، ليستا إلا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة".[5]

أما عن علاقة الاستراتيجية بصانع القرار، فإنها ُتعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي، أي أن الاستراتيجية هي المرشد الذي يسير صانع القرار على أساسه.[6] أي أن أي صناع قرار، في أي دولة، من المفترض أن يسيروا وفق استراتيجية واضحة، ولهذه الاستراتيجية أدوات عديدة لتحقيقها، ومن ضمنها الدبلوماسية والتي تندرج تحت إطار السياسة الخارجية.

---

(1) المرجع السابق، ص 14-15
(2) النعيمي، أحمد(2008)، **السياسة الخارجية**.، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، ص 3
(3) نعمة، كاظم (1988)، **الوجيز في الاستراتيجية**، شركة اياد للطباعة الفنية: بغداد، ص 56
(4) المرجع السابق، ص57
(5) بدوي، محمد(1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،ط1، دار النهضة العربية: بيروت، ص39
(6) النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، ص 37-38

- ثالثا: السياسة الخارجية والدبلوماسية

يعد مفهوم الدبلوماسية من أقرب المفاهيم إلى السياسة الخارجية، حيث أنهما صادرتان من كيان دولي تجاه كيان أو كيانات دولية أخرى. إن الدبلوماسية، بشكلٍ عام، هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، وبحسب تعريف معجم اكسفورد للدبلوماسية " بأنها هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، وأن الأسلوب الذي تُنظم وتُوجه به هذه العلاقات يتم بواسطة السفراء والمبعوثين، والعمل الدبلوماسي وفنه".[1]

- رابعا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

يمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها: "كل علاقة تتعدى، من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول، سواء كان أطرافها دولا، أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها: سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو عسكرية". وهناك من يرى أن العلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموعة من السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، لكن لا تقتصر العلاقات الدولية على مجرد المجموع الكمي للسياسة الخارجية، فنمط التفاعل النهائي يكتسب خصائص ذاتية فريدة قد لا توجد في أي من السياسات الخارجية للدول المتفاعلة، تماما كما أن نتيجة التفاعل الكيميائي لمجموعة من العناصر قد تختلف عن الخصائص الذاتية لأي من العناصر الداخلة في عملية التفاعل. إذاً، فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول، تشكل جزء من العلاقات الدولية؛ لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها. إذاً، العلاقات الدولية أكثر شمولا من مفهوم السياسة الخارجية. [2]

---

(1) أبو هيف، علي (1975) **القانون الدبلوماسي**، ط3، :منشأة المعارف: الاسكندرية، ص12 .
(2) العبدلي، عبد المجيد،(1994)، **قانون العلاقات الدولية**، ط1 ، دار أقواس للنشر: تونس، ص4

- خامسا: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

من الشائع في العلوم السياسية مقولة، أن قوة الدولة خارجياً تعكس قوتها داخلياً. وهكذا الحال بالنسبة للسياسة الخارجية والسياسة الداخلية. من جانب آخر، تتأثرصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية إلى حد كبير بالظروف الداخلية على كافة مستوياتها.[1] هنا، يمكن إيجاز معايير التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بالنقاط الآتية:

1- حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، أي أن للدولة، على سبيل المثال، السيطرة التامة على السياسة الداخلية لسلطتها على الأفراد والجماعات في الداخل. أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهناك بيئة دولية تؤثر فيها.

2- الأهداف الرئيسة للسياستين مختلفة: فالسياسة الخارجية تدور حول البقاء، والدفاع، والحماية. ولها علاقة ببعض المجالات بالسياسة الداخلية كالتجارة الخارجية، التي من شأنها أن تحقق أهداف السياسة الداخلية والخارجية معاً؛ حيث أنها تسبب مزيدًا من الرخاء في الداخل وتحقق أهدافاً ومصالحاً بالخارج.

3- هناك قوةٌ أكبر للأفراد في السياسة الداخلية منها في السياسة الخارجية؛ حيث أن قضايا الشؤون الخارجية لا َتمنح الأفراد والمجموعات الداخلية قوة؛ لأنها تهم المصلحة العليا للدولة.

4- حتى تُنفذ السياسة الخارجية بقوة، وتحقق النجاح، تتطلب العمل الداخلي الدؤوب.

5- من الممكن أن تستخدم السياسة الخارجية القوة من أجل ضمان وحماية الشؤون الداخلية للدولة، لذا، فإن السياسة الخارجية مسخَّرة لخدمة وحماية السياسة الداخلية، كما أنه من الممكن تحقيق أهداف داخلية عن طريق اتباع سياسة خارجية معينة.[2]

---

(1) ربيع، حامد، **نظرية الدعاية الخارجية**، ص11

(2)النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، ص49-50

ثانياً: السياسة الخارجية: القضايا، الأهداف، والأدوات

لكل سياسة خارجية لأي دولة مجموعة من القضايا، والأهداف، والأدوات، بغض النظر عن طبيعة هذه الدولة. إلا أن الجوانب المذكورة أعلاه تختلف من دولة لأخرى، تبعاً لأمور يمليها مركز الدولة عالمياً و إقليمياً، وقوتها على المستويات السياسية والاقتصادية، والعسكرية، وغيرها. فالدولة الكبرى، تختلف عن الدولة المتوسطة مثلاً في هذا السياق. وحتى الدول من نفس التصنيف، لا بد أن تجد تبايناً في قضاياها وأهدافها، وأدواتها، تبعاً لأمور متنوعة، كما ذكر أعلاه. بناءً على ما تقدم، سيقوم هذا المبحث بمناقشة القضايا، والأهداف، والأدوات المتعلقة بالسياسة الخارجية بشكل عام.

قضايا السياسة الخارجية

تنقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربعة أنواع، وهي:

1. قضايا أمنية – عسكرية: وتشمل المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي، والقضايا التي تتعلق بأمن الدول.
2. قضايا سياسية – دبلوماسية: وتشمل قضايا التفاعل الخارجي للوحدة الدولية، بما في ذلك مكانة الوحدة الدولية في النظام الدولي، والمنظمات الدولية، وقضايا التفاعل الثنائي والعالمي والتي تشمل أبعادًا سياسية وعلاقات دبلوماسية غير أمنية.
3. قضايا اقتصادية – تنموية: تشمل القضايا التي تختص بالموارد الاقتصادية مثل: التجارة الخارجية، المعونات، والاستثمار الخارجي.
4. قضايا ثقافية – علمية: وتشمل القضايا التي تحمل أبعاداً علمية وثقافية.[1]

أهداف السياسة الخارجية

إن الهدف من السياسة الخارجية، بشكلٍ عام، هو المقصد الذي يريد صانع القرار تحقيقه، أي أنها تمثل رؤية صانع القرار للمستقبل على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو "الغاية التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية".[2]

---

(1) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص99-100

(2) النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، ص 151

- أولاً: معايير تصنيف الأهداف في السياسة الخارجية

تصنف أهداف السياسة الخارجية بحسب المعايير التالية:

1. أهداف بعيدة المدى: حيث أن الدول لا تقوم عادةً بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، وهذه الأهداف تعكس الرؤية لبنية النظام الدولي، أو النظام الاقتصادي الدولي على سبيل المثال.
2. أهداف قصيرة و متوسطة المدى: هذه الأهداف، تفرض على الوحدة الدولية إحداث تغيير في البيئة الخارجية للوحدة والتي تلتزم بها، لأنها تشمل خدمة مصالح الوحدة الدولية خارجيًا، والقيام بدور مميز في البيئة الدولية.
3. الأهداف المحورية: حيث يتم استثمار كافة الإمكانات، والموارد الموجودة من أجل تحقيقها والحفاظ عليها، لأنها في كثير من الأحيان ترتبط بقضايا محورية وأساسية، لا يمكن للوحدة السياسية أو الدولة أن تضحي بها، أو تعرضها للخطر، مثل السيادة الوطنية، والأمن القومي.[1]

- ثانياً: معايير تقييم أهداف السياسة الخارجية

هناك عدة معايير يتم من خلالها تقييم أهداف السياسة الخارجية، وهذه المعايير هي:

1-معيار الرغبة في الهدف: وهو، فحص مدى ارتباط الهدف بالمصالح القومية للدولة، ومن الممكن إعادة النظر بالأهداف بسبب ظهور حقائق جديدة لم تكن موجودة سابقاً، أو ان يطرأ تغير استثنائي على أهداف الدولة.

2-المعيار الخاص بمدى توافر أو عدم توافر الأهداف: ويتطلب توفر تحليل دقيق للموقف من جانب المؤسسات المتخصصة بصنع القرار للاتفاق على رأي بخصوص توافر الأهداف.

3-المعيار الخاص بإمكانية الحصول على الهدف: أي تقويم مدى قابلية الدولة للحصول على الأهداف في إطار الامكانات المتاحة والممكنة. [2]

---

(1) المرجع السابق، ص152
(2) المرجع السابق، ص 157

أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية، مجموعة من الأدوات، وقد تختلف الأداة باختلاف الهدف. كما أن أدوات السياسة الخارجية تتأثر بتوفر القدرات والموارد المادية، بالإضافة إلى المهارات البشرية المطلوبة، خاصة في العمليات الدبلوماسية والمفاوضات.

وأدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى ثماني أدوات، وهي كالتالي:

1- الأدوات الدبلوماسية: وتضم كافة المهارات، والموارد، والإمكانات التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، والتفاوض معها، وتسعى لحماية مصالحها ومصالح مواطنيها، كما تنظم التعامل مع مواطني الدول الأخرى. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على: السفارات، القنصليات، المفوضيات، وما إلى ذلك.

2- الأدوات الاقتصادية: وهي الأنشطة التي تُستعمل للتأثير والضغط في إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية للدولة، أو الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل: إنتاج واستهلاك البضائع وتبادل الثروة، وطلب أو إعطاء مساعدات مالية، واتفاقيات التعرفة الجمركية وغيرها.

3- الأدوات العسكرية: وتعني، القدرات المتعلقة باستعمال، أو التهديد باستعمال القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف ترنو إليها الوحدة الدولية، كما تشمل هذه الأدوات تقديم السلاح لوحدات دولية أو مجموعات خارجية، وعقد تحالفات عسكرية.

4- الأدوات السياسية الداخلية: وتعني، القدرات، المهارات، والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد وخلق إجماع القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل والتصرف مع قضايا السياسة الخارجية؛ لأن مثل هذا الإجماع يشكل داعماً أساسياً وقوياً للقدرة في السياسة الخارجية؛ فهي تضمن الموارد المالية، القانونية، والتنظيمية داخل الدولة، مما يشكل داعمًا للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية القوية هي انعكاس لسياسة داخلية قوية.

5- الأدوات الاستخبارية: وتعني المهارات، والموارد المستعملة لجمع، وتفسير، وتحليل المعلومات المتعلقة بالوحدات الدولية الأخرى.

6- الأدوات الرمزية: وتشمل، مجموعة من الأدوات والقدرات الإعلامية، الدعائية، الثقافية، والآيدولوجية، والتي تهدف للتأثير في مفاهيم الأفراد، وإقناع الرأي العام سواء كان الداخلي أو الخارجي.

7- الأدوات العلمية والتكنولوجية: وتشمل، المهارات والقدرات التي تنطوي على مجالات المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح هذه الأدوات من التبادل العلمي وحتى استكشاف الفضاء الخارجي بالتعاون مع وحدات دولية أخرى.

8- الموارد الطبيعية: وهي الموارد المتاحة طبيعياً في الدولة، وما تحتويه هذه الموارد من معادن: كالنفط، وغيره من المعادن. ومن الممكن أن تستخدم هذه الموارد في تحقيق أهداف للسياسة الخارجية، مثل تصدير النفط، أو وقفه، أو توريده بأسعار زهيدة مقابل مكاسب خارجية أخرى.[1]

(**1**) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص 91-94

ثالثاً: صنع القرار ونماذجه في السياسة الخارجية

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار من أهم العمليات في موضوع السياسة الخارجية؛ حيث أن السياسة الخارجية كعملية، يتم فيها اتخاذ سلسلة من القرارات المتتالية ضمن هيكل لاتخاذ القرارات، يتضمن ترتيباً معيناً للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسئولين عن عملية اتخاذ القرار.[1] وعليه، سيقوم هذا المبحث ببيان كيفية اتخاذ وصنع القرار في السياسة الخارجية، إضافة إلى نماذج صنعها.

عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تحتوي عملية اتخاذ وصنع القرار في السياسة الخارجية على أربعة عناصر رئيسية: تحديد المشكلة، عملية البحث عن البدائل، اختيار البديل المناسب، وعملية تنفيذ البديل المختار.

ويلعب شكل هيكل اتخاذ القرار دورًا مهمًا في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث تدخل عدُة أبعاد في العلاقة ما بين شكل هيكل اتخاذ القرار وعملية صنع واتخاذ القرار، مثل:

1- توزيع السلطة: يقصد بتوزيع السلطة داخل هيكل اتخاذ القرار مدى تكافؤ توزيع سلطة اتخاذ القرار، فهناك بعض الهياكل التي يسيطر عليها قائد واحد يشلُّ أعضاء الهيكل الآخرين، وهناك هياكل أخرى تحظى بتوزيع عادل وحقيقي للسلطة فيها بحيث أن لا أحد يفرض رأيه على الآخر.

2- دور الأعضاء: هنا يدخل عامل استقلالية الأعضاء من عدمه، أي، هل يعبرون عن إرادتهم الحرة، وبالتالي يتم اتخاذ القرارات المناسبة دون تحيز، أم أنهم موجودون كممثلين لإرادة حزب أو جهة معينة.

3- التفاوت بين نمط السلطة الرسمي ونمط السلطة غير الرسمي، ويقصد بذلك ما إذا كانت المؤسسة المنوط بها والمكلفة باتخاذ القرار فيما إذا كانت، بالفعل من تتخذ القرار وتصنعه أم أن هناك جهات أخرى تصنع القرار، وما الهيكل إلا واجهة فحسب.

4- مؤسسية اتخاذ القرار: وتُعنى بمدى فاعلية الأطر، والقواعد، والأسس التي تشكل الإطار لاتخاذ القرار.

---

(1) المرجع السابق، ص473

5- اسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار: وهي الوسائل المتفق عليها داخل الهيكل من أجل صنع واتخاذ القرار المناسب.[1]

بالنسبة لعملية اتخاذ القرار- أي الاختيار بين مجموعة من البدائل في السياسة الخارجية-، فإنها تمر بعدة مراحل متتابعة، وهذه المراحل تبدأ بنشأة الحافز وتنتهي باتخاذ القرار، ويمكن تحديد هذه المراحل بالآتي:

- أولاً: نشأة الحافز

ويعتبر البداية لعملية صنع القرار، إذ لا بد من وجود حافز معين في البيئة الخارجية، فالحافز، عادة، يظهر كظاهرة مستقلة عن صانع القرار، لكنه، بالتأكيد، يشكل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار. وقد يكون الحافز أزمة اقتصادية خارجية، تدفع دولة ما، لاتخاذ قرار بتقديم مساعدة مالية للخارج، أو بسبب تصرف معين من كيانات دولية أخرى، تشكل حافزًا لاتخاذ قرار، مثلما حصل في عام 1956، عندما قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بسحب عرض تمويل السد العالي في مصر، الأمر الذي شكَّل حافزاً لمصر لتأميم شركة قناة السويس في نفس العام.

- ثانياً: إدراك صانع القرار للحافز

إن إدراك صانع القرار للحافز شرطٌ ضروري من أجل البدء في عملية اتخاذ القرار، فلا يكفي نشأة الحافز، بل يجب على صانع القرار أن يدركه، وأن يعلم عن نشأته، وأن يرى طبيعة هذا الحافز، أي أن المعلومات الواردة لصانع القرار ضرورية جدًا من أجل إدراكه للحافز، فبدون علم صانع القرار بحدوث أزمة اقتصادية في دولة أخرى، على سبيل المثال، لن يتكون لديه الحافز واتخاذ قرار بتقديم مساعدات اقتصادية لهذا البلد، الأمر الذي يمكن أن يعود إيجابيًا على الدولة، وأيضًا، يجب أن تصل المعلومات كما هي، أي غير مشوهة؛ لأن المعلومات المشوهة تؤدي إلى صدور قرارات مشوهة، لذا، فإن إدراك صنَّاع القرار للحافز أمر ضروري وهام من أجل اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.[2]

- ثالثاً: مرحلة تجميع المعلومات عن الحافز

تُعتبر هذه المرحلة في السياسة الخارجية، من أكثر المراحل صعوبة، ومرد ذلك، إلى أن هناك صعوبة في تجميع المعلومات في البيئة الخارجية، فلا يستطيع أي جهاز من أجهزة الرصد الخارجي أن يرصد جميع العوامل والمعلومات في البيئة الخارجية، بل من الممكن أن تهمل هذه

---

(1) المرجع السابق، ص 474-476
(2) المرجع السابق، ص 477

الأجهزة معلومات معينة وتركز على معلومات أخرى تعتبرها أكثر قيمة، لذا، فإن طبيعة البيئة الخارجية من الممكن أن تُوصِل معلومات مشوهة، وبالتالي، إلى قرارات مشوهة. لكن مرحلة تجميع المعلومات تبقى مرحلة أساسية ومهمة ولا غنى عنها. فعندما تنشأ مناسبة صنع القرار تبدأ عملية البحث عن المعلومات المتعلقة بالأمر، والهدف من ذلك، استيضاح، أو استكشاف أبعاد الفرص، أو التهديدات، والربح والخسارة من الحافز.[1]

- رابعاً: مرحلة تفسير المعلومات

لا يكفي إدراك صانع القرار للحافز ولا يكفي أيضاً توافر المعلومات، بل يجب أيضاً تفسير المعلومات، وعملية إثبات صدق المعلومات عن طريق ربط بعضها ببعض. وتلعب أيضًا عقيدة صانع القرار دوراً في تفسير المعلومات، حيث يراها – صانع القرار- من منظور عقيدته، فمن الممكن أن يرى في تصرف كيان دولي آخر عدواناً، ومن الممكن أن يراه صانع قرار آخر تصرفاً سليماً، والمعيار هنا هو عقيدة صانع القرار.

- خامساً: مرحلة البحث ووضع البدائل واتخاذ القرار

تشتمل هذه المرحلة على قيام صانع القرار بالبحث الشامل عن كل البدائل المتصورة، مع تحديد النتائج المحتمل ترتيبها مع كل بديل. وبالتالي، وبعد دراسة كافة البدائل المتصورة ووضع النتائج المتوقعة من كل بديل في ميزان الربح والخسارة، يتم اختيار البديل الأكثر فعالية والأقل تكلفة، والذي يحقق أكبر قدر من النتائج المرجوة بأقل قدر ممكن من السلبيات. وبالتالي، اختيار البديل والذي يعد قراراً يتوجب على السلطات التنفيذية تنفيذه، وبهذا تنتهي عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[2]

نماذج صنع السياسة الخارجية

بحسب الباحثين، فإن من مشكلات عدم فهم السياسة الخارجية لكيان دولي ما، صعوبة تفسير وتصنيف المعلومات بخصوص مواقف معينة، أو تصرفات معينة. لذا، فإن هناك العديد من النماذج التي تساعد في تفسير وتصنيف المعلومات بشكلٍ يمكِّن الباحث من فهم السياسة الخارجية، وتصرفات الكيان الدولي في البيئة الخارجية. ومن أهم هذه النماذج:

---

(1) المرجع السابق، ص 478
(2) المرجع السابق، ص 479

- أولاً: النموذج الاستراتيجي أو الرشيد

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعًا في تحليل السياسة الخارجية، وقد استخدم في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول. وطبقاً لهذا النموذج، فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية، كما أن هذا النموذج يرى أنه من الصعب فهم وحدة صنع القرار؛ لأنه من الصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها، مما يفسر السياسة الخارجية في دائرة الفعل ورد الفعل، بمعنى، أن الباحث الذي يستخدم هذا الأسلوب يفسر كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر. وقد شاع استخدام هذا النموذج لدى محللي ظاهرة الردع العسكري.[1]

ويتميز هذا النموذج الاستراتيجي بالبساطة، ويعتبر مفيدًا في تحليل السياسة الخارجية للدول في الحالات التي تشبه "سباق التسلح"، حيث يقدم تفسيرًا بعيدًا عن التعقيد. لكنه من ناحية أخرى، يتعرض لانتقادات، وذلك من زاوية دخول عوامل أخرى في السياسة الخارجية تتعدى ردالفعل؛ حيث أصبح للعوامل الداخلية والمناخ الدولي الخارجي دور في السياسة الخارجية، كما أن هذا النموذج، يركز على الحسابات الرشيدة لصنَّاع القرار، وهذه الحسابات، في كثير من الأحيان، تكون حسابات مثالية، لذا فإنها نادرًا ما تتحقق. كما أن التركيز على حالة رد الفعل، أو وضع أي تصرف خارجي للدولة في إطار رد الفعل ليس دائمًا ما يكون موفقًا، فمن الممكن أن تتصرف الدولة تصرفًا عدائيًا، على سبيل المثال، تجاه دولة أخرى من أجل صرف النظرعن مشاكل داخلية، وأن تصنيفها كرد فعل على الدولة الأخرى لن يكون دقيقًا بالضرورة.[2]

- ثانياً: نموذج صنع القرار

على ضوء الانتقادات التي وجهت للنموذج الاستراتيجي، يأتي نموذج صنع القرار، والذي قدم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر، بشكلٍ مباشر، على خيارات السياسة الخارجية، ويقوم هذا النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي القرار، أي أن إدراك صانعي القرار لهذه العوامل، شرطٌ أساسي لتأثير هذه العوامل على السياسة الخارجية، وبدون إدراكهم لهذه العوامل، فإنها لن تؤثر على السياسة الخارجية. كما أن هذا النموذج يقول بأن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول الأخرى

---

(1) جنسن، لويد(1989)، **تفسير السياسة الخارجية**. ط 1. ترجمة محمد مفتي ومحمد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود: الرياض، ص6

(2) المرجع السابق، ص 7

على خياراتهم. كما أُضيف لهذا النموذج، مناسبة صنع القرار، ويعني خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار، مثل وجود أزمة، أو عدم وجودها حين اتخاذ القرار.[1]

- ثالثاً: نموذج السياسة البيروقراطية

يركز هذا النموذج على الموظفين البيروقراطيين ودورهم في صنع السياسة الخارجية، بدلا من التركيز على صانعي القرار، حيث أنه لا بد من استشارة صانعي القرار للموظفين البيروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية، أو صنع القرار في السياسة الخارجية، لأن لدى هؤلاء الموظفين خبرة في هذا المجال، كما أن لهؤلاء الموظفين البيروقراطيين دورًا آخر في السياسة الخارجية، لأنهم هم المسؤولون عن تنفيذ السياسة الخارجية، وبإمكانهم التأثير على تطبيق السياسة الخارجية، بحيث يمكنهم التباطؤ في التنفيذ أو حتى رفضه، ومن الممكن أن يفعلوا ذلك دون انتباه صانع القرار.[2]

- رابعاً: النموذج التكيفي

يركز هذا النموذج على خصائص البيئة الدولية، أي التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها، أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، من خلال دراسة خصائص هذه البيئة التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن تصرفات وأفعال صانع القرار. وبهذا الشكل، تدخل إمكانات الدولة في التكيف مع البيئة الدولية، فكل دولة تختلف في قدراتها في التكيف مع البيئة الدولية.[3]

- خامسا: نموذج صنع القرار التدريجي

يرى هذا النموذج أن عملية صنع القرار عملية تدريجية، ويرى أنه، في ضوء ظروف معينة، فإن صانعي القرار لا يفكرون في الخيارات العديدة المتاحة في السياسة الخارجية، بل يركزون على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها.[4]

---

(1) المرجع السابق، ص 8
(2) المرجع السابق، ص 8-9
(3) المرجع السابق، ص 9
(4) المرجع السابق، ص 10

رابعاً: السمات الشخصية والسياسة الخارجية

تعتبر دراسة العامل الفردي في السياسة الخارجية- أي دراسة العوامل الشخصية لصانع القرار وأثرها على السياسة الخارجية- من العوامل المهمة في صنع السياسة الخارجية؛ حيث أنها تعطي تفسيراً للسياسة الخارجية عن طبيعة عقلية صانع القرار اعتماداً على النموذج الذي ينتمي إليه. فبالنهاية، السياسية الخارجية تتم بقرارات تصدر عن صانع قرار. لذلك، من المهم أن تتم دراسة أثر العوامل الشخصية لصانع القرارعلى السياسة الخارجية. سيقوم الفصل الحالي بتوضيح هذه النماذج، والعوامل الفردية التي تؤثر في السياسة الخارجية.

نماذج شخصية صانع القرار

عندما يتم الحديث عن أثر العوامل الشخصية على صنع القرار، فإنه يتجه، بالطبيعة، نحو شخصية القائد السياسي، صانع القرار في السياسة الخارجية، وفي هذا المجال قام ماكس فيبر بتصنيف نماذج القيادة السياسية إلى أنواع ثلاثة وهي:

1- نموذج القائد التقليدي، القائم على عنصر السن أو المكانة التقليدية أو الدينية.

2- نموذج القائد الملهم، الذي يقوم على سمات وخصائص معينة، ويكون موقع تقدير واحترام.

3- نموذج القائد الشرعي– العقلاني، والذي يؤكد على وجود مؤسسات قانونية، وهذا النموذج هو الأبعد عن الفردية.[1]

كما أن هنري كيسنجر قدم ثلاثة نماذج للقيادة السياسية وهي:

1-نموذج القائد البرجماتي: والمتمثل في الأنظمة الغربية.

2-نموذج القائد الآيدولوجي: والذي طُبق في الأنظمة الاشتراكية.

3-نموذج القائد الملهم – الثوري: وانتشر هذا النموذج في الدول النامية، وتكون درجة الفردية في هذا النموذج عالية جدًا؛ حيث تكون كافة القرارات بيد القائد.[2]

---

(1) النعيمي، احمد، **السياسة الخارجية**، ص 173
(2) المرجع السابق، ص 173

العوامل التي تُعطي القائد السياسي الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية

هناك عدة ظروف وعوامل تُعطي القائد السياسي الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية وهذه الظروف والعوامل هي:

1- اهتمام القائد السياسي، أو صانع القرار، بشؤون السياسة الخارجية

يتراوح اهتمام القادة السياسيين بالسياسة الخارجية؛ فهناك قادة سياسيون، درجة اهتمامهم

بالسياسة الخارجية عالية جدًا، وهناك آخرون يوكلون هذه المهمة لوزير الخارجية، فالقائد السياسي، من الممكن أن يهتم بالسياسة الخارجية لاعتباره أنها أداة مهمة لرفع شعبيته، أو لأن هناك ظروفاً مهمة تستجوب تدخله القوي في صناعة السياسة الخارجية.[1] وبشكلٍ عام، فإنه كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية، أي أن العلاقة بين أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية واهتمامات القائد السياسية هي علاقة طردية.[2]

2- أسلوب الوصول للسلطة

هناك أساليب عدة يصل بها القائد السياسي للسلطة، فمنهم من وصل عن طريق الانتخاب، ومنهم من وصل عن طريق ثورة سياسية، أو انقلاب. وعادة ما يكون دور القائد السياسي كبيراً في صنع السياسة الخارجية عند وصوله للحكم حتى بالنظم الديمقراطية. وأيضًا، في هذا المجال، هناك علاقة طردية ما بين قوة سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القائد السياسي، وأثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع القرار السياسي؛ فكلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القائد السياسي، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، وتعد الأنظمة الديكتاتورية من أكثر الأنظمة التي تكون سلطة اتخاذ القائد السياسي للقرار في السياسة الخارجية قوية جدًا، وفي كثير من الأحيان ما تكون مركزة بيد القائد السياسي حصرًا.[3]

---

(1) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص 377
(2) جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ص 15
(3) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص 377

3- إلهام القائد السياسي (الكاريزما)

يقصد بالكاريزما قدرة القائد السياسي على اكتساب الولاء، والإخلاص، والثقة من شعبه؛ حيث يعتبرونه مصدراً شرعياً للسلطة، ويرون في القائد السياسي الكاريزمي حلاً لكل مشاكلهم. لذا، سيتوفر بهذه الحالة تفويض شعبي كامل للقائد السياسي بإدارة السياسة الخارجية، ويمكن القول بأنه كلما كان للقائد السياسي كاريزميًا في شخصيته، زاد احتمال تأثيره على السياسة الخارجية.[1]

4- خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية

إن كان القائد السياسي ذا خبرة سابقة بالسياسة الخارجية، فعادةً ما تكون له عقائد ونظريات واضحة في التعامل واتخاذ القرار فيها. لذا، فإنه غالبًا ما يكون للقائد السياسي صاحب الخبرة بالشؤون الخارجية دور كبير في صناعة السياسة الخارجية عندما يصل إلى سدة الحكم.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص 378
(2) المرجع السابق، ص 379

خامساً: محددات السياسة الخارجية

تتحرك سياسة الدولة الخارجية طبقاً لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر بدورها على توجهات هذا التحرك. ففي بعض الأحيان، يكون للمحددات الداخلية دور أكبر من المحددات الخارجية، وفي أحيان اخرى، يكون العكس. سيقوم هذا المبحث بتوضيح هذه المحددات بشكل عام، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

- أولاً: مفهوم محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه، وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة. كما تعني أيضاً دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.[1] وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية.

- ثانياً:المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية.

تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية،المحددات البشرية،والمحددات الشخصية،والمحددات المجتمعية،المحددات السياسية،والمحددات العسكرية.

1-المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي، والمساحة، والتضاريس، والمناخ. وهذه هي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية. وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر، فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلا، يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي، أو حتى دولي. كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة.[2]

فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة،وسمح لها بتقلد دور إقليمي مهم، بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي، آسيا

(**1**) مصباح،زايد عبيد الله (1999)، **السياسة الخارجية**،، ط2، دار التالة: طرابلس، ص129
(**2**) فهمي، عبد القادر محمد(2006)، **المدخل إلى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي: عمَّان،ص60

الوسطى.وفي المقابل نجد دول مغلقة جغرافيا فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية. ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة، والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.[1]

2-المحددات الإقتصادية:

إن الموارد الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية داخلياً وخارجياً. وتأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد في داخل أرضها وخارجها أيضاً. والأخيرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الأقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية.[2]

3-المحددات البشرية:

هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدول؛ إذ أن الدولة القوية في المجالات السياسية لها حجم مناسب من السكان، شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنلوجي. إن العامل السكاني قد يؤدي إلى نتيجتين:

أ) التوسع الإقليمي: ينتج هذا التوسع بسبب الضغط السكاني في دولة معينة، وبالتالي تقوم تلك الدولة لاتباع سياسة التوسع، إما عن طريق سياسة ضم الدول المجاورة، أو امتلاك مستعمرات.

ب) الهجرة: يقوم هذا المفهوم على هجرة العناصر البشرية من المناطق المزدحمة إلى مناطق أقل ازدحاما.[3]

4-المحددات الشخصية:

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية؛ لأنها غالبا ما تعكس سلوكيات صانعي القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم؛ لأن العامل القيادي يلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار الخارجي،خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار. وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على

---

(1) المرجع السابق، ص10
(2) النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**،ص 209
(3) المرجع السابق، ص254

تحديد السياسة الخارجية. ويُقصد بالسمات الشخصية مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي للشخص.

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها.ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول، نموذج الشخصية التسلطية لالدرونو، ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لِروكيتس، ونموذج تحقيق الذات لِماسلو.[1]

5-المحددات المجتمعية:

تتضمن المحددات امجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ-خصائص الشخصية القومية: والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة، والمدرسة. فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية؛ لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها، مما ينعكس ذالك على خياراتهم في السياسة الخارجية. كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي. على سبيل المثال، تؤثر الشخصية القومية في توجيه سلوك السياسة الخارجية اعتماداً على الأيديولوجية القومية.[2]

ب-الرأي العام: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية، أو موقف معين. وفي هذا السياق، قد يورد غابرئيل الموند اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة، التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات.[3]

ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، أما الأنظمة التسلطية، فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات. إذاً، تأثيرالرأي العام في تحديد توجه السياسة الخارجية هو محصلة تعبئة الرأي العام من طرف وسائل

---

(1) جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ص 27
(2) يوسف حتي،ناصيف(1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي:بيروت ص 194
(3) جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ص 167

الإعلام وغيرها. ولا يخفى أن وسائل الإعلام، في بعض الأحيان، قد تكون مؤيدة للنظام، وبالتالي، تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية.

ج-المجتمع المدني: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات، وجمعيات، ومؤسسات، وأحزاب وغيرها.

وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية. ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة الداخلية، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها.أما في الأنظمة الديمقراطية، فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان. ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.[1]

6-المحددات السياسية:

تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية، وارتفاع نسب المشاركة السياسية.أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية.[2]

7-المحددات العسكرية:

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة، والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية.فامتلاك الدولة ترسانة عسكرية ضخمة، ووجود قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة.[3] كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين، ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، سواء عن طريق الترهيب، أو شن الحروب.

- ثالثاً:المحددات الخارجية

هي تلك المحددات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها سلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة أخرى، وتشمل النظام الدولي بهيكله وتفاعلاته، إلى جانب المسافة الدولية والمكانة الدولية.

---

(1) جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ص 155
(2) مصباح،زايد عبيد الله، **السياسة الخارجية**، ص 257
(3) فهمي، عبد القادر محمد، **المدخل إلى الاستراتيجية**، ص 41

1- بنية النظام الدولي وتفاعلاته:

يؤثر النظام الدولي على السياسة الخارجية للوحدات الدولية سواء من خلال بنيته الهيكلية، أو من خلال طبيعة التفاعلات السائدة فيه، فمن ناحية البنية الهيكلية، فقد تتأثر السياسة الخارجية للوحدات بشكل النظام، أحادي، ثنائي، أو متعدد الأقطاب. كما أنها قد تتأثر بوجود المؤسسات، والأحلاف، والتكتلات الدولية. تعني بنية النظام الدولي نمط ترتيب الوحدات داخل النسق، وتتحدد على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، ودرجة ترابطها، فهذه الوحدات ليست منعزلة عن بعضها البعض، بل تدخل في معاملات متبادلة لذا فهي تتأثر ببعضها نتيجة هذه المعاملات.[1]

يعتمد توزيع المقدرات على نمط توزيع الموارد(اقتصادية، عسكرية...)، وعلى توزيع القيم والاتجاهات السياسية. ويؤدي تفاعل هذين العنصرين إلى تحديد شكل البنيان الدولي، أحادي، ثنائي متعدد الأقطاب. أما قابلية الوحدات للتأثر بشكل النظام فتتوقف على ما تمتلكه الوحدة من مقدرات، فإذا كانت الوحدات فقيرة، أو محدودة الموارد، فإنها تكون أكثر عرضة للتأثر بشكل النظام؛ لأن هذا النقص في المقدرات يحد من قدرتها على مقاومة الضغوطات الآتية من البيئة الخارجية: فنظام أحادي القطبية يقلل من حركة هذه الوحدات، أما نظام التعددية، أو الثنائية القطبية المرنة، فإنه يزيد من قدرة هذه الوحدات على التحرك السياسي المستقل. أما الوحدات الكبيرة التي لها إمكانات وموارد ضخمة، فهي تتمتع بقدرة مستقلة على الحركة، وبالتالي فهي تؤثر في النظام الدولي.

كما أنه إذا زادت درجة الترابط بين الوحدات زاد ميلها إلى أقلمة سياساتها الخارجية بما يعكس ترابط المصالح. أما وجود تكتلات وأحلاف دولية، فيؤثر على سياسات الدول الأعضاء فيها بالضغط عليها لإتباع سياسة الكتلة، أو الحلف، مما يؤثر على استقلالية سياستها الخارجية.

تؤثر المؤسسات الدولية على السياسة الخارجية للوحدات، سواء اتخذت هذه المؤسسات شكلا تنظيمياً، أو شكلاً قانونياً. فالتنظيمات الدولية تعتبر أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين أعضائها، وفي درجة التعاون الفني بينهما، وبدرجة أقل بتوفير أطر الأمن الجماعي، أو التسوية السلمية للمنازعات بين الأعضاء. أما القانون الدولي، فيخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن تلك الدول كثيرا ما تحترم تلك المؤسسات خاصة إذا كانت تعبر عن مصالحها.[2]

---

(1) سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص246

(2) المرجع السابق، ص299

من ناحية اخرى، يؤثر النظام الدولي على السياسة الخارجية للوحدات من خلال العمليات التفاعلية الحاصلة فيه، وتتمثل التفاعلات في مجموعة العلاقات ذات الطابع الحركي التي تنشأ بين الوحدات، وهي بذلك تشكل كل النشاطات المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية في سعيها لتحقيق أهدافها. هذه النشاطات، وإن كانت تعبر عن حركات الوحدات الدولية وسياساتها الخارجية، إلا أن تفاعل هذه الحركات ينشئ عمليات مستقلة تصبح بدورها عنصراً ضاغطاً على حركة الوحدات، وأهم هذه التفاعلات هي المعاملات الدولية، والاعتماد الاقتصادي، فهناك من يرى أن زيادة التعاملات يؤدي إلى زيادة التعاون والتكامل، في حين يرى فريق آخر أنها تؤدي إلى الصراع.

يبرر الفريق الأول وجهة نظره بأنه كلما زادت المعاملات بين الوحدات الدولية أدى ذلك إلى ترويض سياساتها الخارجية وتوجيهها نحو السلوك التعاوني فيما بينها، حيث أن كثافة التعامل يؤدي إلى ربط المصالح ببعضها إلى درجة أن يصبح فك الارتباط يمثل تهديدا لمصالح كل الأطراف المشاركة فيه، مما يخلق لديها اقتناع بتشابك مصائرها، الأمر الذي يمنع إقدام أيا منها على فك الارتباط، أو تهديد الأطراف الأخرى، مما ينتج توجها جديدا نحو التكامل بدلا من الصراع. أما الفريق الثاني فهو يرى أن تزايد المعاملات ينشئ سياسات خارجية صراعية، ويبررون موقفهم بأن المعاملات الاتصالية بين الوحدات قد تجعلها أكثر وعيا بتناقض مصالحها وبحقيقة التفاوت في مصادر قوتها، وبالطبيعة الاستغلالية التي تميز معاملاتها، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العداء بينها.

2- المسافة الدولية:

يقصد بها تأثير مختلف الأبعاد التي تتميز بها الوحدات الدولية على سياساتها الخارجية، وتتمثل هذه الأبعاد في الموقع الجغرافي، والمقدرات، والخصائص القومية.[1]

3-المكانة الدولية:

يتحدد عنصر المكانة من خلال بعدين: الأول باعتباره هدفاً، والثاني باعتباره دافعاً لتحرك الوحدات. فمن حيث البعد الأول تعتبر المكانة أهم أهداف السياسة الخارجية للوحدات الدولية، فهذه الوحدات تسعى لتحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام من قبل الوحدات الأخرى، بما يتضمنه ذلك من احترام شعاراتها، والتجاوب مع أهدافها، وقد تكون المكانة هدفا في حد ذاته وقد تكون وسيلة لتحقيق هدف آخر كتحقيق التفوق، أو الحصول على النفوذ الدولي، ويتطلب تحقيق المكانة

---

(1) المرجع السابق، ص307

امتلاك الوحدات لمقدرات معينة، لكن هذه المقدرات لا يتم النظر إليها بصورة مطلقة، وإنما مقارنة بما تملكه الوحدات الأخرى المنافسة، الأمر الذي يحدد طبيعة السياسة الخارجية، حيث يرى البعض أن التكافؤ في المقدرات بين الوحدات يؤدي إلى الاستقرار، في حين يرى البعض الآخر أن عدم التكافؤ هو الذي يؤدي إلى الاستقرار. بالمقابل، يرى سوليفن أن كل من حالتي التكافؤ وعدم التكافؤ الشديد تؤديان إلى الاستقرار، أما حالة التحرك من عدم التكافؤ نحو التكافؤ هي التي تؤدي إلى الصراع. و في هذا الصدد يقسم أورجنسكي الدول إلى أربعة أنواع، دول قوية راضية، دول قوية غير راضية، دول ضعيفة وراضية، دول ضعيفة وغير راضية، وأن النوع الثاني من الدول هي التي تتميز سياستها الخارجية بالنشاط، في محاولة لتغيير الوضع القائم. ويقترب تصور سوليفن وأورجنسكي من تصورغالتونغ الذي يرى أن الدول التي تتسم بعدم توازن المكانة تتبع سياسة خارجية نشيطة، حيث أن النسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي لوحداته الأساسية، ويتحدد ترتيب كل وحدة طبقا لمجموعة من المؤشرات، مثل القوة العسكرية، مستوى التصنيع، المستوى التعليمي، مستوى الدخل الفردي والأصالة الحضارية وغير ذلك. فهناك وحدات تتمتع بمكانة عالية بالنسبة لكل المؤشرات و هناك وحدات تتسم بمكانة دنيا بالنسبة لكل المؤشرات، في حين أن هناك وحدات تتمتع بمكانة عالية في بعض المؤشرات، وبمكانة دنيا في البعض الأخر.[1]

---

(1) المرجع السابق، ص315-316

سادساً: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية

لكل سياسة خارجية مجموعة من الأهداف، والاستراتيجيات، تصبو إلى تحقيقها عن طريق توجهات معينة، اعتماداً على الأدوات اللازمة لذلك. إلا أن هذه السياسة قد تتغير في بعض الأهداف، أوالاستراتيجيات، أوالتوجهات تبعاً لظروف داخلية، أو إقليمية، أو دولية. من ناحية أخرى، قد تستمر هذه السياسة على خط واحد، وقد يتعاظم هذا الخط بنفس نمط الاستمرارية تبعاً للظروف المذكورة سابقاً. وعليه، سيقوم هذا المبحث بتوضيح نمطي الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية بمضامينهما المتنوعة بشكل عام.

أشكال التغير في السياسة الخارجية

يُعد موضوع التغير والاستمرار في السياسة الخارجية من السمات التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات. ويميز تشارلز هيرمان في هذا الإطار بين أربعة أشكال للتغير:

1- التغير التكيفي: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.

2- التغير البرنامجي: وينصرف إلى التغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

3- التغير في الأهداف: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغير في الأدوات.

4- التغير في التوجهات السياسية الخارجية: وهو أكثر أشكال التغير تطرفا أو عمقا، وينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغيرالأدوات والاستراتيجيات وحتى الأهداف.[1]

ويمكن كذلك إجمال مظاهر التغير في السياسة الخارجية بحسب هولستي فيما يلي:

1- درجة التغير: التكيف(تغير ثانوي)، الإصلاح (تغير متوسط)، إعادة البناء(تغير جوهري في البرامج، الأهداف، الاستراتيجيات والتوجهات الدولية).

2- الإطار الزمني للتغير: هل يتميز التغير بأنه تغير تدريجي، أو أنه تغير سريع.

---

(1) سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص100

3- مجال التغيير: والذي يعني التغير في مجالات الإشكالية الخمس: استقرار النظام، الأمن، السياسة، الاقتصاد، الحرية الوطنية، والاستقلال.[1]

عوامل التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول النامية

يحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية وفي الدول التسلطية نتيجة عاملين:

- العامل الأول: شخصنة السياسة الخارجية: فالقائد السياسي يهيمن على صنع السياسة الخارجية، فإذا تغير القائد السياسي، فإنه من المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية. كذلك قد تتغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد نفسه في السلطة، إذا ما تغير نمط عقائده وادراكاته الخارجية.
- العامل الثاني: الإنشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة، وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية، وانتصار جناح من أجنحة النخبة يؤدي إلى تغير جذري في السياسة الخارجية.[2]

(**1**)حمشي، محمد، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين**
Retrieved on 15/2/2019 from: **http/www.politics.ar.com/ar2/?p3096**
(**2**)سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص102-105

سابعاً: النظريات المناسبة لتفسير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

يمكن القول أن هنالك خطان نظريان رئيسيان يدوران حول تفسير السياسة الخارجية: الخط الأول يتبنى أنصاره وجهة نظر نسقية، ويؤكد على أن السياسة الخارجية تجد تفسيراً في البيئة النسقية الدولية. ويندرج تحت هذا الخط النظريات الواقعية بمختلف أشكالها. أما الخط الآخر، فيؤكد على القدرات التفسيرية للعوامل الداخلية لاعتبار أن النظام الداخلي لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها الخارجية. ويندرج تحت هذا الخط النظريات الليبرالية والبنائية. انطلاقاً من هذه الأرضية، سيقوم هذا المبحث بتوضيح المقتربات النظرية، والتي تناسب تفسير سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند. وهذه المقتربات هي: مقترب الواقعية الجديدة، ومقترب البنائية.

النظرية الواقعية الجديدة

بدايةً وقبل الخوض في مناقشة النظرية الواقعية الجديدة، لا بد من الوقوف على النظرية الواقعية التقليدية، التي تعتبر المنطلق الأساسي للنظرية الواقعية الجديدة. تنطلق الواقعية كما يراها مفكروها من فرضية محافظة تسند إلى الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشرور وهو ما يدفع للقول بأن أساسها النظري يعود لفكرة عدوانية الإنسان وأنانيته بسعيه الدءوب نحو تعظيم مصلحته الشخصية على حساب الأخرين. ووفق هذه الفكرة فأن الدولة وجدت لكبح جماح الإنسان وشروره بالأنظمة والقوانين من اجل حمايته من نفسه. يُعتبر"مورجانثو" رائد الواقعية التقليدية، والتي تحدث عنها في كتابه "السياسة بين الأمم":

حيث يعتبر العلاقات السياسية الدولية شبيهة بالعلاقات البشرية من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى للقوة للمحافظة على البقاء وتعزيز أمن الذات؛ فالدولة عنده تسعى للقوة انطلاقاً من سعيها لمصلحتها الوطنية دون مبالاة للمعايير الأخلاقية، فهي سيدة نفسها في ظل غياب النظام الدولي ووجود الفوضى فيه. من جانب آخر، تؤكد الواقعية التقليدية على استقلالية السياسة عن الحقول الأخرى: كالإجتماع، والتاريخ وغيرها.([1])

■الواقعية الجديدة:

إذا كان كينيث والتز الذي جدد تقديم الواقعية - كنظرية للعلاقات الدولية - إلى الحقل العلمي قد حذر من أن تستغل نظريته بشكل خاطئ لتوظف كنظرية للسياسة الخارجية، فإن عددا متزايدا

([1]) مورغنثاو، هانز(دون تاريخ)، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد، ج1، الدار القومية للطباعة والنشر: مصر، ص21-56

من الواقعيين بعده قدموا عدة أعمال لشرح السياسات الخارجية للدول مستندة في ذلك إلى فرضيات الواقعية كنظرية بنيوية، ومن بين هؤلاء جيمس فيرون، الذي يقنع في دحضه لحجة والتز- حين يشرح أن العديد من المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنيوية تفسيرها، إنما هي في الأصل إما نتاج لسياسات خارجية أو هي سياسات خارجية، مضيفا: "عندما نقول النظرية x، فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود، الأحداث والتنوع ضمنx . وإذا كان يمثل سياسة خارجية لدولة ما، فإن السؤال يتحول ليصبح ما الذي يفسر وجود، أو حدوث، أو التنوع في السياسة الخارجية".[1]

وهذا يفيد أن فحص الطريقة التي تفهم كما النظرية الواقعية النسق الدولي ككل، يمكن التناول أو الاقتراب من خلالها لفهم السياسات الخارجية للدول كجزء؛ أي استخلاص عدة فرضيات ممكنة حول السلوك المحتمل للفواعل فيه.

تجد الواقعية الجديدة قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا النسق هوعالم فوضوي يضمر العداء والتهديد لمنتسبيه؛ بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية، واستعمال العنف المادي فيه، بما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها. وتوزيع القوى هو أحد الخصائص المسؤولة عن نماذج سلوك الدول الملحوظة. وفواعل هذا النسق هي فواعل موحدة تستجيب لقيود الفوضى، وتوزيع القوى بطريقة دائمة وعقلانية. وبالإفادة من هذه المسلمات المفتاحية، يقترح رواد المقترب الواقعي الجديد للسياسة الخارجية عدة فرضيات مساعدة على فهم الطريقة التي تشكل وتنفذ بها الدول سياساتها الخارجية.

فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل). وكفواعل موحدة، فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء، وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتيسرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم (متغير الواقعية الوسيط). ولما كان "الصراع على القوة" ميزة ملازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه وبقائه (متغير الواقعية التابع).

- أولاً: الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل لسلوك الفاعل

يبرز أهم اختلاف بين المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية في كونها تدرس السلوك الخارجي للدول من زوايا مختلفة، ويندرج مقترب الواقعية الجديدة ضمن تلك المقتربات التي

(**1**) Todd Kent ,Charles (August 2005), **Politically Rational Foreign Policy Decision-Taking,** A Phd Dissertation Texas A&M University: USA,p:18

تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل، أو ما يعرف بمقترب النسق الدولي. ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب، هي الحوافز والقيود، أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق؛ أي أنها نسقية بطبيعتها. وفي ذلك يقول فريد زكريا ما يلي: "إن غالبية نظريات السياسية الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية، أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية".[1]

وتنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها النسقي من مسلمة مركزية أولى، وهي أن النسق الدولي متسم بخاصية الفوضى"Anarchy"، والتي تعرف بغياب قوة مشتركة، أو سلطة مركزية تعزز القواعد وتحفظ النظام في النسق، وهذا ما يدفعها إلى التسليم في المرة الثانية بأن الدول وحدات متشابهة، وأن لا وجود لتمايز الوظائف بين دول مختلفة؛ فكل الفواعل تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية[2]، بل أن الواقعية تحاج بأن الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي، يترتب على سلوكها هذا نتائج وخيمة قد تصل في بعض الظروف إلى فقدانها لاستقلالها، أو حتى وجودها المادي. ويشرح أحد أعمدة الواقعية - وهو روبرت جرفيس - هذا المنطق في قوله:

"دفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية، والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتهما النسبية، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر".[3]

في تبريره لهذا النموذج النسقي، قام منظر الواقعية الجديدة كينيث والتز بتمييز واضح بين خصائص بنيتي النسق السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية، والنسق السياسي

(**1**) زكريا، فؤاد (1990)، **من الثورة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، شركة الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة، ص24

(**2**)Steven L. Lamy(2003),**Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-liberalism** In: John Baylis & Steve Smith (eds), The Globalization of World Polities, Oxford: Oxford University Press, 3rd Edition,p: 209

(**3**)Baumann ,Rainer and Others(2000), Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification , working paper, **TÜBINGER ARBEITSPAPIERE ZUR INTERNATIONALEN POLITIK UND FRIEDENSFORSCHUNG** ,NO.30:Germany,pp:5-6

الخارجي، أي أين تنفذ السياسة الخارجية للفواعل، وذلك على ثلاث مستويات هي: المبدأ الناظم للنسق، طبيعة الوحدات فيه، ونوعية أهدافهم، وذلك كما يلي[1]:

أ- المبدأ الناظم للنسق:

فبينما النسق الداخلي مركزي وهرمي، نجد النسق الدولي فوضوي؛ ولهذا السبب يصبح الاعتماد على الذات ميزة كل السياسات الخارجية.

ب- طبيعة الوحدات:

فبينما توجد علاقة الخضوع الهرمية في النسق الداخلي، لا نجدها في النسق الدولي. لذا يحفز الخوف من النتائج غير المرغوب فيها الوحدات على التصرف بطريقة تنزع إلى خلق توازن القوى.

ج- طبيعة الأهداف:

حيث يُلاحظ أن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتمايزة، بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي إلى الاهتمام أكثر ببقائها – مع محاولتها لتحقيق أهدافها -.

تعترف الواقعية أن الدول قد تنتهج في سياساتها الخارجية سلوكيات مختلفة، سعيا منها لتحقيق أهداف متنوعة، لكنها في هذا الإقرار تتحفظ في مسألتين مترابطتين: فهي من جهة أولى، تعتقد أن البيئة الفوضوية للنسق تدعو جميع الدول إلى الاهتمام أولاً وأساساً بضمان بقائها، أي أمنها، فمتابعة أي هدف خاص في مجال معين، يتوقف بالضرورة على توفر درجة كافية من الأمن. ومن جهة ثانية، فإن هذه الفوضوية تفضي إلى أن الدولة صاحبة أكبر قدر من القوة مقارنة بدول أخرى، هي الأوفر حظا لتحقيق أهدافها المتنوعة. وبالنتيجة، فإن الفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية؛ بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية لكل دولة وهما: المصلحة في تعظيم الأمن، والمصلحة في أكبر قدر من ممكن من القوة في آن واحد.[2]

(**1**)Linklater, Andrew, (1997), **Neo-Realism in Theory and Practice**, In: Ken Booth & Steve Smith (eds), International Relations Theory Today, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, Second Edition,p: 244.

(**2**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p: 4

بهذا، يكون مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية مقتربا بنيويا في تفسيره لسلوك الدول الخارجي من منظور نسقي. وهذا يثير التساؤل عن موقع الفاعل من صنع سياسته الخارجية، وبعبارة أخرى، ما هي علاقة البنية بالفاعل في هذه النظرية؟ هذا ما ستجيب عليه النقطة التالية.

- ثانياً: علاقة البنية بالفاعل في النظرية الواقعية الجديدة:

في شرحها للطريقة التي تدفع بها القيود البنيوية الوحدات إلى التصرف بشكل متشابه، لا تنكر الواقعية الجديدة بأن بعض أسباب المخرجات الدولية وسلوكيات السياسة الخارجية تمتد إلى مستوى الفاعل في حد ذاته(الدولة)، بل أن والتز نفسه يعترف بأهمية هذا المستوى لثلاثة أسباب:[1]

أولها، أن معرفة خصائص الوحدة ضروري لشرح لماذا تتصرف دول مختلفة بشكل متمايز رغم أنها متماثلة في موقعها من النسق. ثانيها، أن الوحدات ليست ضعيفة إلى الدرجة التي تمنعها من التأثير في النسق، بل التأثير بينهما متبادل؛ أي له منحى ثنائي من الفاعل نحو البنية والعكس. أما ثالثها، أن التحليل على مستوى الوحدة ضروري؛ لأن أولوية البنية على الفاعل أو العكس تتغير مع الوقت. ومع ذلك، يعتقد والتز بضرورة أن تتجاهل النظرية النسقية الطبيعية الداخلية للفاعل، فرغم أنها قادرة على التأثير في النسق، تبقى أضعف من أن تغيره. لذا، لا نجده يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول ثورية أو شرعية، تسلطية، أو ديمقراطية، إيديولوجية، أو واقعية.[2]

- ثالثاً: الموقع النسبي للقوة كمتغير تفسيري مستقل للمقترب الواقعي

من أجل الوصول إلى هدف النظرية الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية، يتحول المتغير التفسيري المستقل للواقعية في المستوى النسقي "التوزيع الدولي للقوة" إلى متغير تفسيري موضعي في مستوى النظام الفرعي أو مستوى الوحدة (الدولة)، فنصبح أمام ما يسميه الواقعيون الموقع النسبي لقوة الدولة؛ أي أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساساً موقع قوتها في النسق.[3] ويعتقد الواقعيون أن هذا الموقع هو حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات التي تملكها مقارنة بالقوى الأخرى، وكذا قطبية النظام الدولي.

(أ) نصيب الدولة من قدراتها الكامنة:

عند الحديث عن الموقع النسبي للقوة، تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا بحصة الدولة من الموارد الممكنة في النسق، وفي هذه الحالة تتعلق القوة بالقدرات المركبة السياسية، والاقتصادية،

(**1**)Linklater, Andrew, **Neo-Realism in Theory and Practice**,p:251
(**2**) Ibid
(**3**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:7

والعسكرية منها، والتي تقود سلوكيات الدولة، وتسمح لها بالدفاع عن مصالحها، وفي ذات الوقت تحدد لها موقعها أو مكانتها في النسق.[1] وتقدم الواقعية قائمة بمكونات القوة التي بقدر امتلاك الدولة لها، فإنها تؤهل لحجز مكانة في ترتيب القوى العالمي سواء كقوة كبرى، أو قوة متوسطة، أو قوة عظمى.[2] وبهذا الصدد، يحدد كينيث والتز سبعة قدرات مختلفة هي: عدد السكان، ونوعية مهاراتهم، موقع وحجم الإقليم، وفرة الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة (نوعية القيادة).[3] لكن الحقيقة أن لا والتز ولا غيره من الواقعيين الجدد يشرح بوضوح هذه الشروط، فكثيرا ما نجد أحد الكتاب الواقعيين يركز على عامل معين دون غيره من العوامل. ومع ذلك، نكاد نعثر على شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة. ولقياسها، يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل: الناتج الإجمالي المحلي "GNP"، احتياطات الصرف، حجم الصادرات، وغير ذلك كمقياس للقوة الاقتصادية. ومؤشرات الإنفاق العسكري، حجم ونوعية القوات العسكرية، امتلاك الأسلحة النووية كمقياس للقوة العسكرية.[4]

(ب) قطبية النظام الدولي

تعرف القطبية بعدد الأقطاب الفاعلة في النسق؛ أي القوى الكبرى في النظام الدولي التي تحدد طبيعة النظام سواء كان ثنائياً، أو أحادياً، أو تعددياً. ولا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضاً كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل؛ وتفسير ذلك، أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسؤول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة؛ فزيادة دولة ما لحصتها من القدرات في نسق ثنائي قد يستتبعه أثر قوة أقل مقارنة بما إذا تم ذلك في نسق غير ثنائي[5]؛ ففي نسق ثنائي، تبقى دولة بحصة معتبرة من القدرات بعيدة عن اللحاق بالقوتين القائدتين للنظام، ما يجعلها مجبرة على الاعتماد على حماية إحدى هاتين القوتين. أما في نظام تعددي، فإن حدة هذه التبعية تقل تباعاً، ويمكن لهذه الدولة أن تتحرك باستقلالية أكبر، إذ لن تكون مقيدة بحماية قوى كبرى، بل يمكنها أن تحسن موقع قوتها في النسق، حتى وإن لم ترتفع حصتها من القدرات المتاحة في النظام الدولي.

(**1**)Steve Smith (eds), International Relations Theory Today,p:209

(**2**)Brown,Chris(2001),**Understanding international relations**,pakgrave edition: Newyork,p:89

(**3**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:7

(**4**) Ibid,p:8

(**5**) Ibid,p:9

- رابعاً: الفاعل الواقعي ومنطق سلوك سياسته الخارجية

بالعودة إلى أفكار الواقعيين التقليديين من أمثال: ثيوسديس، ماكيافيلي، هوبز، نجدهم قد أشاروا لمفهوم العقلانية في سياسة الدولة، بمعنى آخر ذلك المعروف في أدبيات الواقعيين بعقل الدولة، الذي يعني أن على رجال الدولة أن يحسبوا عقلانياً الخطوات الأكثر ملائمة لضمان بقاء، وأمن الدولة في بيئة من العداء والتهديد، كما يتضمن ضرورة أن يبتعد هؤلاء القادة عن المبادئ الأخلاقية والمثالية، وأن لا يضحوا بمصالح الدولة من أجل مفاهيم أخلاقية غامضة[1]، فالدولة - كما يتصورها الواقعيون - حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، لذا تحكمها معايير أخلاقية أعلى من تلك التي عند مواطنيها، وتسري عليها قوانين وأعراف غير تلك التي تسري عليهم، فمن أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها. وإذا كان للفرد الحق الأخلاقي في التضحية بذاته دفاعا عن مبدأ أخلاقي، فإن الدولة في علاقاتها الخارجية لا تملك الحق في أن تقدم نفس الموقف الأخلاقي على حساب عمل سياسي ناجح.[2] وإذا ما تم تكييف المفاهيم السابقة مع التحليل الواقعي المعاصر، فإن مفهوم تجميع وتوظيف القوة باسم الأمير، ينتقل إلى توظيفها باسم الدولة. وينتقل مفهوم عزة وشرف الأمة إلى معنى ضمان بقاء وأمن الدولة. ويستبدل مفهوم عقل الدولة بالمصلحة الوطنية كحافز لسلوك الدول.[3]

إذن، من الواضح أن نمط التحليل الواقعي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية يتلائم والنموذج الذي قدمه غراهام أليسون، وهو نموذج الفاعل العقلاني(التحليلي الرشيد)، والذي يفترض أن قرارات السياسة الخارجية هي إجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها الدولة كفاعل موحد بناءا على حسابات التكاليف والفوائد.

وينطلق هذا النموذج من المسلمات التالية: [4]

1- الدولة فاعل وحدوي تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة.

2- الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار.

(**1**) B. Kapstein Mastanduno, Ethan and Michael (eds), Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War, Columbia, Columbia University Press, 1999,Retrieved on 25/2/2019 from: http**://www.ciaonet.org/book/kapstein/preface.html**

(**2**)Dunne,c. Schmidt ,Tim & Brian,"Realism" in Steve Smith (eds), International Relations Theory Today,p:163

(**3**) حتي، ناصر يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**،ص 24

(**4**) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص 480

3- الحكومة كيان تنظيمي متجانس يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف، ويقيمون البدائل بنفس الأسلوب.

4- الدولة كائن عقلاني، تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن أهدافها ومصالحها.

وتبني المقترب الواقعي للسياسة الخارجية النموذج الفاعل العقلاني يقود للحديث - تباعا عن منطق السلوك الذي تفترضه الواقعية لهذا الفاعل، وبهذا الصدد يتضمن مفهوم العقلانية أن يتأسس سلوك الفاعل بناءً على الخطوات التالية[1]

1- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.

2- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.

3- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

4- اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.

واعتبارا على ما سبق، يمكن وصف منطق سلوك الفاعل الواقعي على أنه متوافق ومنطق "النتائجية"[2]، بمعنى أن سلوك السياسة الخارجية تفرضه النتائج المتوقعة لهذا السلوك.

وفي الأخير، تبقى الإشارة ضرورية لمفهوم "المكاسب النسبية" كأهم معرف ومميز للعقلانية الواقعية، فالواقعية الجديدة تتقاسم مع الليبرالية الجديدة إدراكها لسلوك الفاعل عقلانيا؛ بصفته يبحث باستمرار عن تعظيم مكاسبه، لكنها تختلف معها في كونها تتبين مفهوم المكاسب النسبية بدلا من المكاسب المطلقة.

- ثالثاً: القوة السياسية كمتغير تابع لسلوك الفاعل الخارجي.

تتبنى الواقعية الجديدة النموذج الفاعل العقلاني الباحث عن تحقيق أهدافه، من خلال اهتمامه بتكريس الأولوية لمصلحة الوطنية كما ذُكر سابقاً. هذه المسلمة المركزية تنتهي بالواقعية إلى التسليم - من خلال الشرح الآتي - بالطبيعة الأنانية للأهداف التي يسعى الفاعل لتحقيقها، فالواقعية الجديدة تفترض أن الدول كفواعل عقلانية مهتمة أولاً وأساسا بتأمين بقائها؛ بمعنى وجودها المادي، وهذا الهدف الجوهري ينسب إلى مختلف أنواع الفواعل بالنظر إلى إدراكها البيئة الدولية على أنها

(**1**) المرجع السابق

(**2**)Rittberger ,Volker(2001), **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Working Paper, No 30a: Germany,p:8

تنافسية، تضمر العداء والتهديد. وبذلك تكون رغبة الدول في البقاء هي الهدف الأكثر ملائمة نظريا كمتغير تابع لأجل هدف نظرية واقعية للسياسة الخارجية.

تفترض الواقعية الجديدة أن الدول ترغب أساسا في تأمين بقائها، وأنها مجبرة في ظل نسق يميزه الاعتماد على الذات أن تضمن إلى أقصى حد ممكن تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها مصدره هذا النسق. صحيح أن الواقعية لا تعتبر أن الأمن هو هدف الدولة الوحيد، ولكنها تعتبر أنه يبقى الهدف الأساسي؛ لأن تحقيق أي هدف في مجالات أخرى غير المجال الأمني مرتبط أساساً بتحقيق درجة كافية من الأمن، كما أنها تقر أن تحقيق درجة كاملة من الأمن مطلب صعب المنال بسبب الندرة الدائمة لهذا المورد. لذا، تكافح الدول من أجل أن تحافظ على أمنها أو تزيده.[1] وبالنتيجة، تكون المصلحة في تحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار سلوكياتها الخارجية.

وفي سعيها لتحقيق أمنها، تفترض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يعرف في أدبيات الواقعيين بمفهوم القوة السياسية، وهي بذلك تدرك العلاقات الدولية على أنهما صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها مصالح الدول الأخرى.[2] فهل هذا يتضمن أن المقترب الواقعي للسياسة الخارجية يعرف المصلحة بلغة القوة ؟

تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في استخدامها لمفهوم القوة، فواقعية هانس مورجانثاو تعرف المصلحة دائما بلغة القوة، لذا، تعتبر القوة كمفهوم مناسب لتحليل السياسات الخارجية للدول في أوقات مختلفة، والتي تتراوح بين سياسات تستهدف الحفاظ على القوة (الحفاظ على الوضع القائم) أو زيادة القوة، أو التظاهر بالقوة[3]، وبذلك تكون السياسة الدولية صراعاً متواصلاً على القوة. ومهما تكن الأهداف النهائية للدول، فإن القوة هي دائما الهدف العاجل لها هو القوة.غير أن الواقعية الجديدة ترفض هذا الطرح، وتدرك أن غاية الحياة الدولية بأنها ليست البحث عن القوة، ولكن البحث فقط عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال هذه القوة (القوة كوسيلة)، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. وربما يفسر جون هيرز المنطق وراء هذا الرأي بشكل أفضل في قوله:

(**1**) Ibid, p:12

(**2**) جهاد عودة(2003)،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، دار الهدى: القاهرة، ص 85.

(**3**) حتي، ناصر يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ص28

"في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع عن الشك والخوف المتبادلين، بإجبار الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن." [1]

وفي هذا المعنى، يشرح والتز أنه ما دامت القوة تخدم هدف تحقيق أمن الدول، وأن هذه الدول هي بمثابة فواعل ساعية وراء زيادة أمنها، جاز القول بالنتيجة أنها ساعية لزيادة قوتها.[2]

والدارس لأدبيات الواقعية الجديدة يجد أن مفهوم "الصراع على القوة" يستخدم بمعنيين اثنين: فمن الجهة الأولى، يُستخدم لوصف الحفاظ على الموقع النسبي لقوة الدولة أو زيادته في النسق. ومن جهة أخرى، يُستخدم لوصف النفوذ على سلوك الدول الأخرى والتأثير في التفاعلات الدولية. وبينما يعني في الحالة الأولى القدرة على التحكم في الموارد، فإنه يعني في الحالة الثانية قدرة التأثير على الفواعل الأخرى والقرارات الدولية.[3] ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين مفهومين مركزيين في المقترب الواقعي التفسير السياسة الخارجية هما: الاستقلال والنفوذ، كأهم مكونين للقوة السياسية الواقعية، والتي تعاملهما كخيارين لها:

أ)الاستقلال: فهو يؤخذ كحقيقة لذاتها، وليس الاستقلال الرسمي عن الدول الأخرى، فيعني مدى قدرة الدولة تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها، توجهاتها، وقراراتها. وتفترض الواقعية الجديدة أن أقل الدول قدرة على حرية الحركة، هي الأكثر تقييدا من طرف الدول والمنظمات الدولية، ومن ثم أكثر تحديدا في أمنها، والعكس بالنسبة للدول المستقلة في سلوكها. وسعي الدول لحماية أو حتى زيادة استقلالها يمر عبر تقليص محاولات الآخرين جعلها تحت سيطرتهم، أو حتى نفوذهم؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اختزال قدرتها في "الاعتماد على الذات" كسلوك ضروري لتحقيق الأمن، فتطبيق استراتيجيات "الاعتماد على الذات" تستلزم بالضرورة الحفاظ على الاستقلال.[4]

ب)النفوذ: يعني مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى، أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها. وأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها. ويتحقق النفوذ عمليا سواء بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية)، أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمؤسسات

---

1) زكريا، فؤاد، من الثورة إلى القوة، ص30

(**2**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:5

(**3**)Ibid

(**4**)Rittberger ,Volker(2001), **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**, p:12

الدولية التي تضطلع فيها الدولة بدور المهيمن – كحق النقض في مجلس الأمن -، أو على الأقل توفر لها فرصا لإسماع صوتها. ويأتي تبرير السعي للنفوذ من خلال أن جميع الدول يجب أن تضمن أمنها في بيئة فوضوية؛ لأن أمن الدولة فيها معرض باستمرار للخطر، مما يدفعها إلى محاولة تحصيل أكبر قدر ممكن من النفوذ للدفاع عن مصالحها.[1]

- رابعاً: أشكال الواقعية الجديدة

إن فحص الأدبيات الواقعية يكشف أن المنظرين الواقعيين يختلفون فيما بينهم، وتبعا لذلك يمكن تمييز نظريتين للسياسة الخارجية "الواقعية الدفاعية " و"الواقعية الهجومية"، اللتان تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية: هل الأمن في النظام ضئيل أم وافر؟ وهل تتسابق الدول وراء توسيع نفوذها أم أنها مهتمة أساسا بضمان استقلالها؟

1- الواقعية الدفاعية:

يفترض هذا الشكل من أشكال الواقعية الجديدة أن الدول تعطي الأولوية لاستقلالها، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءً على أسوأ السيناريوهات الممكنة؛ فحقيقة وجود دول وأحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها، وحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدداً بشكل مباشر، أو أن النزاع وشيك الحدوث، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ. وأفضل طريق تواجه به هذه الإمكانية هو حماية أو زيادة استقلالها.[2] أما البحث عن النفوذ فيتم في حالة واحدة هي حالة انعدام الأمن؛ أي أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة، ولكن عندما ينبغي عليها ذلك[3]، فالشروط البنيوية للنسق تتطلب من الدولة أن تأخذ موقع الدفاع، لكنها أحيانا تخلق قيودا وحوافز تتطلب الانتقال إلى موقع الهجوم في حالات التهديد. وتموقع الدولة في أحد الموقعين يختلف بالنظر لكونها تتبع أهداف ثورية، أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم.[4]

إذن، النظام الدولي وفقا للواقعية الدفاعية - يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدني ؛ أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة ومقيدة، وتتوسع فقط لأجل تحقيق الأمن، وأي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة.[5]

(**1**) Ibid,p:13
(**2**) Ibid,p:12
(**3**) زكريا، فؤاد، **من الثورة إلى القوة**، ص16
(**4**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:6
(**5**) زكريا، فؤاد، **من الثورة إلى القوة**، ص37

2- الواقعية الهجومية:

تعتبر أن الدول لا تشكل سياساتها الخارجية بناءً على أسوأ السيناريوهات، بل تأخذ في الاعتبار احتمال التهديد الأمنها خلافا لإمكانيته عند الدفاعيين. ولأنها مدركة بأن هذا الاحتمال تحكمه عوامل قابلة للتطويع (قوة الاقتصاد، التحكم في التكنولوجيا، وغيرها)، فإنه من العقلانية أن تتنازل عن جزء من استقلالها لصالح النفوذ[1]، فالحل الأفضل لمشكلة غموض الحياة الدولية، هو أن تعمل الدول على تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية من خلال التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج، وكما يشير روبرت جيلبين فإن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي، والفارق هو أن الدول الغنية وحدها هي التي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات.[2]

وفقاً للواقعية الهجومية إذن، تبحث الدول من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، وهذا كنتيجة للثقة وليس للخوف، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد. وبذلك، فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك، وليس لأنها مجبرة عليه.

كخلاصة، فإن النظريتين تتفقان بشأن الفكرة التي مفادها: أن الدول تنهمك في سياسة تحصيل القوة السياسية كوسيلة لضمان استمرارية أمنها، وفي ذلك فهي تمارس كلاً من سياستي البحث عن الاستقلال، والبحث عن النفوذ أو إحداهما. لكن هناك حالة تصل فيها النظريتين إلى تنبؤات مختلفة بشأن السياسة الخارجية لدولة ما، وذلك عندما:

أ- لا يوجد تهديد واضح لأمن الدولة.

ب- المكاسب المتوقعة من تطبيق خيار النفوذ، يلزمها تنازل عن جزء من الاستقلال.[3]

بهذا الصدد، لا تزال الواقعية الدفاعية تتنبأ بأن الدولة لن تتنازل عن استقلاليتها، حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ. فيما يتوقع الهجوميون عكس ذلك، فالدولة في هذه الحالة تتخلى عن استقلالها لتوفر فرصة أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها. ولكن إذا كان عدم تحديد مسبق لأي من الهدفين تسعى الدولة لتحقيقه أمرا مقبولا - تحليليا - من أجل نظرية واقعية للسياسة الدولية،

(**1**)Rittberger ,Volker, **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**, p:14

(**2**)زكريا، فؤاد، من الثورة إلى القوة، ص15

(**3**)Rittberger ,Volker, **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**, p:15

فإنها كنظرية في السياسة الخارجية تتطلب تحديدا مسبقا لهدف الدولة كمنطلق للتنبؤ بمستقبل سلوكها الخارجي.[1]

النظرية البنائية

سيتم تسليط الضوء على هذا المقترب في ضوء بعدين رئيسيين، ذوي علاقة بالسياسة الخارجية: الأول يتعلق بضبط العلاقة بين الهوية والمصلحة، والثاني يتعلق بضبط العلاقة بين الهوية والمصلحة بسلوك السياسة الخارجية.

- أولاً: ضبط العلاقة بين الهوية والمصلحة

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة؛ لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة، أو التجارب الوطنية السابقة، بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها، وموقعها، ودورها فيها يضفي بعدا تقويميا على توجهات سياستها الخارجية. هذا التقويم، يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي؛ فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة للسلوك. على سبيل المثال، إذا ما قررت دولة الانضمام إلى منظمة معينة فإنها تعاين أولاً بضعة معايير مثل: نمط التعاون بين الدول الأعضاء، ودرجة الاستشارة بين الأجهزة، وغير ذلك. فإذا ما توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية وهويتها كدولة، فإنها- أي المعايير- ستتعدى مجرد كونها وسائل لتصبح غايات وأهداف لسياستها الخارجية.[2]

واستقراء تجارب التاريخ، وحتى الأساطير الشعبية، يمكن أن يؤسس لعلاقة بين الهوية والمصلحة على مستوى الخطاب الرسمي، فهي تنتج معاييرا لا تعكس فقط حقائق من الماضي؛ لأن صناع القرار يعيدون توظيفها على ضوء المشاكل القائمة، فمثلا تجربة تاريخية حول تحالف إيجابي (أمكن من ضمان السلام) يمكن أن تدرك أهميتها ويستفاد منها في حسابات السياسة الخارجية الحالية والمستقبلية، في حين أن تجربة تحالف سلبي مثلا مع حليف يُخضِع حلفاؤه، يمكن أن تسلط مزيدا من الضوء على أهمية القوة واليقظة في الحاضر والمستقبل. فمثل هذه التجارب

(**1**)Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:6

(**2**)Banchoff, Thomas(1998),Germany European policy: A constructive perspective,Germany and European working papers,series 8.1,The minda gunsberg center for european studies, Harford university: Germany,Retrieved on 15/2/2019 from: **http/:www.ciaonet.org/wps/bat01/**

والأساطير لا تشكل -إذن- هوية الدولة فحسب، ولكن تشكل أيضا مصالحها، وعرف بوسائل وغايات سياستها الخارجية، بإقامة جسر رابط بين تحارب الماضي وقضايا الحاضر وتطلعات المستقبل.[1]

باختصار، إذا ما تم التأكد من وجود علاقة رابطة بين الهوية والمصلحة، فإنه يصبح من الممكن جداً التحري حول تأثير الهوية على سلوك السياسة الخارجية، أما في الحالة التي لا تشكل فيها هوية الدولة مصالحها، فإن التحليل البنائي يصبح أقرب إلى العجز عن التفسير والتنبؤ.

- ثانياً: ضبط العلاقة بين الهوية والمصلحة بسلوك السياسة الخارجية:

إن اعتماد النظرية البنائية على مفهوم الهوية كمتغير تابع يستلزم - كما مفهومي القوة والمصلحة عند الواقعية والليبرالية - أن ترتبط المفاهيم بمضامين ونتائج مباشرة وواضحة متعلقة بالفاعل. ومن هنا، فإن البنائية كمقترب للسياسة الخارجية - وحتى تكون أكثر إقناعا - مطالبة بأن تقر بوجود ليس فقط معايير مشتركة ولكن أيضاً مفاهيم مشتركة حول مصلحة الدولة مشتقة عنها. فإذا كان واضحاً أن التفاعل بين الهوية والمصلحة في تشكيل السياسة الخارجية يجعل من بعض سلوكيات الفاعل شرعية وأخرى غير شرعية، فإن هناك حالات لا تتوافق فيها مصالح الدول مع هويتها، وهنا تكون العلاقة بين الهوية والمصلحة ضعيفة.

إذاً، نحن أمام طريقتين مختلفتين تؤثر بها الهوية على سلوك الدولة: أما الأولى، فهي تعبير عن التقارب بين الهوية والمصلحة، وهي الحالة التي يمكن للبنائية أن تزعم فيها بأن الهوية هي السبب وراء نهج سلوك ما. أما إذا غاب هذا التقارب، فإن هوية الدولة تتراجع إلى مرتبة دنيا من التأثير؛ أي يمكن أن يتضمنها الخطاب الرسمي ولكنها لا تؤثر على السلوك.

عموماً، لا تزعم النظرية البنائية للسياسة الخارجية اختزال مصلحة الدولة في الهوية، بل تقر أن هذه المصلحة هي محل قيود داخلية وخارجية، ولكنها تؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتموقع ويحدد كما صناع القرار أنفسهم بالنظر لهذه القيود، وبالتالي فهي لا تحاج أكثر من أن وجود هذه المعايير يفضي إلى خلق بيئة توجه سلوكيات الدولة في اتجاه معين بدل آخر، فهي لا تضمن أن الدول ستتصرف بالضرورة بطريقة معينة.[2]

(**1**) Ibid

(**2**) Macleod, Alex(Feb 1999),**french policy toward Iraq since the gulf war: A realist dream case?** Paper prepared for the 40th annual convention of the international studies association(ISA): washington D.C

ولعل أهم ما يميز النظرية البنائية كمقترب للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغيري الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب "Discourse Analysis" التي تتضمن مجموعة من الوظائف التحليلية المترابطة كما يلي:[1]

أ- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة؛ لأن الدولة تتفاعل مع عديد الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية، وبالتالي قد تكون لها عدة هويات.

ب- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين، وهذا المحتوى غالبا ما يظهر بوضوح أكثر في خطابات النخب، النقاشات بين الحكومة والمعارضة، ممثلي الدولة في الداخل والخارج، معطيات الرأي العام، وغير ذلك.

ج- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة، ويعتمد ذلك أساسا على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات، والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، ومواقف السياسة الخارجية، وأنواع النصوص، والخطابات الأكثر ملائمة للتحليل البنائي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية: ففي الأنظمة الديمقراطية، تنير النقاشات البرلمانية بشكل أفضل محتوى هوية الدولة، في حين في الأنظمة التسلطية تعبر خطابات الأطراف المهيمنة على هوية الدولة بشكل لا يعكس حقيقة الهوية الوطنية.

د- اهتمام بكيفية إدراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية؛ فخطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية، فهي تبرز الأعداء والمنافسين والأصدقاء وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل.

(**1**)Banchoff, Thomas,Germany European policy: A constructive perspective>

الفصل الثاني

النسق البنائي للسياسة الخارجية الباكستانية

تقوم السياسة الخارجية لأي دولة على اسس ومحددات تعمل من خلالها على تأطير توجهاتها وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى إقليميا ودوليا. وتنشأ تلك الأسس والمحددات نتيجة لجملة من المتغيرات، والتي تُؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فيها. فمن هذه المتغيرات ما هو سياسي؛ كطبيعة النظام السياسي في الدولة، والقوى المؤثرة فيه، ومنها ما هو متعلق بموقع الدولة الجغرافي، إضافة إلى متغيرات أيديولوجية، وعسكرية، واقتصادية وغيرها. وعليه، سيقوم هذا الفصل بتوضيح أصول السياسة الخارجية الباكستانية في اسسها و مبادئها ومحدداتها من خلال: بيان شكل النظام السياسي الباكستاني والقوى المؤثرة فيه، ومن ثم كيفية صياغة السياسة الخارجية فيه، وشرح مبادىء وأهداف هذه السياسة، إضافة إلى توضيح محدداتها على المستويين الداخلي والخارجي.

المبحث الأول: شكل النظام السياسي في باكستان والقوى المؤثرة فيه

يُعد النظام السياسي الباكستاني نظاما برلمانيا، وهو فيدرالي في شكله؛ فرئيس الجمهورية هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية، والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء، ورئيس الوزراء، وهو مسؤول جماعيا فقط أمام الجمعية الوطنية.[1]

المطلب الأول: المؤسسات السياسية الفيدرالية

(أ) السلطة التنفيذية: بموجب دستور 1973، تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كما يلي:

أولا: رئيس الجمهورية

تتركز السلطة التنفيذية الفيدرالية في رئيس الجمهورية والذي يمارسها إما مباشرة، أو عن طريق من يرأسهم يتبعا لما يقرره الدستور(المادة90). ويُنتخب رئيس الجمهورية بوساطة مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان وأعضاء الجمعيات التشريعية في الأقاليم. ويُنتخب لمدة خمس سنوات. يجب أن يكون المرشح مواطنا باكستانيا تجاوز عمره 45 سنة. ويمكن عزله

(**1**)علاي،ستار جبار (2012)، **باكستان:دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**،ط1، دار جنان للنشر والتوزيع: عمَّان، ص56

بوساطة تحرك ما لا يقل عن نصف عدد أعضاء أي من مجلسي البرلمان بقرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، أو رئيس مجلس الشيوخ، واجراء محاكمة برلمانية لذلك، وتصويت ما لا يقل عن ثلثي عدد أعضاء البرلمان بإقالة رئيس الجمهورية كما في المادة 47 من الدستور. ويتخذ رئيس الجمهورية في حالات الطوارىء ما يراه ضروريا من الاجراءات لمعالجة المواقف الطارئة، وذلك في حدود نصوص الدستور. وأوضح الدستور هذه السلطات في المواد (235-232)، والحالات الاستثنائية هي:

1)إذا نشأ تهديد لسلامة البلاد، سواء عن طريق الحرب، أو العدوان الخارجي، او الاضطراب الداخلي.

2)إذا فشلت الألية الدستورية في أحد الأقاليم.

3)إذا كان هنالك تهديد للاستقرار، أو الرصيد المالي في البلاد، أو في أي جزء منها.

وفي كل حالة منها، يعمل رئيس الجمهورية كمندوب عن الحكومة، وليس بناء على تقديره الخاص، ويضع كل بيان يصدره في ظل هذه الحالات أمام البرلمان.[1]

ثانيا: مجلس الوزراء

نص دستور 1973 في المادة91 على ان يكون هنالك مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء لمساعدة وتقديم النصيحة لرئيس الجمهورية في ممارسته لمهامه. وتشير نفس المادة أيضا إلى تعيين رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء، ويعين بقية الوزراء بناء على نصيحة رئيس الوزراء. ورئيس الجمهورية حر في اختيار الذي يتولة منصب رئيس الوزراء شرط أن يكون قادرا على الحصول على ثقة الجمعية الوطنية(المجلس الوطني). والوزارة مسؤولة جماعيا، وإذا فقدت الحكومة ثقة الجمعية الوطنية فإن عليها أن تستقيل.[2]

(ب)السلطة التشريعية

تُعرف السلطة التشريعية في باكستان بمجلس الشورى (البرلمان)، ويتألف من الجمعية الوطنية (المجلس الوطني)، ومجلس الشيوخ. وهناك ثلاث جلسات للجمعية الوطنية في السنة على الأقل، ويجب أن يمر ما لايقل عن 120يوما بين كل جلسة للجمعية، ويجب ان تجتمع الجمعية مدة لا تقل عن 160يوما في كل سنة. ويتضمن عمل البرلمان تقديم مشروعات القوانين وإقرارها، ويتضمن عمله كذلك الوظائف المالية، وتحديد المبادىء الأساسية لمالية الحكومة، وعدم فرض

---

(1) المرجع السابق، ص65
(2) المرجع السابق، ص66

ضرائب أو صرف اموال إلا بالعودة إلى ممثلي الشعب، وغيرها من الأمور المالية كما في المواد(86-73) من الدستور الباكستاني.[1]

- أولاً:المجلس الوطني (الجمعية الوطنية)

يتكون المجلس الوطني من ثلاثمائة واثنين وأربعين عضوا يُنتخبون مباشرة بالانتخاب العام، بما في ذلك المقاعد المخصصة للنساء ولغير المسلمين.[2] يكون الشخص مؤهلاً للانتخاب إذا كان: مواطنًا باكستانياً، ولا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً، واسمه مسجل في قوائم الناخبين، ولم يصدر بحقه قرار محكمة مختصة بكونه غير سليم العقل. يستمر المجلس الوطني في أداء مهامه لفترة خمسة أعوام تبدأ من أول انعقاد، ويعتبر منحلاً بانتهاء تلك الفترة، إذا لم يُحل قبل ذلك.[3]

- ثانياً: مجلس الشيوخ

وهو المجلس الثاني، أو المجلس الأعلى في البرلمان. يتكون مجلس الشيوخ من مئة وأربعة أعضاء، كالآتي: أربعة عشر عضوًا ينتخبهم أعضاء كل مجلس تشريعي إقليمي؛ ثمانية أعضاء منتخبين عن المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، على النحو الذي يحدده رئيس الجمهورية بأمر رئاسي؛ عضوان، وامرأة واحدة، وعضو عن التكنوقراط بما فيهم علماء الدين، يُنتخبون جميعًا عن العاصمة الاتحادية على النحو الذي يحدده رئيس الجمهورية بأمر رئاسي؛ أربع عضوات ينتخبهن أعضاء كل مجلس إقليمي؛ أربعة من التكنوقراط بما فيهم علماء الدين، ينتخبهم أعضاء كل مجلس إقليمي؛ وأربعة من غير المسلمين، واحد عن كل إقليم، ينتخبهم أعضاء كل مجلس إقليمي. ومجلس الشيوخ هيئة دائمة غير قابلة للحل، إلا أن مدة العضوية فيه ست سنوات يتم التجديد فيها بعد مرور عامين، وللمجلس رئيس ونائب يُنتخبان من قبل اعضاءه، ومدة رئاسة المجلس عامين.[4]

(ج) السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية حسب دستور 1973 من المحكمة العليا في باكستان ومقرها في العاصمة إسلام أباد، وأربع محاكم عليا في الأقاليم، إضافة إلى محكمة الشريعة الاتحادية وتحتل

---

(1) المرجع السابق،ص67

(2) لمعرفة كيفية توزيع المقاعد في المجلس الوطني، يُنظر المادة51/3-6 من الدستور الباكستاني الصادر عام1973،أُعيد العمل به عام2002،شاملا تعديلاته المعدل2015،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،تحديث مشروع الدساتير المقارنة، ستوكهولم، السويد.،على الموقع الإلكتروني:
Retrieved on 29/12/2018 from**:**
https://www.constituteproject.org/constitution/Pakistan_2015?lang=ar

(3) الدستور الباكستاني، المادة52

(4) المرجع السابق، المواد 59-60

المحكمة العليا في باكستان قمة النظام القضائي. وأكد الدستور في المادة (175) على استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية. وتتألف المحكمة العليا من رئيس قضاة باكستان – رئيسًا، وأقدم أربعة قضاة في المحكمة العليا الاتحادية كأعضاء، ورئيس قضاة سابق أو قاض سابق بالمحكمة العليا الاتحادية، يُرشِّحه رئيس قضاة باكستان، بالتشاور مع القُضاة الأربعة الأعضاء، لفترة عامين – عضوًا، ووزير القانون والعدل الاتحادي عضواً، النائب العام لباكستان عضواً، وأحد كبار المحامين أمام المحكمة العليا الاتحادية، يُرشحه مجلس نقابة المحامين الباكستانية لفترة عامين كعضو. واستحدث دستور 1973 مجلس القضاء الأعلى في المواد(210-209) ويتألف من رئيس قضاة باكستان، وعضوين من أقدم قضاة المحكمة العليا، وعضوين بدرجة رئيس قضاة محكمة عليا في الأقاليم. والهدف من هذا المجلس مراقبة النظام القضائي والقضاء بصورة عامة، ويقدم تقاريره إلى رئيس الجمهورية في حالة ثبوت عدم قدرة القاضي، أو سوء سلوكه.[1]

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في الأقاليم

تندرج هذه المؤسسات في ثلاث سلطات كالتالي:

- أولاً: السلطة التنفيذية في الأقليم

وتتألف من الحاكم ورئيس وزراء حكومة الإقليم، وهذا الهيكل مشابه تماما للهيكل الفيدرالي في العاصمة إسلام أباد. ويتم تعيين الحاكم من قبل رئيس الجمهورية، ويجب ان يكون حائزا لشروط العضوية في جمعية الإقليم، ولايقل عمره عن 35 عاما، ولم يحدد الدستور مدة معينة لبقاء الحاكم في منصبه، ويعين الحاكم رئيس وزراء الإقليم، ويقيل الحكومة عندما تفقد ثقة جمعية الإقليم. ويحق للحاكم حضور جلسات جمعية الإقليم، وله حق اتخاذ قرارات تشريعية في حالة غيابها. ويجب أن يعمل الحاكم وفق نصيحة رئيس وزرائه ومشورته. أما الحكومة: فقد أشارت المادة (129) من الدستور إلى أن السلطة التنفيذية في الإقليم سوف تُمارس باسم الحاكم من قبل الحكومة الإقليمية التي تتألف من رئيس الوزراء، والوزراء الإقليميين، وتُعزل الوزراة بتصويت جمعية الإقليم بالأغلبية ضدها.[2]

- ثانيا:السلطة التشريعية في الإقليم

وتُعرف باسم الجمعية الإقليمية، ويحدد حجم الجمعية حسب عدد سكان الإقليم، مع الأخذ بعين الاعتبار الدين، والجنس، وتحديد مقاعد لغير المسلمين، ومقاعد للنساء؛حيث تكون نسبة مقاعد

(**1**)علاي، ستار جبار، **باكستان:دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**،ص69-70. وانظر كذلك:الدستور الباكستاني، المواد(210،209،175)

(**2**) المرجع السابق، ص70

النساء(5٪) في الجمعية، ومدة الجمعية خمس سنوات. وتُعد جمعية إقليم البنجاب من أكبر الجمعيات؛حيث يبلغ عدد مقاعدها 260 مقعدا،خُصص منها للنساء اثنا عشر مقعدا،وخُصصت ثمانية مقاعد للأقليات، وهي:خمسة مقاعد للمسيحيين، وواحد للهندوس، وواحد للسيخ، وواحد للقاديانيين. وتأتي جمعية إقليم السند بالترتيب الثاني، ويبلغ عدد مقاعدها114 مقعدا، خُصص منها خمسة للنساء، وللأقليات تسعة مقاعد، وهي: مقعدين للمسيحيين، وخمسة لللهندوس، ومقعد واحد للقاديانيين. وتحتل جمعية إقليم الحدود الشمالية الغربية التريب الثالث، وتتألف من 87 مقعدا، خُصص منها أربعة مقاعد للنساء، وللأقليات ثلاثة مقاعد، وهي: مقعد واحد للمسيحيين، ومقعد واحد للفارسيين، ومقعد واحد للقاديانيين. وأخيراً، تاتي جمعية إقليم بلوشستان:وتتألف من 45 مقعدا، خُصص نها مقعدين للنساء، وللأقليات ثلاثة مقاعد، وهي: واحد للمسيحيين، وواحد للهندوس، وواحد للقاديانيين.[1]

- ثالثاً: السلطة القضائية

وتتألف من المحكمة العليا التي يرأسها رئيس قضاة الإقليم، وعدد آخر من القضاة يُحددون بقانون أو من قبل رئيس الجمهورية. ويستطيع رئيس الجمهورية بوساطة مرسوم إقامة محكمة عليا في الإقليم، ويُعيَّن قضاة المحكمة العليا من قبل رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس قضاة باكستان، وحاكم الإقليم المتخصص.[2]

المطلب الثالث: القوى المؤثرة في النظام السياسي الباكستاني

- أولاً: المؤسسة العسكرية

عند الحديث عن الدور السياسي للجيش الباكستاني، نجد انه يعود إلى مطلع عقد الخمسينات. ففي عام 1953، أُعلِنت الأحكام العرفية في إقليم البنجاب، واستدُعي الجيش للسيطرة على الاضطرابات السياسية التي استهدفت الطائفة الأحمدية. وبحلول الجنرال أيوب خان رئيس أركان الجيش الحكومة وزيرا للدفاع في مطلع العام1954، بدأ الدور السياسي للجيش واضحا في باكستان. كما استُدعي الجيش إلى ممارسة دور سياسي مجددا في نهاية عام1957 بعد تدهور الوضع الاقتصادي في باكستان الشرقية؛ حيث دفع ذلك الحكومة المركزية إلى استدعاء الجيش لوقف تدهور الموقف في الإقليم.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص71
(2) المرجع السابق،ص72
(3) المرجع السابق،ص181

من جانب آخر، حاولت المؤسسات السياسية الحصول على دعم المؤسسة العسكرية في عملية تسوية خلافاتها؛ فقد برز الخلاف في العام1993 بين رئيسة الوزراء بناظير بوتو ورئيس الجمهورية فاروق لغاري حول تعيين رئيس أركان الجيش، فعين رئيس الجمهورية الجنرال جهانجير كرامت لهذا المنصب، وشكل مجلس الأمن القومي من أجل تعزيز سلطاته في البلاد، وقد أدى ذلك إلى إقالة الحكومة في العام 1996.

وكان للجيش دور بارز في قضايا الأمن القومي الباكستاني، وتأكيد قدرة باكستان ومكانتها في الدفاع عن مصالحها بنجاح. وقد لعب رئيس أركان الجيش- الجنرال برويز مشرف- دوراً بارزاً إبان حكومة نواز شريف الثانية (1999-1997) في قرار الحكومة القيام بالتجارب النووية يومي 28 و30 أيار 1998.[1]

حاول نواز شريف ترسيخ سلطته على المؤسسة العسكرية، ولجأ إلى إقالة الجنرال مشرف وتعيين الجنرال خواجة ضياء الدين رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية بدلا منه. إلا أن تحرك الجيش ردا على قرار الإقالة في 12 تشرين الأول 1999، أعاد من جديد رفض الؤسسة العسكرية وقادتها لأي هيمنة مدنية تحاول التأثير على تماسكها وهيبتها واستقلالها. وقد جاء انقلاب 12تشرين الأول1999ليؤكد عدة حقائق مهمة أبرزها:

1) فشل التجربة البرلمانية في حقبة (1998-1988) في تحديد دور المؤسسة العسكرية، والواقع أن طبيعة الأوضاع السياسية في هذه الحقبة، والتي شهدت تنافسا سياسيا بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات، كانت عاملا مهما في غياب تحديد دور المؤسسة العسكرية، ولجوء كل طرف منهما إلى محاولة ضمان الجيش له في صراعه السياسي.

2) فشل محاولة خلق توازن للقوى داخل صفوف المؤسسة العسكرية؛ فقد سبق الانقلاب العسكري تحالف نواز شريف مع الجنرال خواجة ضياء الدين الذي رشحه لشغل منصب رئيس الأركان. إلا أن تحرك الجيش أثبت فقدان خواجة ضياء الدين لأي قاعدة قوية داخل المؤسسة العسكرية.

3) أكد الانقلاب العسكري قوة المؤسسة العسكرية وقدرتها على مواجهة أي تحد لطموحاتها كما أشر ذلك إلى عودة النظام الرئاسي لباكستان بقيادة مشرف.

4) تفوّق اعتبارات الأمن القومي على الاعتبارات الأخرى، وقد جاء الانقلاب ليؤكد هذه الحقيقة ؛فقد تحركت المؤسسة العسكرية بعد عدة أخطاء للقيادة السياسية بقيادة نواز

---

(1) المرجع السابق، ص180

شريف؛ فقد قام بسحب القوات من منطقة كارجيل في أيار 1999 دون استشارة القيادة العسكرية وقائد العملية الجنرال مشرف. ثم تحرك نواز شريف مرة أخرى في أيلول 1999 بعد تأكيده بأنه يدرس مسألة التوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي كلا الحالتين، كان تحرك رئيس الوزراء موضع رفض المؤسسة العسكرية وقادتها، وخصوصا مع استمرار التهديد الهندي، ورفض الهند التوقيع على الاتفاقية.

5) أيضاً، جاء الانقلاب ليؤكد على تماسك المؤسسة العسكرية في وجه أي تهديد لسلطتها ونفوذها، واستمرارها بالإمساك بمقاليد السلطة في باكستان، وفشل السياسيين في قيادة العسكريين، واستمرار جدلية المؤسسة العسكرية والنظام الرئاسي مقابل المؤسسات السياسية والنظام البرلماني في باكستان.[1]

وبوجود قضايا متعددة في الحياة السياسية الباكستانية، والتي يعتبر البعض منها على المستوى الاستراتيجي الأعلى لباكستان، ستبقى المؤسسة العسكرية إحدى القوى المهمة في تحديد المستقبل السياسي لباكستان، واستمرار إمكانية تدخلها في الحياة السياسية بشكل او بأخر. ويمكن إجمال أهم هذه القضايا في الأتي:

1) وجود سباق تسلح بين الهند وباكستان، خاصة في المجال النووي، والصواريخ الباليستية، وما يتطلبه ذلك من استمرار الاستعداد العسكري لأي مواجهة، أو حرب مع الهند.

2) استمرار قضية كشمير دون حل، وهذا أيضا يتطلب استعدادا عسكريا لأي مواجهة مع الهند.

3) استمرار تأثير القوى الكبرى في المنطقة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية، وتواصل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان، واستمرار أهمية باكستان كأحد أركان الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

4) ضعف الأحزاب السياسية، وفقدان الحزب السياسي القادر على قيادة البلاد بشكل سياسي جيد، وحل مشاكلها دون الانغماس في الفساد السياسي والمالي.[2]

(**1**) المرجع السابق، ص188-189
(**2**) المرجع السابق، ص190

- ثانياً: الأحزاب السياسية

تميزت الساحة الباكستانية بعدد من الأحزاب السياسية والتيارات القومية المختلفة في ايديولوجيتها، وأهدافها، واستراتيجيتها. فقد عبَّر قسم منها عن طبيعة التيارات التي رافقت نشوء الدولة، في حين عبَّر قسم آخر منها عن طبيعة الاختلاف في التكوين القومي وما رافقه من اختلاف في التكوين الثقافي والاجتماعي في باكستان. وعند الحديث عن طبيعة الأحزاب السياسية في باكستان، نجد ان بعض الكتَّاب قد قدم تحديدا تضمَّن ثلاث مجموعات من الأحزاب، هي:

1) الأحزاب الرئيسية، وتضم عدة مجموعات من الأحزاب أبرزها:

أ- الأحزاب الوطنية: وهي حزب الرابطة الإسلامية، وحزب الشعب الباكستاني.

ب- الأحزاب الإثنية: وهي حركة المهاجرين القومية، وحزب عوامي الوطني، وحزب واتان الجمهوري.

2) الأحزاب الدينية، وتضم عدة أحزاب أبرزها:

أ- الجماعة الإسلامية.

ب- جماعة العلماء الباكستانية.

ج- جماعة العلماء الإسلامية.

3) المجموعات الدينية الصغيرة.[1]

ومن الأمثلة الواضحة على تأثير الأحزاب السياسية في النظام السياسي الباكستاني هو الجماعة الإسلامية، وذلك من خلال دخول الجماعة في تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى، لتحقيق أهداف سياسية محددة،كما في العام 1968، والعام1977. إضافة إلى تعاون الجماعة الوثيق مع النظام العسكري للجنرال ضياء الحق (1977- 1988)، وخصوصا بعد إعلانه السعي لإقامة النظام الإسلامي من خلال العديد من الخطوات نحو إضفاء الطابع الإسلامي على النظام السياسي القائم. كما نجحت الجماعة الإسلامية إلى جانب القوى السياسية الأخرى في تحريك الشعب، وإثارة أعمال الشغب، والاضطرابات بعد إعلان نتائج انتخابات 1977. وعليه، اثبتت الجماعة تأثيرا واضحا كقوة ضغط لا يمكن تجاهلها في باكستان.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص120

(2) المرجع السابق، ص 161،137

- ثالثاً: جماعات المصالح الدينية المختلفة

والتي تتألف من الجماعات الدينية المختلفة التي تعمل سواء كأحزاب سياسية، أو كروابط للارتقاء بمصلحة جماعة أو مجموعة معينة. وتتميز التجربة الباكستانية بتعدد التنظيمات الإسلامية ذات الأهداف المختلفة إلى جانب عدد من التنظيمات لأبناء الأقليات. ويمكن تقسيم هذه الجماعات الإسلامية المختلفة ذات العلاقة السياسية إلى أربع جماعات:

(أ) الجماعات الإسلامية ذات برنامج ديني- سياسي داخلي:

وهي الجماعات المنغمسة في قضايا السياسة الداخلية، وتدعو إلى إقامة حكم الشريعة، وتطبيق القانون الإسلامي، وتغيير النظام المصرفي. وقد ساهمت هذه الجماعات في دعم الحكم العسكري للجنرال ضياء الحق (1977-1988)، الذي أطاح بالتجربة البرلمانية في عهد بوتو(1972-1977). ولهذا، كانت هذه المجموعة في عملها مناهضة للبرلمانية وتطورها.

(ب) الجماعات الإسلامية ذات برنامج ديني- سياسي خارجي:

وتضم العديد من الجماعات التي تدعو إلى تطبيق الشريعة، إلى جانب انغماسها في قضايا مثل مشكلة كشمير وأفغانستان، وارتباطها بالعديد من التنظيمات، مثل حزب المجاهدين في كشمير، وموقفه المناهض للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وقد أدى نشاط هذه الجماعات إلى عدة نتائج مهمة على التجربة الباكستانية:

1- معارضة هذه الجماعات لأي نظام سياسي لا يقوم على تطبيق الشريعة.

2- إثارة حالة من عدم الاستقرار في الداخل، نتيجة لتدخلها في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

3- استمرار التوتر مع دول الجوار، خصوصا الهند وأفغانستان نتجية نشاطات هذه الجماعات.

4- استمرار هذه الجماعات في الضغط على الحكومات الباكستانية المتعاقبة لحل المشاكل المختلفة مع دول الجوار.

(ج) الميليشيات الطائفية المتشددة

وتعمل على استهداف المسلمين من أبناء مذاهب محددة داخليا، إضافة إلى أبناء الأقليات الأخرى، كالأحمدية، والمسيحية تحديدا. وأبرز هذه الجماعات: جماعة الأشقر الأنجفي المناهضة للشيعة، وجماعة الصباح المحمدي المناهضة للسنة. وقد ادى نشاط هذه المليشيات إلى عدة نتائج مهمة على التجربة الباكستانية ونظامها السياسي:

1- إثارة المشاكل الطائفية في البلاد، وبما يعرقل عملية الإندماج الوطني ويهدد الوحدة الوطنية.

2- عَمِل استهداف الأقليات من قبل هذه المليشيات، على جعل الأقليات المسلمة في دول الجوار موضع استهداف وقتل من قبل سكان الدولة ردا على قتل أبناء أقليتهم.

3- فقدان الاستقرار السياسي مع تزايد نشاط هذه الميليشيات، وما يتركه من أثار سيئة على البلاد.

(د) الميليشيلت المتشددة المتداخلة في المناطق الخارجية

وهي الجماعات التي أرسلت ميليشيات للقتال في مناطق النزاع في خارج البلاد، مثل كشمير وغيرها. وهذه الجماعات عبارة عن تنظيمات غير شرعية، وتعتمد على العنف لتحقيق اهدافها، وأبرزها جماعة عسكر طيبة وحركة المجاهدين، إلى جانب العديد من الأفراد الذين قاتلوا إلى جانب حركة طالبان.[1]

- رابعاً: القوى والجماعات الاقتصادية

للقوى الاقتصادية والتجارية في باكستان دور مؤثر بعض الشيء في النظام السياسي، حيث يظهر ذلك في المجال البيروقراطي، إضافة إلى تأثيرها على فئات مختلفة من شرائح المجتمع الباكستاني. ومن أبرز هذه القوى، جماعات المصالح والاتحادات المختلفة: فقد حظيت هذه الجماعات والاتحادات بأهمية متفاوتة في التجربة البرلمانية الباكستانية، ومن أهم هذه الجماعات، جمعيات رجال الأعمال المختلفة: وتضم جماعات واسعة من الاتحادات، والنقابات التي تدافع عن مصالح فئات مختلفة في المجتمع الباكستاني. ويمكن تحديد أبرز هذه القوى في جماعات الاتحادات التجارية والصناعية في الأتي: من أهم التنظيمات في هذا الإطار، فيدرالية اتحاد تجار باكستان، وتأسست في العام 1948، وقد كانت مرتبطة بمؤتمر اتحاد تجار عموم الهند. وخلال العقد الاول

---

(1) المرجع السابق،ص197-199

من الاستقلال، كان هناك أكثر من 1300 غرفة تجارة ورابطة تجارية، ولكل منها مصالح واسعة، وتتنافس على الأولوية في سياسية الحكومة الاقتصادية. إلا أن تعدد هذه الجماعات، وفقدانها للتماسك التنظيمي، وتنافسها، كان عاملا مهما في الحد من تأثيرها السياسي. وهذا ما جعل من البيروقراطية المدنية والعسكرية وملاك الأرض الاقطاعيين قوى مهمة في تحديد السياسة الاقتصادية في باكستان. وعلى مدى تاريخ باكستان، نجد ان ملاك الأرض استمروا في ممارسة تأثيرهم على الحياة السياسية، خصوصا في البنجاب والسند. وقد ارتبط هؤلاء بعلاقات وثيقة مع النخب المدنية والعسكرية، وهذا ما يفسر قوتهم بالرغم من قلة عددهم. [1]

(**1**) المرجع السابق،ص191-193

المبحث الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية الباكستانية [1]

تمر عملية صياغة السياسة الخارجية الباكستانية بأدوار متنوعة في ظل أُطر دستورية، ومؤسسات حكومية رسمية تنفيذية وتشريعية، ومؤسسات، ومجموعات غير رسمية ذات أثر في السياسة الخارجية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار العوامل الإقليمية والدولية. سيناقش هذا المبحث أدوار الجهات المذكورة - الرسمية وغير الرسمية - في صياغة السياسة الخارجية الباكستانية، إضافة إلى توضيح أثر العوامل الاقليمية والدولية في هذه الصياغة.

المطلب الأول: الأدوار الدستورية للرئيس، ومجلس الوزراء، ورئيس الوزراء

تنص المادة 90 من الدستور على أن "السلطة التنفيذية للحكومة الإتحادية تُمارس باسم الرئيس"،ولكن المادة 48 من الدستور تقضي بأن يتصرف الرئيس وفقاً لنصيحة مجلس الوزراء، أو رئيس الوزراء في ممارسة وظائفه، باستثناء تلك المسائل التي تم تفويضها من قبل الدستور للعمل وفقا لتقديره. وبالتالي، فإن جميع القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية يجب أن يتخذها مجلس الوزراء، أو رئيس الوزراء في نهاية المطاف، وأن يتم إبلاغها رسمياً إلى الرئيس. وبموجب قواعد العمل، لا يمكن اتخاذ أي قرار هام بشأن السياسة الخارجية دون موافقة رئيس الوزراء [المادة 5 (1)]. ومع ذلك، وبموجب المادة 16 من قواعد العمل [2]، فإن جميع المقترحات التي تنطوي على مفاوضات مع دول أجنبية، مثل تبادل التمثيل الدبلوماسي، والتجاري، والمعاهدات، والاتفاقات، وزيارات بعثات النوايا الحسنة، والتمثيل في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، يتم التعامل معها من قبل مجلس الوزراء. إلى جانب ذلك، يتعين على مجلس الوزراء النظر في جميع المسائل المتعلقة بالسياسات السياسية والاقتصادية والإدارية الحيوية. باختصار، مجلس الوزراء هو السلطة العليا لصنع السياسة الخارجية بموجب الدستور وقواعد الأعمال.

المطلب الثاني: دور وزارة الخارجية

تُعتبر وزارة الشؤون الخارجية هي مركز تنسيق الشروع في جميع الاقتراحات المتعلقة بسلوك الشؤون الخارجية الباكستانية، باستثناء أي مسائل قد تُسند إلى أقسام ووزارات الحكومة

---

(1) Husain, Javid (April2004),The Process of Foreign Policy Formulation in Pakistan, **Briefing paper,(**NO12)**,**Pakistan institute of legislative development and transparency,Pakistan-Lahore,pp6-12

(2) Rules Of Business,1973, As amended upto 12th June, 2017, Cabinet Secretariat Cabinet Division),Islamabad, (pdf version),retrieved on 28/2/2019 from:
http://www.cabinet.gov.pk/cabinet/userfiles1/file/%5BROB%20amended%2012th%20June,%202017.pdf

الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 13 من قواعد العمل بوضوح على أنه يجب استشارة وزارة الشؤون الخارجية في جميع الأمور التي تؤثر على السياسة الخارجية لباكستان، أو على إدارة علاقاتها الخارجية. في الوقت نفسه، تتطلب إجراءات التشاور بين الأقسام من وزارة الخارجية التشاور مع الشعب الأخرى في تسيير أعمالها عندما يتعلق الأمر بها. ليس هذا فحسب، فقد يتم تكليف عدة أقسام، مثل الطيران، والتجارة، والاتصالات، والثقافة، والدفاع، وإنتاج الدفاع، والشؤون الاقتصادية، والتعليم، والمالية، والغذاء، والمعلومات وغيرها، بمواضيع تتعلق بجوانب مختلفة من العلاقات الخارجية الباكستانية؛ ذلك أن هذه الوزارات أو الأقسام، تلعب دوراً في صياغة السياسة الخارجية لباكستان. ومع ذلك، وكما ذُكر أعلاه، تظل وزارة الشؤون الخارجية هي النقطة المحورية في مجال صنع السياسة الخارجية. وعلى مستوى الإدارات، يرأس وزارة الخارجية وزير الخارجية الذي يساعده أمناء إضافيون. في الوقت الحاضر، هناك ثمانية أمناء إضافيين ذوي مهام مختلفة في العلاقات الخارجية الباكستانية. ويساعد وزارة الشؤون الخارجية أيضا سفراء باكستان وغيرهم من رؤساء البعثات الباكستانية في الخارج، الذين يتلقون التعليمات من الوزارة، ويقدمون لهم آراءهم وتوصياتهم.

يتم إنشاء المقترحات المتعلقة بالسياسة الخارجية لباكستان على مستوى مسؤولي القسم استجابة للتطورات الجديدة أو بمبادرة خاصة بهم وفي بعض الأحيان استجابة لتعليمات تأتي من الأعلى. في أحيان أخرى، قد يتم البدء بها على مستوى أعلى من مستوى موظف القسم إذا تطلب الأمر ذلك، حيث يتم تنقيحها وتعديلها أثناء انتقالها بحسب السلم إلى المديرين والمديرين العامين. عند الضرورة، سيكون هناك مشاورات أُفقية مع المديرين والمديرين العامين الآخرين. وبناءً على متطلبات الوضع، يجوز أيضًا لوزارة الخارجية التشاور مع البعثات الباكستانية المعنية في الخارج، والوزارات، والإدارات الأخرى. إذا كان الاقتراح يندرج ضمن معايير السياسة الحالية، فإن الأمر سيتقرر على مستوى المدير العام المعني أو قد يصل إلى الأمين الإضافي المعني للموافقة على حسب أهميته. في الحالات الهامة جداً، قد ينتقل الملف إلى وزير الخارجية الذي قد يستشير رئيس الوزراء والرئيس إذا تطلب الأمر ذلك.

عندما يتم اقتراح سياسة خارجية تعمل على فتح آفاق جديدة، فإنه يتم تمريرها إلى وزير الخارجية، ومن ثم إلى رئيس الوزراء من خلال وزير الخارجية للموافقة عليه. ومع ذلك، ستقوم وزارة الخارجية بالتأكيد بالتشاور مع الوزارات، والإدارات، والوكالات الأخرى، إذا كان الأمر يتعلق بها، قبل تقديمها إلى رئيس الوزراء، أو مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها. في حالة المسائل المهمة للغاية، سيتم التشاور مع الرئيس بشكل رسمي، أو غير رسمي قبل اتخاذ القرار النهائي.

علاوة على ذلك، يجوز لوزير الخارجية أو رئيس الوزراء أن يأخذ ثقة البرلمان فيما يتعلق بقضية، أو قضايا ذات علاقة بالسياسة الخارجية عن طريق التشاور مع الزعماء البرلمانيين، أو عن طريق مناقشة الأمر في البرلمان. وبمجرد أن تتخذ السلطة المختصة قراراً، تتولى وزارة الشؤون الخارجية المسؤولية تنفيذه بمساعدة الأفراد الموجودين في المقر أو البعثات الباكستانية في الخارج.

المطلب الثالث: دور البرلمان

كما هو الحال في أي شكل حكومي برلماني آخر، ينتخب البرلمان في باكستان، إلى جانب عمله كمجلس تشريعي، رئيس الوزراء من خلال تصويت الأغلبية في الجمعية الوطنية. السلطة التنفيذية، أي مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، هي المسؤولة أمام الجمعية الوطنية التي يمكنها إزالة الأولى من خلال التصويت بحجب الثقة. وبالتالي، يجب أن تتمتع السلطة التنفيذية وسياساتها الداخلية، والخارجية بثقة ودعم الجمعية الوطنية للبقاء في السلطة. أما بالنسبة لمجلس الشيوخ، الذي يمثل الوحدات الفدرالية، فإن دعمه ضروري أيضا للعمل السلس للعملية التشريعية. علاوة على ذلك، فإن آراء أعضاء مجلس الشيوخ، كممثلين للوحدات الاتحادية، حول العلاقات الخارجية تستحق الاهتمام الواجب من جانب السلطة التنفيذية.

يمكن للبرلمان تمرير مشروع قانون فيما يتعلق بأي جانب من جوانب العلاقات الخارجية الباكستانية على النحو المنصوص عليه في الدستور في القائمة التشريعية الاتحادية، وبالتالي، يعطيها قوة القانون. لكن من الناحية العملية، في الشكل البرلماني للحكومة الموجودة في باكستان، فإن المبادرة الخاصة بمثل هذا القانون ستأتي عادة من السلطة التنفيذية، التي ستنجح عادة بسبب دعم الأغلبية في الجمعية الوطنية، وربما في مجلس الشيوخ، وبالتالي، اعتماده من قبل البرلمان. يمكن أيضا نقل مشروع قانون خاص يتعلق بالعلاقات الخارجية الباكستانية من قبل أي عضو في أي من المجلسين. لكن احتمال تبني البرلمان لهذا القانون دون دعم من السلطة التنفيذية يكاد أن يكون معدوماً بسبب الانضباط الحزبي. كما يمكن للبرلمان أن يؤثر على عملية صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها من خلال اعتماد قرارات غير ملزمة بشأن قضايا السياسة الخارجية من خلال عقد جلسات استماع حول القضايا الحاسمة في اللجان الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية وطرح أسئلة حول الشؤون الخارجية في مجلس النواب.

توفر هذه السلطات دورًا جوهريًا للبرلمان في باكستان، على الرغم من الدور غير المباشر، في صياغة السياسة الخارجية للبلاد وتنفيذها. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها يعتبر بصفة عامة من اختصاص السلطة التنفيذية في جميع أنحاء العالم. يمكن للبرلمانات، في أحسن الأحوال، أن تؤثر على هذه العملية من خلال التعريف بآرائها حول قضايا

السياسة الخارجية المهمة. وهذا صحيح بشكل خاص في شكل برلماني للحكومة، كما هو الحال في باكستان؛ حيث يحكم المسؤولون التنفيذيون دعم الأغلبية على الأقل في الجمعية الوطنية (المجلس الوطني)، وربما في مجلس الشيوخ بسبب الانضباط الحزبي.

المطلب الرابع: دور وكالات الأمن والمخابرات

في أي بلد، تلعب وكالات الأمن / المخابرات دوراً مهماً في صياغة سياستها الخارجية من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بها من خلال وسائل علنية وسرية، وتقديم تقييمها إلى صانعي السياسات. تعتمد فعالية هذه التقييمات على موضوعية وجودة عملية جمع المعلومات الاستخبارية وتقييمها، وكذلك على نظام الحكم في البلاد.

وقد اكتسبت وكالات الأمن والمخابرات في باكستان، ولا سيما تلك المرتبطة بالجيش، دوراً مهيمناً في عملية صياغة السياسة الخارجية بسبب هشاشة وضعف المؤسسات المدنية والعمليات العسكرية المتكررة. وليس من المستغرب أنه فيما يتعلق بمسائل صياغة السياسات، يشعر الحكام العسكريون للبلاد براحة أكبر لدى وكالات الاستخبارات التي لها خلفية عسكرية. وبالتالي، فقد اكتسبت وكالات الاستخبارات هذه دوراً أكثر أهمية في صياغة السياسة الخارجية لباكستان أكثر مما كانت عليه الحال في بلد ديمقراطي طبيعي. وقد نجح ذلك في حرمان وزارة الشؤون الخارجية من بعض القضايا بتهميش دورها، لا سيما في النظر إلى القضايا ذات الأهمية الحرجة والاستراتيجية للبلد.

المطلب الخامس: دور المؤسسات غير الرسمية ذات التأثير

إلى جانب الجهات الفاعلة التي لها دور رسمي في صياغة السياسة الخارجية في باكستان، تلعب العوامل غير الرسمية مثل مراكز الفكر، والأكاديميين، والعلماء، ومجموعات الضغط، وخاصة مجتمع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية دورًا مهمًا في التأثير على السياسة الخارجية للبلاد، من خلال مناقشة قضايا السياسة الخارجية المهمة، وإبداء وجهات نظرهم بشأنها، حيث يؤثر بث وجهات نظرهم على تفكير اللاعبين المشاركين بشكل مباشر في عملية صياغة السياسة الخارجية، وله أيضًا تأثير من خلال تشكيل وإعادة تشكيل تفكير الشعب بشكل عام في قضايا السياسة الخارجية. على سبيل المثال، لعبت وجهات نظر هؤلاء اللاعبين، وخاصة وسائل الإعلام، والأحزاب السياسية، والأكاديميين، دوراً مهماً في إقناع الحكومة بعدم بإرسال قوات باكستانية إلى العراق عام 2003 بعد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين عندما كانت المسألة اعتباراً مهماً بنظر الحكومة.

وبالمثل، فإن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار، بل وتلتمس أحيانًا آراء مجتمع الأعمال عند النظر في قضايا السياسة الاقتصادية الخارجية المهمة. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية الباكستانية وبرامج تعاون القطاع الخاص الباكستاني مع القطاعات الخاصة في البلدان الأجنبية. على سبيل المثال، عند النظر في العلاقات التجارية الباكستانية مع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، تأخذ الحكومة بعين الاعتبار وجهات نظر مجتمع الأعمال الباكستاني.

المطلب السادس: دور العوامل الإقليمية والدولية

لا تستطيع باكستان، مثل أي بلد آخر، تَحَمّل سياسة خارجية معزولة في هذا العالم المترابط بشكل متزايد؛ ذلك أن جميع الدول تتأثر بالتيارات والتيارات المتقاطعة التي تعمل على المستويين الإقليمي والدولي. لذا، يجب أن تأخذ سياساتهم الخارجية في الحسبان هذا التفاعل المعقد للقوى في عملية صياغة سياساتهم الخارجية بهدف الحفاظ على مصالحهم الوطنية وتعزيزها.

بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب الجغرافية الاستراتيجية والظروف المحلية، كانت باكستان عرضة بشكل خاص للقوى الإقليمية والدولية في إدارة سياستها الخارجية. بعد فترة وجيزة من استقلالها، واجهت باكستان تحديات متعددة من قبل الهند، وفي مواجهة هذه التحديات، سعت باكستان إلى تحقيق الأمن من خلال الدخول في تحالفات مع القوى الغربية التي تقودها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وقد مكنت هذه العلاقة باكستان من الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها. ومع ذلك، لم يكن كافيا للتعويض الكامل عن عواقب عدم الاستقرار السياسي الداخلي، والتهديد الهندي لأمنها كما انعكس في الأحداث المأساوية لعام 1971 التي أدت إلى تقطيع أوصال باكستان[1]. كما كان له الأثر السلبي لإفساد علاقات باكستان بالاتحاد السوفييتي.

منذ عام 1960، دخلت باكستان في علاقة ودية وثيقة مع الصين التي صمدت أمام اختبار الزمن، وأثبتت أنها حلقة حيوية لأمن باكستان ورفاهها. من ناحية أخرى، ولأسباب إيديولوجية واستراتيجية على حد سواء، طورت باكستان علاقات وثيقة مع العالم الإسلامي، أبرزها: العلاقات مع إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، وإندونيسيا، وماليزيا، ومصر، وأفغانستان، وغيرها.

---

(1) وذلك بانفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية، لتصبح دولة مستقلة، عُرِفت فيما بعد باسم بنغلاديش.

برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد نهاية الحرب الباردة مع قدرات عسكرية عالمية. في المستقبل المنظور، لن يكون بوسع أي دولة أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة لتفوقها العسكري بلا منازع. ومع ذلك، فإن الموقف من الجانب الاقتصادي أكثر تعقيداً مع العديد من مراكز القوة الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، واليابان، إلى جانب احتمال ظهور مراكز جديدة للطاقة بما في ذلك الصين، ودول مجموعة الأسيان، وحتى الهند والبرازيل.

تغير المشهد السياسي على المستوى الدولي بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ونتيجة لذلك، برزت الحرب ضد الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبارها من أهم القضايا المدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي والتي تبعتها عن كثب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدعوة إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق.

وقد أثرت العوامل المذكورة آنفاً على السياسة الخارجية الباكستانية في الاعتماد على الولايات المتحدة في المساعدات الاقتصادية، والعسكرية، إضافة إلى دخولها في التحالف في الحرب ضد أفغانستان عام 2001.

ومن المحتم على باكستان أيضاً، أن تأخذ في الاعتبار سياسات البلدان الإقليمية وغير الإقليمية. على سبيل المثال، التغير في سياسة باكستان في أفغانستان، وانضمامها إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب في سبتمبر / أيلول 2001 يقدم مثالا واضحا للنفوذ الذي يمكن أن تحدثه الدول الأجنبية والتيارات الدولية والتيارات المتداخلة على السياسة الخارجية الباكستانية حيث أنها توجه سفينة الدولة من خلال المياه المتقلبة للسياسة الدولية قُدُما في السعي لتحقيق مصالحها الوطنية العليا.

من المؤكد أن التفاعل بين باكستان واللاعبين الإقليميين والدوليين، سواء في شكل دول أو جهات غير حكومية مثل المنظمات الدولية والإقليمية، ليس فقط حركة مرور أحادية؛ فهي تلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية الباكستانية، كما أن السياسة الخارجية الباكستانية قادرة على التأثير فيها من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية والوطنية.

المبحث الثالث: مبادىء وأهداف السياسة الخارجية الباكستانية

تتضمن السياسة الخارجية لأي دولة جملة من الأسس تسترشد بها أمام الدول الأخرى المجتمع الدولي. وتُعتبر هذه الأسس منطلقا عاما، تنطلق منه السياسة الخارجية - إضافة إلى عوامل ومتغيرات أخرى - من أجل الوصول إلى المصالح والأهداف المُرادة. وفي هذا السياق، تسترشد السياسة الخارجية الباكستانية بمجموعة من الأسس، إضافة إلى تضمنها أهدافا متنوعة، كما هو سيتبين في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: المبادىء التوجيهية لسياسة باكستان الخارجية

تسترشد السياسة الخارجية لباكستان بالرؤية والمبادئ التي حددها الأب المؤسس للبلاد- القائد الأعظم محمد علي جناح-، الذي قال: "إن سياستنا الخارجية هي سياسة تتضمن الود والنوايا الحسنة تجاه جميع دول العالم، وليس فيها نية او قصد عدواني ضد أي دولة أو أمة. نحن نؤمن بمبدأ الصدق والنزاهة في التعاملات الوطنية والدولية، وعلى استعداد لبذل قصارى جهدنا لتعزيز السلام، والازدهار بين دول العالم. ولن يكون هناك افتقار إلى باكستان في تقديم دعمها المادي والمعنوي لشعوب العالم المضطهدة، وفي التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة".[1]

كما تنص المادة 40 من دستور جمهورية باكستان الإسلامية على عدد من المبادئ التي توجه السياسة الخارجية لباكستان في جميع الأوقات القادمة. تنص هذه المادة على ما يلي:

"تسعى الدولة للحفاظ على وتقوية الأخوية والعلاقات بين الدول الإسلامية على أساس الوحدة الإسلامية، ودعم المصالح المشتركة لشعوب آسيا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية. كما تسعى لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حسن النية والعلاقات الودية بين جميع الدول وتشجيع تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية".[2]

من خلال النصوص السابقة، يمكن استنباط أهم مبادىء السياسة الخارجية الباكستانية فيما يلي:

1) التعايش السلمي، ونشر السلام، والتعاون مع الدول الأخرى.

2) احترام سيادة الدول الأخرى.

(**1**) Ministry of Foreign Affairs Government of Pakistan ,from: **http://www.mofa.gov.pk, content.php?pageID=Foreign%20Policy,** retrieved on 28/2/2019

(**2**) Ibid

3) الالتزام بمبادىء ومواثيق الأمم المتحدة، والرجوع إلى الطرق القانونية في حل النزاعات بين الدول، وخاصة الوسائل السلمية استنادا إلى القانون الدولي.

4) الوقوف بجانب الشعوب والدول المضطهدة ومساعدتها، ودعم المصالح المشتركة لشعوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، وافريقيا.

5) الإيمان بوحدة العالم الإسلامي، وتقوية أواصر الأخوة والعلاقات بين الدول الإسلامية. وتُعتبر باكستان في هذا السياق عضواً نشطاً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الباكستانية

بشكل موجز، يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية لباكستان في الوقت الحاضر كما يلي:

1) الهدف الأساسي لسياسة باكستان الخارجية هو حماية الأمن القومي الباكستاني من التهديدات بمختلف أشكالها، والاستجابة لها بالشكل المناسب حال وقوعها، إضافة إلى المحافظة على السلامة الإقليمية والسيادة السياسية للبلاد.

2) حماية المصالح الاقتصادية الباكستانية في الخارج.

3) عرض صورة باكستان باعتبارها تقدمية، وحديثة، ودولة إسلامية ديمقراطية.

4) تعزيز السلام والاستقرار والعلاقات الودية مع أفغانستان.

5) إيجاد حل لجميع النزاعات مع الهند بما في ذلك قضية كشمير، ورفعها إلى المنتديات الدولية.

6) إقامة علاقات ودية مع جميع الجيران، والدول الإسلامية والمجتمع الدولي.

7) الوفاء بمسؤولياتها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي.

9) حماية مصالح الباكستانيين في الخارج.[1]

(**1**) Khan, Raja Muhammad (Summer 2015), Foreign Policy Of Pakistan In The Changing Regional and Global Settings**, Journal of Contemporary Studies**, National Defence University Islamabad, Pakistan Vol. IV, (No.1),p16

المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الباكستانية

من المعروف أن لكل سياسة خارجية محددات متنوعة على المستويين الداخلي والخارجي للدولة. وتؤدي هذه المحددات دوراً مؤثراً في بلورة السياسة الخارجية وتوجيهها بالشكل الذي يتناسب وهذه المحددات، وصولا إلى الغايات المرجوة من وراء هذه السياسة، استنادا على أدوات وآليات متنوعة في هذا السياق. وتنبع هذه المحددات نتيجة لعدة عوامل: كالعامل الجغرافي، والأيديولوجي، والعوامل الإقليمية والدولية وغيرها. من جانب آخر، لا بد أن يكون لهذه المحددات- كلها، أو بعضها- انعكاسات في سياسة الدولة الخارجية تجاه دولة أو مجموعة دول. بناءً على ماسبق سيقوم هذا المبحث بتوضيح محددات السياسة الخارجية الباكستانية، على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الباكستانية

- أولاً: الأيديولوجية

تم إنشاء باكستان كوطن للمسلمين في الهند البريطانية بعد صراع طويل من أجل الحرية. كان الإسلام في صميم هذا النضال؛ لأن نظرية الأمتين[1] عززت أن المسلمين كانوا أمة منفصلة، بقيمهم الثقافية والإيديولوجية والدينية المتميزة. كان المسلمون في الهند يحلمون بوطن منفصل، حيث يمكنهم أن يعيشوا حياتهم وفقا لتعاليم الإسلام. وقد تعهد أول قائد للباكستان- القائد الأعظم محمد علي جناح - بالحفاظ على الأيديولوجية الإسلامية للبلاد من خلال قوله: "باكستان لا تعني الحرية والاستقلال فحسب، بل الأيديولوجية الإسلامية التي يجب الحفاظ عليها، والتي جاءت إلينا كهدية وكنز ثمين، ونأمل أن نتشارك هذه الأيديولوجية مع الآخرين". وفي البدايات لنشوء باكستان، أعلن لياقات علي خان، أول رئيس وزراء لباكستان: "أن باكستان قد جاءت إلى الوجود نتيجة الرغبة الملحة لدى مسلمي هذه القارة في تأمين الأراضي، مهما كانت محدودة، حيث يمكن أن تمارس العقيدة الإسلامية، وأن تكون أسلوب حياة يظهر للعالم". ومن هنا كانت الإيديولوجية الإسلامية مركزًا محوريًا في مجال السياسة الخارجية للباكستان.[2]

---

(1) هي نظرية وضع أصولها المفكر والفيلسوف محمد إقبال،حيث انتقل من تبنى مفهوم الوطن الواحد، من خلال العمل على إلغاء الخلافات الدينية،إلى تبنى نظرية الأمتين الهندوسية والاسلامية، نسبة لاستحالة التعايش بين الهندوس والمسلمين، بسبب الوضاع السائدة في تلك الحقبة. لمزيد من التفصيل، انظر:

Study of Rehman ,Fateh(Autumn2006),Pakistan´s foreign policy:An ideological apprasal, **Dialogue journal,**v1,(NO4), Qurtuba University: pakistan.

(2) Riaz-Ud-Din, Iqra(December 14/2015),determinants of Pakistan's foreign policy, World times magazine, Retrieved on 28/2/2019from:

http://jworldtimes.com/jwt2015/internationalaffairs/determinants-of-pakistans-foreign-policy/>

- ثانياً: الجغرافيا

من المهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية في سياسة الدولة الخارجية، خاصة مع جيران الدولة؛ حيث أن موقفهم- بغض النظر عن حجمهم أو قوتهم- له تأثير مباشر على الدولة خاصة على قضاياها الأمنية وتطورها، والتعامل مع مواردها المختلفة. فباكستان جغرافياً هي دولة ضيقة؛ فهي ممتدة في شكل مستطيل مائل من الجنوب إلى الشمال، قاعدته ضيقة على بحر العرب، وبعدها لا توجد إلاَّ حدود مهددة بجميع أنواع الخصومات والأزمات: ففي الشرق والجنوب هناك الهند، وفي الشرق والشمال الشرقي توجد أفغانستان وما تحويه من إشكاليات متعددة.[1] وفيما يتعلق بالهند، يسبب النزاع في كشمير، وسياشن، وقضايا المياه معضلة أمنية لباكستان منذ نشأتها. وتعي السياسة الخارجية الباكستانية أن الهند، بالنظر إلى حجمها الجغرافي الكبير، لديها المزيد من الموارد، وإمكانية الوصول إلى المياه التي يمكن استخدامها في أي وقت ضد باكستان. وأحدث مثال على ذلك هو العدوان الهندي على المياه في أعقاب هجوم أوري عام 2016. من ناحية أخرى، يلعب الموقع الجغرافي لباكستان دورا مهما في سياستها الخارجية؛ حيث يعوق موقعها الفعلي قدرة الهند على الوصول إلى بلدان أخرى في أوروبا وآسيا الوسطى.[2]

- ثالثاً: البنية الاجتماعية

تمارس البنية الاجتماعية للمجتمع تأثيراً عميقاً على السياسة الخارجية؛ فالمجتمع الذي ينقسم بحدة على أساس الثروة، والدين، والأيديولوجيا، والاختلالات الإقليمية، وما إلى ذلك، لا يمكن أن يتبع سياسة خارجية فعالة بسبب الانقسام وقلة التعاون بين المجموعات المختلفة. فالبنسبة لباكستان، يمكن القول أنه لديها مجتمع متجانس إلى حد ما، يمتلك إحساساً قوياً بالوحدة الوطنية وأيديولوجية متشابهة، وهذا من الأسباب التي تساعد مؤسسات صنع القرار أن تصيغ السياسة الخارجية بشكل جيد، مما يسهل عليهم اتخاذ قرار؛ حيث أنه من الممكن تحديد الرأي العام المشترك حول أي قضية محددة.[3]

(**1**) موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، على موقعها:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SeraIndiaP/sec11.doc_cvt.Htm, Retrieved on 1/3/2019

(**2**)Ijaz,Aymen(2017),Pakistan-India Relations under Prime Minister Modi's Government(2014-2016), **Journal of current affairs**, Islamabad Policy Research Institute,pp74-94.

(**3**) Jawad ,Muhammad, Variables of Pakistan's foreign policy,
Retrieved on1/3/2019 from:
https://www.academia.edu/3653981/Variables_of_Pakistans_Foreign_Policy,

- رابعاً: المحددات الاقتصادية

للاقتصاد تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة. فمن هذه الناحية، تُعتبر باكستان ذات اقتصاد ضعيف. ولذلك فهي يعتمد على البنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية. كما انضمت باكستان إلى العديد من المواثيق والتحالفات الاقتصادية بسبب اقتصادها الضعيف. وهذا دون شك، يقيد سياسة باكستان الخارجية في بعض الأحيان، بسبب املاءات المؤسسات أعلاه، إضافة إلى شروط التحالفات والمواثيق ذات العلاقة، وما يترتب عليها من نتائج.[1] من جانب آخر، تحتاج باكستان كدولة نامية إلى إقامة علاقات ودية مع الدول التي يمكنها الوصول معها إلى أكبر قدر ممكن من علاقاتها التجارية، أو الحصول على أقصى قدر من المعونة الاقتصادية.[2]

- خامسا: القدرات العسكرية

تُمارس القدرات العسكرية تأثيراً عميقاً على السياسة الخارجية الباكستانية؛ فلدى باكستان جيش قوي ومجهز بشكل جيد أظهر قدراته في العديد من القضايا الدولية، إضافة لمشاركته في قوة الأمم المتحدة. كما تُعتبر باكستان القوة النووية العالمية السابعة. لذا؛ فإن موقعها العسكري يُعتبر قوياً دولياً. اعتادت الهند على تهديد باكستان قبل أن تصبح قوة نووية، لذلك كانت السياسة الخارجية للباكستان نحوالهند مختلفة قليلاً عن تلك التي في الوقت الحالي. لكن، بعد أن أصبحت باكستان قوة نووية الآن، أصبح لدى هذه السياسة قدرة الردع لأي إجراء من الهند ضد باكستان.[3]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الباكستانية

- أولاً:هيكل النظام الدولي

يؤثر هيكل السلطة السائد في السياسة العالمية بشكل كبير على سياسة الدول الخارجية، ففي عهد الحرب الباردة، كان هناك نظام ثنائي القطب في العالم، وقداختارت باكستان معسكر الولايات المتحدة، فساعدت باكستان على حماية أراضيها ضد أي عمل يقوم به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا. بعد عصر الحرب الباردة، أصبح العالم أحادي القطب، وأصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى العالم. أصبحت باكستان حليفاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية

(**1**) Ibid
(**2**)Riaz-Ud-Din, Iqra, determinants of Pakistan's foreign policy.
(**3**) Jawad ,Muhammad, Variables of Pakistan's foreign policy

وحصلت على لقب حليف من خارج الناتو أثناء الحرب الأفغانية. لذلك كانت سياستها الخارجية متأثرة بدرجة كبيرة بالسياسات الأمريكية.[1]

- ثانياً: دور القوى الخارجية

تؤثر القوى الخارجية، خاصة القوى الكبرى في السياسة الخارجية الباكستانية من حيث تغيير مواقفها من قضايا معينة والثبات على قضايا أخرى، اعتمادا على شكل وطبيعة ذلك الأثر. فعلى سبيل المثال: حاولت الصين إيجاد توازن استراتيجي بين الهند وباكستان حول نزاعاتهم المختلفة كالنزاع حول كشمير، وحثت على الحل من خلال المفاوضات السلمية، فإن الولايات المتحدة أصبحت تميل نحو نيودلهي بعد توقيع اتفاق نووي واتفاق شراكة استراتيجية (2008)، وفي دعمها المعلن للهند. وهذا بدوره يعمل على أن تُعيد باكستان النظر في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة بصيغ جديدة. وتقوم إسرائيل – بوصفها قوة عسكرية مُعتبرة - ببيع أسلحة تقليدية متطورة إلى الهند، مما يسبب انعدام الأمن وسباق التسلح مع باكستان، مما يملي على الأخيرة أن تضع بعين الاعتبار أن تبحث عن جوانب استراتيجية وتسليحية في سياستها الخارجية للمحافظة على أمنها. وعليه، استفادت السياسة الخارجية الباكستانية في الجانب الدفاعي من خلال التعاون الدفاعي مع الصين في الحفاظ على بعض التوازن الاستراتيجي مع الهند.[2]

(**1**)Ibid

(**2**) Akram, Munir(April 17, 2016), The Indo-US alliance, Dawn newspaper, Retrived on 2/3/2019 from **https://www.dawn.com/news/1252498/the-indo-us-alliance,**

المبحث الخامس: السياق التاريخي لتطور السياسية الخارجية الباكستانية – نظرة إجمالية [1]

لا شك أن سياسات الدول الخارجية وتوجهاتها تمر بمراحل مختلفة تبعا لما تمليه الظروف داخليا واقليميا ودوليا. وفي هذا السياق، مرت السياسة الخارجية الباكستانية بعدة مراحل، انطوت كل منها على توجهات وسلوكيات مختلفة تجاه الدول الأخرى، ابتداء من مرحلة ما بعد استقلالها، مروراً بحقبة النصف الثاني من القرن العشرين، والتي كانت تُعتبر من أهم مراحل السياسة الدولية، إضافة إلى دخولها حقبة القرن الحادي والعشرين، وما تضمنته من أحداث متنوعة على المستويات الاقليمية والدولية. وبعرض إجمالي، يمكن تقسيم تلك المراحل إلى ما يلي:

1- مرحلة تأسيس السياسة الخارجية الباكستانية: (1947-1953):

بدأت هذه المرحلة بعد الاستقلال، حيث وضع القائد الأعظم محمد علي جناح المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الباكستانية، حيث بين في أقواله: "سياستنا الخارجية هي سياسة تتضمن الود والنوايا الحسنة تجاه جميع دول العالم، وليس فيها نية او قصد عدواني ضد أي دولة أو أمة. نحن نؤمن بمبدأ الصدق والنزاهة في التعاملات الوطنية والدولية، وعلى استعداد لبذل قصارى جهدنا لتعزيز السلام والازدهار بين دول العالم. ولن يكون هناك تقصير من باكستان في تقديم دعمها المادي والمعنوي لشعوب العالم المضطهدة، وفي التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أقامت باكستان علاقات ودية مع الدول الإسلامية التي أنشئت حديثًا، ودعمت حركات التحرر في إندونيسيا والجزائر وتونس والمغرب وإريتريا ضد القوى الاستعمارية الغربية.

على الرغم من مبادرات السلام والصداقة التي طرحها القائد الأعظم في رؤيته أعلاه، إلا أن الهند تبنت سياسة توسعية تجاه باكستان بضم الولايات الأميرية لجوناغاد، وحيدر أباد، وجامو وكشمير، وهو عمل أدى إلى اندلاع الحرب على كشمير في عام 1947. بالإضافة إلى ذلك، ساندت

(**1**)Rizvi, Hasan-Askari(April2004),**Pakistan's Foreign Policy: An Overview 1947-2004,**Briefing paper for parliamentarians,No.11, Pakistan Institute of legislative development and Transparency:Pakistan,pp:10-26. See also, Ahmed ,Ayaz (September 8, 2017), 70 Years of Pakistan's Foreign Policy, A critical appraisal, World time Magazine,Retrieved on 2/3/2019 from: **http://jworldtimes.com/jwt2015/magazine-archives/jwt2017/sep2017/70-years-of-pakistans-foreign-policy-a-critical-appraisal/**/

نيودلهي أفغانستان في رفضها خط ديورند[1] باعتباره الحدود الدائمة بين باكستان وأفغانستان. مثل وقد زرع هذا التناقض من جانب الهند البذور المريرة من العداء الدائم بين البلدين.

2- مرحلة الانحياز إلى الغرب (1953-1963)

بسبب التهديد الهندي وشبح الشيوعية في آسيا، تجاهل رئيس الوزراء لياقت علي خان دعوة موسكو، وبدلاً من ذلك، اختار زيارة الولايات المتحدة (1950). فبعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن لدى الاتحاد السوفييتي موارد مالية كافية، وأسلحة متطورة لمساعدة الاقتصاد الباكستاني الناشئ، وضمان أمنه من التهديد الهندي. وأظهرت زيارة رئيس الوزراء خان بشكل قاطع ميل باكستان إلى الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، مما دفع الاتحاد السوفييتي إلى الدخول في شراكة مع الهند. أدت الشراكة الباكستانية الأمريكية إلى اتفاقية مساعدة الدفاع المتبادلة التي اختتمت في عام 1954. وبموجب الاتفاق، وفرت الولايات المتحدة تدريباً حربياً حديثا للقوات المسلحة الباكستانية، والذي ساعد بدوره في زيادة قدرات القوات الباكستانية في مواجهة الهند. أدى توقيع اتفاق SEATO [2]، واتفاق CENTO [3] في عامي 1954 و1955 على التوالي إلى تعزيز العلاقات الباكستانية الأمريكية. وقد أرادت الولايات المتحدة من خلال تعاونها مع باكستان أن تعمل على احتواء انتشار الشيوعية في جنوب وغرب آسيا. وعليه، فقد قدمت الولايات المتحدة إلى باكستان مساعدات متعددة في الجانبين العسكري والاقتصادي للهدف المذكور.

3- مرحلة الانتقال والتحول في السياسة الخارجية (1963-1972)

اضطرت باكستان إلى تغيير سياستها تجاه الغرب بسبب المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الهند خلال الحرب الصينية- الهندية عام 1962، وتهديد الاتحاد السوفييتي بالانتقام بعد إسقاط طائرة تجسس أمريكية (يو-2)، كانت قد أقلعت من منطقة بدابر في بيشاور. وقد قام وزير الخارجية آنذاك ذو الفقار علي بوتو، والرئيس أيوب خان بزيارة إلى موسكو في يناير وابريل عام 1965، على التوالي. وقد تم من خلال هذه الزيارات إيجاد سبل للتعاون بين باكستان والاتحاد السوفيتي من خلال تقديم موسكو الائتمان والمساعدة التقنية للتنقيب عن النفط في باكستان في عام

---

(1)خط ديورند هو خط حدودي يبلغ طوله 2,640 كيلومترًا، يمتد بين أفغانستان وباكستان. وُضع عام 1893 نتيجةً لاتفاقية وُقعت بين حكومة الهند البريطانية والأمير الأفغاني عبد الرحمن خان. كان يرأس الوفد البريطاني السير هنري مارتيمور ديورند سكرتير الشؤون الخارجية في حكومة الهند البريطانية؛ لذلك سُمي الخط الذي رُسم لتحديد مناطق النفوذ السياسي بخط ديورند. كان الغرض الأساسي من إصرار بريطانيا على الاتفاقية هو إيجاد خط دفاعي أمام روسيا في أفغانستان، والتي كانت تمثل منطقة عازلة بينها وبين الهند البريطانية.

(2)حلف تأسس في 8 سبتمبر 1954 ويعرف بحلف مانيلا عاصمة الفليبين. وكان هذا الحلف يهدف إلى حماية المصالح الغربية في المنطقة، ومحاصرة المد الشيوعي فيها.جرى حل الحلف في 30 يونيو 1977.

(3)هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق، وتركيا، وإيران، وباكستان.

1961. كما توصل الرئيس أيوب إلى إقناع السوفييت بمساعدة باكستان في تنفيذ 30 مشروعًا للتنمية خلال الخطة الخمسية الثالثة (1965-1970). من جانبها، تبنت موسكو نهجاً متوازناً فيما يتعلق بمشكلة كشمير، وأظهرت حياداً خلال الحرب الهندية الباكستانية عام 1965.

وعلى الجانب الصيني، فقد تعززت علاقات باكستان مع الصين بسرعة خلال الفترة المذكورة، وقد وقع البلدان عدة اتفاقات في التجارة والشحن وتخطيط الحدود في عام 1963. علاوة على ذلك، عندما دعمت باكستان الصين في جهودها لموازنة المحاولة الأمريكية لعزل بكين إقليميا، أعلن الرئيس الصيني تشو إن لاي، في فبراير 1964، دعم بكين لحق الكشميريين في تقرير المصير.

4- مرحلة الثنائية وعدم الانحياز (1972-1979)

سعى الرئيس بوتو إلى تنويع العلاقات الخارجية عن طريق سحب البلد من الكومنولث وسياتو في عام 1972. وعززت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد مع دول شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وجنوب ووسط أمريكا. كما انسحبت باكستان من CENTO في مارس 1979 للانضمام إلى حركة عدم الانحياز (NAM) في سبتمبر من نفس العام.

5- مرحلة الحرب الأفغانية (1979-1988)

أجبر الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 الولايات المتحدة مرة أخرى على إقامة شراكة قوية مع إسلام أباد لهزيمة الجيش الأحمر في أفغانستان. أعدت كل من وكالة المخابرات المركزية، والمخابرات الباكستانية مجموعة من المقاتلين، ودربوها وأرسلوها إلى أفغانستان للقتال ضد القوات السوفيتية. في الوقت الذي هُزم فيه الاتحاد السوفييتي بشكل ساحق في أفغانستان عام 1988، أصبحت باكستان ثاني أكبر متلقٍ للمعونة الأمريكية بعد إسرائيل.

6- عصر ما بعد الحرب الباردة (1990-2001)

عندما قرر الاتحاد السوفييتي الانسحاب من أفغانستان بموجب اتفاقيات جنيف، التي وقعت في عام 1988، بدأت الولايات المتحدة في توجيه إصبع الاتهام إلى البرنامج النووي الباكستاني. لذلك، ألغت واشنطن بيع العديد من طائرات F-16، ومنعت المساعدة الاقتصادية لإسلام أباد بموجب تعديل بريسلير.[1] ومع ذلك، بعد زيارة بونظير بوتو إلى الولايات المتحدة، أزالت إدارة

---

(1) قانون أمريكي ذو علاقة بالمساعدات الخارجية الأمريكية(المادة E620 من قانون المساعدة الأجنبية لعام 1961)،تم توجيهه ضد باكستان في آب عام 1990، حيث تم من خلاله حظر معظم المساعدات العسكرية والاقتصادية لباكستان إذا لم يتم إعطاء قرار رئاسي سنوي بأن باكستان لا تمتلك أداة نووية.

كلينتون الحظر المفروض على باكستان وقدمت إمدادات عسكرية بقيمة 368 مليون دولار لإسلام آباد بموجب تعديل براون لعام 1995.[1] وخلال نفس الفترة، شهدت العلاقات الهندية الباكستانية دوامة هبوطية بسبب الاضطرابات المتصاعدة في كشمير. عندما قامت نيودلهي بتزوير انتخابات 1987 في الوادي بشكل هائل، خرج الكشميريون إلى الشوارع وتظاهروا ضد التلاعب الصارخ بالأنتخابات. وقد لجأت الهند إلى استخدام القوة الغاشمة لإسكات المحتجين. واتهمت نيودلهي باكستان بتدبير عدم الاستقرار في الوادي، وطلبت من الولايات المتحدة تعليق إمدادات الطائرات والمساعدات الاقتصادية لإسلام أباد. ومع ذلك، اتفقت الهند وباكستان على إطار للتفاعل السلمي عندما قام رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي بزيارة لاهور في فبراير ، 1999، حيث تم توقيع اتفاقية إعلان لاهور. لكن هذه الإتفاقية توقفت عندما انخرط البلدان في حرب محدودة في كارجيل خلال مايو - يوليو 1999.

7- مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001

بموجب تعديل غلين (2)، فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية وعسكرية على كل من باكستان والهند، بسبب تجاربها النووية في مايو 1998. من ناحية ثانية،وبعد مشاركة باكستان في التحالف ضد الإرهاب بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر، لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات على باكستان فحسب، بل جعلت إسلام آباد الحليف الأكثر ارتباطا في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب؛ حيث استخدمت إدارة بوش سياسة "العصا والجزرة" لدفع باكستان إلى الدخول في شراكة مع الولايات المتحدة ضد الإرهابيين في أفغانستان.

تم عقد قمة أغرا في يوليو 2001 بين الجانبين الباكستاني والهندي لحل مختلف المشاكل. ومع ذلك، فإن التعنت الهندي أفسد تفاهم أغرا. من ناحية اخرى، جلبت الهجمات على البرلمان الهندي في 13 ديسمبر 2001، كلا البلدين بشكل خطير إلى حافة المواجهة الحدودية، مع احتمال تصعيدهما إلى مواجهة نووية شاملة. ولكن بعد جهود مكثفة، وافقت الدولتان على وقف إطلاق النار على خط المراقبة في 26 نوفمبر 2003.

---

(1)تعديل تشريعي طالب بالتنازل مرة واحدة عن قانون بريسلير، لظروف سياسية قدرتها الإدارة الأمريكية أنذاك.

(2) تعديل تشريعي على قانون براون، حيث ت فيه إيقاف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى باكستان مرة اخرى.

8- مرحلة تنويع السياسة الخارجية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين (2008-2013)

على الرغم من أن حكومة حزب الشعب الباكستاني كانت تعاني من فضائح الفساد الهائل، إلا أنها نجحت في تنويع العلاقات الخارجية للبلاد. فمن جانب، قدمت الولايات المتحدة في أكتوبر 2009 منحةً بقيمة 7.5 مليار دولار كمساعدات غير عسكرية لباكستان. إلى جانب ذلك، لعبت كل من القيادة المدنية والعسكرية دورا محوريا في إعادة العلاقات الباكستانية الروسية من خلال الزيارات رفيعة المستوى لموسكو. والأهم من ذلك، أن العلاقات الباكستانية- الإيرانية تحسنت أيضاً بعد توقيع خط أنابيب الغاز الإيراني- الباكستاني.

9- مرحلة الإعداد الديمقراطي الحالي (2013 حتى 2017)

إن النظام الديمقراطي الحالي في ظل حكم حزب الرابطة الإسلامية، خلال رئاسة نواز شريف حقق هدفين رئيسيين على جبهة السياسة الخارجية:

- أولاً: حصلت البلاد على العضوية الكاملة لمنظمة شنغهاي للتعاون التي ستساعد باكستان بشكل كبير في العمل مع الصين، وروسيا، وجمهوريات آسيا الوسطى في مكافحة التطرف والإرهاب والانفصالية في المنطقة.
- ثانياً: قررت الصين استثمار حوالي 60 بليون دولار من خلال الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني– CPEC- لتطوير البنية التحتية للنقل، وقطاع الطاقة في باكستان. [1]

---

(1) مشروع اقتصادي ضخم يضم عددا من مشاريع البنى التحتية في الباكستان،أبرزها يهدف إلى إنشاء طريق بري يربط بين مدينة كاشغر (في غرب الصين) وميناء جوادار الباكستاني.التكلفة الإجمالية للمشروع تقدر بـ 46 مليار دولار. سيتم توضيح المزيد من التفاصيل حول هذا المشروع في الفصل الخامس من الأطروحة.

الفصل الثالث

قضايا جيوستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

تحتل الجيوستراتيجية موقعا مهما في مسارات السياسة الخارجية للدول؛ ذلك بأنها تتعلق بموقعها الجغرافي من حيث الحجم، والسكان، والحدود، والموارد، والعلاقة مع اقليمها المتواجدة فيه، وما يعكسه هذا الموقع من تأثيرات في الجوانب الاستراتيجية على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وغيرها. ومن هنا، تأخذ السياسة الخارجية للدولة دورها في التخطيط والمساعدة للجوانب المذكورة أعلاه تجاه الدول الأخرى في أوقات السلم والحرب ضمن الدائرة الجيوستراتيجية ذات العلاقة، من خلال أساليب وأدوات متنوعة بحسب مصالحها وأهدافها: كالدبلوماسية، والاحتكام إلى القوانين الدولية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى إشعال حرب إذا كان الأمر يقتضي ذلك.

في هذا السياق، نجد مثالاً واضحاً على ما ذُكر أعلاه: وهي الجيوستراتيجية بين الهند وباكستان وتفاعلاتها على مختلف المستويات منذ استقلال باكستان عن الهند عام 1947؛ فالموقع الجغرافي لكليهما أنتج، وما زال قضايا متنوعة ذات أبعاد مؤثرة بشكل عميق خاصة على المستويين السياسي والعسكري. بناءً على ما سبق، سيقوم هذا الفصل بمناقشة وتحليل توجهات السياسة الخارجية الباكستانية ذات العلاقة بمجموعة من أهم القضايا الجيوستراتيجية تجاه الهند، وهي: قضية كشمير، قضايا المياه، قضية سياشن(Siachen Glacier)، و قضية سير كريك(Sir Creek).

المبحث الأول: قضية كشمير

تُعتبر قضية كشمير من أعقد القضايا الجيوستراتيجية بين باكستان والهند منذ استقلال باكستان عن الهند، حيث أن تقسيمها بين الدولتين المذكورتين من جانب الاستعمار البريطاني وتبعاته جاء بشكل جعل هذه المنطقة عبارة عن بؤرة توتر تشتعل في أي لحظة بينهما لما فيها من تجاذبات على المستويات السياسية والهوياتية. لذا؛ أخذت وما تزال هذه القضية مساحة واسعة في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، في الجزء المُسيطر عليه من قبل الهند (جامو وكشمير) لأسباب متنوعة سيتم مناقشتها وتحليلها في هذا المبحث. سيتم ذلك من خلال: التعريف بكشمير، الأهمية الجيوستراتيجية لها من المنظورين الباكستاني والهندي، الخلفية التاريخية للنزاع عليها بين الدولتين المذكورتين، وأخيراً، تعامل السياسة الخارجية الباكستانية معها.

المطلب الأول: مدخل تعريفي بكشمير

بداية، وقبل الخوض في مناقشة القضية الكشميرية من الناحية السياسية فيما يتعلق بجانب النزاع عليها بين الهند وباكستان، وتحليل السياسة الخارجية الباكستانية تجاهها، لا بد من إلقاء نظرة عامة على كشمير من الناحية الجغرافية، والديمغرافية، والتركيبة الإجتماعية، إضافة إلى تقسيماتها الإدارية. وهذا ما سيبينه المطلب الحالي.

- أولاً: الجغرافيا

تحتل كشمير موقعاً جغرافياً إستراتيجياً بين وسط وجنوب آسيا، حيث تشترك في الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان وأفغانستان والصين. وتبلغ مساحتها الكلية 86023 ميلا مربعا، يقسمها خط وقف إطلاق النار منذ عام 1949، ويعرف منذ اتفاقية سملا[1] الموقع عليها عام 1972 بخط الهدنة. وتبلغ مساحة الجزء الهندي 53665 ميلاً مربعاً، ويسمى جامو وكشمير، في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على 32358 ميلاً مربعاً يعرف باسم ولاية كشمير الحرة (آزاد كشمير)، وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام 1962 تسمى أكساي تشين.[2]

(**1**) اتفاقية وقعتها السلطات الباكستانية والهندية بتاريخ 2 يوليو/تموز 1972، وتنص في بنودها على إيقاف حالة الصراع الحدودي بين الطرفين، وتدعو إلى تعزيز العلاقات البينية والعمل على إقامة سلام دائم في المنطقة. لمزيد من التفاصيل حول هذه الإتفاقية، انظر:

Peace Agreements Digital Collection, India-Pakistan >> Simla Agreement,United States institute Of peace, On the website:www.usip.org

(**2**) عبدالعاطي،محمد،كشمير. نصف قرن من الصراع،قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت

Retrieved on5/3/2019 from: **https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2075f650-9b70-45bb-8a7e-5bb30024d254**

يبين الشكل التالي الموقع الجغرافي لكشمير بين الهند وباكستان.

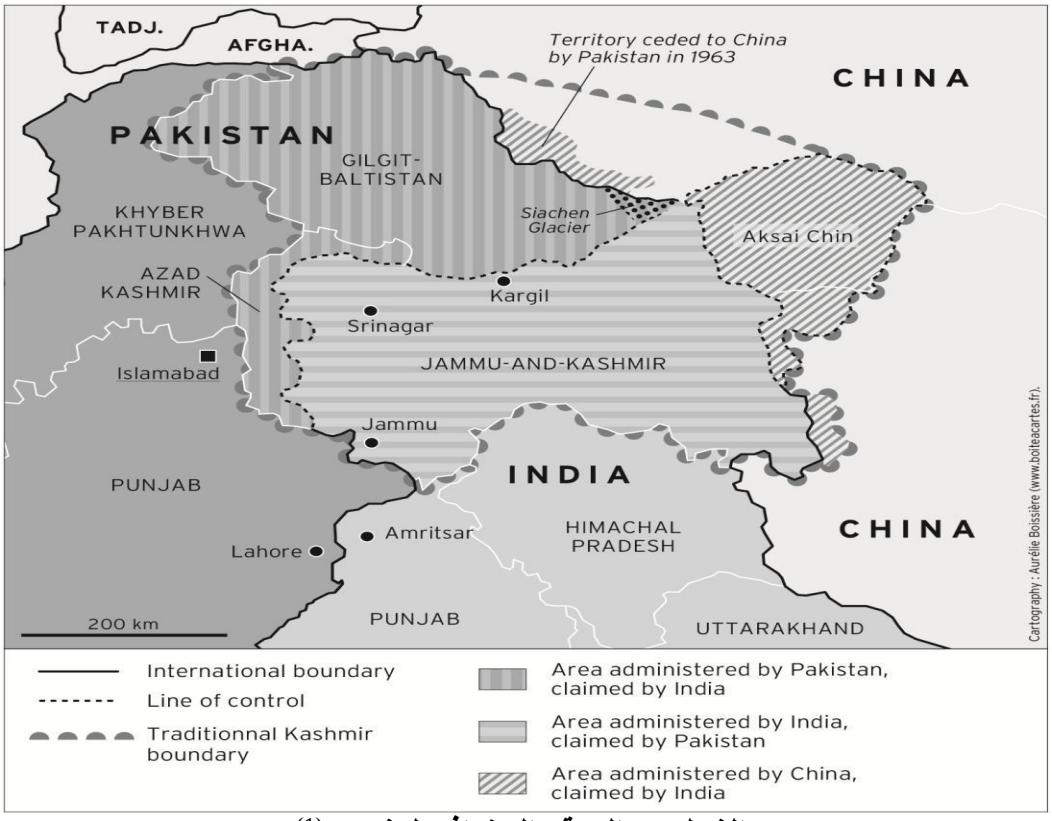

الشكل-1: الموقع الجغرافي لكشمير [1]

- ثانياً: الديموغرافيا

يبلغ عدد سكان كشمير الخاضع للسيطرة الهندية (جامو وكشمير) وفقا لتعداد عام 2017 ما يقارب 14.12 مليون نسمة، موزعين بحسب الديانة، حيث كانت أكبر نسبة للمسلمين. بينما بلغ عدد سكان كشمير في الشق الخاضع لباكستان (أزاد كشمير) في نفس العام ما يقارب 4,045,366 مليون نسمة، جلهم من المسلمين.[2]

(**1**)Jacob,Hapymon (December2016),The Kashmir Uprising and India-Pakistan Relations: A Need for Conflict Resolution, not Management, **Asie Visions**, (No.90), Ifri, Paris Cedex 15 – France.

(**2**) Retrieved on 5/3/2019 from: **https://indiapopulation2018.in/population-of-jammu-and-kashmir-2018.html.** Also:**https://www.citypopulation.de/AzadKashmir.html**

- ثالثاً: التركيبة الاجتماعية

تُعتبر التركيبة الاجتماعية لكشمير تركيبة متنوعة، حيث توجد عدة جماعات عرقية تقطن هذا الاقليم، وتتوزع بشكل متفاوت بحسب وجودها في كل منطقة. وبإلقاء نظرة إجمالية على هذه المجموعات، سنجد المجموعات العرقية التالية:

(1) الكشميريون: وهو مصطلح واسع، تم إنزاله بشكل فضفاض على العديد من تيارات المهاجرين بشكل رئيسي من تركيا وإيران وآسيا الوسطى وأفغانستان، والتي استقرت في وادي كشمير لاحقاً. وهي منتشرة بشكل جيد في أجزاء مختلفة من الولاية ولكن تركيزها الرئيسي يكمن في الوادي ومناطق كيشتوار ودودا ورامبان من قسم جامو. ويعمل معظم سكانها في الأعمال الحرفية.

(2) دوجراس: تسكن هذه العرقية ضواحي سيوالكس التي تواجه سهل البنجاب هي موطن دو،وهي مجموعة عرقية مميزة من قسم جامو. ينتمون إلى العرق الآري ويتحدثون بلغة دوغري.

(3) الدارداس: ترجع في أصلها إلى الآريين، وقد انفصلوا عن الكتلة الآرية الرئيسية بعد دخولهم الهند. يقع تركيزها الرئيسي في دردستان (دِردْسا) في المنطقة الواقعة شمال وادي كشمير، ولا سيما في مستجمع كيشانغانغا شمال ساردي وغوريز وتيليل. يعتمد الدارداس في حياتهم على الزراعة والرعي والصناعات المنزلية والتجارة.

(4) اللاديك:هي خليط من الأجناس المنغولية والآرية. ويستوطن هؤلاء في منطقة جيلجيت. يعتمد اللاديك في معيشتهم على الزراعة وتربية الحيوانات.

(5) الغوجارات: يشكلون نسبة كبيرة من سكان الولاية. بشكل عام، هم من البدو في الطابع ويعتمدون إلى حد كبير على تربية الماشية لمعيشتهم. وكان وصول الغوجارات إلى جامو وكشمير يُعزى إلى تفشي الجفاف والمجاعات المدمرة في مناطق راجستان وغوجارات وكاثياواد، مما أدى إلى هجرة السكان إلى الخارج. تركيزهم الرئيسي في الولاية يكمن في مناطق جامو، راجوري، أودهامبور، بونش، أوري، غاندربال، أنانتناغ، داكسوم، وكاندي.

(6) هنجيس: ويسمون بسكان المياه، يشكلون مجموعة عرقية مهمة في وادي كشمير. وتقتصر بشكل أساسي على السكن في مناطق بحيرات دال، وولار وإنكار، ونهر

جهيلوم، وخاصة بين خانابل (منطقة أنانتانج) وشاتتابال. ويعتمدون في عيشهم على الزراعة والصيد. [1]

- رابعاً: التقسيمات الإدارية

كانت كشمير وقت تقسيم شبه القارة الهندية تتكون من خمس مناطق هي وادي كشمير، جامو، لاداخ، بونش، وبلتستان وجلجت. وبعد عام 1947 سيطرت الهند على جامو ومنطقة لاداخ، وبعض الأجزاء من مقاطعتي بونش وميربور ووادي كشمير –أخصب المناطق وأغناها، في حين بسطت باكستان سيطرتها على ما يسمى الآن بكشمير الحرة وهي مناطق بونش الغربية ومظفر آباد وأجزاء من ميربور وبلتستان. واتخذت الهند من مدينة سرينغار عاصمة صيفية للإقليم ومن مدينة جامو عاصمة شتوية له، في حين أطلقت باكستان على المناطق التي تسيطر عليها آزادي كشمير أي كشمير الحرة وعاصمتها مظفر آباد.[2] يبين الشكل التالي التقسيمات الإدارية لكشمير.

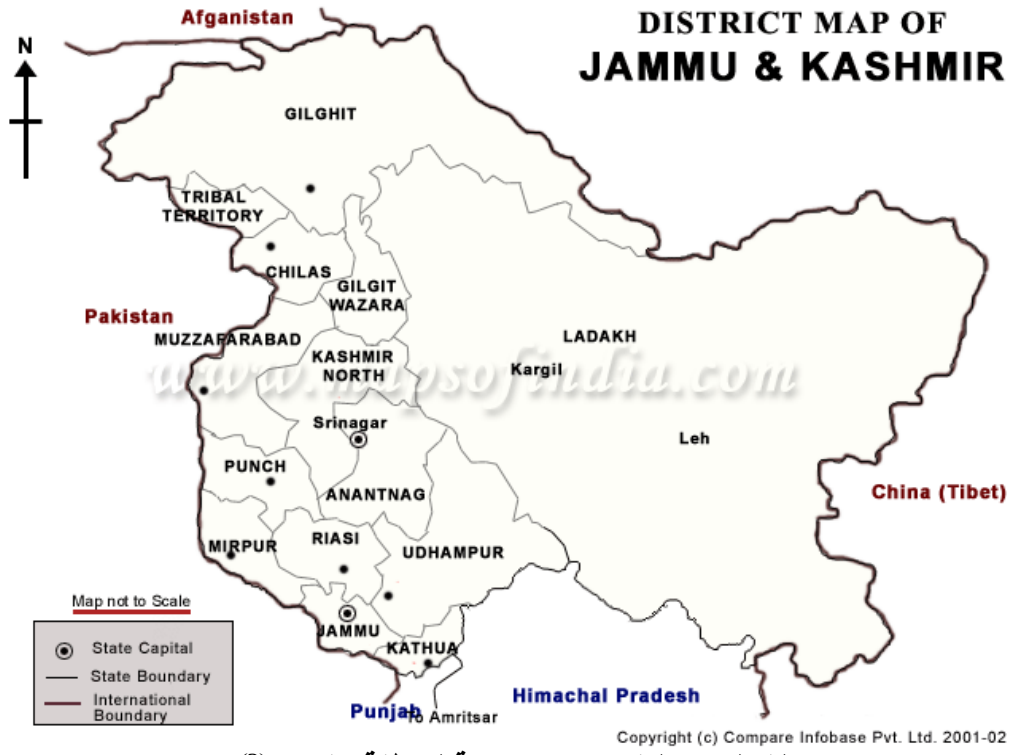

الشكل-2: التقسيمات الإدارية لمنطقة كشمير [3]

(**1**)Jammu and Kashmir: An Introductory Profile, Retrieved on2/2/2019 from: **planningcommission.nic.in/plans/stateplan/sdr_jandk/13_ch1.doc,**pp:19-21

(**2**) عبدالعاطي،محمد،كشمير. **نصف قرن من الصراع**،قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت Retrieved on5/3/2019 from: **https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2075f650-9b70-45bb-8a7e-5bb30024d254**

(**3**)Wheat Growing States,Jammu and kashmir,Retrieved on6/3/2019 from: **http://www.iasri.res.in/wheat/general/state.asp?str=JK**

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لكشمير من المنظورين الهندي والباكستاني

أدى الموقع الجيوستراتيجي لكشمير إلى أن يأخذ موضعه من الاهتمام على مستوى السياسات العليا لدى كل من الهند وباكستان على مدار عقود من الزمن، وهذا بدوره أدى إلى تجاذبات ما زالت تسيطر على صناع القرار في كلا الدولتين في كيفية التعامل مع هذه القضية.

- أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية لكشمير من المنظور الهندي

من الناحية الجيوأمنية، تعتبر الهند ولاية كشمير عمقاً أمنياً استراتيجياً أمام الصين وباكستان، إذ تُعتبر منطقة دفاعية حيوية. كما أن للهند رؤية تجاهها من خلال التفاعل بين الهوية والأيديولوجيا والجغرافيا، إذ تعتبرها امتدادا جغرافيا وحاجزا طبيعيا مهما أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية، مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد. إضافة إلى ذلك، تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابا لاتستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية ذات الأجناس والأديان واللغات المختلفة. وتشكل كشمير كذلك أهمية جيواقتصادية من خلال مواردها الاقتصادية؛خاصة الوارد المائية.

- ثانياً: الأهمية الجيوستراتيجية لكشمير من المنظور الباكستاني

تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية في منطقتي سرحد وشمالي شرقي البنجاب تمر بمحاذاتها.من ناحية الموارد المائية، تنبع منها ثلاثة أنهار رئيسة إلى باكستان: نهر السند، نهرجليم، ونهرجناب.من الناحية الجيوأمنية، تشكل كشمير مدخلاً شماليا لباكستان، وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية، إضافة إلى قرب منطقة كشمير من القلب الباكستاني الذي يمتد من لاهور إلى لابور والذي يحتوي على أكثر النشاطات الحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والتجارية في باكستان. ومن الناحية الجغرافية تعد كشمير جزءاً من باكستان التي تشترك معها في حدود طولها عدة مئات من الكيلومترات ولايربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض.[1]

)**1**(Kalis, Naseer Ahmed and Dar, Shaheen Showkat(Mar - Apr. 2013),Geo-political Significance of Kashmir: An overview of Indo-Pak Relations, **IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**,Vol9, Issue 2, Ghaziabad 201015, :Uttar Pradesh, India,pp:119-121. See also: Javed Cheema, Musarat(January – June 2015),Pakistan-India Conflict: With special Reference To Kashmir, **Journal of South Asian Studies**, Vol. 30, No.1,Center for south Asian Studies, University of Punjab: Lahore, Pakistan,pp:47-48.

المطلب الثالث: خلفية النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير

يرجع تاريخ النزاع الكشميري بين الهند وباكستان إلى آب 1947،حيث لم يتقرر وضع كشمير في مرحلة التقسيم سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى باكستان، خاصة وأن غالبية السكان كانوا مسلمين في الوقت الذي كانت الهيئة الحاكمة من الهنود. عندما أُعلن عن تقسيم الهند كان حاكم كشمير المهراجا هاري سنغ يريد الانضمام إلى الهند، بينما يريد الشعب الانضمام إلى باكستان. ولم تستطع الهند ضمها بالقوة كما فعلت مع الإمارات الأخرى في حيدرآباد وجوناكدا. فقامت الاضطرابات بعد أن أعلن المهراجا في عام 1947 الالتحاق بالهند، وأعلنت الهند عن إرسال قوة لحماية كشمير. وتألفت أنذاك حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير)، كما تألف الجيش الكشميري، وعملت باكستان على مساندتهم، بينما بقي قسم من البلاد تحت سيطرة الجيش الهندي وبذلك قامت الحرب الهندية الباكستانية الأولى.

استمر القتال لفترة تزيد على العام إلى أن توقف في كانون الثاني 1949 عندما تدخلت الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار عند خط الهدنة، جاعلاً ثلث مساحة كشمير وأربعة أخماس السكان تحت سيطرة الهند وثلث المساحة وخمس السكان تحت سيطرة باكستان. سعت الأمم المتحدة إلى معالجة هذه القضية بإصدار عدد من القرارات لكن لم يتم إيجاد حل نهائي لهذه القضية. وكان الصراع الهندي- الباكستاني قد تجدد في آب 1965 وتدخل المجتمع الدولي آنذاك وأصدر مجلس الأمن في 20 أيلول 1965 قرارا بإيقاف القتال وانسحاب قوات الطرفين إلى خطوط وقف إطلاق النار التي سبق تحديدها في عام 1949.استطاع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي آنذاك الكس كوسيجن من خلال موقف الاتحاد السوفيتي الحيادي تجاه النزاع أن يلعب دور الوسيط بين الهند وباكستان عبر اجتماع طشقند عام 1966 الذي نتج عنه التوقيع على اتفاقية طشقند بين محمد أيوب خان ورئيس الوزراء الهندي شاستري.

وفي بداية السبعينات، توترت العلاقات الهندية الباكستانية من جرّاء قيام الهند بمساعدة الجزء الشرقي من باكستان والذي أدى إلى الانفصال وتأسيس دولة بنغلاديش عام 1971 وكانت هذه الحرب قد أفضت إلى عقد اتفاقية سيملا بين الهند وباكستان برئاسة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في تموز 1972. وشكلت الاتفاقية تحركا من البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما تهدف إلى إقرار السلم والأمن الإقليميين عبر الاستعداد لحل المشاكل بينهما وفق روح الاتفاقية. كما أوضحت الاتفاقية أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية للدولتين كذلك اشتملت الاتفاقية على المبادئ العامة لحسن الجوار بين الدول ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين ومراعاة بعد انتهاء الحرب الهندية- الباكستانية وبتوقيع اتفاقية سيملا

عام 1972 دخلت قضية كشمير مرحلة جمود، فقد اختفت القضية تقريباً من أجندة الاهتمامات الدولية وساد نوع من السكون النسبي في كشمير ذاتها.

ولكن منذ بداية الثمانينات، أصبح العنف مستوطنا في كشمير، وقد ترافق ذلك مع تصاعد المد الإسلامي الذي عبّر عن نفسه من خلال قوى سياسية جديدة بدأت تفرض نفسها على ساحة الصراع ضد الهند؛ فالأخيرة عمدت إلى التحكم بالموقف عبر فرض الحكم المباشر للدولة وتعليق الجمعية التشريعية في كشمير عام 1986 بالرغم من ان راجيف غاندي أبدى استعداده لاستئناف الحوار مع باكستان والذي كان قد توقف منذ عام 1984.مرت القضية الكشميرية بعد ذلك بمرحلة من الهدوء النسبي لسنوات طويلة حتى عام 1989، حيث تجددت القضية نتيجة انتصار المقاومة الأفغانية، وانسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، والدعم الباكستاني للمقاومة الكشميرية. وهذه كلها عوامل جعلت قضية كشمير تنفجر من جديد ؛ فقد قامت الانتفاضة الشعبية المطالبة بحق تقرير المصير في كشمير،كما انها واجهت الإجراءات القمعية التي اتُّخذت من قبل الهند. انعكست هذه التطورات على العلاقات بين الهند وباكستان بشكل سلبي.[1]

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو و كشمير في أثناء فترة الدراسة

- أولاً: مرحلة التفاعلات بين الدبلوماسية والعنف

عقدت الجولة الأولى من المحادثات حول جامو وكشمير في إسلام أباد من 15 إلى 17 أكتوبر 1998، في مختلف الجوانب، إلا أنها انتهت دون نجاح. وطالبت باكستان بدخول طرف ثالث في المحادثات، إلا أن الهند رفضت إصرار باكستان على تدخل طرف ثالث. ثم قام رئيس الوزراء اتال بيهاري فاجبايي بزيارة تاريخية في أوائل عام 1999 إلى لاهور، حيث وقع على إعلان لاهور مع نظيره نواز شريف في 21 فبراير 1999، حيث كانت قضية جامو وكشمير على رأس القضايا التي اهتم بها الإعلان. وبقي مسار هذا الإعلان مفعلا حتى وقوع حرب كارجيل.[2] وتجب الإشارة هنا، إلى أن نواز شريف قد تعرض للنقد الشديد من قبل الجيش لتوقيعه على إعلان لاهور، خاصة فيما يتعلق بقضية جامو وكشمير، حيث اعتبره الجيش قد تنازل عن حق باكستان في السيطرة عليها.[3]

)**1**(Javed Cheema, Musarat,Pakistan-India Conflict: With special Reference To Kashmir, **Journal of South Asian Studies**, pp:44-50

)**2**(Misra,Ashutosh(Jan-Mar 2005), The Problem of Kashmir and the Problem in Kashmir: Divergence Demands Convergence, **Strategic Analysis Journal**,Vol.29, No.1, Institute for Defence Studies and Analyses,Newdelhi,pp:30

)**3**(Adnan , Mubeen and Fatima, Bushra (January – June 2016),Peace Process with India: A Challenge for Pakistan, **Journal of South Asian Studies**,Vol.31, (No.1),p194

● حرب كارجيل والسياسة الخارجية الباكستانية

(أ) مدخل إجمالي حول حرب كارجيل

تُعتبر حرب كارجيل أحد مخرجات السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو وكشمير من خلال استخدام القوة العسكرية من جانب الجيش الباكستاني ومساعدته المتمردين في جامو وكشمير للوصول إلى أهداف سياسية. تُعتبر كارجيل ذات أهمية إستراتيجية، حيث أنها تطل على الطريق الأهم والأوحد والأكثر سرعة وسهولة والذي يربط الجزء الهندي من كشمير بمنطقة لاداخ الجبلية في الغرب، كما تقع هذه المواقع الحيوية التي قدرت مساحتها بـ500 كم مربع، على بعد 220 كم من مدينة سريناجار العاصمة الصيفية لإقليم كشمير.[1] بدأت العمليات العسكرية بن الطرفين الباكستاني والهندي في شهر مايو لعام 1999، من خلال دعم الجيش الباكستاني للمتمردين ودفعهم خلف خط السيطرة بين الدولتين (LOC). ثم تطورت العمليات بعد ذلك بشكل مباشر بين الجيشين الباكستاني والهندي، باستخدام مختلف صنوف الأسلحة التقليدية. واستمرت المعارك والمناوشات حتى شهر يوليومن نفس العام. يبين الشكل التالي موقع كارجيل الجغرافي.

الشكل-3: موقع منطقة كارجيل [2]

)**1**(Adnan, Mubeen(2015), The Kargil Crisis 1999 and Pakistan's Constraints**, Journal of Political Studies**, Vol.22, Issue.1, University of the Punjab, Lahore-Pakistan,pp:133

(**2**)vayu sena –Maps,Retrieved on27/3/2019 from: **http://vayu-sena-aux.tripod.com/kargil-maps1.html**

وكان من أهم نتائج حرب كارجيل مقتل حوالي 1200 فردا من الجانبين، إضافة إلى تعليق الثقة في العلاقات الباكستانية الهندية بعدما أخذت مسارا إيجابيا في العامين السابقين للعملية.[1]

(ب) أسباب الحرب وأهدافها

1- الأسباب

لقد اتخذ الجيش الباكستاني قراراً ذاتياً بدخول كارجيل، والسبب من منظوره؛ أنه قد جاءت العديد من الفرص إلى أيدي القيادة السياسية لاستعادة جامو و كشمير، لكنهم لم يستفيدوا من هذه الفرص، ولم يقم الجيش حتى بإبلاغ رئيس وزراء باكستان بما سيقدم عليه. ووفقاً لأحد كبار ضباط الجيش، فإن عملية كارجيل كانت مقررة مقدما لشهور وأُبقِيَت العملية سرية ومحصورة في عدد قليل جدا من كبار ضباط الجيش.[2]

2- الأهداف

قام الجيش بعملية كارجيل لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها ما يلي:

- محاولة خلق ضغوط دولية (تدويل) لحل نزاع كشمير، أو على الأقل الحصول على التزام هندي محدد الوقت من خلال تدخل طرف ثالث.
- السعي للحيلولة دون تشكيل إجماع على تقسيم كشمير بشكل دائم على طول خط التسوية.
- سعى الجيش الباكستاني لاعتراض طريق سرياغار - ليه لتعطيل الإمدادات والتعزيزات لنهر Siachen الجليدي حيث تتمركز القوات الهندية.
- تعزيز وضع الجيش في السياسة الداخلية، وتحسين معنويات الجيش وزيادة قدرة الدولة على التفاوض مع الهند.[3]

(ج) المسار السياسي والدبلوماسي

قامت باكستان باتخاذ عدة خطوات سياسية ودبلوماسية من أجل حل إشكالية كارجيل مع الهند.

1) اللقاءات الثنائية المباشرة: أعلن وزير الإعلام الباكستاني مشاهد حسين، أن وزير الخارجية سرتاج عزيز سيتوجه إلى نيودلهي خلال أيام لبحث الوضع المتوتر في

)**1**(Maira ul Hamidj, Kargil War: Causes And Consequnces,p:5 Retrieved on 6/2/2019 from: **https://www.academia.edu/9297946/kargil_war_causes_and_consequences**

)**2**(Ibid,p:3

)**3**(Adnan, Mubeen(2015), The Kargil Crisis 1999 and Pakistan's Constraints,p:137

كشمير، وذلك عقب قبول رئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجباي اقتراح رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، في 28 مايو، من خلال إيفاد مبعوثه إلى العاصمة الهندية. قبلت الهند هذا الإقتراح.

ثم بعثت موفدها إلى باكستان في 20 يونيو 1999 واجتمع مع رئيس وزراء باكستان. ونقل له رسالة من رئيس الوزراء الهندي، تتضمن إشارات إيجابية للتهدئة. رد رئيس الوزراء نواز شريف برسالة إلى رئيس وزراء الهند فاجبايي قال فيها:

1. ينبغي على رؤساء الوزراء التأكيد على التزامهم بعملية لاهور.
2. على الدولتين اتخاذ مبادرات ملموسة لاستعادة أهمية خط السيطرة.
3. يجب على الهند وقف العمل العسكري في قطاع كارجيل من أجل استعادة أجواء مواتية للسلام.[1]

كان رد رئيس الوزراء الهندي فاجبايي أنه على باكستان أن تعلن عن انسحاب قواتها من كارجيل، بعدها يمكن مناقشة القضايا الأخرى. رد الجانب الباكستاني انه يجب على الطرفين الإنسحاب. إلا أن الهند أصرت على موقفها، وبدلاً من دعوة رئيس وزراء باكستان السيد نواز شريف إلى نيودلهي، حذر السيد فاجبايي من أن باكستان يجب أن تسحب قواتها من كارجيل أو سيستمر العمل العسكري.[2]

2) الدبلوماسية متعددة الأطراف

- أ- باكستان ومجموعة الثماني:

في 18 يونيه 1999 دعت باكستان دول مجموعة الثمان[3] إلى دعم تسوية شاملة للنزاع بينها وبين الهند المستمر منذ نصف قرن حول كشمير وعدم حصر وجهة نظرها حول الأزمة في إطار محدود. ودعا رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف المشاركين في قمة الدول الصناعية في كولونيا إلى لعب دور إيجابي من أجل حل مسألة كشمير وتجنب مواجهة شاملة بين البلدين.أما على الجانب الهندي، كرر وزير الخارجية الهندي جاسوانت سينج أن الوسيلة الأبسط لضمان وقف تدهور الوضع بالمنطقة هي الانسحاب الباكستاني، في إشارة إلى مطالبة باكستان بانسحاب

(**1**) Ibid, p:141
(**2**) Ibid
3) الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا.

المقاتلين الانفصاليين الذين تعتبرهم نيودلهي متسللين من باكستان إلى القطاع الهندي من كشمير، وهو ما تنفيه إسلام آباد.

ب - باكستان والولايات المتحدة

وفي 4 يوليو 1999، وصل إلى واشنطن رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" في زيارة مفاجئة للولايات المتحدة أجري خلالها محادثات مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول سبل نزع فتيل الأزمة الحالية بين الهند وباكستان بسبب قضية كارجيل وإقليم كشمير المتنازع عليه بشكل عام. دعا الرئيس كلينتون رئيس الوزراء الهندي فاجباي لزيارة واشنطن من اجل مناقشة القضايا أعلاه، ولكن رئيس الوزراء الهندي اعتذر للرئيس الأمريكي لأن الوقت غير مناسب حالياً لمثل هذه الزيارة. وقد كانت الهند مصرة على الانسحاب إلى LOC، ولن تتفاوض تحت تهديد العدوان. كما أنها رفضت تدخل طرف آخر في المفاوضات بينها وبين باكستان. بناء على الموقف الهندي، جاء الرد الأمريكي لشريف بأن الحل يتطلب انسحاباً باكستانياً خلف LOC، ولن تستطيع الولايات المتحدة فعل شي آخر. وقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على باكستان في هذا الجانب. هنا أصبح موقف رئيس الوزراء الباكستاني صعبا؛ حيث أن أمامه خيارين لا ثالث لهما:

الأول: هو الامتثال للضغوط الأمريكية والهندية المطالبة بسحب من تسميهم الهند بالمتسللين، الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة عليه وعلى الروح المعنوية لباكستان ككل.

والخيار الثاني: هو رفض الامتثال لهذه الضغوط مما سيعني اتساع نطاق الأعمال العسكرية بين الهند وباكستان ربما تؤدي لاندلاع حرب أكبر بينهما.

اتجه نواز شريف إلى اعتماد الخيار الأول في لقاء مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بسحب المتسللين من كشمير الهندية، واتفق الجانبان على ضرورة احترام خط المراقبة الفاصل بين الهند وباكستان في الإقليم المتنازع عليه. وقد فسرت باكستان وجهة نظرها من الاتفاق بأنه يعني أن يقوم المجاهدون في كشمير بتغيير مواقعهم.

وقد رفضت مختلف الأحزاب والقوى السياسية الباكستانية، وجماعات المجاهدين الكشميريين على السواء هذا الاتفاق، واعتبرته خيانة ودعت بعضها إلى إقالة نواز شريف من منصبه. إضافة إلى ذلك، كان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي قادت الجيش الباكستاني للقيام بانقلاب على حكومة نواز شريف، وتعيين رئيس للبلاد بدلا منه من المؤسسة العسكرية (الجنرال برويز مشرف).[1]

---

(1)Riedel , Bruce (2002),**American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House**, Center for the Advanced Study of India :University of Pennsylvania,p:6

◄ بناء على ما سبق من توضيح للمسارات التي مرت بها السياسة الخارجية الباكستانية تجاه كارجيل، سواء من بداياتها عن طريق قيام الجيش الباكستاني بشن العمليات العسكرية وإسناده للمتمردين الكشميريين، أو من خلال العمل السياسي والدبلوماسي لاحقا، يرى الباحث أن هذه السياسة الخارجية قد وقعت في سوء تصور وإدراك، أدى بدوره إلى نتائج انعكست بشكل سلبي على باكستان من خلال التحليل على المستويات التالية:

- أولاً: على المستوى السياسي الداخلي:

قيام الجيش بالعملية دون اعتبار للمؤسسة السياسية، ومشاورتها قبل الإقدام على هذه العملية، مما يبين عدم وجود التنسيق والتعاون بينهما، وهذا يعطي إشارة باستمرار تعاظم دور المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسة السياسية في باكستان. وهذا على العكس تماما من المبدأ المعروف في السياسة أن الحرب يجب أن لا تترك للجنرالات وحدهم للقيام بها، فهي ليست مبنية على القتال وحده، وإنما لها أبعاد سياسة واستراتيجية تُؤخذ بعين الاعتبار عند شنها.

- ثانياً: على المستوى السياسي مع الهند:

تم إطلاق العمليات دون أي اعتبار في توقيتها فيما يتعلق بقمة لاهور. في الوقت الذي شهدت فيه قمة لاهور، نتيجة لزيارتها لرئيس الوزراء الهندي، تحسناً سياسياً، وإن كانت قصيرة.

- ثالثاً:على المستوى العسكري الاستراتيجي:

ارتكبت باكستان خطأً في اختيار توقيت الهجوم، حيث شككت في قدرة الحكومة الهندية والجيش الهندي على الرد العسكري، والذي أدى بدوره إلى تعاظم الأعمال العسكرية على مدار شهور.

- رابعاً: على المستوى الدبلوماسي:

وثقت باكستان بالولايات المتحدة وقدرتها على إقناع الهند بمتطلباتها بوقف الأعمال العسكرية في كارجيل، والعودة للمفاوضات، إلا أن الرد الأمريكي كان وجوب تنفيذ الشرط الهندي بالانسحاب من كارجيل. أما من ناحية القدرة التفاوضية للجانب الباكستاني، لم يكن لدى القيادة السياسية القدرة على المناورة، بسبب الضعف في الموقف الباكستاني نتيجة لابتداءه بشن العمليات العسكرية، إضافة إلى التعنت الهندي الذي يتحرك من موقف سياسي أقوى، والدعم الأمريكي له؛ مما اضطر القيادة الباكستانية السياسية إلى الرضوخ للضغط الأمريكي من أجل وقف القتال.

- ثانياً: السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو وكشمير في مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري

أطاح الجنرال مشرف بنواز شريف في انقلاب عسكري في أكتوبر 1999، وأصبح الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد بقيادة الجنرال برويز مشرف، فعمل على حل المجالس الوطنية والمؤقتة، ثم نصب نفسه لاحقا رئيسا رسميا للبلاد في 20 يونيو / حزيران 2001.(1) في هذا السياق، من البدهي أن تحصل تغيرات في السياسة الخارجية لأي دولة يقع فيها انقلاب عسكري، ويصبح رئيسها من المؤسسة العسكرية، والتي في كثير من الأحيان تعتمد رؤىً تختلف عن رؤى السياسيين. بناء على ما سبق، ومن خلال الرؤية التحليلية لسياسة باكستان الخارجية تجاه قضية جامو وكشمير في هذه الحقبة، سنجد أنها انطوت على اساليب متنوعة، حاولَت من خلالها الوصول إلى أقصى حد من تحقيق المصالح والأهداف ذات العلاقة بالقضية المذكورة على المستويات المختلفة.

(أ) الاستمرار في دعم المتمردين

استمرت باكستان بعد الانقلاب بدعم المتمردين في جامو و كشمير ضد الحكومة الهندية حتى عام 2000، ونتيجة لذلك، زاد عدد الهجمات العنيفة في الهند بشكل عام، وجامو وكشمير على وجه الخصوص. في نفس العام، ومع تصاعد الضغوط، أعلنت الهند من جانب واحد وقف إطلاق النار في نوفمبر 2000. قامت باكستان بالمثل، حيث أقدمت على هدنة على طول خط السيطرة.(2)

◄يرى الباحث من خلال رؤية موقف باكستان في المعاملة بالمثل في الموافقة على الهدنة التي قدمها الجانب الهندي، فهذا ما يُطلق عليه "خيار التهدئة لإحكام السيطرة على الموقف"، وهو أحد خيارات المجموعة اللينة نسبيا بألياتها التنفيذية الأقل تكلفة.و يأتي هذا نتيجة لمجموعة حسابات تقوم بها الدولة عند وضع هذا الخيار في سياستها الخارجية، وتأتي تحديدا هنا في تلمسها لبعض الإشارات الإيجابية التي تصدر عن الخصم، والتي تعبر عن رغبة واضحة في التفاهم والخروج بالموقف من الحلقة المفرغة التي يدور فيها، مع اقتناعها بأن هذه الإشارات على درجة من القوة

(**1**)For more information about military coup in Pakistan in 1999, see: Chaudhry,Naghman(March2012),**Pakistan`s first military coup**, MA thesis,naval post graduate school,Montery: California,pp:87-92

(**2**)Adekoye Abimbola Raquel(2014), **The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region**,MA Dissertation of Social Sciences (International Relations) ,the University of KwaZulu-Natal: South Africa,p:69

المحفزة على مبادلته بإشارات إيجابية مماثلة.[1] وهذا ما لمسته السياسة الخارجية الباكستانية من الموقف الهندي، والتي لاحقا، فتحت أبوابا أوسع للطرفين من أجل محاولة الوصول إلى تفاهم حول قضية كشمير(جامو وكشمير).

(ب) دبلوماسية القمم

تم عقد لقاء قمة في مدينة أغرا بين الرئيس الباكستاني برويز مشرف ورئيس الوزراء الهندي فاجبيي في 14 و16 يوليو 2001 من أجل تقديم اقتراح لحل قضاياهم القائمة منذ فترة طويلة، وعلى رأسها قضية كشمير. وقد عقدت أربع جولات من المحادثات. إلا أن الحوار السياسي فشل بسبب الاختلاف في الآراء حول بعض القضايا وظلت المعاهدة غير موقعة.(2)

(ج) أزمة 2001 في كشمير وأثرها اللاحق في السياسة الخارجية الباكستانية

- أولاً: الأزمة وكيفية رد فعل السياسة الخارجية الباكستانية

في 13 ديسمبر 2001، هاجم خمسة مسلحين جمعية ولاية جامو وكشمير والبرلمان الهندي وقتلوا تسعة من أفراد الأمن. فقامت الهند باتهام باكستان برعاية هذه العلملية الإرهابية. على الصعيد العسكري، ردت الهند على الهجوم بأن حشدت قواتها على طول خط السيطرة في كشمير (LOC) مع باكستان، وهددت بتدمير معسكرات تدريب المسلحين في كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية. اتخذت باكستان إجراءات مماثلة وفقا للوضع المستجد؛حيث قامت بنشر قرابة مليون جندي على خط السيطرة في كشمير. أدت هذه العملية إلى نسف مباحثات عملية السلام بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بقضية جامو و كشمير. [3]

1() لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: مقلد، اسماعيل صبري (2013)،**السياسة الخارجية:الأصول النظرية والتطبيقات العملية**،ط1، المكتبة الأكاديمية: القاهرة،ص379

(**2**)Sandeep , Singh. Amanpreet, Kaur. and Amandeep, Singh(Mar 2015), Changing Equations of India-Pakistan Relations: Unresolved Kashmir Dispute as a Decider Factor, **International Research Journal of Social Sciences**,Vol.4,(NO.3), Redfame Publishing:USA,p:92. See also: Kardousd, Mehdi and Javaid, Umbreen(2017),Foreign Policy Of Pakistan Towards India In Musharraf Era, **Journal of Political Science**,vol.35,GC: University of Lahore,p:47

(**3**)Ahmed , Mughees(Fall 2013), Pak-India Relations during Musharraf Era, Behavioral Study of Leadership, **Berkeley Journal of Social Sciences**, Vol. 3,pp:5-6

See also: Adekoye Abimbola Raquel, **The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region,**p:69.See also: Congressional Research Service(10 March 2002), **"Pakistan-U.S. Relations**", CRS Issue Brief for Congress, Order Code IB94041.

- ثانياً: الأثر اللاحق للأزمة في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو و كشمير

بعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أزمة 2001، اتخذت كل من الهند وباكستان تدابير للحد من التوتر في أوائل يونيو 2002. قامت باكستان باتخاذ خطوات جديدة في سياستها الخارجية تجاه كشمير من خلال ما يلي:

- الاستمرار في دعم الجوانب السياسية والدبلوماسية والأخلاقية لكشمير والكشميريين على مختلف المستويات.
- إيقاف نشاط التنظيمات المسلحة التي تقاتل ضد الهند، ومنعها من محاولة عبور الحدود في أي قطاع من قطاعات كشمير. وعليه؛ فقد أعلن الرئيس برويز مشرف عن حظر عمل خمس مجموعات أصولية في كشمير، وهي: وهي عسكر طيبة، وجيش محمد، والطريقة الجعفرية، وسبح الصحابة، وطريقة نفاذ الشريعة المحمدية. وقد تجلت هاتان الخطوتان في الخطاب الافتتاحي الذي أدلى به الرئيس مشرف أمام اللجنة الوطنية في 12 يناير 2002: "كشمير تسير في دماؤنا. لا يستطيع أي باكستاني تحمل قطع العلاقات مع كشمير. باكستان بأكملها والعالم يعرفان ذلك. سنواصل تقديم دعمنا الأخلاقي والسياسي والدبلوماسي إلى الكشميريين.

لن نتزحزح أبدا عن شبر واحد من موقفنا الرئيسي بشأن كشمير، ولن يسمح باستخدام التربة الباكستانية للإرهاب ضد أي أحد. أكرر أننا لن نسمح بذلك. أريد أيضاً أن أخبر العالم وأؤكد أنه لن يحدث تسلل عبر خط السيطرة ولكني أريد أن أوضح شيئاً مهما: أن حركة التحرر مستمرة في كشمير المحتلة، لا يمكن تحميل وباكستان المسؤولية عن أي عمل ضد الطغيان والقمع الهندي."[1]

من جانب آخر، رفضت الجماعات المسلحة تعهدات مشرف وما قام به من اعمال حظر، وبينت انها ستواصل جهادها ونضالها في كشمير. ظهر ذلك لاحقاً وفي فترة ليست ببعيدة عن خطاب مشرف؛ حيث وقع هجوم على معسكر للقوات الهندية في الخط الفاصل بين الهند وباكستان في 14 مايو2002 أدى إلى مقتل 35 شخصا. أعاد كلا البلدين نشر قواتهما من الحدود المشتركة،

(**1**)Sugunakararaju, S.R.T.P and Akhtar, Shabnum(Dec. 2015), India-Pakistan Relations: challenges and Opportunities, **Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**,Volume 20, Issue 12,p9.See also: Shah, Jamal(January 2013), September 11, 2001 and Change in Pakistan's Foreign policy,**American International Journal of Contemporary Research**, Vol.3,(No.1),p:106

وبدأت مواجهات عسكرية متقطعة بين الحين والأخر.(1) استمر التوتر بين البلدين إلى عام 2003؛ حيث اتبعت السياسة الخارجية الباكستانية موقفا آخر بعيدا عن استخدام القوة العسكرية: وهو موقف التهدئة والاحتواء.

(د) التهدئة والاحتواء

اتخذت باكستان خطوة نحو الحد من التوتر الموجود منذ عام 2001. ففي 25 نوفمبر 2003، اقترحت باكستان وقفاً غير رسمي لإطلاق النار على طول خط السيطرة، وقبلت الهند الاقتراح. بالإضافة إلى ذلك، دعا مشرف الجماعات المسلحة في كشمير للدخول في حوار مع الهند، وذكر أن باكستان، من حيث المبدأ، توافق على الاعتراف بالمفوضية المحلية كشمير والمشكلة من الهند، شريطة أن تدار كشمير بشكل مشترك بين الهند وباكستان. وبالمثل، أظهر رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ استعداده لتقديم تنازلات عندما أعلن أن الهند يمكن أن تقبل أي حل باستثناء الانفصال ويجب على الطرفين محاولة جعل الحدود غير ذات أهمية. أخيرا، أكدت الهند وباكستان مرارا أن عملية السلام لا رجعة فيها.(2)

في 18 ديسمبر 2003 تحدث مشرف عن المرونة في السياسة التقليدية الباكستانية بشأن جامو وكشمير باقتراح أن باكستان ستكون على استعداد لتجاوز الموقف المعلن وأنه يتوقع مرونة مماثلة من الهند. وقال "نحن نعمل من أجل قرارات الأمم المتحدة بشأن كشمير. ومع ذلك، فقد تركنا ذلك جانباً الآن. إذا أردنا حل هذه المشكلة، يتعين على كلا الجانبين التحدث مع بعضهما البعض بمرونة، وتجاوز المواقف المعلنة، والاجتماع في منتصف الطريق في مكان ما. نحن على استعداد للارتقاء إلى مستوى أكثر مرونة في المحادثات، كما يجب أن تكون الهند مرنة أيضًا.(3)

◄من رؤية الباحث، واعتماداً على تحليل الأسلوب الأنف الذكر، والذي نهجته باكستان في سياستها الخارجية تجاه نزاع كشمير للفترة المذكورة أعلاه مع الهند، يمكن توضيح الجوانب الأتية: يُعتبر لجوء الدولة إلى انتهاج خيار الاحتواء والتهدئة لإحكام سيطرتها على موقف النزاع الذي تكون طرفا فيه، مؤشراً إيجابياً على توافر النية لديها بعدم التصعيد، أو دفع الموقف إلى مستوى أعلى من الخطورة والعنف، إدراكاً منها لما يمكن أن يقود إليه هذا التصعيد من مخاطر، قد تخرج

(**1**)Adekoye Abimbola Raquel(2014), **The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region**,p:69

(**2**)Wojczewski, Thorsten(2014), The Persistency of the India–Pakistan Conflict: Chances and Obstacles of the Bilateral Composite Dialogue**, Journal of Asian Security and International Affairs,**vol1,(NO3),pp223

(**3**)Shah, Jamal, September 11, 2001 and Change in Pakistan's Foreign,p:106

الموقف من دائرة السيطرة عليه، وتحركه في اتجاهات يصعب التكهن بتداعياتها وأخطارها المحتملة. ويبنى خيار الاحتواء والتهدئة على عدد من الأسس والمعايير، من أهمها الموازنات التي تجريها أجهزة الدولة المسؤولة بين مخاطر وتكاليف التصعيد أمنيا وسياسيا واقتصاديا ودوليا، وبين ما يمكن أن يتحقق لدولة من مزايا وإيجابيات، إذا ما تحولت عنه باتجاه الاحتواء والتهدئة.[1] يمكن القول هنا، بأن التقدير الباكستاني يرجع إلى تبني اسلوب التهدئة والاحتواء في سياستها الخارجية يرجع إلى الدروس التي تعلمتها من أخطاء حرب كارجيل مع الهند وما انعكس جرائها من نتائج سلبية، إضافة إلى تقديرها المواقف السياسية والأمنية الناتجة عن الأحداث التي وقعت في عامي 2001 و2002 في كشمير ضد الهند.

(هـ) التقدم بصيغة مقترحة لمحاولة إيجاد حل للنزاع في كشمير

اقترح الرئيس الباكستاني برويز مشرف صيغة مبنية على أربع مراحل في عام 2003 من أجل المضي قدما في محاولة إيجاد حلول مشتركة مع الهند شملت:

- الاعتراف بكشمير كأراضي متنازع عليها.
- بدء الحوار.
- اسقاط الحلول غير العملية من المحادثات.
- التحرك نحو وضع مربح للجانبين.

كان من السهل تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الصيغة المقترحة، لكن الأخيرتين لم تكن سهلة بالنسبة للهند.[2] أدى تبني باكستان الأسلوب السابق إلى خطوة ثانية مشجعة، هي بدء عملية بناء تدابير الثقة والحوار المركب بين الهند وباكستان في يناير 2004.

(و) آلية تدابير بناء الثقة

تُعتبر هذه الألية السياسية واحدة من أهم الأليات التي تستخدم في بعض مواقف الصراع الدولي؛ لتهدئة حدة المخاوف والتوترات والتغلب على بعض الحساسيات. التي تؤثر بصورة سلبية في سلوكيات أطراف تلك المواقف تجاه بعضهم البعض. كما ان هذه التدابير بين الأطراف في تلك الصراعات الدولية تُعتبر متطلبا أساسيا على طريق تطبيع علاقاتها مع بعضها البعض، شريطة أن

(**1**) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: مقلد، اسماعيل صبري،**السياسة الخارجية:الأصول النظرية والتطبيقات العملية**،ص378

(**2**)Shafiq , Sumaira (2015),Pakistan's Policy Toward Kashmir Dispute(2001-2014) **Margalla Papers**,Vol.19, the Institute for Strategic Studies, Research & Analysis (ISSRA), National Defence University, Islamabad, Pakistan,p141

تتجه جهود تلك الأطراف نحو تحقيق تسوية سلمية للصراعات التي تفصل بينهم. وبعبارة اخرى، فإن التطبيع يتحقق واقعيا في المرحلة التالية على إقامة تدابير بناء الثقة وليس سابقا لها. وقد تتنوع تدابير بناء الثقة واجراءاتها في صورتها العملية المألوفة لتشمل:

1) الاجراءات السياسية لبناء الثقة: كإعلان الدول الأطراف في تلك الصراعات الدولة عن التزامهم بالامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في علاقاتهم المتبادلة، كما تأخذ اجراءات بناء الثقة المتبادلة بهذا المفهوم السياسي، الإقدام على حل بعض المشكلات المُتنازع عليها من خلال محادثات الحوار المركب، بما يحقق درجة مناسبة من الرضا المشترك لأطرافها.

2) الاجراءات العسكرية لبناء الثقة، والتي قد تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح بين الطرفين المتصارعين للتقليل من احتمالات الصدام أو المواجهة العسكرية المباشرة بينهما.

3) الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية لبناء الثقة وتعزيزها، مثل تلك الاجراءات التي تأخذ طابع التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، او التجاري، او تسهيل هجرة الأسر والأفراد لأسباب إنسانية، أو تأمين انتقال الأيدي العاملة عبر حدود الطرفين دون عوائق، وغير ذلك.[1]

اعتمدت باكستان الألية السابقة في سياستها الخارجية تجاه الهند فيما يتعلق بقضية جامو كشمير، وامتدت لمدة أربع سنوات ابتداء من 2004-2008. بدأت هذه المرحلة ببداية جديدة للتقارب بين باكستان والهند على هامش قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC- 12 التي عقدت في إسلام آباد (6-4 يناير 2004)، وافقت باكستان والهند على المضي قدمًا في التطبيع بعد عملية الحوار المركب حيث تم مناقشة ثماني قضايا حددتها، بما في ذلك جامو وكشمير. في إطار عملية الحوار المركب، تم اتخاذ مبادرات مختلفة مثل إطلاق خدمة حافلات سريناجار- مظفر أباد واقتراح إعادة فتح وصلة سكة حديد (Khokrapar-Munabao) في إقليم جامو وكشمير مع باكستان.[2]

شهدت الفترة ما بين 2004 و2007 أنشطة سياسية ودبلوماسية محمومة أدت إلى واحدة من أفضل مراحل العلاقة بين الهند وباكستان. ففي أبريل 2005، قام الرئيس مشرف بزيارة إلى إلى

(**1**) مقلد، اسماعيل صبري،**السياسة الخارجية:الأصول النظرية والتطبيقات العملية**،ص 384-385

(**2**)Ashraf,Tahir (2015), The Pakistan-India Conundrum: A Historical Survey, **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS),** Vol. 35, (No.1),p:313.

الهند لمشاهدة مباراة كريكيت بين الهند وباكستان، رأت كل من القيادة الباكستانية والهندية أن عملية السلام أصبحت الآن غير قابلة للرجوع. نجحت المفاوضات التي قام بها الجانبان حول كشمير في الاتفاق على صفقة بين الجانبين فيما يتعلق بالحدود على خط السيطرة دون التضحية بالمصالح الجوهرية لأي من الطرفين. استمرت المحادثات بعد ذلك،ففي عام 2006، تم التوصل إلى اتفاق جديد لفتح خط السيطرة LOC) على التجارة بين البلدين.[1]

♦التقدم بصيغ مقترحة جديدة

اقترح الرئيس مشرف حلاً آخر للصراع في كشمير في ديسمبر 2006، من خلال التقدم بصيغ مقترحة، تشمل ما يلي:

1) انسحاب تدريجي للقوات العسكرية للبلدين من الإقليم.

2) تجريد الإقليم من السلاح.

3)منح الإقليم الحكم الذاتي.

4) آلية إشراف مشتركة للإقليم من البلدين.

قبلت الهند نظريًا أول صيغتين، إلا أنها عارضت بشدة مفهوم الإشراف المشترك على منطقة كشمير بأكملها لأنها ستضعف سيطرتها على الإقليم. [2]

◄بناء على ما تقدم، يرى الباحث أن السلوك السياسي الخارجي لدولة في لحظة معينة قد يكون مجرد استمرار لسلوكها الخارجي في مرحلة سابقة، وهذا ما يُطلق عليه في أدب السياسة الخارجية "الاعتياد البيروقراطي". وبناء عليه، يمكن القول أنه كلما زادت درجة تأكد الدولة من سلوك الدولة الأخرى تجاهها، كان سلوكها اللاحق نتيجة لسلوكها السابق.[3] ففي حالة الرئيس الباكستاني مشرف، قام بتكرار السلوك الخارجي لدولته في اقتراح الصيغ كما في صيغ عام 2003 مع الاختلاف في المضامين؛ فالسلوك السياسي الخارجي لباكستان متمثلا بالصيغ أعلاه، تمثل بالسلوك السابق للدولة ذاتها، اعتماداً على تأكدها من سلوك الهند تجاهها، وليس بسبب حافز من البيئة الخارجية.

(**1**)Jacob,Hapymon (December2016),The Kashmir Uprising and India-Pakistan Relations: A Need for Conflict Resolution, not Management, p:12

(**2**)Adekoye Abimbola Raquel,**The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region**,p:70. See also: Shafiq , Sumaira,Pakistan's Policy Toward Kashmir Dispute,p:140

(**3**) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر:سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**،ص328-329

استمر الحوار المركب بين باكستان والهند فيما يتعلق بقضية كشمير وقضايا أخرى. ففي عام 2007 وصل كل من الرئيس الباكستاني ورئيس الوزراء الهندي إلى الاقتراب من التوقيع على اتفاق يتم بموجبه وقف النزاع في كشمير. إلا أنه في نفس العام، بدأ الرئيس مشرف يفقد قوته وشرعيته في باكستان نتيجة للظروف السياسية والأمنية داخل باكستان. وعلى الجانب الهندي، أدرك رئيس الوزراء سينغ أنه لا يتمتع بالدعم السياسي من حزبه في الهند- حزب المؤتمر- من أجل التوقيع على الإتفاق حول كشمير مع باكستان. وعليه، لم يتم التوقيع على الإتفاق.[1]

- ثالثاً: السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو كشمير في ظل العودة إلى الحكم المدني

جرت انتخابات تشريعية في باكستان في عام 2008 أدت إلى وصول مجموعة من الأحزاب إلى المجلس الوطني الباكستاني، وكانت أعلى نسبة من المقاعد لحزب الشعب الباكستاني بنسبة 36 بالمائة من نسبة المقاعد. وبناء على طبيعة النظام السياسي الباكستاني، فقد تم اختيار اختار حزب الشعب الباكستانى يوسف رضا جيلاني كمرشح لرئيس الوزراء. تمت الموافقة على هذا الإختيار من قبل التحالف يوم 24 مارس: فاز في تصويت الجمعية الوطنية بـِ264 صوتاً، ليحل محل رئيس الوزراء المدعوم من الرئيس مشرف، ميان محمد سومرو. مع اندلاع صراع محلي على السلطة في باكستان، إضافة إلى الإشكاليات الأمنية، بدأ الرئيس مشرف القتال من أجل بقائه السياسي. أعاقت هجمات المسلحين المتكررة، وحجم الاحتجاج الشعبي في الوادي، وصراع السلطة المحلي في باكستان تقدم عملية السلام. وقد أدت هذه الأحداث لاحقا إلى تقديم الرئيس برويز مشرف استقالته من الرئاسة. وتم تعيين آصف علي زرداري رئيسا لباكستان من خلال النظام المعمول به في الدستور الباكستاني.[2]

في ظل هذه التغيرات السياسية الجديدة من تعيين رئيس وزراء ورئيس جديدين من خلال العلملية الدستورية، يمكن قراءة ملامح السياسة الخارجية الباكستانية الجديدة تجاه جامو و كشمير فيما يلي:

(أ) المزاوجة بين الدبلوماسية والدعم السياسي للكشميريين

1- الحوار المركب: قامت الحكومة الجديدة باتباع دبلوماسية الحوار المركب التي تم تبنيها من قبل الحكومات السابقة حول كشمير مع الهند، وأعلنت أن العلاقات الثنائية السلمية

(**1**)Jacob,Hapymon (December2016),**The Kashmir Uprising and India-Pakistan Relations: A Need for Conflict Resolution, not Management**,p:13

(**2**)Redacted, Name(April 9, 2008) , **Pakistan's 2008 Elections: Results and Implications for U.S. CRS Report for Congress**, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service,USA,pp:4-10.See also: Government Of Pakistan,Retrieved on 20/3/2019 from:
https://www.pakconsulatela.org/government-of-pakistan/

مع الهند كانت حتمية للازدهار في باكستان وفي جنوب آسيا. وقامت بطرح حل استبدال البنية التحتية للصراع ببنية السلام.[1]

2- تقديم الدعم السياسي للكشميريين: حيث تقدمت حكومة حزب الشعب الباكستاني باستراتيجية دعم حركة كشمير سياسياً وأخلاقياً. وخلال زيارته إلى كشمير، قال الرئيس زرداري: "بدأ الصراع من أجل كشمير قبل النضال من أجل باكستان. حققنا استقلال باكستان، وسوف نحقق أيضا استقلال كشمير".

استمرت باكستان في العمل على هذين الخطين حتى وقوع هجمات بومباي 2008، التي كان لها أثر كبير على سياسة باكستان الخارجية تجاه كشمير، وتجاه الهند بشكل عام.[2]

(ب) أحداث 2008 وأثرها في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو و كشمير

في نوفمبر2008، وقعت تفجيرات في مدينة بومباي الهندية أدت لمقتل وإصابة العشرات من الهنود، إضافة إلى أشخاص من جنسيات أخرى. وقد أدت هذه الأحداث إلى وقوع أزمة عميقة بين باكستان والهند. اتهمت الهند وكالة الاستخبارات الداخلية - وكالة الاستخبارات الباكستانية الأولى - بتدبير الهجوم.[3] قامت الهند على إثر هذه الأحداث بنشر قواتها على خط السيطرة في كشمير، كما وقعت اشتباكات مسلحة مع الجيش الباكستاني.

♦ أثر أحداث 2008على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه كشمير

قامت باكستان رداً على الهجوم، بالقيام بإجراءات عسكرية وأمنية؛حيث قامت بنشر قواتها على خط السيطرة، ووقعت اشتباكات مع القوات الهندية. من ناحية أخرى، قامت باكستان بشن غارة على عسكر طيبة. كما ألقت القبض على زعيمها البارز ذكر الرحمن لخفي إلى جانب 12 ناشطًا آخرين. كما قامت بحظر جماعة إسلامية جديدة، إضافة إلى الجماعات التي تم حظرها سابقا في كشمير، وهذه الجماعة الجديدة هي جماعة الدعوة (JD) بالإضافة إلى اعتقال سبعة من كبار قادتها. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية من وجهة نظر الهند، إذ ترى ان باكستان لم تفِ بالتزاماتها بمحاربة الإرهاب.

(**1**)Pakistan's Relations with India: Beyond Kashmir,(May 2012), Crisis Group Asia Report N°224, 3, International Crisis group, Retrieved on 22/3/2019 from: **https://www.crisisgroup.org/asia/south-asia/pakistan/pakistan-s-relations-india-beyond-kashmi**

(**2**)Shafiq , Sumaira,Pakistan's Policy Toward Kashmir Dispute(2001-2014),p:145

(**3**)Adekoye Abimbola Raquel, The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region,p:72

توقفت عملية السلام مع الهند حول كشمير بعد هذه الهجمات، كما تجمدت العلاقات الثنائية مع الهند حول قضايا أخرى. [1]

(ج) تدويل قضية كشمير

1) تسليط الضوء على القضية في المحافل الدولية

حاولت القيادة الباكستانية إشراك المجتمع الدولي من خلال تسليط الضوء على القضية في مختلف المنتديات، خاصة في الأمم المتحدة؛ فقد انتقد الرئيس زرداري دور الأمم المتحدة في نزاع كشمير في ذكرى تأسيسها السابع والستين في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث قال: "لا تزال كشمير رمزا لفشل نظام الأمم المتحدة، وموقف باكستان المبدئي من النزاعات الإقليمية لا يزال يشكل الأساس لسياستها الخارجية. وسنواصل دعم حق شعب جامو وكشمير في اختيار مصيره سلميا وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

2) استثارة القوى الدولية الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية)

بيَّن الرئيس زرداري للسفير الأمريكي في باكستان آن و. باترسون في 2 يناير 2009 بعد توقف المحادثات مع الهند منذ عام 2008، بالرغم من الإجراءات التي قامت بها باكستان لتسوية الأزمة، بأنه لن يكون لديه خيار سوى الرد عسكريا على أي هجوم هندي، ولم تعد هناك قضية حساسة سياسياً في باكستان أكثر من كشمير. كان الجانب الباكستاني يتوقع أن تلعب الولايات المتحدة دورًا رائدًا في هذه القضية بعد تصريح الرئيس أوباما بأن إنهاء الخلافات الهندية الباكستانية حول كشمير كان أحد مفاتيح تهدئة التوترات في جنوب آسيا والفوز بالحرب على الإرهاب. قررت إدارة أوباما ترشيح مبعوث خاص لجنوب آسيا (ريتشارد هولبروك) من أجل التفاوض على قضية كشمير وغيرها من القضايا.[2]

(د) استئناف المباحثات والحوار المركب

بعد انقطاع العلاقات بين باكستان والهند لمدة عامين، التقى رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني، على هامش قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) في بوتان في أبريل 2010 مع رئيس الوزراء الهندي سينغ، واتفقا على التفكير من جديد من أجل السير في حوار موضوعي حول قضية كشمير وغيرها من القضايا. استمرت المحادثات لمدة عام تقريبا،، ولكن من

(**1**)Javaid, Kamal, Umbreen and Marium(January – June 2013), The Mumbai Terror '2008' and its Impact on the Indo-Pak Relations, **South Asian Studies A Research Journal of South Asian Studies** Vol. 28,(No.1), ,pp:33,36

(**2**)Shafiq , Sumaira,Pakistan's Policy Toward Kashmir Dispute,pp:142-143

دون أي نتائج بناءة - على العكس من ذلك، انتهت بالاتهامات المتبادلة والتعبير عن عدم الثقة بين الطرفين.

استؤنف الحوار المركب في مارس 2011، عندما قبل جيلاني دعوة رئيس الوزراء الهندي سينغ لحضور مباراة الكريكيت في كأس العالم بين باكستان والهند. وخلال محادثات بين الهند وباكستان الذي عقد في إسلام اباد يوم 23-24 يونيو 2011، تبادل الجانبان وجهات النظر حول قضية جامو وكشمير، واتفقا على مواصلة المناقشات الهادفة إلى الأمام بهدف إيجاد حل سلمي عن طريق تضييق الخلافات وبناء التقارب. عُقدت المحادثات مرة أخرى بين وزيري الخارجية الباكستاني والهندي في 27 يوليو 2011 في نيودلهي واتفقا على ضرورة مواصلة المناقشات، و أن الهند ملتزمة بحل جميع القضايا العالقة مع باكستان من خلال الحوار الثنائي.

حاولت باكستان في محادثاتها إقناع الهند بإدخال طرف ثالث للوساطة في قضية كشمير، إلا أن الهند رفضت أي مجال لدور طرف ثالث أو وساطة في هذا السياق. واستمرت المحادثات الثنائية والحوار المركب حول قضية كشمير وغيرها من القضايا حتى انتهاء ولاية الحكومة في عام 2013، ولم تكن هنالك نتائج ذات أثر يُذكر فيما يتعلق بقضية كشمير بين البلدين.[1]

- رابعاً: السياسة الخارجية الباكستانية تجاه كشمير في ظل حكومة جديدة

تم تشكيل حكومة جديدة في باكستان في عام 2013 بقيادة نواز شريف. ومن الجدير بالذكر أن باكستان، تحت حكومة نواز شريف سابقاً،عملت بشكل وثيق مع الهند على المستوى السياسي والدبلوماسي من أجل الوصول إلى حلول لمختلف القضايا، ومنها قضية كشمير قبل حرب كارجيل. يمكن قراءة أهم ملامح السياسة الخارجية الباكستانية تجاه جامو كشمير في عهد هذه الحكومة في الجوانب التالية:

(أ) تبادل التصعيد

اتسم نصف السنة الأولى من عمر هذه الحكومة بتصاعد العداء مع الهند على خط السيطرة في كشمير، فقد ألقت الهند باللوم على باكستان لإطلاق يدها للعناصر المتطرفة، وقد نشطت

(**1**)Kuszewska, Agnieszka(2016), Difficult Neighbourhood: the Key Objectives of Pakistan's Foreign Policy towards India in the Twenty First Century, **Politeja**,vol.40,(NO.1):JagiellonianUniversity,p:422. See also: Pakistan's Relations with India: Beyond Kashmir,(May 2012), Crisis Group Asia Report N°224, 3, International Crisis group, Retrieved on 24/3/2019 from:
https://www.crisisgroup.org/asia/south-asia/pakistan/pakistan-s-relations-india-beyond-kashmi

العناصر المؤيدة لحركة الجهاد في إعطاء بيانات مؤيدة للقتال في كشمير ضد الهند. ووقع حادث تفجير ضد قاعدة هندية عسكرية في كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية أسفر عن ثمانية ضحايا. استمر التوتر على خط السيطرة إلى حين تحول السياسة الخارجية الباكستانية إلى الأسلوب الدبلوماسي الأتي ذكره.

(ب) اللقاءات الثنائية

اتجهت باكستان للمسار الدبلوماسي من خلال اللقاء الثنائي الذي جمع رئيس وزرائها نواز شريف مع رئيس الوزراء الهندي سينغ في شهر سبتمبر من نفس العام في نيويورك؛حيث وافق رئيس الوزراء شريف ورئيس الوزراء سينغ في اجتماعهما على أن الهند وباكستان ستجتمع لاحقا لتحديد آليات أفضل للحفاظ على وقف إطلاق النار ومنع تسلل المتطرفين. وقد صرح نواز شريف أنذاك أن كشمير قد تصبح نقطة الوميض النووي وقضية الحرب الرابعة بين الهند وباكستان، لذلك يجب أن تحل. وهذا ما يعكس أيضا تأكيده على الوسائل السلمية لحل النزاع.

على إثر هذا اللقاء، قام وزير الأمن القومي والخارجية سارتاج عزيز بزيارة إلى الهند، وبين أنه من المرجح أن تحتفظ باكستان بجميع القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع الهند لمعالجة قضية كشمير وغيرها من القضايا.[1]

(ج) المسار المتأرجح بين الدبلوماسية والتأزم

التقى نواز شريف ونارندرا مودي في مايو 2014 لأول مرة عندما تمت دعوة رئيس الوزراء الاتحادي لباكستان إلى حفل تنصيب رئيس الوزراء نارندرا مودي في نيودلهي. قال رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في زيارته هذه، انه يعتزم تفعيل إعلان لاهور مجدداً من أجل الوصول لحل قضية كشمير وغيرها من القضايا بين البلدين. إلا أن الأمور لم تتجاوز التصريحات الكلامية بين الطرفين. إلا انه قد ظهرت عدة تطورات جديدة في العلاقات بين إسلام أباد ونيودلهي في عام 2014 والنصف الأول من عام 2015 تمثلت في الجانبين التاليين:

1- نزاعات مسلحة على طول خط المراقبة وحدود العمل في كشمير من سبتمبر 2014 إلى مارس 2015.

(**1**)Shafiq , Sumaira,Pakistan’s Policy Toward Kashmir Dispute, pp:144-145

2- بيانات قوية من باكستان ضد خطط الهند الرامية لبناء مستوطنات جديدة في الجزء الهندي من كشمير. وقد أدت هذه التطورات إلى تعليق المحادثات بين باكستان والهند مرة أخرى.[1]

(د) العودة للمباحثات الثنائية

قام رئيس الوزراء الباكستاني بالاجتماع مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي في باريس في 30 نوفمبر 2015،واتفقا على استئناف المحادثات حول كشمير وغيرها من القضايا. أدى هذا الإجتماع لاحقا إلى اجتماع مستشاري الأمن القومي الهندي والباكستاني لإجراء محادثات في بانكوك في 6 ديسمبر 2015. تم استئناف المحادثات، واستمرت تقريبا لمدة عام حتى وقوع تطورات أمنية في ديسمبر 2016.[2]

(ه) العودة للتوتر واستخدام القوة

تصاعدت حدة العنف بين الهند وباكستان في سبتمبر وأكتوبر 2016 على أعلى المستويات منذ احداث2008. ففي 18 سبتمبر 2016، وقع هجوم من قبل مسلحين على قاعدة للجيش في منطقة أوري في الجزء الكشميري الخاضع للسيطرة الهندية، وخلال هذا الهجوم، قتل 18 جنديا هنديا. قامت الهند بالتحرك العسكري؛ حيث قامت بتوجيه ضربات عسكرية لمواقع مسلحين في كشمير الخاضعة للسيطرة الباكستانية. كان موقف السياسة الخارجية الباكستانية من هذه التطورات من خلال بعدين:

- البعد الأول: البعد الإعلامي:

حيث أعلنت باكستان نفي مسؤوليتها عن هذه العملية، وانتقدت تحرك الهند في كشمير. وقد أدلى وزير الخارجية الباكستاني حينها بتصريح مفاده: " أن هذا إدعاء غير مسؤول ولا أساس له من الصحة لدرجة أنه استهدف باكستان، وهذا ما نرفضه صراحة".

(**1**)Sugunakararaju, Shabnum, S.R.T.P and Akhtar, (Dec. 2015), India-Pakistan Relations: challenges and Opportunities, **Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**:,Volume 20, (Issue 12): Ghaziabad,India,pp:11

(**2**)Misra, Ashutosh(Jan-Mar 2005), The Problem of Kashmir and the Problem in Kashmir: Divergence Demands Convergence, **Strategic Analysis Journal**,Vol.29, (No.1), Institute for Defence Studies and Analyses:Newdelhi,p:34

- البعد الثاني: البعد العسكري (العملياتي والإعلامي):

1- حيث قامت القوات الباكستانية في كشمير على خط السيطرة بالرد على القوات الهندية.

2- في 6 أكتوبر 2016، أدلى قائد الجيش الباكستاني بتصريح موجه للهند يحذرها من أي عدوان عسكري موسع في كشمير المتنازع عليها بأنه لن يمر دون رد عسكري شديد. امتدت التوترات بشكل متقطع بين الجانبين إلى عام 2017 حتى عزل رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف من منصبه في نفس العام.[1]*

(**1**) Tellis,Ashley.J(2017),**Are India-Pakistan peace talks worth a damn?,** ,Carnegie Endowment for International Peace:Washington DC,pp:62-63. See also: History of India-Pakistan Relations, Revierted on 19/3/2019 from:
http://internationalrelations.org/contact-us-2/

* يشار هنا – من باب التعرف على أخر التطورات في قضية جامو كشمير إلى القرار الذي أصدرته الهندفي شهر آب 2019 ، فقد أصدرت السلطات الهندوسية القومية في الهند مرسوما رئاسيا الاثنين 5/ 8/ 2019 يلغي الوضع الخاص لولاية جامو وكشمير الذي كان يضمنه الدستور الهندي. وبحسب نص أصدرته الحكومة، يدخل المرسوم الرئاسي حيز التنفيذ فورا، وهو يستبدل النصوص الدستورية الخاصة بجامو وكشمير، خصوصا المادة 370. وتنص المادة 370 من الدستور الهندي على منح وضع خاص لولاية جامو وكشمير، وتتيح للحكومة المركزية في نيودلهي سن التشريعات الخاصة بالدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات في المنطقة، فيما يهتم البرلمان المحلي بالمسائل الأخرى.

وقدمت حكومة ناريندرا مودي كذلك للبرلمان مشروع قانون آخر حول إعادة تقسيم جامو وكشمير، ويقترح فصل منطقة لداخ الواقعة شرق كشمير وذات الغالبية البوذية عن الولاية. أما المناطق المتبقية في الولاية، والتي تضم سهول جامو الجنوبية ذات الغالبية الهندوسية ووادي سريناغار الشمالي ذات الغالبية المسلمة، فسوف تخسر وضعها كولاية اتحادية لتتحول إلى إقليم اتحادي

وستعني الخطوة أيضا إلغاء الحظر الذي يمنع أناسا من خارج الولاية من شراء ممتلكات هناك. وأثارت خطط من هذا القبيل في السابق تحذيرات من رد فعل عنيف في كشمير التي تتنازع الهند وباكستان السيادة عليها. وبموجب الوضع الخاص كانت الوظائف الحكومية بالولاية مخصصة أيضا لسكانها، وكذلك فرص الدراسة الجامعية للحيلولة دون تدفق أشخاص من بقية أنحاء الهند إلى الولاية.

من جانبها، اعتبرت باكستان قرار الهند خطوة غير شرعية، مؤكدة أن المنطقة، التي تشهد تمردا انفصاليا وتطالب إسلام أباد بالسيادة عليها، معترف بها دوليا كأرض متنازع عليها. وأكدت الخارجية الباكستانية في بيان تندد فيه بشدة، وترفض الإعلان الصادر يوم الاثنين من نيودلهي، مضيفة أنه لا يمكن لأي إجراء أحادي الجانب من الحكومة الهندية أن يغير الوضع المتنازع عليه. وكجزء من هذا النزاع الدولي، ستفعل باكستان كل ما بوسعها للتصدي لهذه الإجراءات غير الشرعية. تابع البيان بأن باكستان تعيد تأكيدها على التزامها الثابت بقضية كشمير، ودعمها السياسي والدبلوماسي والمعنوي لشعب جامو وكشمير المحتلة من أجل التوصل لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

المبحث الثاني: قضايا المياه

تُعتبر قضايا المياه من أهم القضايا الجيوستراتيجية بين الدول؛ ذلك بأنها تتعلق بحياة الدولة مباشرة، سواء أكان ذلك مجتمعياً، وهو ما يتعلق بحياة مواطنيها، أو اقتصادياً، وهو ما يتعلق باعتماد الزراعة والصناعة على المياه. من ناحية أخرى، قد يكون للمياه تأثير مهم من الناحية الجيوسياسية والجيوعسكرية، من خلال السيطرة على مصادر المياه من قبل دولة معينة، وهذه السيطرة بدورها قد تؤدي إلى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية تجاه دولة أخرى، مما يشكل لاحقاً ظروفاً مواتية لانفجار النزاعات السياسية والعسكرية بينهما، وهذا ما ينطبق على كل من الهند وباكستان. وعليه، فقد سلكت السياسة الخارجية الباكستانية سبلاً متعددة تجاه الهند من أجل الحفاظ على مواردها المائية، والتي يأتي جزء من مصادرها من الهند تجاه باكستان. بناءً على ما سبق، سيقوم هذا المبحث بالوقوف على النزاعات المائية بين باكستان والهند، وكيف تعاملت السياسة الخارجية الباكستانية مع هذه النزاعات من خلال إيراد عدة مطالب، توضح الوضع المائي لباكستان بشكل عام كمدخل تمهيدي، ثم الخلفية التاريخية للنزاع المائي بين الدولتين، وأخيراً أبرز القضايا المائية بين الدولتين، وكيف تعاملت معها السياسة الخارجية الباكستانية.

المطلب الأول: باكستان والمياه: مدخل تمهيدي

يُعتبر حوض إندوس خزان المياه الرئيسي في شبه القارة الهندية، ويقع تحديدا في الجزء الشمالي الغربي منها، ويضم ستة أنهار رئيسية: ثلاثة أنهار غربية: اندوس، وجيليوم، وشناب، وثلاثة أنهار شرقية: ساتلوج، وبياس، ورافي.[1] تنبع مياه هذا الحوض بالقرب من سلسلة جبل كايلاش في التبت على ارتفاع 5100 متر، وبعد ذلك تتدفق إلى الغرب، وفي النهاية تصل إلى بحر العرب. وتبلغ المساحة الإجمالية له حوالي 365 ألف ميل مربع.

يضم حوض الاندوس كلا من باكستان والهند. تشمل المياه والسهول الغرينية من غطاء حوض اندوس ما يقرب من 25 في المائة من الأراضي في باكستان، وذلك في البنجاب والسند والتي تُعتبر من أكثرالمقاطعات أهمية من الناحية الزراعية، وتتدفق مياهه نحو مسافة 800 ميل داخل باكستان. في الهند، يشمل الحوض ما نسبته 9.8 في المائة فقط من إجمالي المساحة الجغرافية للبلد؛ حيث يشمل الجزء العلوي من الحوض جامو وكشمير وهيماتشيل برديش، بينما يغطي الجزء

(**1**)Ahmad, Naeem, Mian and Salik, (winter2015),Water security:challenges of transboundary water issues between Pakistan and India, **Strategic Studies Journal**,Vol.35,(NO.4), pp:83-84

السفلي منطقة البنجاب وهاريانا وراجستان[1] يبين الشكل التالي حوض إندوس النهري وأنهاره التابعة له.

الشكل- 4: حوض إندوس المائي وأنهاره [2]

إن تأمين إمدادات المياه يمثل تحدياً مركزياً جوهرياً، والذي ظل يمثل أولوية عالية لكل حكومة في باكستان. أمن المياه في باكستان الآن تحت سلسلة من التهديدات غير العادية؛و أصبحت باكستان بشكل متزايد دولة شحيحة المياه. كان هناك استنفاد لموارد المياه العذبة بسبب زيادة عدد السكان، فقد ازداد عدد السكان خمس مرات بمعدل نمو 1.6 في المائة سنوياً. كان هناك 5000 متر مكعب من المياه لكل باكستاني، ولكن، تراجع هذا الرقم إلى 1000 متر مكعب للشخص الواحد. كما يُضاف إلى ما سبق، التغيرات المناخية المتغيرة، مثل أنماط الرياح الموسمية غير المنتظمة[3]

يعتمد الاقتصاد الزراعي الباكستاني إلى حد كبير على حوض نهر إندوس وروافده التي تمر عبر أراضي جامو وكشمير، وهي منطقة متنازع عليها بين باكستان والهند. وفقا لبرويز مشرف،

(**1**)Iqbal,Abdul Rauf(2010), Water wars and navigating peace over Indus river Basin,**Monograph**,Vol.1, Issue.2, Institute for Strategic Studies, Research and Analysis(ISSRA), National Defence University, Islamabad,Pakistan,p:4

(**2**)What are the main tributaries of the Indus River?Retrieved on 2/4/2019 from: **https://www.quora.com/What-are-the-main-tributaries-of-the-Indus-River**

(**3**)Riffat ,Fatima and Iftikhar, Anam(July,December2015), Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations, **JPUHS** ,Vol.28,NO.2, University of Punjab,p:15. See also: Ahmad, Naeem, Mian and Salik, ,Water security:challenges of transboundary water issues between Pakistan and India, p:88

الرئيس السابق لباكستان، فإن النزاع بين جامو وكشمير كان في المقام الأول يعتمد على توزيع مياه نهر اندوس وروافده بين الهند وباكستان وإذا تم حل أحدهما، فإن الآخر لن يكون موجودًا. كون الهند أعلى مشاطىء مائية، فهي في وضع أفضل بكثيرمن باكستان حيث أنها تسيطر بالكامل على الموارد المائية، مما يضع باكستان في وضع محفوف بالمخاطر[1]

ولأهمية قضايا المياه لباكستان في مجال الأمن الإنساني، جاء في هذا السياق تقرير للكونجرس الأمريكي يوضح أن قضية المياه عندما تقترن بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى على باكستان، فإن لديها القدرة على زيادة إضعاف الدولة الباكستانية أكثر من التطرف والاقتتال السياسي. ويشير التقرير إلى أن هذه المسألة الأمنية الرئيسية في الوقت الحالي لا تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسة الباكستانيين[2]

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع المائي بين باكستان والهند

بعد إنشاء باكستان عام 1947، أصبح النزاع المائي بينها وبين الهند نزاعًا دوليًا. كانت القضايا حول تقاسم المياه الآن بين ولاية البنجاب الغربية من باكستان وشرق البنجاب في الهند. تُعتبرالأراضي في الغرب (التي هي اليوم جزء من باكستان) خصبة، وقد أدرك البريطانيون ذلك، فقاموا بالأستفادة من هذا الأمر، فطوروا نظام الري في حوض إندوس. من ناحية أخرى، لم تُعتبر الأرض في هاريانا وشرق البنجاب (والتي هي اليوم جزءًا من الهند) خصبة بشكل خاص. في وقت التقسيم، رسم السير سيرل رادكليف [3]، الذي عُهد إليه بمهمة ترسيم الحدود ؛ حيث رسم خطاً عبر نهر اندوس، فأدى ذلك إلى تقسيم حوض اندوس، إضافة إلى تقسيم الأرض، وهذا بدوره أدى إلى ترك باكستان كمنطقة شاطيء منخفضة، في حين جعلت الهند من أعلى النهر. نتيجة لذلك، تذهب معظم منابع المياه إلى الجانب الهندي، وبالتالي، وبهذا أعطيت الهند القدرة المادية لقطع مياه الري الحيوية من مساحات كبيرة وقيمة من الأراضي الزراعية في باكستان. ظهر نزاع المياه بين الولايات الحديثة الولادة في أبريل 1948، عندما أغلقت الهند القنوات على الأنهار الشرقية لرافي وساتليج، ولم توافق على إعادة فتحها إلا بعد اتفاق عقد بين الدولتين في مايو 1948.[4]

وفي 16 حزيران / يونيه 1949، أرسلت باكستان مذكرة إلى الهند تدعو إلى عقد مؤتمر لحل "التوزيع العادل لجميع المياه المشتركة" واقترحت منح المحكمة الدولية ولاية قضائية على

(**1**)Ahmad, Naeem, Mian and Salik, ,Water security:challenges of transboundary water issues between Pakistan and India, p:89

(**2**) Ibid,pp:92-93

(**3**)المحامي البريطاني كلفته بريطانيا برسم خط الحدود بين الهند ودولة باكستان التي كانت وليدةً وقتذاك.

(**4**)Iqbal,Abdul Rauf, Water wars and navigating peace over Indus river Basin ,p:4

تطبيق أي من الطرفين. لكن الهند اعترضت بشكل قاطع على تدخل طرف ثالث واقترحت بدلاً من ذلك السماح للقضاة من كل جانب بتضييق الخلافات أولاً.

في أغسطس 1951، دعا يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي، رؤساء وزراء البلدين إلى واشنطن، واتفقوا في النهاية على الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية ووصلوا إلى فهم مشترك مفاده أن أياً من الجانبين لن يقلل من إمدادات حوض اندوس وأنهاره للاستخدامات الحالية. ثم خرج البنك الدولي باقتراحه الخاص، الذي اقترح تقسيم الروافد الغربية إلى باكستان، والروافد الشرقية إلى الهند. في وقت لاحق عندما قام البنك الدولي بترتيب صندوق تنمية حوض نهر اندوس الدولي وجمع 893 مليون دولار لهذا الغرض، تم توقيع معاهدة مياه إندوس في النهاية من قبل كلا البلدين في 19 سبتمبر 1960[1]

- معاهدة اندوس 1960(Indus Water Treaty – IWT)

في عام 1960، تم توقيع معاهدة مياه نهر السند بين باكستان والهند والتي ساعدت على اتخاذ قرارات حاسمة لتوافر واستخدام الموارد المائية وسمحت باستثمارات ضخمة من كلا البلدين في العلاقات الدولية.. وقد توجت هذه المعاهدة من خلال فترة طويلة من المفاوضات في إطار وساطة البنك الدولي. كان الهدف الرئيسي من IWT هو تحديد وتحديد حقوق والتزامات استخدام كل دولة للمياه فيما يتعلق بالآخر. كان تقاسم المياه بموجب هذه المعاهدة بسيطًا للغاية:

1)الأنهار الغربية الثلاثة (Chenab، Jhelum وIndus) تم تخصيصها لباكستان، وأعطيت الهند بالكامل السيطرة على ثلاثة الأنهار الشرقية (Beas، Sutlej وRavi).

2) لم يُسمح للهند ببناء مخازن في الغرب الأنهار إلا على نطاق محدود للغاية.

3) تم فرض قيود أيضا على تمديد تطوير الري في الهند.

4) كان هناك أيضا أحكام بشأن تبادل البيانات الخاصة بتشغيل المشروع، ومدى الزراعة المروية، وما إلى ذلك وهلم جرا.

إضافة إلى ذلك، فرضت المعاهدة مزيدًا من الترتيبات المؤسسية:

1) كان يجب أن تكون هناك لجنة إندوس دائمة تتألف من مفوض لكل من باكستان ل الهند، وكانت هناك اجتماعات دورية وتبادل للزيارات.

(**1**)Vaid, Manish, Maini and Singh Tridivesh (Winter 2012), Indo-Pak Water Disputes: Time for Fresh Approaches,**South Asian Journal of Peacebuilding**,Vol.4, (No. 2),George Mason University, Virginia-USA,pp:3-4

2)أدراج الأحكام لتسوية الاختلافات التي قد تنشأ.

3)اشتملت المعاهدة أيضًا على إتاحة مساعدة مالية دولية لباكستان من أجل تطوير أعمال الري لاستخدام مياه الأنهار الغربية.

ظهر النزاع مرة أخرى في عام 1970 عندما أطلقت الهند مشروع سلال المائي على نهر تشيناب (النهر الباكستاني).في البداية حجبت الهند معلومات عن هذا المشروع، و بعد أربع سنوات فقط قدمت الهند المعلومات ذات الصلة حول هذا الموضوع إلى باكستان. وقد أثارت باكستان اعتراضات مثل تصميم السد، الذي كان يحتوي على ستة منافذ منخفضة المستوى وإرتفاع إجمالي لباب قناة المصرف يبلغ 40 قدمًا، في انتهاك واضح للمعاهدة. بعد المفاوضات، حل البلدان القضية في أبريل 1978 من خلال التوقيع على اتفاق. بعد ذلك انتهكت الهند المعاهدة مرة أخرى في عام 1984 عندما أعلنوا عن خطة لبناء سد على نهر جيلوم. في عام 1992، أعلنوا عن خطط أخرى على نهر تشيناب، والذي أدى بدوره إلى تجديد النزاع المائي بين باكستان والهند.[1]

المطلب الثالث: أبرز القضايا المائية في أجندات السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند وكيفية التعامل معها منذ عام 1998

- أولاً: قضية مشروع باغليهار(Baglihar)

(أ) طبيعة المشروع وانعكاساته على باكستان

بدأ هذا المشروع في 1999، وهو عبارة عن هو مشروع كهرومائي على سد عالي بارتفاع 144.5م، جرى بناؤه من قبل الهند على نهر Chenab [2] على بعد 90 كم شمال جامو، وبقدرة توليد طاقة من 450 ميجاوات في مرحلته الأولى. أما بالنسبة لانعكاسات هذا المشروع على باكستان، فيؤكد بعض الخبراء الباكستانيين أنه يمكن أن يقلل من تدفق مياه نهر Chenab خلال موسم الزراعة في شهري يناير وفبراير؛ الذي قد يسبب خسائر في الاقتصاد الباكستاني والزراعة من خلال تقليل إمدادات المياه في البلاد. وهذا يمكن أن يؤدي إلى كارثة للاقتصاد الزراعي الباكستاني، ويجبرها على أن تكون مستورداً للمنتجات والخامات الزراعية الأساسية.[3] يبين الشكل التالي مشروع باغليهار(Baglihar).

(**1**)Ibid,p:51

(**2**)Iqbal,Abdul Rauf(2010), Water wars and navigating peace over Indus river Basin,pp: 7-9

)**3**(Riffat ,Fatima and Iftikhar,Anam,Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations,p:5

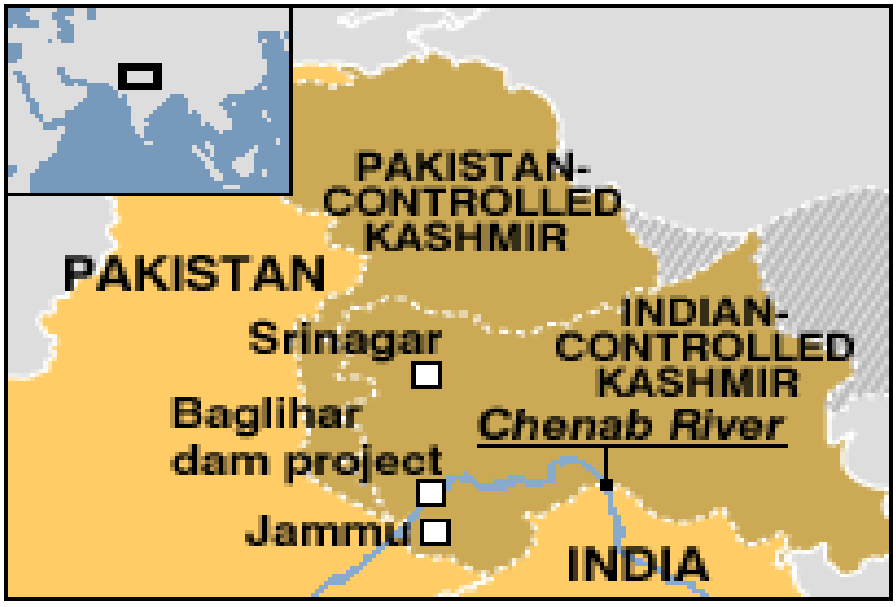

الشكل-5: مشروع باغليهار "Baglihar"[1]

(ب) كيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع مشروع باغليهار(Baglihar)

استندت باكستان في سياستها الخارجية على التحكيم الدولي فيما يتعلق بقضية باغليهار كالأتي: عندما تم تقديم تصميم المشروع إلى باكستان من قبل الهند، قدمت باكستان اعتراضها على تصميم المشروع، واستندت في ذلك إلى المادة 9 (2) (أ) من معاهدة مياه إندوس الموقعة بينها وبين الهند عام 1960[2]. فقامت على إثر ذلك بتقديم شكوى للمحكمة الدولية، حيث طالبت بتعيين خبير محايد للنظر في شكاوى باكستان ضد مشروع باغليهار. قبلت المحكمة طلب باكستان، والتي قامت بدورها بتعيين خبير محايد من البنك الدولي - البروفيسور ريمون لافيت - في 2005.

(**1**)World Bank rules on Kashmir dam,Retrieved on 2/4/2019 from: **http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/6356061.stm**

(**2**) المادة 9: تسوية الخلافات والنزاعات: أي مسألة تنشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير، أو تطبيق هذه المعاهدة، أو وجود أي حقيقة قد تشكل خرقًا لهذه المعاهدة، إذا ثبت وجودها، يجب أولاً أن تدرسها اللجنة التي ستسعى إلى حل المسألة بالاتفاق. إذا لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن أي من الأسئلة المذكورة في الفقرة (1)، فسيتم اعتبار الاختلاف قد نشأ، والذي يجب التعامل معه على النحو التالي:أي اختلاف، حسب رأي أي من المفوضين، يدخل في نطاق أحكام الجزء الأول من الملحق F، بناءً على طلب أي من المفوضين، يجب معالجته بواسطة خبير محايد وفقًا لأحكام الجزء الثاني من الملحق F .

وقد جاءت اعتراضات باكستان على مشروع باغليهار في ثلاثة جوانب رئيسية:

1) التصميم: استفسرت باكستان عن الحد الأقصى المحتمل للفيضان؛بحيث يبلغ 16500 كوسيك "cusecs" [1]، والحاجة إلى قنوات تصريف المياه. كما اعترضت على المساحة الرأسية لحافة السد {4.5 م} واقترحت أن يكون {1.5 م}.

2) السعة التخزينية للبركة (Pondage):اعترضت باكستان على البركة الهندية المخطط لها والتي تبلغ{ 37.7 }مليون متر مكعب بأنها مفرطة، حيث تجاوزت ضعف مساحة البوندج التي تحتاجها الطاقة الصلبة.

3) وضع قنوات تصريف المياه: كان اعتراض باكستان على أن وضع قنوات تصريف المياه لم يكن على أعلى مستوى.

رفضت الهند معظم اعتراضات باكستان، ورأت أنها لم تنتهك المعاهدة. قَبِل المحكِّم بعض الاعتراضات التي أثارتها باكستان فيما يتعلق بتصميم السد وتحويل المياه ونظام توليد الطاقة. ففي فبراير 2007، أصدر البروفيسور ريمون لافيت، الخبير المحايد حكمه حول الاعتراضات الباكستانية:

1) قبلت الهند الرقم 16500 cusecs للفيضان الأقصى المحتمل.

2) أكد من جديد على موقف الهند من الممرات المغلقة ذات البوابات واعتبر أنها ضرورية لخدمة الغرض المزدوج من الرواسب وإخلاء الفيضانات التصميمية.

3) أوصى بوضع حافة للسد يبلغ عرضها 3 أمتار، مع رفض الاقتراح الهندي بأن تكون أعلى وخفض ارتفاعها بمقدار 1.5 متر.

4) اقترح خفض مستوى البركة إلى 32.5 متر مكعب، على النقيض من المقترح الهندي البالغ 37.5 متر مكعب واقترح خفض مستوى التخزين الميت بمقدار 1 مليون متر مكعب.[2]

وقد جادل الخبير المحايد، بشكل أساسي بأن التخزين الحي لم يكن هو نفسه التخزين القابل للتلاعب. وقال إن التخزين الوحيد الذي يمكن استخدامه للغرض التشغيلي لتوليد الطاقة يشكل

(**1**) وحدة حسابية تساوي تدفق متر مكعب من الماء في الثانية.

(**2**)Bisht,Mdha(August2011),The politics of water:Discourse in Pakistan**, Policy Series**, NO.4, Indian Council for Research on International Economic Relations(ICREIR) ,Newdelhi,India,pp:3-5

تخزينًا حياً. لذا إذا كانت الهند تخلق تخزينًا أكثر قابلية للتلاعب على أساس أن هذا ضروري لإدارة الرواسب، إذن، في رأي الخبير المحايد، لم يكن هذا التخزين متلاعب به، ويجب السماح به. كان الحكم المتعلق بمشروع باغليهار بمثابة ضربة كبيرة لأنه أعاد تفسير معاهدة إندوس للمياه لإزالة الحماية المادية الأساسية (حدود التخزين القابل للتلاعب) التي كانت باكستان ضد إنشاء قدرة هندية على معالجتها بشكل خطير في توقيت تدفق المياه إلى باكستان.(1)

- ثانياً: قضية مشروع كيشنغانغا (Kishenganga)

(أ) طبيعة المشروع وانعكاساته على باكستان

هو عبارة عن سد خرساني يبلغ طوله 268 مترا وارتفاعه 75.48 مترا وبقدرة تخزين تبلغ 0.18 ماف{MAF} .(2) يقع مشروع Kishanganga المقترح في كشمير المُسيطر عيلها من الهند على نهر Neelum. ويتم تحويل المياه المخزونة من نهر Neelum في سد كيشانجانغا عبر نفق طوله 22 كم لإنتاج طاقة تبلغ 330 ميجاوات. يبين الشكل التالي مشروع مشروع كيشنغانغا Kishenganga.

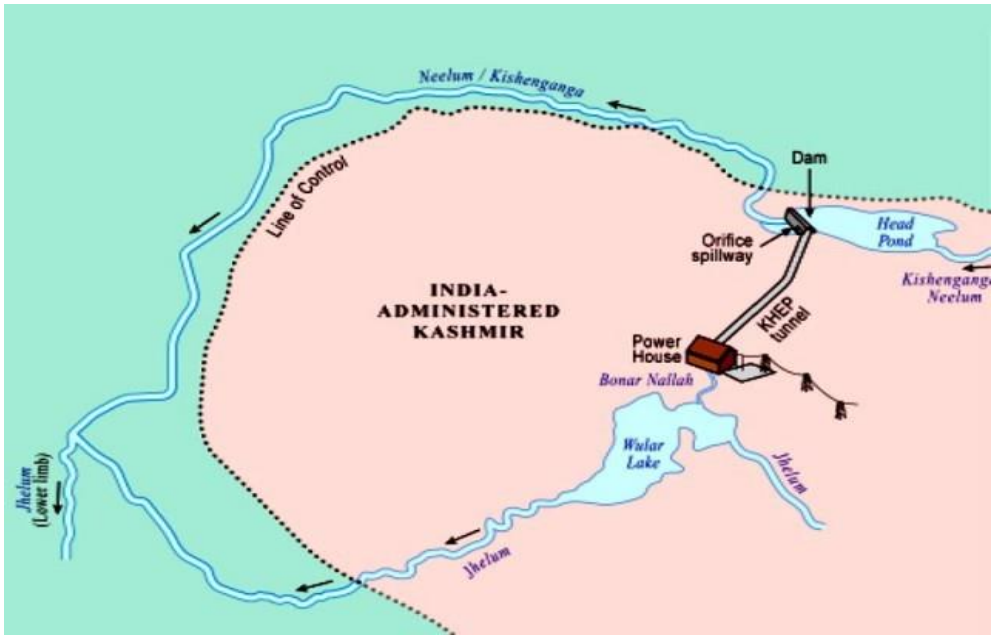

الشكل- 6: مشروع كيشنغانغا "Kishenganga" (3)

(**1**)Riffat ,Fatima and Iftikhar,Anam,Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations,p:14

(**2**)مقياس لتدفق المياه، والذي يمر فيه 1مليون قدم هكتاري في نقطة قياس معينة في سنة واحدة.

(**3**)Kishanganga project: Victory claims cloud final arbitration award, Retrieved on 2/4/2019 from:The Express Tribune-

https://tribune.com.pk/story/648986/kishanganga-project-victory-claims-cloud-final-arbitration-award/

أما بالنسبة لانعكاساته على باكستان، فإنه سيقلل من قدرة توليد الطاقة في مشروع باكستان الخاص للطاقة الكهرمائية نيلوم - جيلوم (Neelum-Jhelum) والذي سيكتمل بحلول عام 2016 بحيث تكون لديه قدرة توليد 969 ميغاواط، إلا ان مشروع كيشنغانغا، سيخفض قدرة مشروع الطاقة الكهرمائية في نيلوم - جيلوم بنسبة 20 في المائة، أي 100 ميجاواط.[1]

(ب) كيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع مشروع كيشنغانغا (Kishenganga)

كما في حالة مشروع باغليهار السابق، قامت السياسة الخارجية الباكستانية بتبني خط التحكيم الدولي؛حيث نقلت شكواها ضد المشروع إلى محكمة التحكيم الدولية في عام 2010، وتم تعيين البروفيسور كاييان هومي كايكوباد، وهو خبير قانوني دولي من أصل باكستاني، لقيادة الفريق. وكانت حجج باكستان ضد هذا المشروع قد اخل بشرط من معاهدة IWT: كما في الملحق D، الفقرة3 [2] بحيث لا يسمح بالمياه المنبعثة من تشغيل محطة كهرومائية تقع على أحد روافد نهر جهيلوم التي يتم تسليمها إلى رافد آخر.

جاء رد المحكمة في عام 2011، بعد زيارة كلا المشروعين_ومنع الهند من بناء أي من المخازن فوق النهر، وهو ما يوقف التدفق الطبيعي. كما وجهت المحكمة توجيهات لكل من البلدين لتنظيم مسوحات متبادلة الموقع من أجل التحقق من إنجاز أمر المحكمة.[3]

- ثالثا: قضية مشروع وويلار باراج Wullar Barrage

(أ) طبيعة المشروع وانعكاساته على باكستان

هو مشروع بدأ إنشاءه في عام 1984 لتحويل بحيرة Wullar الطبيعية إلى سد تبلغ سعته MAF 0.30. على هذا على بعد 25 كيلومترًا شمال ولاية Srinagar في الجزء الكشميري لاخاضع للسيطرة الهندية، على نهر جيلوم Jhelum، والذي يشتمل على بناء وابل مع سعة تخزين

(**1**)(Iqbal,Abdul Rauf, Water wars and navigating peace over Indus river Basin,p:9

(**2**) تنص مادتها على ما يلي: لن يكون هناك أي قيود على تشغيل المحطات الكهرومائية اللاحقة التي كانت تعمل في تاريخ النفاذ.

(**3**)Bisht,Mdha,The politics of water:Discourse in Pakistan**,**pp:4-5.See also: Vaid, Manish and Maini, Singh Tridivesh , Indo-Pak Water Disputes: Time for Fresh Approaches,p:4

تبلغ 0.3 مليون MAF، وتوليد الطاقة المخطط لها من 960 MW. تظهر انعكاسات هذا المشروع السلبية من وجهة نظر باكستان، أنه سيمكّن الهند من السيطرة على مجرى نهر جيلوم، مما يؤدي إلى التأثير على حصة باكستان من المياه، وهذا ما يعد مخالفا لمعاهدة IWT.[1]يبين الشكل التالي مشروع وويلار باراج Wullar Barrage

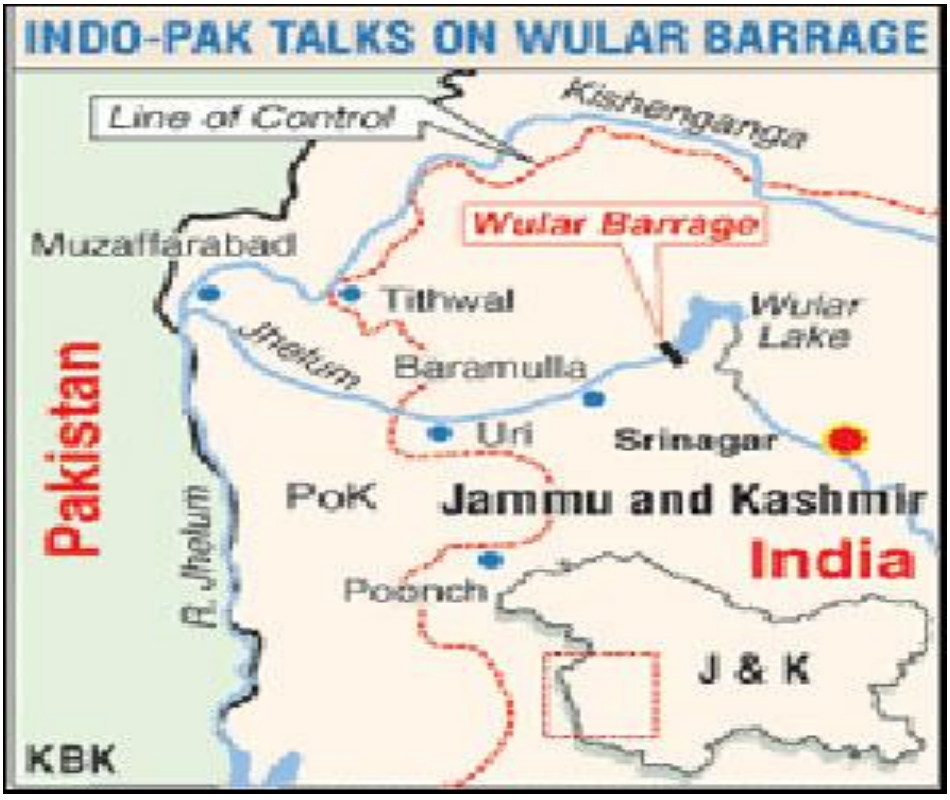

الشكل- 7: مشروع وويلار باراج Wullar Barrage [2]

(**1**)Iqbal,Abdul Rauf,Water wars and navigating peace over Indus river Basin,pp:7-8.See also: Riffat ,Fatima and Iftikhar,Anam,Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations,p:14-15

(**2**)Wullar Barrage talks postponed,Retrieved on 3/4/2019 from: **Gulf Times-https://m.gulf-times.com/story/340020/Wullar-Barrage-talks-postponed**

(ب) كيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع مشروع وويلار باراج Wullar Barrage

اعتمدت السياسة الخارجية الباكستانية في معالجتها لقضية مشروع Wullar Barrage على بعدين:

- البعد الأول: البعد القانوني: حيث هددت باكستان بنقل القضية إلى محكمة التحكيم الدولية، وذلك منذ عام 1987، فتوقفت الهند عن العمل في المشروع على إثر هذا التهديد. إلا ان المشروع لم يتوقف أو يعدل بشكل يتناسب مع معاهدة IWT بعد ذلك لسنوات.[1]
- البعد الثاني: المفاوضات المبنية على تدابير الثقة المتبادلة بين باكستان والهند: جرت عدة مفاوضات بين باكستان والهند بهذا الصدد؛ حيث تم التوقيع على العديد من تدابير بناء الثقة منذ عام 2011؛إذ كان من ضمنها التوقيع على اتفاقية في منتصف سبتمبر من عام 2011 أدت إلى تخلي الهند عن بناء Wullar Barrage.[2]

er wars and navigating peace over Indus river Basin,p:8at) Iqbal,Abdul Rauf,W**1**(

)**2**(Riffat ,Fatima and Iftikhar,Anam,Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations,pp:16-17

المبحث الثالث: قضية سياتشن (Siachen Glacier)

تُعتبر قضية سياتشن (Siachen Glacier) إحدى القضايا ذات الأهمية الجيوستراتيجية في رؤية السياسة الخارجية الباكستانية؛ ذلك لتعلقها بالموارد المائية الهامة التي ترفد باكستان، إضافة إلى اهميتها من الناحية الجيوعسكرية. وعليه، سيقوم هذا المبحث بتسليط الضوء على هذه القضية، من ناحية التعريف بها، واهميتها، ثم توضيح الخلفية التاريخية للنزاع حولها بين الهند وباكستان، وكيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية معها بأساليب متنوعة للوصول إلى اهدافها، وأخيراً، كيف كان تأثير العوامل الأيكولوجية على سياسة باكستان الخارجية تجاه هذه القضية.

المطلب الأول: سياتشن: التعريف والأهمية

- أولاً: التعريف

يعد نهر Siachen Glacier واحدًا من أكثر المناطق غير المستقرة والجليدية في العالم. ينزلق النهر الجليدي أسفل واد في سلسلة كاراكورام1، ويبلغ طوله 76 كم ويتراوح عرضه ما بين 2 إلى 8 كم. يتلقى تساقط الثلوج السنوي لأكثر من 35 قدما. يمكن أن تستمر فيه عاصفة ثلجية لِ20 يوماً. تصل سرعة الرياح في تلك المنطقة إلى 125 ميل في الساعة. درجات الحرارة يمكن أن تنخفض إلى 60 درجة تحت الصفر. ولهذه الأسباب، أطلق على Siachen Glacier لقب "القطب الثالث". تقع المنطقة التي يوجد فيها Siachen Glacier على الخط الفاصل بين منطقة Ladakh الهندية، والمناطق الشمالية من كشمير الخاضعة لسيطرة باكستان، وتغطي مساحة أقل من 1000 ميل مربع عند تقاطع باكستان والهند والصين.[1]

- ثانياً: الأهمية

1- من الناحية الاستراتيجية، يعتبر نهر Siachen Glacier أكبر مصدر منفرد للمياه العذبة في شبه القارة الهندية، إضافة إلى أنه المصدر الرئيس في تغذية نهر Nubra الذي يغذي في نهاية المطاف الذي يجتمع في نهاية المطاف مع نهر إندوس - مصدر المياه الرئيسي الذي يسقي سهول البنجاب في باكستان.

(**1**)Padder,Sajad(July2013),Siachen Stalemate**,Internationa Journal Of Peace and development Studies**(elecronic version-pdf),pp:35-36,Retrieved on 5/4/2019 from: **https://academicjournals.org/journal/IJPDS/edition/July_2013**

2- من الناحية الجيوعسكرية، يمكن أن تكون المنطقة التي يقع فيهاSiachen Glacier نقطة دخول إلى كشمير من قبل القوات الصينية والباكستانية على حد سواء في حال حدوث مواجهة عسكرية مع الهند.[1] يبين الشكل التالي موقع سياتشنSiachen Glacier .

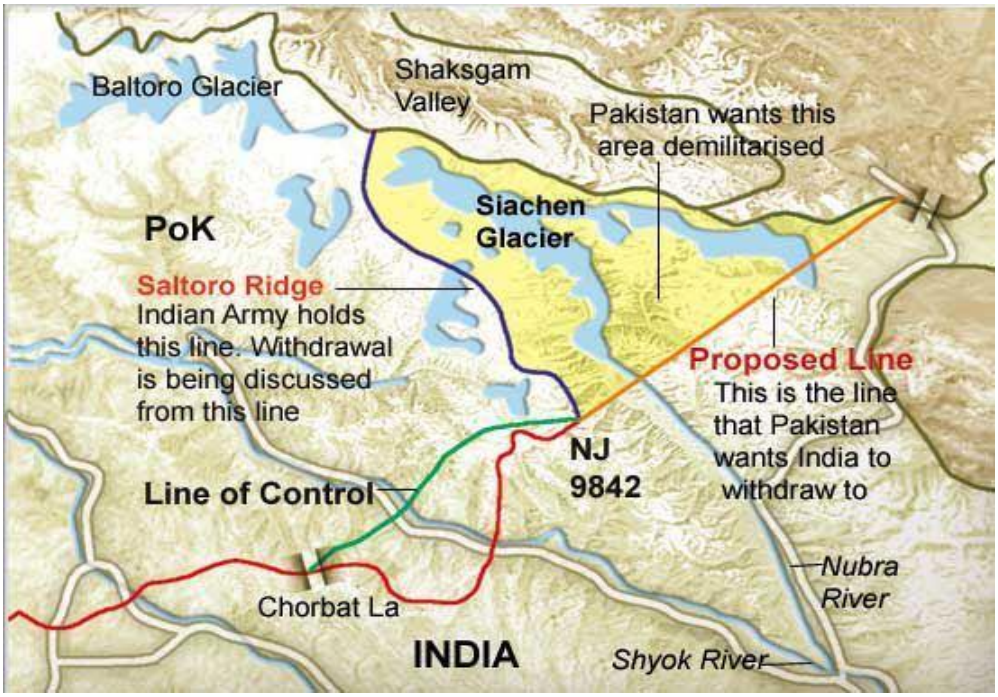

الشكل-8: الموقع الجغرافي لسياتشن Siachen Glacier [2]

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع على سياتشن بين باكستان والهند

تكمن جذور الصراع حول سياتشن في النص الغامض لاتفاقية كراتشي لعام 1949 التي أنهت الحرب بين الهند وباكستان حول كشمير. وقد وصفت تلك الاتفاقية خط وقف إطلاق النار في كشمير بأنه يتبع تنسيق الخريطة NJ 9842 من الشمال إلى الأنهار الجليدية. وبموجب اتفاقية Simla لعام 1972، تم تحويل خط وقف إطلاق النار إلى خط التسوية، لكن غموض الحدود إلى ما وراء NJ 9842 لم يتم التصدي لها. وتستند الدولتان في مطالبهما على النهر الجليدي على تفسير مختلف لكلمات " من الشمال إلى الأنهار الجليدية" في اتفاقيتي 1949 و1972.

(**1**)How is the Siachen Glacier strategically important to India?Retrieved on5/4/2019 from: **https://www.quora.com/How-is-the-Siachen-Glacier-strategically-important-to-India**

(**2**)SiaChen Border Positives To Come, retrieved on 5/4/2019 from: **https://www.eduionic.com/paradigms/international-relations/sir-creek-and-siachen-border-positives-to-com**

بالنسبة لباكستان، يعني ذلك خطًا مستقيمًا من NJ 9842 في اتجاه شمالي شرقي إلى ممر كاراكورام، مما يمنحها السيطرة على نهر Siachen الجليدي، بينما تجادل الهند أنه من نقطة NJ 9842، يجب أن يمر خط الحدود عبر أقرب مستجمعات المياه، وهي Saltoro Ridge، مما يعني أن النهر الجليدي هو حقًا في الهند.(1)

إلا أن هذا التصور تغير بعد بضع سنوات؛ حيث أنه في أواخر سبعينيات القرن الماضي، استيقظت الهند على حقيقة أن بعض المنشورات الجغرافية في الخارج المتعلقة بِ Siachen Glacier، بما في ذلك وثائق الحكومة الأمريكية، كانت تحمل خرائط تبين أن خط السيطرة يمتد من الشمال الشرقي من NJ 9842 إلى ممر كاراكورام. بعبارة أخرى، كان Siachen Glacier يظهر في الخرائط كجزء من الأراضي الباكستانية. إلى جانب ذلك، علمت الهند أن باكستان تسمح لقواتها بالتحرك في الجبال الغربية للوصول إلى سياشين والتلال المحيطة بها، مما يثبت بهدوء مطالبتها في المنطقة.(2)

بعد حرب عام 1965، أسفر اتفاق طشقند[3] عن انسحاب القوات إلى مواقع على طول خط وقف إطلاق النار لعام 1949. لم يتم بذل أي محاولة لتوسيع خط وقف إطلاق النار. بعد هزيمة باكستان في حرب عام 1971، أسست اتفاقية سيملا عام 1972 خطًا جديدًا للسيطرة كنتيجة لوقف إطلاق النار في ديسمبر 1971. لم يتم تحديد منطقة نهر سياتين الجليدي، حيث لم يكن هناك قتال، دون أي محاولة. وقد تم توضيح موقف خط التحكم إلى ما وراء NJ 9842. تم وصف خط التحكم فقط بأنه يتحرك من Nerlin (بما في ذلك الهند)، Brilman (بما في ذلك باكستان)، وصولًا إلى Chorbat La في قطاع Turtok. "من هناك يمتد خط السيطرة شمال شرق إلى Thang (بما في ذلك الهند) ومن هناك شرقا ينضم إلى الأنهار الجليدية.(4)

(**1**)Ramachandran, Sudha(February 23, 2016), Does India Really Need to Defend the Siachen Glacier?,The Diplomate Magazine,Retrieved on 5/2/2019 from: **https://thediplomat.com/2016/02/does-india-really-need-to-defend-the-siachen-glacier/**

(**2**)Ibid

3) اتفاقية وقِّعت في 10 يناير 1966 في مدينة طشقند، بدأت بمبادرة سوفيتية حيث وقع عن الجانب الباكستاني الرئيس الباكستاني أيوب خان، وعن الجانب الهندي ورئيس وزراء الهند لال بهادور شاستري، وبمشاركة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ألكسي كوسيكين. وبفضل هذه المفاوضات، أمكن تسوية النزاع المسلح الثاني بين البلدين، وتم تنفيذ معظم بنود البلاغ المتعلقة بتطبيع الموقف بين البلدين.

(**4**)Ahmad,Ishtiaq(2006),Siachen: A By-Product Of The Kashmir Dispute And Catalyst For Its Resolution, **Pakistan Journal of History & Culture**, Vol.XXVII/2, National Institute of Historical and Cultural Research:Islamabad, Pakistan, p:90

وخلصت الهند إلى أن باكستان ستلجأ إلى غزو بعض الأماكن لدعم مطالبها في Siachen Glacier. بعد ذلك، في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، علمت الهند أن باكستان اشترت معدات قتالية وقامت بوضعها على ارتفاعات عالية في منطقة Siachen Glacier. وتوقعًا للاحتلال الباكستاني لمنطقة Siachen Glacier، سعت الهند إلى استباقها، وفي أبريل / نيسان 1984 هبطت فصيلين من الجنود في بيلافوند لا وسيا لا، وهما ممران رئيسيان على سالتورو ريدج. مع حظر وصول باكستان إلى Siachen Glacier، فرضت الهند السيطرة ليس فقط على النهر الجليدي ولكن على جميع الأنهار الجليدية الروافد والممرات الرئيسية فضلا عن منطقة Soltoro Ridge التي تقع إلى الغرب الجليدي. ومنذ ذلك الحين، قام البلدان بنشر جنود في المنطقة، وهما الهند على سياتشين وسولتورو وباكستان على ارتفاعات أقل بكثير وعلى بعد مسافة من النهر الجليدي.(1)

يبين الشكل التالي Siachen Glacier مع نقطة الخلاف NJ9842.

(**1**)Ramachandran, Sudha(February 23, 2016), Does India Really Need to Defend the Siachen Glacier?

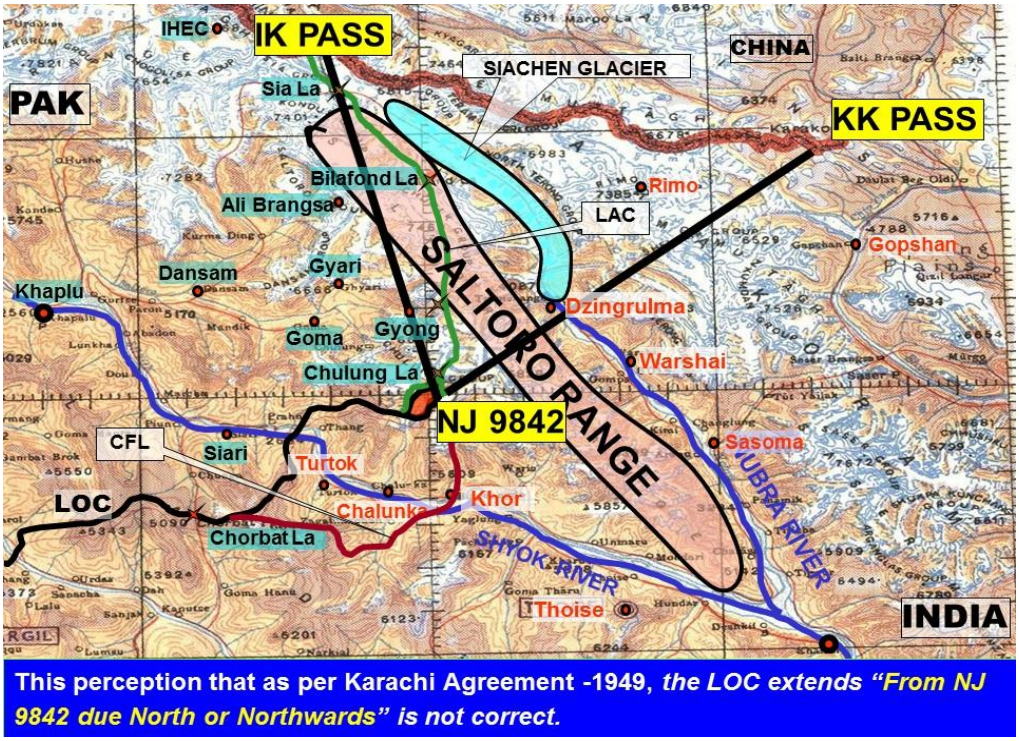

الشكل-9: Siachen Glacier مع نقطة الخلاف NJ9842 (1)

المطلب الثالث: تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع قضية Siachen Glacier منذ 1998

تنوعت أساليب السياسة الخارجية الباكستانية في تعاملها مع نزاع Siachen Glacier مع الهند؛ تبعا للظروف السياسية داخليا وخارجيا. يمكن توضيح هذه الأساليب في الأتي:

- أولاً: المحادثات الثنائية

تم عقد جولة من هذه المحادثات في نيودلهي بحلول ديسمبر 1998، والتقى وزير الخارجية شامشاد بنظيره الهندي الجديد ك. راغوناث في نيويورك في 23 سبتمبر 1998، واتفق الطرفان على أن جميع المسائل، بما في ذلك نزاع Siachen Glacier، ستتم معالجتها بشكل موضوعي وعلى وجه التحديد من خلال الآلية المتفق عليها بطريقة متكاملة. واستمر الأمر على ما هو عليه دون التوصل إلى اتفاق حتى عام 2001. (2)

(**1**)Truth/Facts About Pakistani Claim Over Siachen Glacier, , retrieved on 7/4/2019 from: **https://defence.pk/pdf/threads/truth-facts-about-pakistani-claim-over-siachen-glacier.326801**

- ثانياً: استخدام الأداة العسكرية

في أعقاب الهجوم الذي وقع في كانون الأول / ديسمبر 2001 على البرلمان الهندي في ولاية جامو وكشمير، وما تبعه من انتشار عسكري هندي وباكستاني على طول الحدود الدولية وخط المراقبة، ازداد تبادل إطلاق النار بين قوات البلدين المنتشرين في منطقة Siachen Glacier واستمر التوترات بين حين وآخر بين قوات البلدين حتى عام 2003.(1)

- ثالثاً: اسلوب الاحتواء التهدئة

اتخذت باكستان خطوة نحو الحد من التوتر الموجود في منطقة Siachen Glacierمنذ عام 2001. ففي 25 نوفمبر 2003، اقترحت باكستان وقفاً غير رسمي لإطلاق النار على طول خط السيطرة، وقبلت الهند الاقتراح؛ حيث شمل وقف إطلاق النار منطقة Siachen Glacier إضافة إلى مناطق أخرى.

- رابعاً: اسلوب الحوار المركب

في 4 أغسطس 2004، بدأت الهند وباكستان الجولة الأولى من الحوار المركب من خلال محادثات وزراء الدفاع حول Siachen Glacier، والتي كانت مهمة؛ لأنها كانت المرة الأولى منذ ما يقرب من ست سنوات لمناقشة هذا النزاع بين الطرفين. اجرى الوفد الباكستانى المكون من ثمانية اعضاء برئاسة وزير الدفاع اللفتنانت جنرال حميد نواز خان محادثات مع نظيره الهندى اجاي فيكرام سينغ. وكما كان الأمر من قبل، أرادت باكستان أن تسحب الهند قواتها من النهر الجليدي إلى مواقع عام 1972، ولكن الهند رفضت الانسحاب بعد أن سيطرت عليها. لكن خلال من ناحية أخرى، ، ناقش الطرفان خلال المحادثات الخطوات اللازمة لتعزيز وقف إطلاق النار الحالي على طول خط المواضع الأرضية الفعلي (AGPL) البالغ طوله 110 كيلومترات على النهر الجليدي. ووافقا أيضاً على مواصلة المحادثات. ولم تسفر جولة المحادثات الثانية لعام 2005 بين وزيري الدفاع عن أي نتيجة.

يبين الشكل التالي خط المواضع الأرضية الفعلي (AGPL) في Siachen Glacier .

(**1**)Ahmad,Ishtiaq,Siachen: A By-Product Of The Kashmir Dispute And Catalyst For Its Resolution, p:89

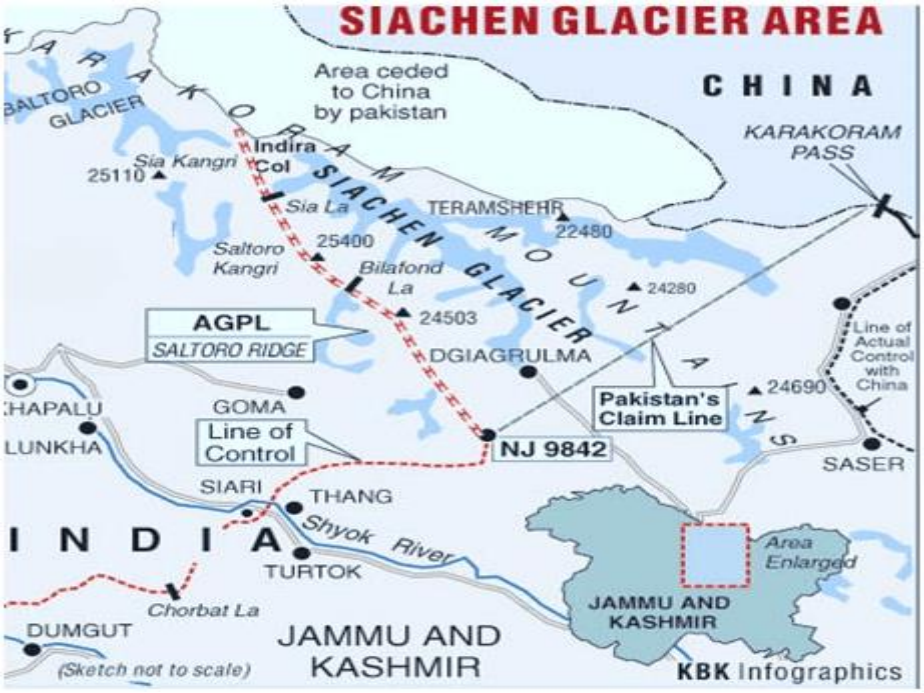

الشكل-10: خط المواضع الأرضية الفعلي (AGPL) في Siachen Glacier [1]

عُقدت الجولة الثالثة من المحادثات في نيودلهي في 23 و24 مايو 2006 بين وزير الدفاع الباكستاني طارق وسيم غازي ونظيره الهندي شيخار دوت. كما كان من قبل، ناقش الجانبان اقتراحًا بسحب القوات من النهر الجليدي. وأكدت الهند من جديد أنه ينبغي أولاً تحديد المواقع الحالية للقوات على الخريطة وعلى الأرض كدليل في حالة احتلال المنطقة بعد صفقة. وواصلت باكستان معارضة علامات المواقع الحالية، قائلة إنها ستضفي الشرعية على الاحتلال الهندي للنهر الجليدي الاستراتيجي في عام 1984. وقبل الجولة الثالثة، كانت باكستان متفائلة للغاية بشأن التقدم في قضية Siachen glacier؛حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية تسنيم إسلام في 14مايو قائلا: "توقعاتنا أننا سنكون قادرين على المضي قدما في المحادثات". إلا أن الهند بدت غير راغبة في التراجع عن موقفها التقليدي بشأن النزاع؛ ففي 11 مايو، صرح وزير الدفاع الهندي براناب موخرجي في لوك سابها أن الهند ليس لديها خطط في الوقت الحالي لسحب القوات من نهر Siachen. إلا ان هذه الجولة من المحادثات باءت بالفشل في تحقيق أي تقدم في الواقع من ناحية أخرى، كان التفاؤل الباكستاني قائماً على التوقع بأن يتبنى الهنود وجهة نظر يتشاطرها الكثيرون في العالم الغربي مفادها أن حل نزاع سياتشن ينبغي أن يستخدم كحجر لبنة لمعالجة القضية الأكبر في كشمير.

(**1**)Operation Meghdoot: 34 years ago, how India won Siachen,Retrieved on7/4/2019 from:**https://projectupsc.wordpress.com/2018/04/13/operation-meghdoot-34-years-ago-how-india-won-siachen**

ويمكن استخدامه أيضاً كإجراء لبناء الثقة في مفاوضات كشمير.(1) في الفترة من 6 إلى 7 أبريل 2007، التقى أمناء الدفاع في الهند وباكستان مرة أخرى في إسلام آباد لمناقشة نزاع Siachen glacier، إلا أنهم فشلوا في تحقيق المزيد من التقدم.(2) وقد توقفت عملية الحوار المركب بين الهند وباكستان بعد هجمات مومباي في نوفمبر 2008.

- خامساً: العودة إلى المحادثات الثنائية

بعد فجوة استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، عقدت جولة جديدة من المحادثات الثنائية بين باكستان والهند على مستوى وزيري الدفاع حولSiachen Glacier في نيودلهي في الفترة من 30 إلى 31 مايو 2011. ترأس الوفد الهندى براديب كومار وزير الدفاع الهندى والوفد الباكستانى بقيادة وزير دفاعه سيد اطهر على. خلال هذه المحادثات أظهر الجانبان رضاهم عن استمرار وقف إطلاق النار على خط AGPL، واتفقوا على مواصلة المناقشات بطريقة هادفة وموجهة نحو نتائج إيجابية. ومع ذلك، لم يتمكنا من تحقيق أي تقدم كبير في نهاية المحادثات.(3)

●الأثر الأيكولوجي على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه منطقةSiachen Glacier

بعد الانهيار الجليدي الهائل الذي وقع في 7 أبريل 2012 والذي أودى بحياة 124 من الجنود الباكستانيين و14 مدنيا، أصبح هناك الآن ضغط هائل على المؤسسة الباكستانية لنزع سلاح منطقة Siachen Glacier. حتى نواز شريف، رئيس وزراء باكستان السابق وزعيم حزب المعارضة، قد طالب بانسحاب أحادي الجانب للجنود الباكستانيين من منطقة Siachen Glacier. وجه رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال كياني، أثناء زيارته سكاردو في شمال باكستان لمراقبة عملية الإنقاذ في 18 أبريل 2012، دعوة لسحب القوات من أعلى ساحة المعركة في العالم. داعياً إلى نزع السلاح من منطقة Siachen Glacier الجليدية.

كانت هناك مناشدات متحمسة من أجل السلام والانسحاب من المنطقة، حتى من الجهات الفاعلة الرئيسية مثل رئيس الجيش الباكستاني ورئيس الوزراء؛ حيث تم إجراء بعض المفاوضات مع الجانب الهندي، إلا أنه لم يدم الأمل في التقدم في المفاوضات طويلاً على الرغم من الدعم الشعبي بسبب معارضة الجيش الهندي القوية لأي تحركات سلام.(4)

(**1**) Ibid,pp:108-110
(**2**)Padder,Sajad,Siachen Stalemate**,** p:39
(**3**) Ibid,p:39
(**4**)Ahmad,Ishtiaq,Siachen: A By-Product Of The Kashmir Dispute And Catalyst For Its Resolution,pp:41-42

المبحث الرابع: قضية سير كريك (Sir Creek)

كما تمت الإشارة في المبحث السابق إلى أهمية قضية سياتشن (Siachen Glacier) في رؤية السياسة الخارجية الباكستانية من الناحية الجيوستراتيجية، فإن نفس الأمر ينحمل على قضية سير كريك (Sir Creek). إلا أن أهميتها تكمن في المنحى الجيواقتصادي أكثر من الجوانب الجيوستراتيجية الأخرى. لذا، سيتم معالجة هذه القضية في المبحث الحالي من خلال: التعريف بِسير كريك (Sir Creek) والأهمية المتعلقة به، توضيح الخلفية التاريخية للنزاع حول هذه القضية مع الهند وأسباب ذلك، وأخيراً، كيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية معها.

المطلب الأول: سير كريك: التعريف والأهمية

- أولاً: التعريف

سير كريك عبارة عن مصب نهري يبلغ طوله ستّين ميلاً، ويقع في مستنقعات ران كوتش المنخفضة، والتي تقع على الحدود كفاصل بين ولاية غوجارات الهندية ومقاطعة السند الباكستانية.[1] يبين الشكل التالي موقع سير كريك الجغرافي.

)**1**(Misra,Ashutosh(winter2000-2001),**The Sir Creek Boundary Dispute: A victim of India-Pakistan Linkage Politics**, IBRU: Centre for Borders Research,Durham University,UK,p:91.See also: Meena,C.M(Oct-Dec 2016),The Geopolitical Of Sir Creek:An Evolution, **International Journal of Research and Analytical Review(IJRAR)**: Bhavnagar, India, p:98

الشكل-11: موقع سير كريك الجغرافي [1]

- ثانياً: الأهمية

تتُعتبر منطقة سير كريك أحد أكبر مناطق الصيد في آسيا؛ بسبب توفر موارد الصيد بكثرة فيها. علاوة على ذلك، وجود الفوائد الاقتصادية الهائلة المحتملة للمعادن فيها، حيث يقدر انها من الناحية الجيولوجية غنية بالهيدروكربونات والغاز والزيت الصخري.[2]

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع بين باكستان والهند على سير كريك

جاء النزاع حول سير كريك نتيجة تفسيرات متناقضة من قبل باكستان والهند للحدود الفاصلة بين منطقتي كوتش والسند؛ فعندما ظهر الخلاف، كانت السند جزءًا من رئاسة بومباي للهند غير المقسمة. بعد عام 1947، أصبحت السند جزءًا من باكستان، بينما ظلت كوتش جزءًا من الهند. نزاع السير كريك الحدودي بين الهند وباكستان متجذر في تفسيرات مختلفة لقرار 1914 الذي

(**1**)To Sir Creek, With Hand-In-Glove,Media Crooks, , retrieved on 8/4/2019 from: **http://www.mediacrooks.com/2012/12/to-sir-creek-with-hand-in-glove_18.html**

)**2**(Meena,C.M(Oct-Dec 2016),The Geopolitical Of Sir Creek:An Evolution,p:98

أصدرته حكومة بومباي.[1] تدّعي باكستان أن الحدود الدولية تمتد على طول الضفة الشرقية لسير كريك، كما هو موضح في الخريطة المذيلة بقرار الحكومة البريطانية، في حين تدعي الهند أن الحدود تسير في منتصف القناة على مبدأ "الثالويغ"[2]، على أساس أنه يفسر القضية بشمولية أكثر للتطورات ذات الصلة بعد ذلك[3]

يبين الشكل التالي ماهية النزاع المذكور أعلاه.

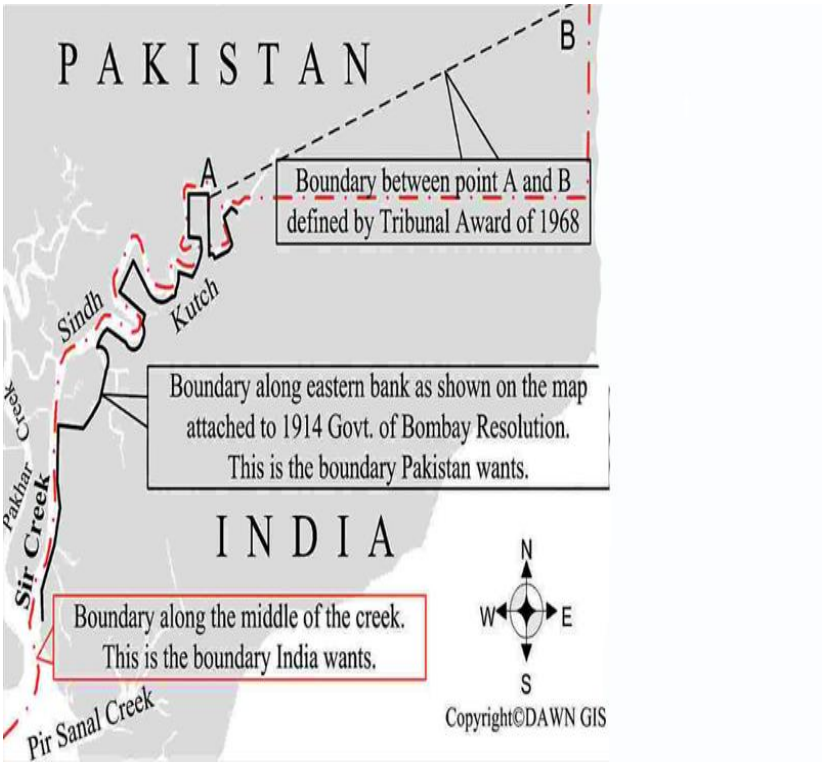

الشكل-12: الخلفية القانونية للنزاع منذ عام 1914 [4]

---

(1) هي الحكومة الثانية إبان الإستعمار البريطاني للهند، واستمرت بين عامي 1862–1948. وكانت في فترة النزاع على سير كريك تُدار من قبل حاكم بومباي البريطاني أنذاك" The Lord Willingdon "

(2)خط القعر أو التالوك في الجيولوجيا والجغرافيا (بالإنجليزية:Thalweg):هو الخط المتواصل الجاري في قاع نهر أو وادي. ويسمى أحيانا خط الوادي، وهي كلمة ألمانية تعبر عن الخط الذي يوصل بين أعمق النقط على مسار وادي أو نهر من أوله إلى آخره. وهو يمثل المسار الطبيعي للماء، أو بمعنى آخر هو الخط الذي تجري فيه مياه نهر بأقصي سرعتها. ويستخدم هذا التعبير أيضا لتعريف ممرات مائية تحت سطح الأرض وتكون موازية بوجه عام لمجرى مائي على السطح. دخلت هذه الكلمة إلى اللغة الإنجليزية واللغات العالمية الأخرى بمعنى متعلق بالقانون الدولي للإشارة إلى أعمق خط تحت سطح الماء لغرض ترسيم الحدود على اسس تسمح لطرفي الحدود بالملاحة في المسطح المائي.

)**3**(Mishra,Raghavendra(2015),The Sir Creek Dispute:Contours,Implications And The Way Ahead, **Strategic Analysis**,Routledge, Taylor Francis Group, London ,UK,p:184

(4) Indian forces arrest fisherman, seize three boats near Sir Creek, Dawn newspaper, retrieved on 8/4/2019 from: **https://www.dawn.com/news/1031636**

في هذا السياق، هناك مسألتان ذات علاقة بالنزاع: تعيين الحدود على طول المصب وترسيم الحدود البحرية من مصب نهر البحر في بحر العرب. بالنسبة لموقف باكستان: يستند موقفها إلى إثارة موضوعين:

- أولا: يجب ترسيم حدود المصب وفقا لقرار حكومة بومباي لعام 1914، الموقع بين حكومة بومباي وحاكم كوتش آنذاك.

- ثانياً: يجب أن يسبق ترسيم الحدود البحرية حل النزاع على المصب.[1]

من أجل إثبات قابلية تطبيق مبدأ ثالويغ في القانون الدولي لمسألة ترسيم الحدود، تزعم الهند أن المصب قابل للملاحة، على الأقل خلال المد العالي، وأن سفن الصيد تستخدمه في الذهاب إلى البحر. لكن باكستان ترفض التناقض الهندي، وترى أن المصب غير قابل للملاحة، لذلك، فإن مبدأ ثالويغ، الذي تقسم به حدود الأنهار بين الولايات مقسومًا على منتصف القناة، غير قابل للتطبيق. الفرق الأساسي بين الموقفين الباكستاني والهندي،هو أنه في حين تدعي باكستان أن حدود السير كريك تقع على الضفة الشرقية، فإن الهند تؤكد أنها تقع في وسط القناة.

ويزيد من تعقيد النزاع حقيقة أن النهر قد تغير مساره بشكل كبير على مر السنين. إذا تم قبول التفسير الهندي لخط الحدود وتطبيق مبدأ ثالويغ، فإن باكستان ستخسر جزءاً كبيراً من الإقليم الذي أعلنه قرار 1914 الذي ظل تاريخياً جزءاً من السند. كما أن قبول موقف الهند سيؤدي أيضاً إلى تحويل محطات بحرية على امتداد عدة كيلومترات مما يضر بباكستان، مما سيؤدي إلى فقدان عدة آلاف من الكيلومترات المربعة من المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)[2] بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونظرا للطابع المعقد للنزاع والمطالبات المتضاربة من الجانبين، فقد اقترحت الحكومة الهندية أن يتم تحديد الحدود البحرية أولاً، لكن باكستان رفضت الاقتراح الهندي وأصرت على أنه يجب ترسيم الحدود على الأرض المتعلقة بالخليج أولاً.[3] يبين الشكل منطقة EEZ والنزاع حولها في سير كريك.

(**1**)Khan,rashid Ahmad, Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan, **IPRI Journal**, Islamabad Policy Research Institute,Islamabad,p 2:

(**2**)هي منطقة بحرية تمارس عليها دولة حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية، تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري مقيسة من خطوط الأساس الذي يبدأ منها قياس البحر الإقليمي.

(**3**)Khan,rashid Ahmad, Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan,pp:3-4

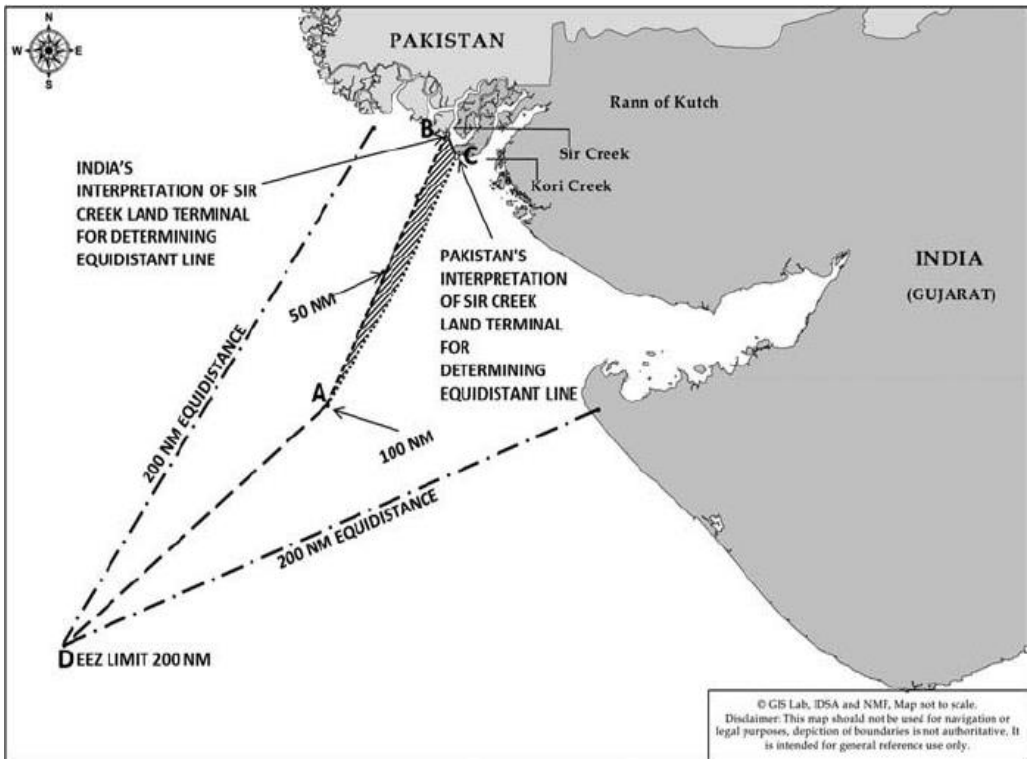

الشكل-13: منطقة EEZ والنزاع حولها في سير كريك [1]

تبنت باكستان والهند مواقف متشددة حول النزاع لأن الخط الفاصل فوق السير كريك سيحدد مدى الحدود البحرية في بحر العرب. إن مسار الاتجاه العام للحدود البرية على الأرض المؤدية إلى الساحل يمكن أن يحدث اختلافًا في المئات من الأميال البحرية المربعة، عندما تمتد إلى البحر كمقسم بين المناطق الباكستانية والهندية.

خلال الجولة الأولى من المحادثات التي عقدت في إسلام أباد في 2 حزيران 1989، كان وفدا الهند وباكستان تحت قيادة المساح العام، اللواء إس إم. شادها والمساح العام، اللواء أنيس علي سيد، على التوالي. في هذه المحادثات، تمكن الجانبان من مناقشة الجوانب الأساسية للنزاع، ولكن من دون أي نتائج ملموسة.

وفي وقت لاحق، اختتمت الجولة الثانية والثالثة من المحادثات في عامي 1990 و1991 دون إحراز أي تقدم ملموس. في 28-29 أكتوبر 1991 عقدت الجولة الرابعة من المحادثات في روالبندي. هذه المرة ترأس الوفد خوسلا من وزارة الشؤون الخارجية الهندية ووزير الدفاع

(**1**)The 'Sir Creek' Dispute: Contours, Implications and the Way Ahead,Retrieved from:**https://www.researchgate.net/publication/273513940_The_'Sir_Creek'_Dispute_Contours_Implications_and_the_Way_Ahead**

الباكستاني سليم تيلاني. كما شارك المساحون العامون للبلدين في هذه المحادثات. على الرغم من أن الرغبة السياسية في التوصل إلى ترسيم الحدود كانت واضحة خلال المحادثات، إلا أن المسّاح العام في باكستان ظل مصرا على الاعتبارات التقنية وربط ترسيم الحدود البحرية مع ترسيم حدود السير كريك. تفاقمت الصعوبات من خلال النقاش النظري حول العوامل التي يجب أن تحكم تحديد منتصف المصب، والذي يتنقل بالمصادفة بشكل متكرر تبعاً لنمط المد والجزر.

عقدت الجولة الخامسة من المحادثات حول هذا النزاع في نيودلهي، في 5-6 نوفمبر 1992، برئاسة الأمين الإضافي في وزارة الشؤون الخارجية (MEA) ناريشوار دايال والأمين الإضافي في وزارة الخارجية الباكستانية، خالد. سليم. كما كان الخبراء الفنيون من البحرية الهندية جزءاً من المحادثات في هذه المناسبة. وبالرغم من أن البحرية الهندية قد قامت بواجبها المنزلي قبل المحادثات وكانت قد أجرت بالفعل أبحاثاً كبيرة حول الطرق الممكنة لتعريف حدود بحرية من البحر (التي لم تكن نقطة البداية محددة)، فإن هذه القضية للأسف لم تظهر خلال المحادثات.

وفي عام 1994، قام وفد رسمي / فني هندي بشأن هذه المسألة بنقل "ورقة غير رسمية" إلى باكستان اقترح فيها أن ترسيم الحدود البحرية في البحر الإقليمي يمكن أن يحكمه مبدأ "متوسط" / "متساوي البعد"، باستخدام خطوط المياه المنخفضة والمرتفع المنخفض للبلدين، بينما خارج البحر الإقليمي يمكن أن تحكمها مبادئ "متساوية وعادلة في المسافات".

وبعد ذلك بعامين، في 10 أيلول 1996، أصدرت باكستان بيانا مفاده أنه ينبغي رسم خطوط أساس مستقيمة على طول ساحلها، تتألف من سلسلة من تسعة خطوط مستقيمة. الهند من جانبها، لم تعلن خطوط الأساس المستقيمة، وكان رفضها على أساس أن هذه الخطوط لا تتوافق مع المادة 7 (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما اعترضت الهند على حقيقة أن النقطة K في نظام خطوط الأساس المستقيمة في باكستان تقع على الضفة الشرقية من السير كريك.[1]

ورداً على رفض الهند قبول ادعاء باكستان، اقترحت إسلام أباد أيضاً إحالة القضية إلى التحكيم الدولي. لكن الهند رفضت الاقتراح على أرض الواقع لأنه منذ نشوب نزاع ثنائي، يجب حلها، دون تدخل طرف ثالث.[2]

)**1**(Misra,Ashutosh,**The Sir Creek Boundary Dispute: A victim of India-Pakistan Linkage Politics,**pp:91-92

(**2**)Khan,rashid Ahmad(Summer 2007), Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan, **IPRI Journal**, Islamabad Policy Research Institute,Islamabad,pp:3-4

المطلب الثالث: تعامل السياسة الخارجية الباكستانية مع قضية سير كريك

اعتمدت السياسة الخارجية الباكستانية في تعاملها مع نزاع سير كريك منذ عام 1998 على عدة أساليب: عملية الحوار المركب،و دبلوماسية القمم، والأثر القانوني الدولي (أثر الاتفاقيات الدولية).

(أ)عملية الحوار المركب

عقدت المفاوضات على مستوى وزراء خارجية البلدين، في الأول من يونيو 1998. وفي هذه المحادثات، وافقت الهند وباكستان على تشكيل مجموعات عمل منفصلة واحدة منها كان حول نزاع سير كريك.[1]

كان تأكيد وفد باكستان في المحادثات هو أنها ستنظر في حدود بحرية فقط بعد تحديد الحدود البرية في منطقة سير كريك، وأنه لا ينبغي فصل هاتين المسألتين عن بعضهما البعض، بل يجب معالجتهما في حزمة واحدة. زعمت الهند أن موقف باكستان يعكس رغبتها في السعي إلى حل مطلق بعيدا عن الخرائط واستبعادها إجراءات رسم الخرائط المقبولة دوليا وكذلك التطورات التاريخية التي حدثت على مر السنين.[2]

تم عقد جولة جديدة من عملية الحوار المركب في تشرين الثاني 1998 في نيودلهي، والتي أرادت باكستان فيها تدويل قضية سير كريك من خلال موافقة اقتراحها نقل النزاع إلى محكمة دولية، إلا أن الهند اعترضت على محاولة باكستان تدويل قضية السير كريك ؛حيث صرح السكرتير المشترك عن الوفد الهندي، الذي يتعامل مع إيران وباكستان وأفغانستان في وزارة الخارجية الهندية - فيفيك كاتيو-: "لا يوجد مكان على الإطلاق لأي تدخل طرف ثالث في المسائل الهندية الباكستانية في أعقاب اتفاق سيملا". وقال أيضا:" إن التحكيم غير مقبول في إطار الحوار المركب بين الجانبين وأن جميع المسائل سيعالجها الجانبان بشكل مباشر".

في النهاية اختتمت المحادثات دون أي تقدم يجري من حيث القرار. واستمرت المحادثات بعد ذلك، حيث تم عقد ست جولات من المحادثات بين عامي 1998 و2004 حول قضية سير كريك، إلا أن الجانبين لم يستطيعا تحقيق أي تقدم. كان السبب الرئيسي في ذلك هو العجز الكبير في الثقة بين البلدين، والذي منعهم من اتخاذ قرارات جريئة لكسر الجمود في القضايا الثنائية المثيرة للجدل، بما في ذلك النزاع حول السير كريك.

---

(1)(Misra,Ashutosh,**The Sir Creek Boundary Dispute: A victim of India-Pakistan Linkage Politics,**p:93

(2)Ibid,p:94

في جولة جديدة من الحوار المركب بين البلدين في سبتمبر 2004، أصدرت الدولتان بياناً مشتركاً؛ حيث صدر البيان في ختام الزيارة التي قام بها إلى الهند وزير الخارجية الباكستاني، خورشيد محمود كاسوري. ووفقاً للبيان المشترك، وافقت باكستان والهند على إجراء "مسح مشترك للأعمدة الحدودية في القطاع الأفقي للحدود الدولية في منطقة سير كريك".

كان الإعلان هاماً؛ نظراً للاختلافات الحادة حول الخلاف الذي تميزت به المفاوضات السابقة؛ فقد أظهرت باكستان مرونة كبيرة بالتخلي عن إصرارها على التحكيم الدولي.

تم إجراء أول مسح مشترك للسير كريك من قبل الفريقين الباكستاني والهندي في يناير 2005. وقد غطت الدراسة الاستقصائية الجزء الخاص بالأراضي المستنقعية من المصب حتى العمود 45. وفي ديسمبر 2006، عقدت باكستان والهند محادثات حول سير كريك في روالبندي وقررت بدء المسح المشترك الثاني من الأسبوع الثاني من يناير 2007.

في هذا الاجتماع، مثل الجانب الباكستاني اللواء جميلور رحمن، المسّاح العام لباكستان، بينما كان الجانب الهندي ممثلاً بالأدميرال ب. ر. راو، كبير مطوري هيدروغرافيات البحرية في الهند.

(ب) دبلوماسية القمم

في 6 كانون الثاني / يناير 2004، أصدر الرئيس مشرف ورئيس الوزراء فاجبايي، بعد لقائهما في إسلام أباد في قمة سارك، بياناً مشتركاً، قرر فيه الزعيمان استئناف عملية الحوار المتوقفة بين باكستان والهند وأعربا عن تصميمهما على حل جميع النزاعات الثنائية المعلقة بين البلدين، بما في ذلك النزاع حول سير كريك.، إلا ان موقف البلدين اتسم بالتعنت للوصول إلى حل مرضي بين الطرفين.[1] من ناحية أخرى، اتفق الجانبان على مواصلة مناقشاتهما في المستقبل حول نزاع سير كريك وغيره من القضايا.[2]

(ج)الأثر القانوني الدولي (أثر الاتفاقيات الدولية):

قام البلدان بالتحرك نحو تسوية نهائية للقضية،وكان الدافع وراء تحركهما نحو تسوية هذه القضية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي حددت عام 2009 كموعد نهائي جديد لحل جميع منازعات الحدود البحرية. وينطبق الموعد النهائي على كل من باكستان والهند بوصفهما موقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد دعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جميع الدول،

(**1**)Khan,rashid Ahmad, Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan,pp:8-9

(**2**)Meena,C.M,The Geopolitical Of Sir Creek:An Evolution.p:100

التي لم تحل بعد نزاعات الحدود البحرية، إلى تقديم إحداثياتها الأساسية حتى يمكن تسوية طلباتها بحلول عام 2009.[1]

◄يرى الباحث بناء على ماسبق، أن كلاً من السياسة الخارجية الباكستانية والهندية لم يتفقا على مرجعية مركزية في نزاعهما حول سير كريك؛ إذ أن لكل منهما وجهات نظر مختلفة في حل هذا النزاع: فقد تبين أن الاختلافات في النُّهُج الفنية المتباينة بين البحر والأرض وربط ترسيم حدود سير كريك مع ترسيم الحدود البحرية كانت بمثابة العقبات الرئيسية خلال المحادثات. وقد أدت هذه العوامل إلى موقف بلا هوادة من كلا الجانبين، وتقليص الفرص في إيجاد حل وسط، بالرغم من تعدد أساليب التفاوض واللقاءات الدبلوماسية والقانونية.

(1) Khan,rashid Ahmad, Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan,p:8

الفصل الرابع

الأمن والتسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

تلعب قضايا الأمن والتسلح دوراً مهماً في السياسات الخارجية للدول، خاصة مع الدول التي يكون بينها صراعات مستمرة لأسباب متعددة، والتي ليس من السهل حلها. وفي حالة انتقال تلك الصراعات من الجانب التقليدي إلى جانب النووي، تصنيعاً وتطويراً، وسباقاً، يصبح الأمر أكثر تعقيداً، وتصبح البيئة الأمنية أنذاك بين تلك الدول غير مستقرة؛ فهي معرضة للتصعيد، في حال وُجِدت الأسباب المفضية إلى ذلك. وقد يتم استعمال الأسلحة النووية من قبل دولة تجاه الأخرى، خاصةً إذا كانت تلك الدولة لديها أيضاً أسلحة نووية، اعتماداً على استراتيجيات وعقائد وتكتيكات خاصة باستعمال هذا السلاح من هذه الدولة أو تلك.

يمكن النظر من خلال الطرح المتقدم إلى طبيعة الوضع بين باكستان والهند؛ ذلك أن الصراع بينهما ما زال مستمراً منذ استقلال الأولى عن الثانية. فقد وقعت بينهما عدة حروب على المستوى التقليدي ، أدت إلى نتائج مختلفة على المستويات السياسية والاستراتيجية، كحرب عام 1971، التي أدت إلى انفصال الشق الشرقي لباكستان، والتي عُرفت لاحقا باسم دولة بنغلاديش.

واستفحل الصراع بين الدولتين أكثر بعد عام 1998، الذي فجرت فيه الهند قنبلتها النووية، مما حدا بباكستان بإنتاج سلاحها النووي رداً على الهند، وحماية لوجودها استراتيجياً وسياسياً. وعليه، سيناقش هذا الفصل على مجموعة من قضايا الأمن والسلح ذات الأثر الواضح بين الدولتين المذكورتين في ضوء ما يلي: توصيف البيئة الأمنية بين الدولتين، سياسة التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، مع توضيح لسياسة الأخيرة في نفس المجال، سباق التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، اعتماداً على نفس السياق للأخيرة، إضافةً إلى بعض القضايا والأزمات الأمنية، والتي كانت ذات أثر ملموس بين الدولتين، وكيف تعاملت معها السياسة الخارجية الباكستانية.

المبحث الأول: البيئة الأمنية بين باكستان والهند

المطلب الأول: الصورة العامة للبيئة الأمنية

تتميز الثقافة الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا، وتحديداً بين الهند وباكستان بالعداء. فمنذ تأسيس باكستان عام 1947، كان قادتها مقتنعين بأن الهند، هي نظام هندوسي مصمم على تدمير الهوية الثقافية والسياسية المنفصلة للمجتمع الإسلامي في شبه القارة الهندية. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف، حاولت الهند تفكيك باكستان منذ استقلالها. الأكثر تفاؤلاً من هؤلاء القادة، يعتقدون أنه حتى إذا كانت الهند لا تريد إبادة باكستان بشكل رسمي وقانوني، فإنها تعتزم القيام بذلك بفعالية عن طريق آخر، وذلك من خلال تحويل باكستان إلى دولة تابعة لها.

اتخذ التوتر بين الدولتين شكلاً ملموساً عندما دخلتا في نزاع دموي حول كشمير، وهي قضية ظلت موضع خلاف منذ ذلك الحين. كان هذا النزاع هو السبب الرئيسي لثلاث حروب (1948 و1965 و1971) والعداء بين البلدين. الآن، لا يمكن لأي من الجانبين الاستسلام: الجانب الهندي، يرى بأن السماح بحدوث الانفصال- احتمال تفكير نهرو خلال السنوات الأولى على ما يبدو- قد يبرر الخطوة الأولى نحو التفكك. أما الجانب الباكستاني، فإنه يرى وبسبب الضغوط الشعبية الشديدة، ووجود الأكثرية المسلمة في المناطق المتاخمة لباكستان في كشمير، فإنه يجب أن ضمها إلى باكستان. وبالتالي، لم تكن أي من الدولتين على استعداد لتقديم تنازلات بشأن كشمير بشكل جزئي لأسباب إستراتيجية، أو بشكل كلي، لأن هذا سيهدد الإيديولوجية الشرعية التي تأسست عليها الدولتان. علاوة على ذلك، كونها أكبر قوة في جنوب آسيا، سعت الهند دائماً إلى استبعاد اللاعبين الخارجيين، وتسعى بدلاً من ذلك إلى إنشاء سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع كل من جيرانها بشكل منفصل. وعلى العكس من ذلك، تتهم باكستان- الطرف الأضعف- الهند بـالهيمنة، وقد سعت بسبب ذلك إلى الحصول على مساعدات خارجية لمواجهة التفوق العسكري الهندي.[1]

تميزت العلاقات بين الهند وباكستان بسلسلة من الأزمات التي تصاعدت إلى حرب في عام 1947- 1948 1965 و1971، على التوالي. حرب 1971 لم تكن تتعلق بكشمير ولكنها أسفرت عن تقسيم باكستان – باستقلال الشق الشرقي باسم دولة بنغلاديش-، وهذه الهزيمة زادت من الشعور بعدم الأمن في باكستان وزيادة الصراع بين الدولتين. كانت الخصائص المميزة للبيئة الإستراتيجية في شبه القارة الهندية هي العقيدة الباكستانية المتعلقة بكشمير والتفوق العسكري

(1)HİLALİ, A. Z., Pakistan's Nuclear Deterence: Political And Strategic Dimensions, Pdf version, Retrieved on 9/4/2019 from: **http://sam.gov.tr/ wp-content/uploads /2012/01/A.Z.-Hilali.pdf**

الهندي. حدد العلماء ما بين تسعة وأحدى عشر أزمة في شبه القارة الهندية منذ عام 1947. تصاعدت أربعة من هذه الأزمات إلى حروب - وهي 1947-1948 ،و1965 ،و1971 ،و1999في كارجيل، والذيء تضمن اشتباكاً مسلحاً منخفض المستوى نسبياً مقارنة مع النزاعات المذكورة.

تشير أحدى المقارنات بين أنماط الأزمات بين الهند وباكستان بين العصر ما قبل النووي والعصر النووي إلى أن تواتر الأزمات بينهما انخفض تدريجيًا في حقبة ما قبل النووي. ولكن خلال العصر النووي، زادت الأزمات بشكل كبير. على الرغم من أن شدة الأزمات خلال الفترة النووية كانت عالية واحتمالية حدوث تصعيد كبير، فقد اشتملت على ارتباطات عسكرية منخفضة المستوى أو حروب بالوكالة. كانت هنالك سمة مميزة في الفترة النووية بين الدولتين في الصراع، ألا وهي استخدام المقاتلين المتمردين المدعومين من قبل باكستان تحديدا. في السنوات الخمس عشرة الأولى من التنافس المستمر بعد إنهاء الاستعمار (1947-1962)، كانت هناك أربع أزمات (أزمة جونغاد Junagadh 194- 1948، أزمة كشمير الأولى 1947-1949، أزمة حيدر أباد 1948 ؛ وحرب البنجاب 1951). في فترة الـ 15 سنة الثانية (1963-1978)، كانت هناك ثلاث أزمات (بما في ذلك حرب 1971) وفي فترة (1979- 1986) لم يكن هناك شيء. ولكن في الفترة النووية، 1987-2008، كانت هناك ست أزمات(أزمة براستاكس Brasstacks 1987، وأزمة كشمير 1990، وصراع كارجيل 1999، وأزمة البرلمان الهندي عام 2001،،أزمة2002، وأزمة مومباي عام 2008). من بين هذه الأزمات، كان الصراع في كارجيل فقط يتضمن مستوى من الاشتباك العسكري الذي يمكن وصفه بأنه حرب.[1]

بعد الحصول على السلاح النووي لكلا الدولتين، زادت تلك الأسلحة من السلوك العسكري للهند ولباكستان. جعل التسلح النووي كلتا الدولتين أقل استقراراً مع تزايد النزاعات الهندية الباكستانية. أصبحت علاقات كلتا الدولتين أكثر نزاعاً. كانت هناك مواجهتان عسكريتان رئيسيتان في أعقاب التجارب النووية التي أجريت عام 1998، وهما صراع كارجيل، والمواجهات العسكرية الباكستانية الهندية التي توقفت تقريباً عن الحرب في عام 2002.

(**1**)Mumtaz, Uzma(2010), India and Pakistan: A Case of Asymmetric Nuclear Deterrence, **POLIS Working Papers**, Working Paper (No 2), School of Politics and International Studies Faculity of education, social sciences and law:University of Leeds,p:3

على الرغم من الهزيمة في حرب كارجيل، أكد القادة السياسيون والعسكريون الباكستانيون أن الأسلحة النووية الباكستانية قد منعت الهند من عبور خط المراقبة أو الحدود الدولية.[1]

المطلب الثاني: البيئة الأمنية بين باكستان والهند في ظل المعضلة الأمنية والاستقرار الاستراتيجي

- أولاً: المعضلة الأمنية

تقول نظرية المعضلة الأمنية، والتي وضعها جون هير[2] "إن الدول تشعر بالقلق إزاء أمنها في البيئة الدولية الفوضوية، وهي مدفوعة لاكتساب المزيد من القوة من أجل تأمين نفسها. وهذا بدوره يجعل الجيران والخصوم يحسون أكثر بانعدام الأمن، ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ؛ مما يؤدي إلى تلاحق الحلقة المفرغة لتراكم الأمن والسلطة. في المواقف التي توجد فيها معضلة أمنية، يُنظر إلى الأمن على أنه لعبة محصلتها صفر؛ مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار حيث يستجيب الخصم للتخفيضات الناتجة في الأمان. يطلق باري بوزان على هذه المعضلة الأمنية "معضلة أمن القوة ". من جانب، تُعتبر التراكيب العسكرية وسباقات التسلح هي خصائص المعضلة الأمنية. ومن جانب آخر، يُعتبر تطوير الأسلحة النووية والقذائف هو مظهر من مظاهر المعضلة الأمنية. حتى نشر أسلحة دفاعية مثل الدفاع الصاروخي يسهم في تعزيز المعضلة الأمنية بين الدول".

من العوامل الأخرى التي تعقِّد الديناميات الأمنية في جنوب آسيا، وجود اثنين من منافسي الأمن: الأول هو الهند وباكستان، والآخر الهند والصين. إذا قامت الصين ببناء السلاح أو الدفاع من أجل تأمين نفسها ضد الولايات المتحدة على سبيل المثال، فسوف ينظر إليها على أنها تهديد من جانب الهند التي قد ترد من خلال تعديل قدراتها الهجومية أو الدفاعية. وهذا بدوره سيهدد باكستان التي سترد من خلال تعديل موقفها وقدراتها. وبالمثل، فإن التحالف الباكستاني الصيني يهدد الهند، والتي قد ترد من خلال مزيد من التعزيزات التقليدية والتطورات النووية، وهذا ما يُطلق عليه تأثير المتتالية – في البيئة الأمنية -.[3]

(**1**)Adnan, Mubeen (January – July 2014), Nuclearization of South Asia 1998: Pakistan's Domestic Constraints**, Journal of South Asian Studies**, Vol. 29, (No.1), University of Punjab: Lahore-Pakistan,p:47

(**2**) أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي في جامعة كولونيا في الولايات المتحدة.

(**3**)Jalil, Ghazala Yasmin(Spring 2017), Nuclear Arms Race in South Asia: Pakistan's Quest for Security, **Strategic studies Journal** ,Vol.37,(NO.1), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan,p:19-20

وصف جريجوري كوبلينت[1] ثلاثة تحديات متميزة في العصر النووي الثاني، والتي تميزه عن العصر النووي الأول:

- الأول: يُوصف بأنه "المأزق الأمني"، حيث تواجه الدول النووية أكثر من دولة، كما أن العمل الدفاعي من جانب دولة أخرى يجعل دولة ثالثة غير آمنة، والتي لها تأثير متتالي على المواقف والسياسات الإستراتيجية.
- الثاني: هو طبيعة النضج التكنولوجي في الشؤون العسكرية مع ظهور مجموعة من الأنظمة غير النووية مثل الدفاعات الصاروخية الباليستية والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية وأنظمة الضربات الدقيقة بعيدة المدى والأسلحة السيبرانية. هذه الأنظمة قادرة على موازنة التأثير الاستراتيجي للردع النووي وربما تخفيفه.
- الثالث: هو الذي يؤثر على المناطق من خلال مزيج من النزاعات الإقليمية التي لم يتم حلها، والإرهاب العابر للحدود، والأشكال المختلفة للقوى المتطرفة العنيفة في المناطق حيث تستمر الترسانات العسكرية والنووية في النمو. إن احتمال انهيار الاستقرار أكبر بكثير في هذا العصر بسبب الطبيعة المتقلبة للوضع الأمني وغياب أي هيكل للحد من التسلح أو اتفاقات التقييد الإستراتيجية المقبولة بشكل متبادل بين الدول الرئيسية ذات القدرة النووية.

يتأثر الموقف النووي لباكستان بالتحديات الثلاثة المذكورة أعلاه. وهو في الطرف المتلقي من "المأزق الأمني" نتيجة للتأثير المتتالي لتحديث الصين لتسلحها في جنوب آسيا. إن سعي الهند للمنافسة وتحقيق التوازن بين صعود الصين يؤثر على باكستان، التي تسعى بعد ذلك إلى التحديث النووي وتسعى إلى تحالفات خارجية لضمان أمنها. وتيرة التطوير الناتجة عن التنافس الصيني الهندي تجعل باكستان عرضة للخطر، مما يدفعها إلى الاعتماد أكثر بشأن الردع النووي لموازنة التباين التقليدي ومنع نشوب صراع كبير مع الهند.[2]

- ثانياً: الاستقرار الاستراتيجي

أن مصطلح الاستقرار الاستراتيجي ليس له تعريف عالمي متفق بشانه كما بين قائد القوات الاستراتيجية السابق في الهند، الفريق المتقاعد بالراج ناجال، على ، ولكنه يوافق على نطاق واسع

---

(1) استاذ الحوكمة والسياسات والأمن في جامعة جورج ماسين في الولايات المتحدة

(2)Khan, Feroz Hassan(September 2015), Going Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability, **Proliferation Papers** 53, The Institut Français des Relations Internationales (Ifri): Bruxelles,p:15

على الشروط الثلاثة الواسعة التي وضعها إدوارد وارنر[1] للوضع في جنوب آسيا، من أجل القول بوجود الاستقرار الاستراتيجي:

1) غياب الحافز على استخدام الأسلحة النووية أولاً (استقرار الأزمة)

2) عدم وجود حوافز لبناء القوة النووية (استقرار سباق التسلح)

3) غياب النزاع المسلح بين الدول المسلحة نووياً حيث تتمتع الدول بعلاقات سلمية ومتناغمة.[2]

◄يرى الباحث اعتماداً على ما سبق، أنه لا ينطبق أي من الشروط الثلاثة على الوضع بين باكستان والهند، مما يعني أن الاستقرار الاستراتيجي مفقود، الأمر الذي يترك الباب مفتوحاً أمام احتمالات وقوع صدام استراتيجي كبير، والذي قد لا يقتصر على البعد الإقليمي لجنوب آسياً حصراً، بل ربما يمتد ليصبح صداماً استراتيجياً كبيراً من الناحية الدولية.

(**1**)ممثل وزير الدفاع الأمريكي في محادثات معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (New Start) مع روسيا في 8 /أبريل/ 2010 في مدينة براغ الروسية، والتي تنص على تخفيض الحدود القصوى للرؤوس الحربية الهجومية الاستراتيجية للبلدين.

(**2**)Jalil, Ghazala Yasmin(Summer 2015), Indian Missile Defence Development: Implications for Deterrence Stability in South Asia, **Strategic studies Journal** ,Vol.35,(NO.2), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan,pp:13-14

المبحث الثاني: سياسة التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

تتكون سياسة تسلح أي دولة من أسس، ومبادىء، وأفكار، واجراءات، تُوضع من أجل كيفية رسم الاستراتيجيات المتعلقة باستخدام الأسلحة بمختلف صنوفها عملياتياً على أرض الواقع عند نشوب حرب، أو أزمة عسكرية مع دول أخرى. وتعتمد هذه الأسس والمبادىء، والأفكار على عوامل متنوعة، من قبيل: القوة الاقتصادية للدولة، موقعها الجيوستراتيجي، طبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية – صراعاً، أو تحالفاً وتعاوناً-، المستوى العلمي والتكنولوجي للدولة، وغير ذلك.

ولا بد لهذه السياسة أن تعتمد مبدأ المرونة من حيث تعديل، أو تغيير أسسها ومبادئها طبقاً لتغير الظروف العسكرية، والاستراتيجية، خاصةً إذا كانت دولة ما في صراع مع دولة أخرى، وهذا ما يتمثل عملياً في العلاقة بين باكستان والهند. بناءً على ماسبق، سيقوم هذا المبحث بمناقشة سياسة التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند من خلال: تحليل أسس واجراءات هذه السياسة في ضوء مفهوم العقيدة العسكرية من الناحية النووية والتقليدية، متى تستخدم باكستان السلاح النووي تجاه الهند(معايير استخدام السلاح النووي)، إضافةً إلى توضيح مستويات الصراع مع الهند من منظور السياسة الخارجية الباكستانية.

المطلب الأول: العقيدة العسكرية: الماهية، وتطبيقاتها في الجوانب النووية والتقليدية

- أولاً: ماهية العقيدة العسكرية

تُعرَّف العقيدة بأنها مجموع تلك الأفكار، والإجراءات، التي تعتمدها الدول لتعزيز أهداف السياسة الوطنية والإيديولوجية والسياسة الخارجية. أما من الناحية العسكرية، فإن العقيدة العسكرية تتعلق بتلك الأفكار والإجراءات العسكرية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الجيش بشكل عام ومصالح الدولة ككل. تحدد هذه العقائد كيف يجب على الجيش أن يقاتل، ومتى يقاتل وبأي طريقة. على سبيل المثال، يتم تبني إستراتيجية هجومية في عقائد الدول التي تطمح إلى أن تكون قوة إقليمية أو ترغب في أن تكون في وضع مهيمن، من ناحية أخرى، تتبنى الدول الضعيفة عقيدة دفاعية؛ ذلك أنها غالباً تكون ضعيفة اقتصاديًا، وغير مستقرة سياسياً، ولا يمكنها تكريس قدرتها ومواردها للأعمال الهجومية ضد الدول الأخرى.[1]

(**1**)Khan, Khalid, Hafeez Ullah and Ijaz(January - June, 2018), Indian Cold Start Doctrine: Pakistan's Policy Response,**Journal of the Research Society of Pakistan**, Volume.55,(No.1): Pakistan,pp:331-332

من جانب آخر، تشكل العقائد النووية مجموعة فرعية من المفهوم الأوسع للعقائد العسكرية، والتي تدل على العنصر العسكري في الاستراتيجية الكبرى للدولة: سياسية وعسكرية، ويمكن أن يُنظر إليها كنظرية دولة حول أفضل السبل لإنتاج الأمن العسكري الاستراتيجي باستخدام الأسلحة النووية. بالنسبة للمراقبين، فإن فهم العقيدة النووية لدولة ما هو أمر أساسي في النظر في كيفية استخدام الأسلحة النووية، وكيف يمكن أن يؤثر وجود هذه الأسلحة على العلاقات الدولية عمومًا، ومن ثَمَّ، مثل المذاهب الأخرى، يمكن أن تسهم العقائد النووية بدور أكبر بالنسبة لكل من أمن البلد المعني، والاستقرار في السياق الإقليمي أو العالمي، وهذا يتوقف على كيفية تصور الاستراتيجيين لهذه الجوانب.[1] تختلف العقائد النووية للعالم المعاصر عن باقي العقائد الكلاسيكية؛ فبعد امتلاك القدرة النووية، يتعين على الدولة معالجة شيئين: أولهما هو النشر الفعال للأسلحة النووية، والثاني هو إدارة هذه الأسلحة. وتتألف العقيدة النووية من نوعين: العقيدة النووية الهجومية، العقيدة النووية الدفاعية. [2]

- ثانياً: الآثار الأمنية للعقائد النووية:

تسعى العقائد النووية، من الناحية النظرية لخدمة غرضين رئيسيين للدول التي تتبناها:

(1) توضح دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية الكبرى للقيادة وموظفي الأمن المعنيين، كما تحدد التهديدات التي يُتوقع استخدام الأسلحة النووية ضدها، والطرق التي ستُستخدم بها الأسلحة النووية للاستخدام العملي لمواجهة تلك التهديدات، والطرق والوسائل التي ستُنشر بها الأسلحة النووية لاستخدامها في وقت السلم وفي حالات الطوارئ، وآليات القيادة والسيطرة التي تحكم التعامل مع هذه الأسلحة. وبقدر ما تقوم العقيدة النووية بهذا على نحو فعال، فهي تضع مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة للتعامل مع الأسلحة النووية في أوقات السلم وفي أوقات الأزمات، وبالتالي تضمن الاستخدام الفعال لحيازة الأسلحة النووية.

(2) تخدم العقائد النووية غرض الإشارات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الخارجية والمجتمع الدولي الأوسع. تشير العقائد والمواقف النووية بالمستوى العام إلى أي عدو، وغيره من

(**1**)Shankar, Paul,Mahesh and T.V(2016), Nuclear doctrines and stable strategic relationships: the case of south Asia, **International Affairs**, Volume92, (NO.1), The Royal Institute of International Affairs:UK,pp:2-3

(**2**)Latif , Amir(June 2014),A Comparative Study of Nuclear Doctrines of India and Pakistan, **Journal of Global Peace and Conflict**, Vol. 2,(No.1), Published by American Research Institute for Policy Development:USA,p:130

الجهات الفاعلة المهمة. كما أنها تعطي الجهات الفاعلة الخارجية مؤشرا على إمكانية الاستقرار أو عدم الاستقرار الكامنة في حيازة الأسلحة النووية. على مستوى أكثر تحديداً، قد تشير العقائد إلى أفعال محددة لدول معادية ستؤدي إلى استجابة نووية، وما يمكن أن يبدو عليه هذا الرد؛ حيث يتم تحديد العتبات أو الخطوط الحمراء التي من شأن عبورها أن يؤدي إلى استجابة نووية. من خلال توضيح هذه القضايا، يمكن للدول أن تخلق المصداقية البالغة الأهمية، والتي يجب أن تصاحب الجهود الرامية إلى الردع القائم على الأسلحة النووية.

- ثالثاً: سرِّية أو علنية العقائد

يمكن اعتبار العقائد النووية، مثل العقائد العسكرية والأمنية من أي نوع آخر: صريحة ومفصلة، أو ضمنية وعامة. قد تختار الدول جعل عقائدها النووية علنية، أو قد تختار أن تبقيها سرية، وأن تعلن للجمهور الخطوط العريضة العامة للعقيدة. في حين أن التقاليد الغربية فيما يتعلق بالمذاهب النووية قد أكدت على شرح تفصيلات القدرات والعقيدة والموقف والقيادة والسيطرة. كانت الدول النووية الحديثة أكثر تردداً بكثير في إعلان عقائدها بأي مستوى كبير من الشهود. فعلى سبيل المثال، نرى أن الهند والولايات المتحدة لديها عقيدة شبه معلنة، إلا أن الأولى أقل تفصيلاً من الثانية. من جانب آخر، لقد اختارت كل من باكستان وإسرائيل ترك مذاهبهما غير معلنة تماماً، مما يبقي نواياهما النووية في غموض.

إن اختيار بعض البلدان للوضوح والغموض الآخر ليس مفاجئا، كما ذكر أعلاه، فهناك فوائد وعيوب لكل خيار. هذا المفاضلة واضحة بشكل خاص في حالة الدول النووية الأحدث، والتي لا يمكن أن يعتمد عليها قرار ما إذا كانت صريحة أو غامضة، إلا بشأن مقدار إسهام كل خيار في المهام اللوجستية والإشارات التي تهدف العقائد إلى تنفيذها. إن العقيدة الصريحة بحكم التعريف سوف تقدم موقف الدولة بشكل أكثر وضوحاً، وبالتالي قد تنقل الإشارات النووية بمزيد من المصداقية عندما يكون ذلك مطلوباً بشكل عاجل. على العكس من ذلك، قد يشجع الافتقار إلى الوضوح الخصم على عتبة عالية الخطورة على الانخراط في إجراءات التحقيق، أو الخصم الذي يحركه الأمن للتشكيك في نوايا الدولة النووية، مما يخلق احتمال تصاعد غير مقصود. وعليه، فإن وجود عقيدة واضحة من المرجح أن تُجنِّب مثل هذه النتائج. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى نقل التهديدات بشكل أكثر مصداقية، يمكن للوضوح - عند الضرورة - أن يخدم غرض طمأنة المجتمع الدولي من خلال الشفافية.

من ناحية أخرى، قد يكون الحفاظ على العقيدة الخاصة مفيدًا في خلق قدر كاف من عدم اليقين للمعارض - سواء فيما يتعلق بقدرات الدولة أو خطوطها الحمراء وردودها المحتملة على استفزازات معينة - لثنيها عن الانخراط في سلوك تصعيدي، وبالتالي تعزيز الردع. أخيرًا، قد تختار الدول عدم توضيح عقيدة - خاصةً بأي تفصيل - لمجرد أنهم يعتقدون أن أهدافهم محدودة ومباشرة بدرجة لا تتطلب مثل هذا التطور.

بالنظر إلى هذه المفاضلات بين الوضوح والغموض، ففي حين توضح لنا العقائد - بقدر ما يتم نشرها على الإطلاق - بشيء عن الاستراتيجيات النووية للدول، فإن أفضل مؤشرات للنوايا والسياسة تكمن في ممارساتها الفعلية في اقتناء الأسلحة ونشرها، أي في الموقف النووي للدولة من حيث عدد الأسلحة، وطبيعتها، ونشرها، وحالة التأهب، والقيادة والسيطرة، فهذا يخبرنا إلى حد ما أكثر من أي عقيدة معلنة، لأن التصريحات هي مجرد جدال، فهي ليست مُلزِمة ولا تحتوي المعلومات – بشكل دقيق - حول مدى فعالية تنفيذها من قبل الدولة المتبنية.

فالشاغل الأكبر، إذن، من منظور الاستقرار، هو ما إذا كانت الخيارات العقائدية - سواء كانت صريحة أو الضمنية - تفي بالغرض والأغراض اللوجيستية الداخلية والخارجية التي تهدف إلى خدمتها.[1]

- رابعاً: العقائد الهندية وموقف السياسة الخارجية الباكستانية منها

بناء على الشرح السابق للعقيدة العسكرية، النووية والتقليدية، سيُصار إلى توضيح عقائد الهند، والمتضمنة العقيدة النووية، وعقيدة البداية الباردة (CSD-Cold Start Doctrine)، وكيفية تعامل السياسة الخارجية الباكستانية معها.

(1) عقيدة الهند النووية:

تم شرح مبادىء عقيدة الهند النووية بدايةً في مسودة المذهب النووي التي تم إعدادها في أغسطس عام 1999، والتي أعدها المجلس الاستشاري للأمن القومي الهندي في أعقاب التجارب النووية عام 1998، ثم جرى عليها تعديل في بيان أصدرته حكومة الهند في يناير 2003. يمكن توضيح اسس عقيدة الهند النووية كما ظهرت لاحقًا في البيانات العامة على النحو التالي:

(**1**)Shankar, Paul,Mahesh and T.V, Nuclear doctrines and stable strategic relationships: the case of south Asia,pp:3-4

1) اتباع مفهوم الحد الأدنى الموثوق للردع النووي اعتمادا على ثالوث القوات (الصواريخ البرية المتنقلة، الطائرات والأصول البحرية). تُصنّف المتطلبات الأساسية للحد الأدنى الموثوق من الردع على النحو التالي:

أ. قوات كافية وقابلة للبقاء وقابلة للنشر من الناحية التشغيلية

ب. موثوقية القيادة ونظام تحكم سليم.

ج. الاستخبارات الفعالة ونظام الإنذار المبكر.

د. المصداقية في إرادة توظيف القوات والأسلحة النووية.

هـ. التدريب الشامل والتخطيط للعمليات تماشياً مع الاستراتيجية النووية.

2) الغرض الأساسي من الأسلحة النووية الهندية هو ردع أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الهند وقواتها من قبل أي دولة أو كيان

3) قرار أي هجوم انتقامي يُناط بالقيادة السياسية.

4) لن تستخدم الهند الأسلحة النووية أولاً (سياسة عدم الاستخدام أولاً).

5) لن تستخدم الهند الأسلحة النووية ضد دولة غير نووية.

6) ستتبع الهند سياسة الرقابة الصارمة على تصدير التقنيات والمواد الحساسة ذات البعد النووي.

7) في عام 2003، كان هناك المزيد من التوسع في العقيدة النووية الهندية؛ حيث أضافت مبدأًمفاده: أن الهند لا تستخدم الأسلحة النووية فقط عندما يتم مهاجمة أراضيها، ولكن أيضاً إذا تعرضت القوات الهندية للهجوم في أي مكان. يمكن أن يؤخذ هذا على أنه يعني أنه حتى لو كانت القوات الهندية على أراضي دولة أخرى.[1]

(**1**)Mumtaz, Uzma, India and Pakistan: **A Case of Asymmetric Nuclear Deterrence**,p:15

◄مناقشة بعض المبادىء المذكورة أعلاه: يرى الباحث أن بعض الأسس السابقة يمكن إخضاعها للمناقشة كالأتي:

1- مبدأ المصداقية: يمكن القول أن الهند تواجه مشكلة استراتيجية تفرضها استراتيجية باكستان غير المتماثلة، والمتمثلة في مواجهة الهند بأقل التكاليف من خلال غطاء الأسلحة النووية لباكستان الذي أتاح فرصة أكبر لمتابعة طريقة العمل بهذه الاستراتيجية عن طريق استخدام مجموعات غير تابعة للدولة بشكل متزايد، كما حصل في هجوم كارجيل عام 1999. وهذا ما سيثير التساؤل عن كيفية مواجهة هذه التهديدات بمصداقية الحد الأدنى الموثوق للردع النووي دون زعزعة استقرار النظام الإقليمي.

2- مبدأ الإنتقام: من خلال النظر إلى إحتمالية حصول الجماعات غير التابعة للدولة على الأسلحة النووية، واحتمال وجود عناصر مارقة داخل المنشآت النووية والعسكرية، أو وقوع هجوم نووي غير مصرح به، أو هجوم إرهابي على الأراضي الهندية، أو على تشكيلات القوات الهندية، أو المنشآت النووية، أن يختبر الكيفية التي قد ترد بها الحكومة الهندية في حالة وقوع مثل هذا الهجوم، فهل ستقوم بالإنتقام باستخدام السلاح النووي؟ واقعياً، فإن الطريقة التي يمكن أن تستجيب بها الهند بفعالية للتهديدات المذكورة، بأقل تكلفة ممكنة للاستقرار النووي، ودون إثارة تصعيد نووي خطير، ربما هي المعضلة الأكثر إلحاحاً التي تواجه القادة الهنود من منظور أمني. وقد برز ذلك عند وقوع أزمات عام 2001 في كشمير، وأزمة بومباي عام 2008.

(2) عقيدة البداية الباردة (CSD-Cold Start Doctrine)

(أ) تطوير CSD:

بدايةً، لا بد من الإشارة إلى انه قد سبقت عقيدة البداية الباردة الهندية عقيدةٌ معروفة باسم عقيدة سندرجي(Sunderji Doctrine)، وكانت تعمل حتى ظهور فشلها بعد الهجمات على البرلمان الهندي في عام 2001. تم تبني عقيدة سونديجي من قبل الهند في عام 1981 لكنها كانت هجومية دفاعية بطبيعتها. يتضح من بيان وزير الدفاع الهندي السابق جورج فرناندس أن "هذه العقيدة العسكرية تقوم على فلسفة دفاعية". كان لعقيدة سندرجي الميزات التالية:

- استندت إلى استخدام الأسلحة التقليدية.
- كان الهدف منها منع باكستان من أن تصبح دولة نووية.

- وفقًا لهذا المبدأ، تم تشكيل القوات المسلحة الهندية في مجموعات مختلفة من القوات الضاربة، لتحقيق هدفها بسرعة في حالة أي عمل استباقي من الجانب الباكستاني من خلال حشد قواتها.
- تم تنظيم مجموعات ضاربة في سبعة تشكيلات؛ بحيث تتمركز هذه التشكيلات على مقربة من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من الحدود الهندية الباكستانية على الجانب الهندي.
- سيكون هناك أيضاً مجموعات عسكرية، منظمة في ثلاث فئات، يكون لها القدرة على الضرب داخل باكستان، وتشمل هذه المجموعات الضاربة المشاة والمدفعية.
- يجب تعبئة المجموعات الضاربة في غضون 72 إلى 96 ساعة، بعد أي عمل وقائي من الجانب الباكستاني.

لذلك، كان من الأفضل أن يستغرق الأمر من 3 إلى 4 أيام لتعبئة المجموعات الضاربة ولكن التعبئة المتأخرة القوات، والتي استغرقت ما يقرب من 20-25 يوما للجيش الهندي لتعبئة هذه المجموعات الضاربة.

إلا أن الهجمات على البرلمان الهندي في عام 2001 فرضت على الحكومة الهندية صياغة استراتيجية جديدة، وهي عقيدة البداية الباردة (CSD-Cold Start Doctrine).

تم تبني عقيدة البداية الباردة الهندية (CSD) في عام 2004 من قبل الجيش الهندي ضد باكستان ، والذ يزعم بأنها استخدمت جهات فاعلة غير حكومية ضد الهند، في أعقاب هجمات البرلمان الهندي في عام 2001. والهدف من هذه العقيدة إقامة ردع ضد باكستان، بهدف ثنيها عن القيام بأي عمل هجومي ضد الهند. ويستند هذا إلى فرضية أن الردع يجب أن يتحقق ليس فقط من خلال اللجوء إلى الاستراتيجيات الدفاعية، بل يمكن أيضاً أن يتحقق من خلال التهديد بالعقاب. تتصور عقيدة البداية الباردة (CSD) حرباً محدودة ضد باكستان؛ لأنه الخيار الوحيد القابل للتطبيق لكلا البلدين – من وجهة نظر الهند - بعد التفجيرات النووية والتي أيضاً لا تحتاج إلى تجاوز الحدود النووية.

(ب) خصائصCSD:

تتسم CSD بالخصائص التالية:

1• تقوم هذه العقيدة على تعبئة سريعة للقوات العسكرية لتحقيق أهداف محدودة خلال 48 ساعة من أي عمل استباقي من الجانب الباكستاني.

2• تستند هذه العقيدة إلى اختراق ضحل في باكستان، والحصول على بعض المناطق المحدودة داخلها.

3• توجِّه هذه العقيدة إبقاء الحرب في المجال التقليدي، وعدم تجاوز الحدود النووية، فهي بذلك تقلل من فرص أي تصعيد نووي.

4• تستند هذه العقيدة إلى التصور الرامي إلى تحقيق مكاسب قبل أن يتفاعل المجتمع الدولي ويتدخل.

5• تنص هذه العقيدة على حرب محدودة لا تتطلب تعبئة عسكرية واسعة النطاق، ولكنها تهدف إلى استخدام القوات بطريقة سريعة لتحقق أهدافاً محدودة.

(ج) أهداف CSD:

تتمحور الأهداف العامة لمبدأ عقيدة البداية الباردة الهندية حول الأمور التالية:

1• حل مختلف القضايا بين الجانبين الهندي والباكستاني بحسب رغبات الجانب الهندي؛ لأن المنطقة التي ستستولي عليها الهند ستصل إلى عمق 80 كم على النحوالمُراد في هذه العقيدة، وسيتم استخدام هذه المنطقة كورقة مساومة، لإجبار باكستان على قبول ما تمليه الهند.

2• معاقبة باكستان لدعمها – بحسب زعم الهند - للإرهاب عبر الحدود.

3• تهدف العقيدة إلى التعامل مع إدارة الأزمات على المدى القصير، ويجب استخدامها كدبلوماسية قسرية لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

(د) الاستخدام العملياتي لعقيدة البداية الباردة:

وفقًا لعقيدة البداية الباردة الهندية (CSD)، يتم تنفيذ الاستراتيجية باتباع طريقة عمل العقيدة على النحو التالي: استخدام مجموعات المعارك المتكاملة (IBG-Integrated Battles Groups) فقد شكل الجيش الهندي ثماني مجموعات قتالية متكاملة، ستقوم هذه المجموعات بمهاجمة باكستان من جهات مختلفة لاختراقها، والاستيلاء على أراضٍ تصل مساحتها إلى عمق

80 كم. يجب أن تتألف IBG من المشاة والمدفعية، ويجب أن تتعاون مع دبابات T-90 و T-72 Mi والقوات الجوية الهندية، وربما البحرية الهندية. يجب دعم هذه المجموعات القتالية المتكاملة من قبل القوات الجوية الهندية، مما يجعل استخدامها أكثر مصداقية. تتوخى الإستراتيجية أيضاً وضع هذه المجموعات القتالية المتكاملة (IBG) على المواقع المتقدمة على طول الحدود. وقد تم ذلك بهدف أنه في حالة أي عمل استباقي من باكستان، فإن هذه القوات لن تتطلب أي تعبئة عسكرية سريعة.[1]

- موقف السياسة الخارجية الباكستانية من العقائد السابقة

(أ) العقيدة النووية

رداً على إنشاء الهند لعقيدتها النووية الخاصة، عقدت لجنة الدفاع التابعة لمجلس الوزراء جلستها تحت رئاسة رئيس الوزراء السابق نواز شريف عام 1999 من أجل وضع سياسة تتعلق بإنشاء عقيدة نووية لباكستان، ومتعلقاتها الاستراتيجية. إلا إنه لم يتم الإعلان رسميا عن عقيدة باكستان الإستراتيجية، ولكن هناك أدلة مهمة في البيانات العامة تشير إلى مبادىء هذه العقيدة:

1- اعتماد الحد الأدنى من الردع ذي المصداقية: يؤكد هذا المبدأ على فكرة مفهومة مفادها أن سياسة باكستان النووية هي في الأساس موجهة ضد الهند بشكل رئيسي؛ فالقدرة النووية مطلوبة هنا فقط بالقدر الذي يمكن أن يضمن الردع النووي ضد الموقف الهندي كما شهدته البلاد في عام 1971. فالأسلحة النووية هي ضمانة للسلامة الإقليمية للبلد، وكذلك الاستقلال والسيادة الوطنية.

2- اعتماد مبدأ الانتقام النووي الشامل في حين تعرض الأصول الاستراتيجية للدولة للهجوم أوالخطر، باعتباره أفضل وسيلة لتفادي الخطر المتصور المتمثل في ضربة استباقية هندية.

3- عدم الالتزام بسياسة عدم الاستخدام الأول NFU-No First USE: فكما تتمتع الهند بميزة في الجيش التقليدي، فإنه لا يمكن لباكستان الالتزام بسياسة عدم الاستخدام الأول؛ لأن هذا سيمكن الهند من خوض الحرب التقليدية دون عقاب.

4- لن تستخدم باكستان، أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة لا تمتلك أسلحة نووية.

(**1**)Khan, Khalid, Hafeez Ullah and Ijaz,Indian Cold Start Doctrine: Pakistan's Policy Response, pp:332-335

5- لن تنقل باكستان الأسلحة النووية أو المواد أو التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة إلى أي كيان أو دولة أخرى.

6- تعزيز قابلية القدرة على الضربة الثانية من خلال مرافق التخزين الشديدة التحصين، والمدفونة بعمق، والصواريخ المحمولة على الطرق، والدفاع الجوي حول المواقع الاستراتيجية.[1]

◄مناقشة بعض الأسس المذكورة أعلاه:

- من وجهة نظر الباحث، يمكن مناقشة بعض الأسس المذكورة سابقا كالأتي:

1- مبدأ الحد الأدنى من الردع

يمكن القول أن الحد الأدنى من الردع كمفهوم وموقف استراتيجيين ينبغي فهمه في سياق متقلب وديناميكي قد يكون له معان متعددة ومتغيرة باستمرار. بناءً عليه، تُطرح هنا مجموعة من الأسئلة ذات علاقة بمفهوم الحد الأدنى من الردع تحتاج إلى إجابات:

هل الحد الأدنى يعني كفاية أعداد صغيرة من الأسلحة النووية، وهل يمكن التعامل كمياً مع هذا المبدأ من حيث عدد الأسلحة النووية ليكون ذا واقع عملي؟ هل هذا المفهوم يشير إلى الأسلحة النووية الموجودة في الاحتياطي، أم تشمل الأسلحة النووية في المجالات الأخرى- كالأسلحة النووية االتكتيكية؟ هل يؤدي وجود هذا المبدأ إلى التخلي عن الحرب النووية، إذا كان كذلك، فكيف؟ إذا كان هذا المفهوم يركز على استهداف الأصول الاستراتيجية بشكل رئيسي، فماذا عن وجود أهداف أخرى، قد تلعب دوراً استراتيجياً، أو تكتيكياً مهماً في حالة وقوع حرب نووية؟ كيف، وإلى متى سيبقى الحد الأدنى من الردع فعالاً؟

تثير هذه الأسئلة – بحسب الباحث- مشكلات استراتيجية، تضع مبدأ الحد الأدنى من الردع في دائرة النقد، والذي يتطلب مرونةً في التطبيق، بحيث إذا تطلب تعديلاً معيناً في سياق معين، يُصار إلى تفعيله سواءً على المستويات الاستراتيجية، أو التعبوية، أوالعملياتية.

(**1**)Durrani, Mahmud Ali- Major General, Retired (July2004), **Pakistan's Strategic Thinking and the Role of Nuclear Weapons ,** Cooperative Monitoring Center Occasional Paper 37, Sandia Contract (No. 95502), Sandia National Laboratories: California,pp:23-24. See also: Mumtaz, Uzma(2010), India and Pakistan: A Case of Asymmetric Nuclear Deterrence,p:17.See also: Latif , Amir,A Comparative Study of Nuclear Doctrines of India and Pakistan,p:139-141

2- مبدأ الإنتقام الشامل:

يمكن توجيه انتقادين للمبدأ المذكور، من خلال بعدين مهمين: بعد عدم وضوح مضمون المبدأ، وبعد تطبيقه في حالة احتواء التصعيد أثناء وقوع أزمة حادة بين باكستان والهند.

(أ) عدم وضوح مضمون المبدأ:

ليس هنالك من صياغة واضحة لهذا المبدأ توضح طبيعته في حال قيام باكستان به تجاه الهند، وما هي انعكاسات هذا المبدأ على باكستان في حال قيامها به.

(ب) حالة احتواء التصعيد أثناء وقوع أزمة حادة:

أما في حالة احتواء التصعيد أثناء وقوع أزمة بين باكستان والهند، لرؤية مدى فعالية مبدأ الانتقام الشامل، فإنه يمكن طرح الأسئلة التالية: هل ستضرب باكستان ضربة نووية ذات أثر في بداية الأزمة، أم أنها ستفعل ذلك فقط رداً على ضربة هندية؟ إذا تبنت باكستان الموقف الأول، فستجعل الحرب النووية واقعة لا محالة؛ لأن الهند سترد من مبدأ الانتقام. وفي حال تبنيها للخيار الثاني، فإنه من غير الواضح إذا كان سيردع الهند لاحقاً أم لا.

3- مبدأ الاستخدام النووي الأول:

إن تبني المبدأ المذكور من قبل باكستان تجاه الهند، يطرح اسئلةً لم تجب عليها العقيدة الباكستانية النووية – بحسب رأي الباحث - وهي التالية:

متى، وفي أي مرحلة تُستخدم الأسلحة النووية أولاً في أزمة، أو في حرب؟ وماهي المعايير التي يستند إليها الاستخدام الأول؟ مع ملاحظة أنه يوجد معايير تبين متى تستخدم باكستان السلاح النووي ضد الهند، لكنها لم توضح من خلالها إذا كان الاستخدام أولاً أم لا، وهذا سيناقش لاحقاً في المطلب التالي. من ناحية أخرى، ومع افتراض قيام باكستان بالاستخدام الأول للسلاح النووي ضد الهند، فإن ذلك سيخلق مشاكل استراتيجية لباكستان؛ ذلك أن باكستان لا تستطيع تدمير جميع السلاح النووي الهندي، وستظل الهند تحتفظ بقدرة نووية، مما سيدفع الهند على القيام بضربة انتقامية، قد تكون ذات أثر عميق جداً على بنية الدولة الباكستانية. إضافة إلى ذلك، ستلقى الهند دعماً دولياً، بما في ذلك الدعم من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعليه، سيكون من الصعب على باكستان أن تتحمل التكاليف السياسية والأمنية التي ستولدها سياسة الاستخدام الأول.

(ب) عقيدة البداية الباردة (CSD-Cold Start Doctrine)

أعلنت باكستان اعتمادها استراتيجية الردع الدفاعي في الرد على CSD، وذلك من خلال استخدام اسلوب الدمج بين الأسلحة النووية التكتيكية مع القوات التقليدية كالتالي:

إن تشغيل الأسلحة النووية التكتيكية (TNWs -Tactical Nuclear Weapons)، ودمجها مع القوات التقليدية، سيعمل من الناحية العسكرية على خلق اللبس والخوف بين القوات العسكرية الهندية على المستويين التكتيكي والتشغيلي؛ فنشر نظام الأسلحة أثناء الأزمة يوجه إشارة لصانعي القرار الهنود بأن الأسلحة النووية قد تكون أو لا تكون موجودة في ساحة المعركة، وهذا ما يطلق عليه (عدم اليقين التكتيكي). وقد أشار عسكريون كبار سابقون في الهند إلى أنهم لن يميزوا بين أنظمة الأسلحة النووية وغير النووية في أي نزاع. وهذا أيضاً بدوره يؤدي إلى تعقيد البيئة الاستراتيجية لصانعي القرار السياسي في الهند بسبب الخطر الكامن في التصعيد نحو الدمار المتبادل. علاوة على ذلك، فإن خطر التصعيد سيدعو إلى استجابة دولية تركز على ردع الرد الهندي الذي قد يؤدي إلى نشوب حرب نووية.[1]

المطلب الثاني: معايير الرد النووي- متى تستخدم باكستان السلاح النووي؟

قبل الإجابة على التساؤل السابق، لا بد من الوقوف على التنظيم الأمني والإداري للأسلحة النووية في باكستان، وكيف يُتخذ القرار باستخدام الأسلحة النووية.

- أولاً:هيكلية القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية، وكيفية اتخاذ القرار باستخدام السلاح النووي في السياسة الخارجية الباكستانية.

يتكون نظام القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية والاستراتيجية الباكستانية من الأتي:

1) سلطة القيادة الوطنية (NCA- National Command Authority):

بعد التفجير النووي عام 1998، ابتكرت باكستان نظامًا جيداً ومطوراً من طراز C3I (القيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات). ظل هذا النظام غير رسمي حتى عام 1999. في فبراير 2000، أنشأت الحكومة نظاماً رسمياً للقيادة والسيطرة. الغرض منه تطوير ونشر الأسلحة النووية. تتكون هذه المنظمة من هيئة تُعد من أعلى صناع القرار في السياسة والقيادة العسكرية في

(**1**)Khan, Khalid, Hafeez Ullah and Ijaz, Indian Cold Start Doctrine: Pakistan's Policy Response, p:336.See also: Jalil, Ghazala Yasmin, Indian Missile Defence Development: Implications for Deterrence Stability in South Asia, ,p:31. See also: Khan, Feroz HassanGoing Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability, pp:40-41

باكستان: كرئيس هيئة الأركان المشتركة، وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية، المدير العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقادة الجيش والقوات الجوية والبحرية. فهذه المنظمة تسيطر مركزيا على جميع جوانب تطوير ونشر الأسلحة النووية الباكستانية.

2) قسم التخطيط الاستراتيجي (SPD- Strategic Plans Division):

وهو قسم مهم جداً، يؤدي مهام متعددة ذات أهمية كبيرة. إنه بمثابة أمانة NCA. وتشمل مهامه التخطيط، وتطوير الأسلحة، وتحديد الأسلحة، وشؤون نزع السلاح، والقيادة والسيطرة، والتخزين، وميزانية السلامة وغير ذلك. وهو يغطي جميع أبعاد تطوير وإدارة القدرة النووية لباكستان، وينفذ جميع المهام ذات الأهمية الكبرى نيابة عنSPD . تخضع مباشرة للرئيس، ورئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان المشتركة (CJCSC- Chairman Joint Chiefs of Staff Committee)، في حين أن المدير العام لِ SPD هو رئيس هذه المنظمة. يتم تضمين ما يقرب من سبعين ضابطاً من ثلاث خدمات في SPD، والذين لديهم مجموعة واسعة من الوظائف الهيكلية والمؤسسية.

●وظائف SPD

يؤدي SPD مهاماً متعددة فيما يتعلق بالقدرة النووية. فيما يلي المهام المحددة التي تؤديها:

- صياغة السياسة والاستراتيجية والعقائد النووية.
- صياغة إستراتيجية تطوير القوة على المدى الطويل والقصير. تم تصميم هذه الإستراتيجية لجميع القوى الإستراتيجية ثلاثية الخدمات. تؤخذ إمكانات الدولة ونظام الحد من التسلح الحالي في الاعتبار أثناء صياغة هذه السياسات، إضافة إلى التحقق من التنفيذ السليم لهذه الأمور.
- صياغة خطط لحركة، ونشر، وتوظيف القوى الاستراتيجية.
- وضع تدابير لسلامة وأمن الأصول الاستراتيجية للدولة على المدى الطويل والقصير.
- مساعدة الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس لجنة رؤساء الأركان المشتركة في ممارسة السيطرة على المنظمات الاستراتيجية. ويتولى أيضاً مهمة تنسيق الجانب المالي، والتقني، والإنمائي، والإداري للأصول الاستراتيجية.
- تنسيق وضمان نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسبة والمراقبة والاستطلاع لنظام NCA:

(C4I2SR- Command, Control, Communications, Computers, Intelligence, Information, Surveillance, and Reconnaissance)

3) لجنة مراقبة التوظيف (Employment Control Committee – ECC):

تم تكليف هذه اللجنة بجمع أحدث المعلومات حول التهديدات للسلطة الوطنية وبرنامج الأسلحة الاستراتيجية ونشر برامج الأسلحة، وتحتفظ بسلطتها في زمن السلم والحرب. في وقت السلم، تصدر هذه اللجنة الموافقات المناسبة للتطوير وفي وقت الحرب تتمتع بسلطة كاملة للسيطرة على القوات الاستراتيجية ثلاثية الخدمات ونشرها. هذه اللجنة لديها 11 عضوا. في حالة الاحتياج، يمكن دعوة خبراء محترفين. رئيس باكستان هو رئيس هذه اللجنة، بينما رئيس الوزراء هو نائب الرئيس، ونائب رئيس الوزراء هو وزير خارجية باكستان. ويشمل أعضاؤها وزراء الدفاع، والمالية، والداخلية الاتحاديين، ورئيس هيئة الأركان، وثلاثة رؤساء للخدمة. والمدير العام لِ SPD هو سكرتير الأعضاء. تم إعداد هذه المجموعة من أجل ضمان مشاركة القيادة السياسية والعسكرية في عملية اتخاذ القرارات الحيوية.

4) لجنة مراقبة التنمية (Development Control Committee –DCC):

هي عبارة عن لجنة عسكرية علمية. تتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في إعداد وتطوير القدرات النووية من أجل الحفاظ على قدرة الردع في شكل جاهز وقوي. يتم تنفيذ هذه الوظيفة منذ عام 1998. رئيس باكستان هو رئيس هذه اللجنة، ورئيس الوزراء هو نائب الرئيس، بينما رئيس هيئة الأركان هو نائب رئيس DCC. هذه اللجنة لها نفس أعضاء ECC. وكل من رئيس مختبرات كوتا النووي (KRL – Kahuta Research Laboratories)، ورئيس هيئة الطاقة الذرية الباكستانية PAEC- Pakistan Atomic Energy Commission) ورئيس اللجنة الوطنية للهندسة والعلوم (NESCOM- The National Engineering and Scientific Commission) هم أعضاء في هذه اللجنة.

المهام الرئيسية لهذه اللجنة تشمل تشكيل سياسة إدارية حول تطوير الأسلحة النووية، ونظام الصواريخ، والبنية التحتية ذات الصلة والتكنولوجيات. وظيفة أخرى مهمة لهذه اللجنة،هي تحديد حجم الردع الباكستاني، كما أنها مسؤولة عن مصداقية واستعدادات الترسانات النووية.[1]

(**1**)Latif, Amir, A Comparative Study of Nuclear Doctrines of India and Pakistan,pp:141-144

أما فيما يتعلق باتخاذ القرار لاستخدام الأسلحة النووية، فإن السلطة النهائية لشن ضربة نووية تتطلب إجماعاً داخل سلطة القيادة الوطنية، ويجب أن يدلي الرئيس بالتصويت النهائي من أجل إتمام الإجماع أو عدمه.[1]

- ثانياً:معايير استخدام الأسلحة النووية

وفقاً لضابط متقاعد في سلاح الجو الباكستاني، ستستخدم باكستان الأسلحة النووية وفقًاً للمعايير التالية:

1. اختراق القوات الهندية للأراضي الباكستانية وراء خط معين، واحتلال جزء كبير منها.
2. الاستيلاء على مدينة باكستانية مهمة، مثل لاهور وسيالكوت.
3. تدمير الهند لقطاعات كبيرة من قوات باكستان البرية والجوية.
4. الهجوم على أي من أهداف باكستان الاستراتيجية، مثل السدود، أو المنشآت النووية، مثل تاربيلا، مانغلا، كاهوتا، تشاشما.... إلخ.
5. شروع الهند في الخنق الاقتصادي لباكستان، وفرض حصار عليها لدرجة أنه يخنق النقل المستمر للإمدادات الحيوية، ويؤثر سلبًا على قدرة البلد على شن الحرب.
6. عبور خط السيطرة الهندي إلى مستوى يهدد سيطرة باكستان على إقليم آزاد كشمير.
7. زعزعة الهند الاستقرار السياسي لباكستان، أو قيامها بتخريب داخلي واسع النطاق.[2]

(**1**)Kerr, Nikitin, Paul K. and Mary Beth(August 1, 2016), **Pakistan's Nuclear Weapons**, CRS report, prepared for members and committees of Congress, Congressional Research Service:USA, p:14

(**2**)Mustafa, Malik Qasim(Summer 2015), South Asian Nuclear Thresholds: Repercussions of Cold Start Doctrine and Tactical Nuclear Weapons, **Strategic studies Journal** ,Vol.33,(NO.2), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan, p:53. See also: Chakma, Bhumitra(2006), Pakistan's Nuclear Doctrine and Command and Control System: Dilemmas of Small Nuclear Forces in the Second Atomic Age, **security challenges Journal**, Vol2, (NO2), Institute for regional security:Cambridge-UK, p:126-127

المطلب الثالث: مستويات الصراع الخمسة مع الهند من منظور السياسة الخارجية الباكستانية

تضع السياسة الخارجية الباكستانية في تحليلها لأشكال الصراع مع الهند اعتماداً على عقائدها- النووية والتقليدية - واستراتيجياتها من ناحية، وعلى دراسة عقائد الهند- النووية والتقليدية - واستراتيجياتها من ناحية أخرى خمسة مستويات، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

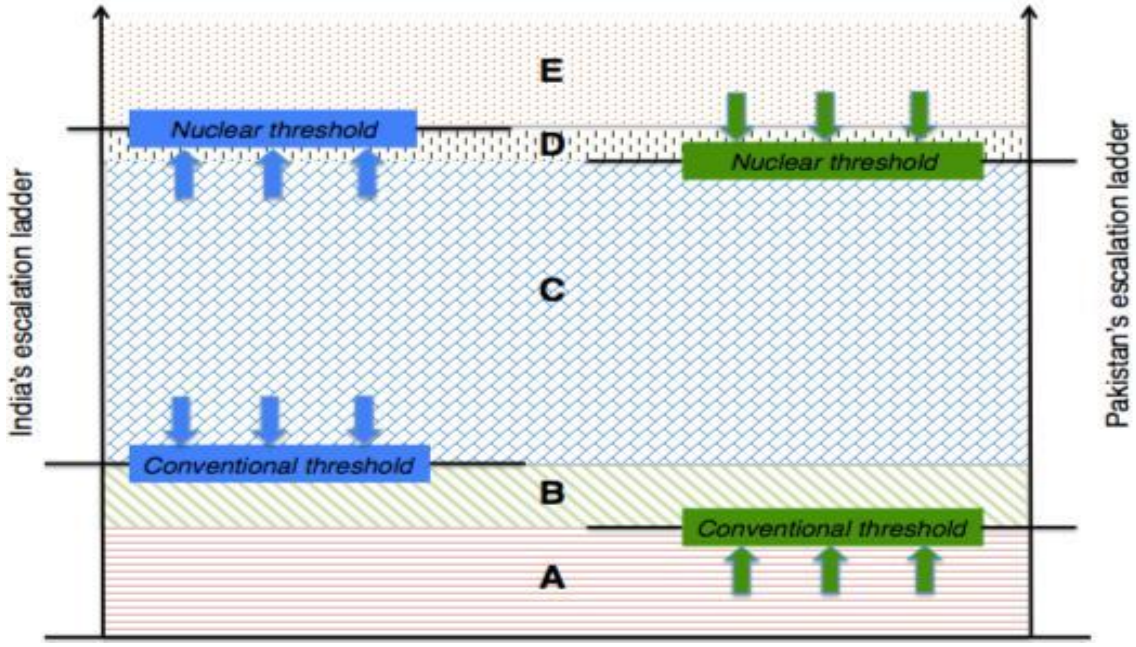

الشكل-14: إطار تصعيد الصراع بين الهند وباكستان[1]

- شرح المستويات أعلاه:

- المستوى (A): يصف السيناريو الذي أطلق عليه العديد من المحللين "الجهاد تحت المظلة النووية". هذا المستوى أقل من عتبة الحرب التقليدية في كلا البلدين. في هذا المستوى من الصراع، تعمل باكستان من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة (VNSAs -Violent Non-State Actors) مثل جماعة عسكر طيبة، وجماعة جيش محمد، وغيرها في تنظيم التمرد والإرهاب على أرض الهند. يتميز مستوى الصراع هذا بدفاعات متزايدة، كما أن انتهاكات وقف إطلاق النار وتبادل إطلاق النار بين الحين والآخر أمر شائع في هذا المستوى.

(**1**)Kotasthane, Pranay and others(July, 2015), **The India—Pakistan conflict escalation framework,** Discussion Document, Takshashila Institution:India,p:3

- المستوى (B):هو سيناريو تتصرف فيه الدولة الباكستانية علناً بالتعاون مع VNSAs، بينما تقاوم الهند من أجل عدم شن حرب واسعة النطاق. أبرزمثال على هذا الصراع ما وقع في Kargilعام 1999 . في تلك الحالة بالذات، تسلل الجنود والمسلحون الباكستانيون إلى الجانب الهندي من الإقليم، قام الجيش الهندي بالرد، واستعاد المواقع التي يشغلها المتسللون. في الوقت نفسه، امتنعت الهند عن شن حرب تقليدية واسعة النطاق ضد باكستان على جبهات أخرى، كما شوهد في حرب الهند وباكستان عام 1965.

- المستوى(C):هو سيناريو لحرب تقليدية واسعة النطاق بين الدولتين. مثال على هذا الصراع كانت حروب عامي 1965 و1971 عندما كانت هناك مواجهة عسكرية مباشرة بين الجيشين على جبهات متعددة. في حين انتهت حرب عام 1965 في طريق مسدود. انتهت حرب عام 1971 باستسلام القوات الباكستانية، واستقلال بنغلاديش. هذه التجربة المريرة للحروب واسعة النطاق تجعل هذا المستوى تجربة غير مرغوب فيها للغاية في الفكر الاستراتيجي لباكستان. وبالتالي، كان مسعى باكستان العمل على تضييق هذا المستوى.

- المستوى (D):هو سيناريو تنشر فيه باكستان أسلحتها النووية منخفضة الكثافة (التكتيكية)؛ حيث تقدر باكستان في هذا الموقف أن الهند لن تستخدم أسلحتها النووية وتصعد النزاع. ومن الأمثلة على هذا السيناريو الهجمات النووية في ساحة المعركة على التكوينات الهندية التي دخلت الأراضي الباكستانية، أو الهجوم على القوات الهندية على الأراضي الهندية.

- المستوى (E): يصف هذا السيناريو التدمير غير المقبول MUD- Mutual Unacceptable Destruction)بين باكستان والهند. في ظل المستويات المنخفضة من توافر الرؤوس الحربية النووية وقابليتها للتشغيل في كلا البلدين، لن يؤدي أي تبادل نووي كامل إلى تدمير الهند أو باكستان بالكامل. ومع ذلك، فإن الصراع من المستوى E سيؤدي بلا شك إلى دمار واسع النطاق وغير مسبوق، وبالتالي فإن هذه المستويات من الدمار غير مقبولة للهند، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون غير مقبولة لباكستان أيضاً. هنا، يريد الجانب الهندي بشكل خاص أن تكون العتبة النووية عالية قدر الإمكان، حتى لا تضطر إلى استخدام الأسلحة النووية على الإطلاق. من خلال الشرح السابق لمستويات الصراع، يُلاحظ ما يلي:

(أ) الحدود النووية للبلدين هي:

1) حدود باكستان النووية أقل من الحدود النووية للهند.

2) إن مسعى باكستان هو الاستمرار في دفع هذه العتبة إلى الأسفل بينما من مصلحة الهند رفع عتبة الأسلحة النووية الخاصة بها إلى أعلى.

(ب) الحدود التقليدية للبلدين هي:

1) حدود باكستان التقليدية أقل من حدود الهند التقليدية.

2) إن مسعى باكستان هو الاستمرار في دفع هذه العتبة إلى الأعلى بينما من مصلحة الهند دفع عتبتها التقليدية إلى الأسفل.[1]

◄ يرى الباحث انه في المستوى (D) من الصراع في حالة الهجمات النووية، أو الهجوم على القوات الهندية على الأراضي الهندية، فإن هذا المستوى من منظور العقيدة النووية الهندية المذكورة سابقاً، وتحديداً المبدأ الذي أضافته الهند إلى عقيدتها النووية في عام 2003، سيواجه بتدمير متبادل ومؤكد.

(**1**) Kotasthane, Pranay and others(July, 2015), **The India-Pakistan conflict escalation framework**, Discussion Document,Takshashila Institution:India,pp:3,4,6,8

المبحث الثالث: سباق التسلح والترسانات العسكرية

يُعتبر سباق التسلح أحد جوانب السياسة الخارجية للدول تجاه الدول الأخرى التي تكون معها في حالة من العداء، متضمناً مجموعة من التوجهات:كالتصنيع العسكري،وتجارب الأسلحة الجديدة، والإنفاق العسكري وغيرها. وعليه، سيقوم هذا المبحث بمناقشة هذه القضية في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند من خلال عدة مطالب، حيث سيحتوي كل مطلب على معلومات تساعد بمجملها في استيعاب القضية المذكورة.

المطلب الأول: سباق التسلح: المفهوم، الأبعاد، والنماذج

(أ) تعريف سباق التسلح:

هو موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء، يزيد كل منهما، أو يحسِّن مستوى تسليحه بمعدل سريع، وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن، أو المتوقع للأطراف الأخرى.

(ب) أبعاد سباق التسلح:

ينصرف سباق التسلح اعتمادا على التعريف السابق إلى أربعة أبعاد رئيسية، يلزم توافرها جميعاً حتى يتوفر موقف سباق التسلح:

1- وجود وحدتين دوليتين أو أكثر تدخلان في علاقة عدائية.

2- أن كل من الدولتين ينظم قواته المسلحة بهدف تحسين فعالية قواته في القتال مع قوات الطرف الأخر، أو لردعه.

3- أن السباق يشمل التنافس حول كمية القوة المسلحة (الأسلحة والقوى البشرية) ونوعيتها (فعالية الأسلحة، وتنظيم القوات المسلحة).

4- ضرورة توافر شرط التزايد السريع في كميات الأسلحة، أو التحسن السريع في نوعيات الأسلحة.[1]

(ج) نماذج سباق التسلح:

يوجد ثلاثة نماذج تحكم سباقات التسلح: نموذج رد الفعل، ونموذج الهيكل المحلي ونموذج الضرورة التكنولوجية. يشتمل نموذج الهيكل المحلي على عوامل داخلية مثل المصالح المشتركة

---

(1) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص:332

لمؤسسة البحث والتطوير والتنافس بين الخدمات والسياسة المحلية. يرى النموذج التكنولوجي الضروري أن هذا هو العامل الأكثر أهمية في قيادة سباقات التسلح النووي. الحجة في ذلك، هي أن التطور للأسلحة وتكنولوجيا البحث هو الذي يدفع سباقات التسلح التي تنسب مسيرها إلى سرعة التقدم التكنولوجي بدلاً من دفع المبادرة السياسية. هذا النموذج ليس مهمًا في حالة الهند وباكستان لأن معظم الأبحاث والتطوير تقوم به كيانات تديرها الدولة. وهذا يعني أيضًا أن التكنولوجيا يتم تطويرها في الغالب استجابة للتهديدات والمبادرة السياسية. في جوهرها، يعني أن سباق التسلح يقود التطورات التكنولوجية بدلاً من الاتجاه المعاكس. النموذج الأكثر أهمية في حالة الهند وباكستان هو نموذج رد الفعل. يفترض هذا النموذج أن الدول تزيد من تسليحها كماً ونوعاً بسبب تهديدات حقيقية أو متصورة من دول أخرى. وقد هيمن هذا النموذج على المنافسة النووية والصاروخية لجنوب آسيا.[1]

المطلب الثاني: الجانب التقليدي في سباق التسلح في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

أدى وجود الخلل التقليدي المستمر، وتنقيحات الهند لعقائدها التقليدية لدفع باكستان إلى تحديث قدراتها التقليدية وتطويرها؛ حيث تعمل باكستان على تحسين برامجها التقليدية الحالية لردع استراتيجيات الحرب التقليدية الاستباقية الهندية وأية أهداف مضادة تقليدية محتملة. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم باكستان بتحديث استراتيجياتها التقليدية، وإجراء مناورات عسكرية، وتحسين أنظمة أسلحتها، والبحث عن شراكات دفاعية جديدة. على سبيل المثال، طورت باكستان استراتيجية "Riposte" الدفاعية الهجومية بعد عام 1989. وتدعو هذه الاستراتيجية الجيش الباكستاني لشن هجوم في حالة الحرب، بهدف احتلال الأراضي الهندية بالقرب من الحدود مع كبح جماح الهجوم الأولي الهندي. لتكملة هذا المبدأ، أعادت باكستان تنظيم احتياطياتها الاستراتيجية، أي احتياطي الجيش الشمالي والجيش الاحتياطي الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، يوجد فيلق الدفاع الباكستاني السادس على مقربة من الأراضي الهندية ؛ من أجل الدفاع الأولي للبلاد ضد العدوان التقليدي الهندي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المناورات العسكرية التقليدية - مثل Azm-e-Nau، New Concept of WarFighting (NCWF)، High Mark، Strike of Thunder و Sea

(1)Jalil, Ghazala Yasmin(Spring 2017), Nuclear Arms Race in South Asia: Pakistan's Quest for Security, pp:20-21

Spark – جعلت باكستان في وضع يمكنها من تعزيز تآزر الخدمات العسكرية الثلاث في باكستان والاستعداد القتالي على طول الحدود الشرقية.

ولتعزيز الردع التقليدي ضد الهند أيضاً، تشارك باكستان بنشاط في المفاوضات وعقود ترقيات وشراء الأسلحة التقليدية من مختلف الموردين. المبادرات في المجال التقليدي مثل الإضافات و تحديث برنامج الصواريخ الصاروخية، الدفاعات الجوية، المركبات الجوية بدون طيار، الأسطول السطحي وشبه السطحي، ستساعد جيش باكستان في جانب التسلح التقليدي على تطبيق عملية محدودة أو واسعة النطاق ضد الهند إذا دعت الحاجة، وذلك بحرمان القوات الجوية الهندية من القدرة على تحقيق التفوق الجوي على باكستان. علاوة على ذلك، فإن التحسينات في الدفاعات الجوية ستمكّن القوات البرية الباكستانية من القيام بعمليات دفاعية وهجومية ضد مجموعات القتال الهندية المتكاملة.

ستساعد الإضافات أيضًا في تقليل الفجوة المتسعة بين البحريتين الهندية والباكستانية في الحرب السطحية وتحت السطحية، مما يعزز قدرة البحرية الباكستانية على حماية الخط الساحلي للبلاد والمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)، بما في ذلك منشآت موانئها في كراتشي وجوادار، والدفاع عن الممرات البحرية الحيوية في باكستان ضد الحصار الهندي المحظور خلال النزاع. هذه القدرات البحرية ضرورية للحفاظ على المجهود الحربي، حتى خلال نزاع قصير أو حرب محدودة.

هناك تغيير آخر يجري على قدم وساق في شراكات باكستان الدفاعية المتنامية. في الماضي، لعبت الصين دورًا رئيسيًا في مساعدة باكستان في شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تضم الطاقة النووية المدنية ومبيعات الأسلحة التقليدية والتدريبات العسكرية. ومع ذلك، أدرجت باكستان دولاً أخرى في قائمة شركاء الأسلحة التقليدية، حيث ستساعد هذه الشراكات الدفاعية الجديدة باكستان في الحفاظ على مستوى موثوق من التأهب التقليدي واحتواء عدم تناسق الأسلحة التقليدية في الهند.[1]

(**1**)Pakistan’s Consolidating Conventional Detrrence: An Assesment,South Asian Voices, Retrieved on 17/6/2019 from: **https://southasianvoices.org/pakistan-conventional-deterrence-assessment**

المطلب الثالث: سباق التسلح في مجال الأسلحة النووية

- أولاً: دوافع باكستان للحصول على السلاح النووي

(أ) دوافع الهند

بدايةً، لا بد من تسليط الضوء على دوافع الهند لامتلاك السلاح النووي، والتي أدت بدورها إلى خلق دوافع لدى باكستان من اجل إمتلاك نفس السلاح. تقليدياً، تسعى الدول إلى امتلاك أسلحة نووية لثلاثة أسباب: الأمن والهيبة والأيديولوجية. في هذا السياق،سعت الهند إلى السلطة والمكانة للحصول على قنبلة نووية كوسيلة لتحقيق مكانة على الساحة الدولية بين القوى الرائدة في العالم، وبما يتناسب مع موقعها المهيمن في شبه القارة الهندية. كما أنها سعت لذلك أيضاً من أجل مواجهة الصين خاصة بعد أن أصبحت دولة نووية، إضافة إلى هزيمة الهند بشكل حاسم في الحرب الحدودية الصينية الهندية القصيرة عام 1962.[1]

(ب) دوافع باكستان

يتم توجيه الاستراتيجية العسكرية في باكستان بالكامل تقريباً لتحقيق نوع من الردع والتكافؤ المحتمل مع الهند. ومن أجل هذا الهدف:

1) سعت باكستان إلى امتلاك أسلحة نووية بشكل أساسي لمواجهة تهديد التفوق العسكري التقليدي للهند وإمكاناتها النووية الكبيرة. من وجهة النظر الباكستانية، يميل الردع التقليدي إلى أن يصبح غير مستقر، وأن الأسلحة النووية هي الأساس المركزي الوحيد الممكن للردع الاستراتيجي ضد الهند. فجغرافية باكستان، بما في ذلك تركز المراكز السكانية والصناعية الرئيسية والمنشآت الدفاعية على مسافة قريبة من الحدود الهندية، وعدم وجود عمق استراتيجي للأرض الباكستانية مقارنة بالهند، يعرضها لمشاكل دفاعية هائلة. وهكذا، فإن باكستان تفعل ذلك لمواجهة المزايا العسكرية التقليدية للهند ولتوفير حصن ضد مخططات الهند العدوانية.[2]

2) مواجهة أشكال أكثر من الهيمنة الهندية على الشؤون الإقليمية، خاصة بعد الذي حصل في عام 1971؛ حيث تدخلت الهند في أزمة شرق باكستان، وقطعت جناحي باكستان وأنتجت دولة بنغلاديش الجديدة. وقد دفع ذلك رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو إلى

(**1**)Khan, Feroz Hassan(September 2015), Going Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability, ,p:19

(**2**)HİLALİ, A. Z., Pakistan's Nuclear Deterence: Political And Strategic, Dimensions , **/2012/01/A.Z.-Hilali.pdf**,pp:4-5

إعلان أنه لن يحدث مرة أخرى أن يُسمح للهند بتدمير باكستان. وحدَّت التجربة النووية التي أجرتها الهند في عام 1974 باكستان في سعيها للردع وأعطت بوتو فرصة لدمج التطلعات النووية في السياسة الداخلية.

3) بالإضافة إلى ذلك، أدركت القيادة الباكستانية بلا شك، أن تسليح الأسلحة النووية سيعزز صورة باكستان باعتبارها الدولة الأكثر تقدمًا تقنياً في العالم الإسلامي، وأن الوضع النووي سيعزز روابط إسلام أباد العسكرية مع دول العالم الإسلامي، ودول الخليج العربي.[1]

4) الأسلحة النووية هي أيضا قيِّمة لأسباب السياسة الداخلية؛ فهي كرمز للأمة، يمكن أن تساعد في توحيد مجتمع لم يتم دمجه بالكامل بعد في دولة حديثة، وبالنظر إلى الدعم الشعبي للبرنامج النووي، يمكن للنخب الحاكمة تعزيز قاعدتها السياسية.

- ثانياً: تطور البرنامج النووي للهند وباكستان: لمحة تاريخية

(أ) البرنامج النووي الهندي:

كان تطوير الهند للسلاح النووي تدريجياً، وقائماً على رد الفعل، فالتجارب النووية الصينية وحيازة باكستان للقدرة النووية من العوامل التي دفعت تطوير القدرة النووية للهند إلى المرحلة التالية.

يشتمل التطوير النووي للهند عدة مراحل: في عام 1956، بدأت الهند تشغيل أول مفاعل أبحاث لها، وهو أول مفاعل يعمل بالماء الخفيف في آسيا. استمر تطوير توليد الطاقة النووية بثبات والمساعدة التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة وكندا.

بدأ تشغيل مفاعل بحث ثانٍ، وهو Cirus، وهومُفَاعِل ماء ثقيل، في عام 1960. وبعد ذلك، تم اعتماد سياسة مَفَاعِل الماء الثقيل؛ مما أدى إلى تشغيل محطة الطاقة الذرية في ولاية راجستان في عام 1973 باستخدام مفاعل كندي. في عام 1969، تم استيراد محطة كهرباء تارابور من شركة جنرال إلكتريك باليورانيوم المخصب الذي قدمته الولايات المتحدة.

أصبحت التجربة النووية التي أجرتها الصين عام 1964 عاملاً رئيسياً في تحفيز الهند لإجراء تجربة نووية خاصة بها، بالإضافة إلى هزيمة الهند في اشتباك حدودي مع الصين في عام 1962. أصر السياسيون في شمال الهند الذين لديهم مشاعر قوية ضد الصين، وعلماء الطاقة الذرية

(**1**)Khan, Feroz Hassan, (Going Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability,p:20

ذوي النوايا القومية التكنولوجية القوية، على أن الهند يجب أن تجري تجارب نووية خاصة بها لمواجهة التجارب النووية التي أجرتها الصين. ومع ذلك، كان لمبدأ غاندي المتمثل في اللاعنف والتوجه للتعاون الدولي تأثير قوي على المثقفين والحزب الحاكم- حزب المؤتمر الوطني الهندي-.

لقد اعتقدوا أن ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية من شأنه أن يضع الهند في موقف التفوق الأخلاقي تجاه الصين في المجتمع الدولي. ومع ذلك، عندما نشأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968، حظيت الصين بوضع الدولة الحائزة للأسلحة النووية، بينما لم تكن الهند كذلك. عندما طلبت الهند ضمانات أمنية من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حالة وقوع هجوم نووي صيني، تم رفضه، الأمر الذي أدى بدوره إلى قرار الهند بعدم المشاركة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. على الرغم من أن الهند تبرر عدم مشاركتها في معاهدة عدم الانتشار النووي من قبل بسبب عدم المساواة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فقد حافظت على موقف غامض بشأن إنتاج الأسلحة النووية من عدمه.

و على الرغم من أن الهند انتصرت في الحرب الهندية الباكستانية الثالثة عام 1971، إلا أن تصرفات الهند كانت مقيدة إلى حد كبير من قبل القوى النووية الثلاث، الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي. أعطت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي الضوء الأخضر للتجارب النووية كوسيلة لتعزيز شعبيتها المحلية. حاولت الهند درء الانتقادات الدولية للتجربة النووية التي أجريت في بوخران عام 1974 من خلال وصفها بأنها "انفجار نووي سلمي". على الرغم من أن التجربة النووية أظهرت أن الهند احتفظت بإمكانية تطوير أسلحة نووية في المستقبل، فإن الحكومة الهندية كما أوضحت، أنه ليس لديها نية لإنتاج أسلحة نووية في ذلك الوقت، وهذا هو ما يشار إليه عادة باسم "سياسة الخِيار".

استندت سياسة الخِيار الهندية على المضي قدماً في التسليح في حالة ظهور تهديد استراتيجي جديد، وتم الوفاء بهذا الشرط في عام 1987 تقريبًا بسبب تطوير باكستان النووي. لا يمكن استخدام البيانات الرسمية للتأكيد عند النقطة التي اكتسبت فيها باكستان القدرة النووية وكيف قامت الهند بتقييم قدرة باكستان النووية وربطها بتطورها النووي. خلصت العديد من الأعمال البحثية إلى أنه في أواخر الثمانينيات، أصبحت العوامل النووية مرئية خلال النزاعات المسلحة الصغيرة بين الهند وباكستان بشأن كشمير. وفقًا لأحد التحليلات، ربما تكون الهند قد فكرت في هجوم وقائي ضد المنشآت النووية الباكستانية خلال الأزمة الهندية الباكستانية التي حدثت بين أواخر عام 1983 وأوائل عام 1984. في عام 1987، أعلن الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق أن باكستان شرعت بالفعل في برنامج تطوير نووي. من أجل مواجهة القدرة النووية لباكستان، اقتربت الهند خطوة من

مرحلة تسليح الخيار النووي الخاص بها، حيث امر رئيس الوزراء الهندي، راجيف غاندي، أمر بتطوير الأسلحة النووية في عام 1988.9. في هذا الوقت تقريبا، بدأت الهند تطوير أنظمة توصيل واسعة النطاق، وفي عام 1989 أجرت الهند اختباراتها الأولى على الصواريخ الباليستية متوسطة المدى من نوع أجني.

في البداية، لم يكن السعي وراء تطوير الهند للسلاح النووي مرتبطًاً منطقياً بمذهبها العسكري تجاه باكستان. وعليه، فإن التقدم الذي أحرزته التنمية النووية في الهند كان بمثابة رد فعل على الظروف، والتي كان تطوير باكستان النووية أحدها.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995، وإبرام التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، كانا من العوامل التي دفعت أخيراً سياسة خيار الهند نحو التجارب النووية. كان الاستراتيجيون الهنود والعلماء النوويون يشعرون بالقلق إزاء التأثير الحاصل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على سياسة الخيار. كان من الواضح لهم أنه بدون التجارب النووية، لن يكون من الممكن تأمين ردع نووي موثوق. مثل هذه المخاوف الأمنية التي عبّر عنها الاستراتيجيون، دفعت إلى قرار سياسي أدى إلى رفض الهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لم تكن هناك معارضة قوية لهذا القرار من جانب مؤيدي نزع السلاح النووي في المجتمع الهندي، والسبب في ذلك هو أن اقتراح الهند بنزع السلاح النووي المحدد زمنياً قد رُفض خلال مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتيجة لذلك، كان مؤيدو نزع السلاح غير راضين عن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما ذكر أعلاه، أدى الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى إضعاف النفوذ الذي يتمتع به المؤيدون الهنديون لنزع السلاح النووي.من جانب آخر، عزز الشعور القومي بين أولئك الذين شاركوا في التطوير النووي. ومع ذلك، فإن القرار النهائي بشأن التجارب النووية ما كان ممكناً بدون تنصيب الحكومة التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا. حصل حزب بهاراتيا جاناتا (BJP)، الذي دعا علنا إلى خيار "التحريض على تطوير الأسلحة النووية"، على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات العامة لمجلس النواب عام 1998، وشكل حكومة مع الأحزاب المتحالفة معه. ويسعى الحزب للحصول على وضع قوة كبرى من خلال سياسات القوة في الساحة الدولية، إضافة أن لدى بعض الإيديولوجيين في حزب بهاراتيا جاناتا عقلية عدائية تجاه الصين.

بعد التجربة النووية مباشرة في مايو 1998، كتب رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي رسالة إلى الرئيس كلينتون تشير إلى أن الصين تشكل تهديدًا، قائلًا "لدينا دولة أسلحة نووية علنية على حدودنا، وهي دولة ارتكبت عدوانًا مسلحًا على الهند في 1962 ". ومع ذلك، فإن محاولة تبرير التجارب النووية في ضوء تهديد الصين أثارت انتقادات في الداخل والخارج على السواء. نتيجة لذلك، عدلت الحكومة خطها بشأن تهديد الصين وافترضت الرأي الرسمي بأن الأسلحة النووية الصينية لم تكن السبب وراء القلق، بل نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية من الصين إلى باكستان هو الذي ساهم في تدهور البيئة الأمنية بالنسبة للهند.

بدأت الهند في تطوير أسلحة نووية بشكل جدي بعد التجارب النووية في عام 1998. وقد كان تطوير القدرة النووية حتى ذلك الحين تدريجيا استجابة للظروف. على النقيض من ذلك، أشارت الهند بوضوح إلى "الحد الأدنى الموثوق من الردع النووي" في مشروعها للعقيدة النووية الذي صدر في عام 1999. كما تم استئناف برنامج تطوير أجني الذي تم تعليقه تحت ضغط من الولايات المتحدة في عام 1994، مع إجراء الاختبارات في أبريل 1999 ويناير 2000. اليوم، تؤكد الحكومة الهندية والاستراتيجيون، أن الأسلحة النووية ضرورية من أجل التغلب على ضغوط نظام عدم الانتشار النووي والحفاظ على استقلالية صنع القرار في الدبلوماسية والسياسة الأمنية، وكذلك، من أجل أن لا تخضع للتهديدات النووية التي تمثلها الصين.[1]

(ب) البرنامج النووي الباكستاني

يعود تاريخ برنامج الطاقة النووية لباكستان إلى الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن السبب الأهم هو خسارة شرق باكستان (بنغلاديش الآن) في حرب مع الهند أدت إلى قرار سياسي في يناير 1972 لبدء برنامج سري للأسلحة النووية. ويشير المراقبون إلى انفجار الهند النووي السلمي عام 1974 باعتباره اللحظة المحورية التي أعطت إلحاحاً إضافياً للبرنامج. خلال السبعينيات، بدأت باكستان برامج لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، والبلوتونيوم لاستخدامه كمواد انشطارية للأسلحة النووية. أنتجت باكستان أولاً مواد انشطارية لأسلحتها النووية باستخدام تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم التي تعتمد على الطرد المركزي والتي أتقنتها بحلول منتصف الثمانينات. لديها كذلك أجهزة الطرد المركزي للغاز التي تقوم بتخصيب اليورانيوم عن طريق تدوير غاز سداسي فلوريد اليورانيوم بسرعات عالية لزيادة تركيز نظير اليورانيوم 235.

(**1**)Marie, Shinichi, Izuyama and Ogawa (March 2003), **The Nuclear Policy of India and Pakistan**, National Institute for Defense studies"NIDS", Security Reports, (No.4):Tokyo-Japan,pp:61-64

اكتسبت إسلام أباد التكنولوجيا لبرنامجها للأسلحة النووية من العديد من المصادر. وشملت هذه المساعدة المكثفة تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم من أوروبا والصين. تلقت إسلام أباد مساعدات صينية وأوروبية لبعض برنامج البلوتونيوم الخاص بها على الأقل. يذكر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام 2001 أن الصين قد زودت باكستان بالمواد والخبرات النووية، وقدمت مساعدة مهمة في إنتاج المنشآت النووية الباكستانية.

وشملت هذه المساعدة خلال التسعينيات من القرن الماضي باستخدام "مفاعل لإنتاج البلوتونيوم" ومغناطيسات رنين من صيني كيان لبرنامج تخصيب باكستان. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين وكوريا الشمالية صواريخ لباكستان. يقول أحد التقارير غير الحكومية لعام 2013 أن باكستان كانت تشتري مكونات لبرنامج التخصيب من كيانات أجنبية.

- برنامج تخصيب اليورانيوم:

كان لدى الولايات المتحدة والحكومات الأخرى معلومات خلال السبعينيات من القرن الماضي تفيد بأن باكستان تقوم ببناء منشأة لتخصيب اليورانيوم. وقد صرح عبد القدير خان أن باكستان بدأت تخصيب اليورانيوم في عام 1978 وأنتجت اليورانيوم العالي التخصيب في عام 1983. وأبلغت باكستان الولايات المتحدة في عام 1984 أنها تنتج فقط يورانيوم منخفض التخصيب والذي لا يستخدم كمواد انشطارية في الأسلحة النووية. ولكن، في عام 1986 أشارت مذكرة وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح (ACDA) إلى أن إسلام أباد قد انتهكت التعهد، وأضافت أن باكستان تغلبت على آخر عقبة رئيسية أمام الأسلحة النووية من خلال إنتاج ما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب لجهاز أو أكثر من الأجهزة النووية. في عام 1987 كان اليورانيوم عالي التخصيب كافيا لإنتاج قنبلة واحدة في السنة.

- برنامج البلوتونيوم:

وصف تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لعام 1985 خطة باكستانية محتملة لبناء مفاعل لإنتاج البلوتونيوم، وقد قامت باكستان بتشغيل مفاعل خوشاب لإنتاج الماء الثقيل من 40 إلى 50 ميجاوات منذ عام 1998. وتقوم إسلام أباد ببناء ثلاثة مفاعلات إضافية تعمل بالماء الثقيل الذي وسع قدرة إنتاج البلوتونيوم في باكستان إلى حد كبير في نفس الموقع بالإضافة إلى ذلك، تمتلك باكستان مصنعًا لإعادة المعالجة في منشأة New Laboratories التابعة للمعهد الباكستاني للعلوم والتكنولوجيا (PINSTECH). حدد التقرير أن عامي 2000 و2002 هما التاريخان اللذان بدأ فيهما مصنع PINSTECH. كما قامت باكستان أيضاً ببناء محطة إعادة معالجة ثانية في PINSTECH، وقد تستكمل معمل إعادة معالجة يقع في شاسما.

● تطوير الأسلحة النووية:

كانت لدى الولايات المتحدة معلومات خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي من أن باكستان كانت تسعى للحصول على تصميمات أسلحة نووية. ووفاً لمصادر وزارة الخارجية في عام 1978، قدرت الولايات المتحدة أن الأمر سيستغرق من باكستان على الأقل ثلاث إلى خمس سنوات لإنتاج جهاز تفجير نووي، فبحسب تقدير للمخابرات القومية لعام 1982، أن التجارب النووية الباكستانية ستكون ممكنة للمرة الأولى في أواخر عام 1983 أو 1984. يذكر تقرير مجلس الاستخبارات القومي لعام 1985 أن باكستان ربما لديها تصميم عملي لجهاز متفجر نووي وكان على الأرجح سنة أو سنتين بعيداً عن القدرة على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب لمثل هذا الجهاز. وفقًا لتقرير المخابرات المذكورلعام 1991، كان لدى باكستان تصميم أسلحة نووية قابل للتطبيق ولديه مكونات يمكن تجميعها في الأجهزة النووية في مهلة قصيرة. وصلت إسلام أباد إلى مثل هذه القدرة بحلول نهاية الثمانينيات وفقًا لتقرير صدر عام 1993 إلى الكونغرس من مجلس الأمن القومي.

ذكر المسؤولون الباكستانيون أن الفترة 1984-1985 هي الفترة التي اكتسبت خلالها باكستان القدرة على تفجير عبوة ناسفة نووية. صرح عبد القدير خان في مقابلة نشرت في مايو 1998 أن إسلام آباد حققت القدرة على تفجير مثل هذه العبوة في نهاية عام 1984. علاوة على ذلك، أخبر سياسيون باكستانيون كبار لجنة برلمانية كندية في يونيو 1998، أن باكستان وصلت إلى العتبة النووية بين عامي 1984 و1985.

وفقًا لمسؤول سابق في قسم الخطط الاستراتيجية الباكستانية (فيروز خان)، طورت باكستان جهازًا نووياً مناسباً لإجراء تجارب تفجيرية بحلول نهاية عام 1984.

فشل الرئيس بوش في التصديق في عام 1990 على أن باكستان لا تمتلك جهازاً متفجراً نووياً، ما أدى إلى وقف المساعدات العسكرية والمالية بموجب تعديل Pressler. بعد أن أجرت الهند تجارب الأسلحة النووية في 11 مايو و13 مايو 1998، ردت الحكومة الباكستانية في 28 مايو و30 مايو بستة اختبارات في غرب باكستان. كان محصلة الاختبار ما بين 5 و10كيلوطن وفقًا للتحليل الزلزالي. وقال وزير الخارجية الباكستاني في ذلك الوقت إن هذه الاختبارات كانت لإظهار مصداقية الردع النووي للبلاد. فرضت الولايات المتحدة عقوبات إضافية بعد الاختبارات،

لكن تم رفعها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، لمشاركة باكستان في التحالف مع الولايات المتحدة في الحرب على أفغانستان.[1]

- ثالثاً: التفجيرات النووية من قبل الهند وباكستان في عام 1998:

(أ) الفعل ورد الفعل

أصبحت جنوب آسيا منطقة نووية بشكل علني في 11 و13 مايو 1998، عندما قامت الهند بتفجيراتها النووية العسكرية. بررت الهند تفجيراتها النووية بزعم أنها فعلت ذلك من أجل احتواء الصين، التي كانت تقدم تعاونًا لباكستان في تطوير البرامج النووية والصاروخية. وهكذا، كان للقدرة النووية الهندية طبيعة هيمنة في جنوب آسيا. بالنسبة لباكستان، فقد جعلتها التحالفات العسكرية الغربية غير الناجحة في وضع من الضعف أمام الهند، ومنحها اكتساب الطاقة النووية الاعتماد على الذات والثقة.

في مواجهة هذا التهديد، اتخذت باكستان قرارًا سياسيًا بإجراء تجاربها النووية العسكرية، متجاهلة كل ضغوط العالم. حظي قرار الحكومة بدعم محلي شعبي ساعد القيادة على مواجهة القيود المحلية المتعلقة بالتفجيرات النووية.

أصبحت الأسلحة النووية جزءاً لا يتجزأ من الخطاب الاستراتيجي لباكستان. كان العامل الهندي هو نقطة التقاء الخطاب الأمني المهيمن في باكستان، واعتُبِر هذا الخطاب واجباً وطنياً للرد على انفجارات الهند النووية. بعد انفجار التجارب النووية، قال رئيس الوزراء نواز شريف: "لقد توصلنا إلى المساواة مع الهند بتفجير خمس قنابل نووية من جانبنا". وأعلن أن باكستان فعلت ذلك بسبب مخاوفها الأمنية، وأن ذلك ضروري للسلام والاستقرار في جنوب آسيا. بعد القيام بتفجيراتها النووية، أصبحت باكستان الآن في وضع يمكنها من المساومة مع الهند عندما يتعلق الأمر بطاولة التفاوض لتسوية خلافاتها من خلال المحادثات. وعليه، اكتسبت باكستان الثقة السياسية والاستراتيجية في تعامله مع الهند بحكم القدرة النووية.[2]

(**1**)Kerr, Nikitin, Paul K. and Mary Beth, **Pakistan's Nuclear Weapons**, pp:2-6

(**2**)Adnan, Mubeen, Nuclearization of South Asia 1998: Pakistan's Domestic Constraints,pp:42,45,46

(ب) نوعية تجارب التفجيرات التي قامت بها باكستان

في 28 مايو 1998، أعلنت باكستان أنها أجرت بنجاح خمس تجارب نووية. أفادت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية أن التجارب النووية الخمس التي أجريت في 28 مايو قد أحدثت إشارة زلزالية بلغت 5.0 على مقياس ريختر، مع إنتاج يصل إجمالية إلى 40 كيلو طن (TNT المكافئ). وقد أوضح الدكتور عبد القادر خان ادعى أن أحد الأجهزة كان عبارة عن جهاز انشطاري معزّز وأن الأجهزة الأربعة الأخرى كانت عبارة عن أجهزة نووية دون كيلوطن. في 30 مايو، 1998، اختبرت باكستان رأسًا حربيًا نوويًا آخر بلغ إنتاجه 12 كيلوغراماً. وأجريت الاختبارات في بلوشستان، ليصل العدد الإجمالي للاختبارات المطالب بها إلى ستة.

جاءت هذه التجارب بعد أسبوعين من إجراء الهند خمس تجارب نووية خاصة بها يومي 11 و13 مايو، وبعد العديد من التحذيرات من قبل المسؤولين الباكستانيين بأنها سترد على الهند.[1]

- رابعاً: التطور اللاحق في الترسانة النووية الباكستانية في سباق التسلح

اختبرت كل من الهند وباكستان، بدرجات متفاوتة من النجاح، أنواعًا مختلفة من التقنيات وفئات من القنابل الانشطارية: قنابل ذرية تملك القدرة الكافية للقضاء على مدينة متوسطة الحجم (سلاح من الهند بقوة 12 كيلو طن وسلاح من باكستان بوزن 15 كيلو طن)؛ وأجهزة الكيلوتونات الفرعية التي يُفترض أنها تعمل كأسلحة نووية في ساحة المعركة. وقد أوضحت الهند أنها أجرت تجربة على قنبلة هيدروجينية تبلغ 43 كيلوطن، وكانت ناتجًا منخفضًا عن انفجار سلاح نووي حراري متكامل. هناك تكهنات بأن الهند ربما تكون قد أنتجت حوالي 400 كيلوغرام من البلوتونيوم المعاد معالجته من الوقود المشع في مفاعلي Cirrus وDhruva، والتي يمكن تصنيع 70 إلى 80 جهازًا نوويًا منها. تشير مصادر أخرى إلى أن الهند قد تتخلص من ما يصل إلى 1.95 طن من البلوتونيوم المستمدة من ستة مفاعلات نووية من نوع CANDU غير خاضعة للضمانات، وهو ما يكفي لإنتاج أكثر من 400 رأس حربي. الهند لديها أيضا القدرة على إنتاج التريتيوم لقنابل الهيدروجين.

(**1**)Pakistan Nuclear Weapons, A Brief History of Pakistan's Nuclear Program Retrieved on 18/6/2019 from: **https://fas.org/nuke/guide/pakistan/nuke/**

على النقيض من ذلك، يتم إنتاج أسلحة باكستان النووية من يورانيوم مخصب عالي التوليد من أجهزة الطرد المركزي في مختبر كاهوتا. تتراوح المواد الانشطارية بين 400 كيلوغرام و600 كيلوجرام، مما يسمح بتصنيع حوالي 20 إلى 30 سلاحًا نوويًا. وقد أبلغ وزير الخارجية جوهر أيوب خان أن الاختبارات الستة في باكستان كانت تستند إلى "أجهزة الانشطار المعززة التي تستخدم اليورانيوم 235" ، كما ان لدى باكستان أيضاً القدرة على إجراء انصهار أو انفجار حراري نووي. أعلن تقرير مختبر لوس ألاموس الوطني الأمريكي أن التجارب النووية الباكستانية القائمة على أسلحة أصغر وأقوى تعتمد على البلوتونيوم يمكن أن تتناسب بسهولة مع الصواريخ الباليستية أكثر من تلك التي تغذيها اليورانيوم العالي التخصيب الذي أنتجته باكستان مؤخرًا. القدرة على استخلاص البلوتونيوم المحتوي على الأسلحة من مصنع تشاشما وكميات كبيرة من البلوتونيوم للأسلحة متاحة أيضًا من مفاعل خوشاب في مقاطعة البنجاب، التي تعمل بكامل طاقتها وستكون قادرة قريبًا على إنتاج 5 إلى 10 كيلوجرام من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، يكفي لقنبلة واحدة سنويا.[1]

وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في بداية سنة 2017، تمتلك باكستان حوالي 130-140 سلاحًا نوويًا، بينما تمتلك الهند وفقاً لنفس الإحصائية ما مقداره120-130 سلاحاً نووياً.[2] إلا ان بعض التصريحات لبعض المسؤولين الباكستانيين تبين أن لدى باكستان أكثر من هذا العدد؛ فقد صرح الدكتور مباركماند، العالم المشارك بشكل في برنامج الأسلحة النووية في البلاد، في مقابلة بأن الصين، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة فقط لديها أسلحة نووية أكثر من باكستان. ووفقا لأحد التقديرات غير الرسمية، أنتجت باكستان حوالي 3000 كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة ونحو 200 كيلوغرام من البلوتونيوم للأسلحة النووية.

وكما جاء في التقرير الصحفي لعام 2014 نقلاً عن الدكتور مباركماند، فإن "باكستان لديها أكثر من 15 نوعًا من الأسلحة النووية، بدءاً من الأسلحة الكبيرة التي يمكن حملها على الطائرات المقاتلة إلى الأسلحة الصغيرة التي يمكن تحميلها على الصواريخ الباليستية، وحتى الرؤوس الحربية الأصغر لصواريخ كروز و الأسلحة النووية التكتيكية .وقد أنتجت باكستان أيضًا رؤوسًا حربية تعتمد على البلوتونيوم، تحتوي على الأرجح حوالي 4-6 كيلوغرامات من البلوتونيوم، وفقا لتقدير أحد الخبراء. وبحسب ما ورد عالجت باكستان قضايا البقاء على قيد الحياة من خلال متابعة

(**1**)HİLALİ,A. Z.,Pakistan's Nuclear Deterence:Political And Strategic Dimension,p:13
(**2**)World nuclear forces,(SIPRI), Retrieved on 18/6/2019 from:www.sipri.orgy/yearbook/2017/11

قدرة الضربة الثانية، من خلال بناء مرافق تخزين وإطلاق قوية ومدفونة بعمق، ونشر صواريخ متحركة على الطرق، ونشر دفاعات جوية حول المواقع الاستراتيجية، واستخدام تدابير الإخفاء.[1]

- خامساً: أنظمة توصيل الأسلحة النووية

تمتلك كل من الهند وباكستان طائرات وصواريخ باليستية لتوصيل الأسلحة النووية قادرة على الوصول فعليًا إلى جميع أراضي الدولة المعارضة. تمتلك الهند 16 طائرة مقاتلة متعددة المهام من طراز Sukhoi 30K / MK (يبلغ نصف قطرها القتالي 1500 كيلومتر) و63 مقاتلة من طراز ميج 29 (نصف قطر قتالي يبلغ 630 كيلو مترًا) و84 طائرة من طراز Jaguar S (I) ذات اختراق عميق (نصف قطر قتالي مع خزانات وقود خارجية تصل إلى 1،408 - 135 طائرة هجومية من طراز MiG-27 (نصف قطر قتالي مع خزانات وقود خارجية بطول 540 كيلو مترًا)، و40 مقاتلة من طراز Mirage 2000H (نصف قطر قتالي مع خزانات وقود خارجية تبلغ مساحتها 1،852 كيلو مترًا) - جميعها ذات قدرة نووية. هذه الطائرات لديها مجموعة لتغطية باكستان بشكل فعال. تقتصر الطائرات الباكستانية ذات القدرة النووية على 32 مقاتلة من طراز F-16 A / B (نصف قطر قتالي بخزانات وقود خارجية يبلغ طولها 1371 كيلومتراً). كما من أنه يمكن تكييف 122 قاذفة مقاتلة من طراز Mirage (نصف قطر قتال 500 كيلومتر) لتناسب المهام النووية.[2]

من ناحية أخرى، قامت باكستان رداً على تطوير الهند صواريخ باليستية كوسائل إيصال نووية، بتطوير نفس المجال من الصواريخ: منها ما هو قصير المدى، ومنها ما هو متوسط المدى. وتتراوح حمولتها التفجيرية- إضافة إلى قدرتها على حمل الرؤوس النووية ما بين 200-1000 كغم. وكان آخر هذه التجارب في يناير 2017.[3]

- سادساً: سباق التسلح في مجال الصواريخ الاستراتيجية (القادرة على حمل رؤوس نووية)

منذ عام 1998، قامت كل من الهند وباكستان بإجراء عدد متقارب من اختبارات الصواريخ ذات البعد الإستراتيجي من حيث طول مدى الصواريخ، أو حمولتها التفجيرية، أو قدرتها على حمل رؤوس نووية. فمن العام المذكور إلى عام 2012، كان عدد التجارب الصاروخية متقارباً للدولتين؛

(**1**)Kerr, Nikitin, Paul K. and Mary Beth, **Pakistan's Nuclear Weapons**,pp:6-7

(**2**)Geller, Daniels(2003), Nuclear Weapons and the Indo-Pakistani Conflict: Global Implications of a Regional Power Cycle, , **International Political Science Review,** Vol 24, (No.1), International Political Science Association- SAGE Publications:London, Thousand Oaks, CA and New Delhi,p:141

(**3**)Jalil, Ghazala Yasmin, Nuclear Arms Race in South Asia: Pakistan's Quest for Security, ,p:25

حيث كان 60 للهند، و55 للباكستان. ومن عام 2013 إلى عام 2017، أجرت الهند 3 تجارب، بينما أجرت باكستان 5 تجارب. كان آخر هذه التجارب لباكستان، تجربة صاروخ باليستي أرض - أرض من طراز "أبابيل" متعدد الرؤوس يبلغ مداه 2200 كلم ويمكنه حمل شحنات نووية وتقليدية. وبهذا تكون باكستان انضمت إلى نادي الدول المصنعة للصواريخ التي تعمل بنظام متعدد الرؤوس والمعروف بنظام (MIRV- multiple independently targetable reentry vehicle) الذي تعلن امتلاكه 5 دول: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين. [1]

المطلب الرابع: الإنفاق العسكري

يُعتبر الإنفاق العسكري جزءاً من سباق التسلح بين الدول، خاصة في الحقبة المعاصرة نظرا للتطور التكنلوجي في مجال تصنيع السلاح، سواءً اكان التقليدي أو النووي. إضافة إلى عوامل أخرى في هذا السياق: كزيادة النزاعات بين الدول، ما يترتب عليها من تحديات استراتيجية على مختلف المستويات.

- أولاً: تعريف الإنفاق العسكري

ثمة تعريفات مختلفة لمفهوم الإنفاق العسكري. بعضها يتناوله من منظور ضيّق حيث يختصره بتلك "الموارد المكرَّسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة"، وبأنه "جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرُّضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية". هذا التعريف لا يأخذ في الحسبان مختلف أوجه الإنفاق المرتبط بالأغراض العسكرية، وإنما يركز فحسب على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة. كما أنه لا يتضمَّن الأنشطة المدنيَّة التي تقع ضمن موازنة الدفاع، كمشاريع الأبنية الأساسية وأعمال الإغاثة. وإذا ما أخذ بهذا المفهوم للإنفاق العسكري فإنه سيكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق، لأنه سيكون في الغالب أدنى مما هو في الواقع، وسيجعل مقارنته مع الإنفاق العسكري في الدول الأخرى غير دقيقة.

على العكس من هذا التعريف الضيّق للإنفاق العسكري، يتناول البعض هذا المفهوم بمنظور أوسع، فيعتبر أنه يضم كلاً من البنود الآتية:

(**1**)Dalton, Tandler, Toby and Jaclyn(September2012), **Understanding the arms race in South Asia**, Carnegie Endowment for International Peace:USA,p:7

See also:

باكستان تدخل نادي الدول المصنعة للصواريخ متعددة الرؤوس/قناة العربية

Retrived on 19/6/2019 from**: www.alarabiya.net**

- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية، بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بها.

- نفقات البرامج الأخرى المبرَّرة على أرضية الأمن القومي.

- المدفوعات كلها للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة.

غير أن التعريف الأوسع والأكثر شمولية للإنفاق العسكري هو ذلك الذي يستخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، حيث يرى أن الإنفاق العسكري يتضمَّن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية:

أ) القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.

ب) وزارات الدفاع، وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية

ج) القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدرَّبة ومجهَّزة لعمليات عسكرية.

د) الأنشطة العسكرية في الفضاء. وهو يشمل جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على:

1) الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الإجتماعية للأفراد.

2) العمليات والصيانة.

3) المشتريات.

4) البحث والتطوير العسكريين

5) المساعدة العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني، والإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل الإعانات المخصَّصة لمحاربين قدامى، ولإجراءات تسريح من الخدمة، وتبديل أسلحة وتدميرها.

- ثانيا: العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري

إن الإنفاق العسكري هو بمنزلة قرار سياسي، استراتيجي، اقتصادي. وبدهي أن تخضع عملية اتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير عوامل مختلفة، تتفاعل في ما بينها، سياسية واستراتيجية واقتصادية:

(أ) العوامل السياسية: تتمثَّل في الوضع السياسي القائم في البلد المعني، وطبيعة نظام الحكم، ودرجة الإستقرار السياسي فيه. وطبيعي أن ثمة علاقة مباشرة بين عدم الإستقرار السياسي والإنفاق العسكري. وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية يمكن أن تجعل إنفاق البلد عند مستويات عالية.

(ب) العوامل الإستراتيجية: وتتمثَّل في خطر نشوب حرب، حيث أن الإنفاق العسكري يكون عالياً في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب. وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، التي تطلق سباقات تسلُّح بين دول المنطقة.

(ج) العوامل الإقتصادية، وتتمثَّل في:

1- توافر الموارد الإقتصادية، فكلما كانت الدولة غنية بالموارد الإقتصادية، كانت أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.

2- مستوى التنمية الإقتصادية، والذي يُعبر عنه عادة بالتغيُّرات في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني. حيث أن مستوى التنمية الإقتصادية يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري. فمع تزايد وتائر النمو قد يميل الإنفاق العسكري إلى الإرتفاع.

3- الصرف الأجنبي، فتوافر الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، ما يدفع النفقات العسكرية إلى الإرتفاع، والعكس صحيح.

4-التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية. ففي الدول التي تتوافر فيها صناعات عسكرية، تجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كافٍ على إنتاج هذه الصناعات، الأمر الذي يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة.[1]

(**1**)دياب، محمد(كانون الثاني2011)، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية، **مجلة الدفاع الوطني**(عدد75):لبنان، ص:72-75

- ثالثاً: الإنفاق العسكري الباكستاني

تعتمد النفقات العسكرية لباكستان على كيفية إدراكها للتهديدات الناشئة بدرجة أولى عن جارتها الهند؛ فالجيش الباكستاني يبرر نفقاته على أساس نفقات الهند العسكرية. فاعتمادا على العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري المذكورة سابقا، نجد أن العامل السياسي له دور مؤثر في إنفاق باكستان العسكري من خلال تحالفاته الإقليمية ومدى ارتباطه بتحالفات عسكرية يمكن أن تجعل إنفاق البلد عند مستويات عالية. ويظهر ذلك جليا في تحالف باكستان مع الصين في المجالين العسكري والسياسي. يُضاف إلى ذلك العوامل الإستراتيجية التي أدت وتؤدي في المستقبل إلى وقوع حرب كقضية كشمير بين باكستان والهند. يمكن رؤية مقدار حجم الإنفاق العسكري في الفترة الأخيرة لباكستان من خلال تصريح وزير المالية الباكستاني للجمعية الوطنية للبلاد في أواخر شهر مايو2017 "بأن باكستان ستزيد الإنفاق الدفاعي بمقدار 578 مليون دولار أي أن المعدل سيصبح 8.78 مليار دولار في السنة المالية 2017-2018. وهذا يمثل زيادة متوقعة بنسبة 7٪ في إجمالي نفقات الدفاع".[1] من جانب آخر، ومع زيادة باكستان لنفقاتها العسكرية، فإنها تبقى دون معدلات الإنفاق العسكري للهند، نظرا لقوة اقتصاد الأخيرة وتنوع مواردها مقارنة مع باكستان. ومن خلال الشكل التالي، يتبين لنا حجم ميزانية الإنفاق العسكري لكل من باكستان والهند.

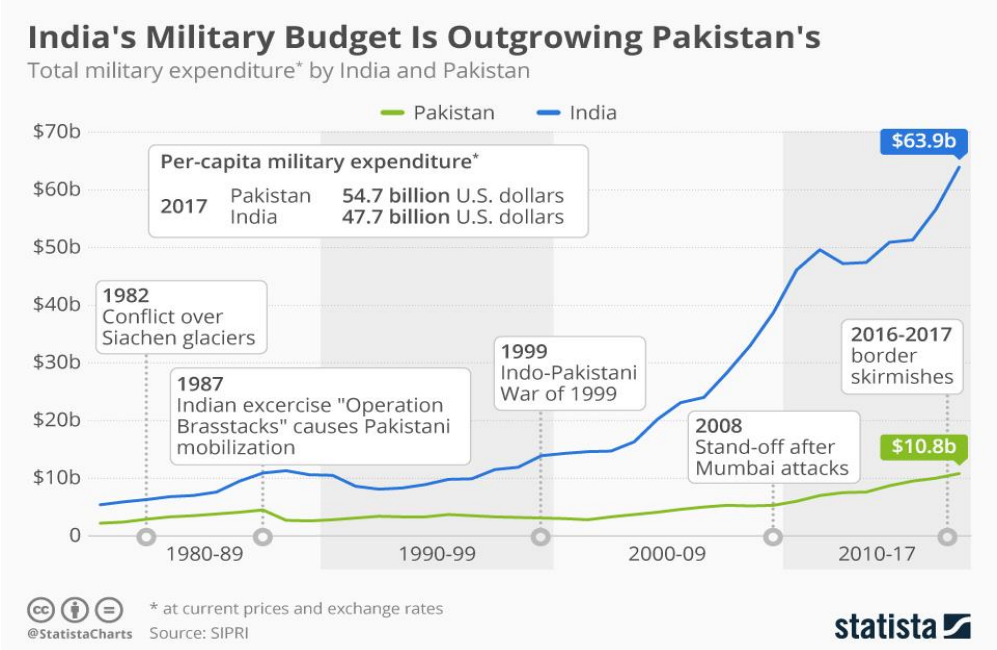

الشكل-15:معدل الميزانية العسكرية بالدولار بين باكستان والهند في فترة الدراسة [2]

(**1**)Gady, Franz-Stefan(June 05, 2017), Pakistan Raises Defense Spending Pakistan is slated to increase its defense budget by around 7 percent in fiscal year 2017-2018, The Diplomate Journal,Retrieved on 19/6/2019 from: **https://thediplomat.com/2017/06/pakistan-raises-defense-spending**

(**2**)https://www.statista.com/chart/17197/india-and-pakistan-defense-budget,according to:Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI),Retrieved on19/6/2019

المبحث الرابع: أزمات أمنية بين باكستان والهند ومواقف السياسة الخارجية الباكستانية منها

وقعت أزمات أمنية في اعوام 2007، 2008، ما بين باكستان والهند. وتختلف هذه الأزمات عن الأزمات الأخرى التي وقعت في أعوام 2001 و2002،حيث أن الأخيرة كانت في النطاق المباشر للنزاع بين باكستان والهند حول كشمير. أما الأزمات التي سبق ذكرها، فقد جاءت في سياق أوسع، حيث وقعت أزمتين منهما على أراضي الهند، بينما وقعت أخرى خارج باكستان والهند، وتحديداً في السفارة الهندية في أفغانستان. سيقوم هذا المبحث بمناقشة حيثيات هذه الأزمات وكيف كانت مواقف السياسة الخارجية الباكستانية منها.

المطلب الأول: أحداث سامجاهوتا (Samjhauta Express) 18 فبراير 2007

- أولاً: سياق الأحداث

وقع تفجير باستخدام القنابل في حوالي منتصف ليل يوم 18 فبراير 2007 على Samjhauta Express، وهي عبارة عن محطة خدمة قطارات تعمل مرتين في الأسبوع تربط بين الهند وباكستان. انفجرت القنابل في عربتين، كلاهما ممتلئة بالركاب، بعد أن مر القطار ديوانا بالقرب من مدينة بانيبات الهندية، على بعد 80 كم شمال نيودلهي. قُتِل 70 شخصاً في النيران التي تلت ذلك وأصيب العشرات، كان معظمهم من المدنيين الباكستانيين. وكان من بين الضحايا أيضاً بعض المدنيين الهنود، وثلاثة من رجال شرطة السكك الحديدية.

عثر المحققون في وقت لاحق على حقائب تحتوي على متفجرات ومواد قابلة للاشتعال، بما في ذلك ثلاث قنابل غير منفجرة، وقد كان داخل واحدة من الحقائب مؤقت رقمي مغلف بالبلاستيك الشفاف بجانب عشرات الزجاجات البلاستيكية التي تحتوي على زيوت الوقود ومواد كيميائية. أدانت كل من الحكومتين الهندية والباكستانية الهجوم، وتكهن المسؤولون من كلا الجانبين بأن الجناة يعتزمون تعطيل تحسين العلاقات بين البلدين، لأن الهجوم جاء قبل يوم واحد من وصول وزير الخارجية الباكستاني خورشيد محمود قصوري إلى نيودلهي لاستئناف محادثات السلام مع القادة الهنود.

بدأت الحكومة والإعلام الهندي في البداية توجيه أصابع الاتهام إلى باكستان. تلا ذلك إدانة واسعة النطاق لباكستان، ولا سيما من حزب بهاراتيا جاناتا المعارض، واتُهمت باكستان بإيواء الإرهابيين وإحباط محاولات السلام عن عمد مع الهند. أدان وزير السكك الحديدية الهندي Lalu Prasad Yadav الحادث وتابع القول: "إن الهجوم كان محاولة لعرقلة تحسين العلاقات بين الهند

وباكستان". كما أعلن عن دفع تعويضات لأقرباء المتوفين والجرحى. ادعى وزير الداخلية شيفراج باتيل أن من يقف وراء هذا الحادث هو ضد السلام ويريد أن يفسد علاقتنا المتنامية مع البلدان الأخرى. أعرب رئيس الوزراء مانموهان سينغ عن الحزن والأسى لخسارة الأرواح، وتعهد بإلقاء القبض على الجناة. وعدت وزارة الخارجية الهندية أيضًا بإصدار تأشيرات للأقارب الباكستانيين للقتلى أو المصابين في التفجيرات. ونددت حزب بهاراتيا جاناتا المعارض بالهجمات وطلب من المؤتمر الوطني الهندي الحاكم مطالبة باكستان بالامتثال لوعودها لعام 2004 بقمع الإرهاب العابر للحدود. كما طالب الحزب بمشروع قانون أكثر صرامة لمكافحة الإرهاب لاتخاذ نهج عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب في الهند.

- ثانياً: موقف السياسة الخارجية الباكستانية

(أ) التصريحات الإعلامية:

كان رد فعل حكومة باكستان من خلال وزير خارجيتها خورشيد محمود قصوري، معلنا أن هذا كان عملاً إرهابياً يجب أن تحقق فيه السلطات الهندية. وقال قصوري "إن الهجوم الإرهابي لن يوقف رحلته إلى الهند، لأنه سيغادر غدًا إلى دلهي لتعزيز عملية السلام". ورداً على الهجوم الإرهابي، صرح الرئيس برويز مشرف أن مثل هذه الأعمال الإرهابية الوحشية لن تؤدي إلا إلى زيادة تعزيز عزمنا على تحقيق الهدف المنشود من الطرفين. قال مشرف أيضًا إنه يجب إجراء تحقيق هندي كامل حول الهجوم". وفيما يتعلق بمحادثات السلام المقبلة، قال: "لن نسمح للعناصر التي تريد تخريب عملية السلام الجارية بالنجاح في مخططاتها".

(ب) التعاون المتبادل:

وافقت الحكومتان الهندية والباكستانية على اتفاق ثنائي لتوسيع خدمات نقل الركاب والشحن بين البلدين حتى عام 2010. في أواخر أبريل، بدأت الحكومتان الهندية والباكستانية اتخاذ خطوات لإجراءات السلامة والأمن في Samjhauta Express. بدأ البلدان تبادل المعلومات حول المسافرين على القطارات؛ حيث أصبح القطار يخضع لنظام الحجز، وكما قال أحد مصادر وزارة السكك الحديدية: "لدينا الآن بيانات كاملة عن الركاب من بيانات حجز التذاكر الخاصة بهم قبل ساعات قليلة من ركوبهم، ومغادرة القطار". وفي أواخر أبريل أيضاً، تمت إضافة ثلاثة مدربين جدد مجهزين بأحدث أنظمة مكافحة الحرائق في الهند إلى Samjhauta Express. علقت مصادر وزارة السكك الحديدية الهندية أن النظام يعمل بضغط الفرامل، وأن هذا النظام المغطى بالزجاج يمكن أن يلقي المياه حتى 15 متراً. اجتمع الأعضاء الهنود والباكستانيون في مجموعة آلية مكافحة الإرهاب (ATM-Anti Terrorism Mechanism) في 22 أكتوبر 2007 للوقوف على آخر

مجريات التحقيق. توصلت التحقيقات لاحقاً إلى علاقة متطرفين هندوس بالحادث، وكان من بينهم ضباط عسكريون، كان هدفهم من هذا التفجير تعطيل محادثات السلام بين الهند وباكستان.[1]

المطلب الثاني: الهجوم على السفارة الهندية في كابول 7 يوليو 2008

- أولاً: طبيعة الهجوم

وقع هجوم بسيارة مفخخة على السفارة الهندية في العاصمة الأفغانية كابول في 2008/7/7 أسفر عن مقتل 41 شخصا، وكان من بين القتلى ملحق دفاع هندي ودبلوماسي. واتهمت الهند باكستان بالوقوف وراء هذا التفجير؛ حيث صرح احد المسؤولين الأمنيين في الهند بذلك قائلاً "بأنه ليس لدينا شك في أن المخابرات الباكستانية تقف وراء هذا العمل". إضافة إلى ذلك، قال "إن الهند لديها قدر لا بأس به من الأدلة التي تربط جهاز المخابرات الباكستانية بالسيارة المفخخة".

- ثانياً: رد فعل السياسة الخارجية الباكستانية

قامت باكستان بالتعامل مع هذا الحدث من خلال بعدين:

♦ البعد الأول: البعد الإعلامي

رفضت باكستان هذه المزاعم ؛ حيث وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية محمد صادق بأن التقارير والتصريحات الهندية حول علاقة المخابرات الباكستانية بالتفجير غير صادقة، وقال إنه لا يوجد دليل على تورط المخابرات الباكستانية، وأن وسائل الإعلام الأجنبية تستمر في كتابة مثل هذه الأشياء ضد المخابرات الباكستانية، ونحن نرفض هذه المزاعم. وقال شيري رحمن "إنه من المؤسف أن الاتهامات قد وجهت عندما كانت باكستان تسعى إلى المضي قدما في عملية السلام مع الهند".

♦ البعد الثاني: البعد الدبلوماسي من خلال اللقاءات الثنائية

في 15 أكتوبر 2008، في اجتماع ثنائي هندي باكستاني لمعالجة الإرهاب عبر الحدود وانتهاكات وقف إطلاق النار، أنكرت إسلام أباد أي دور للمخابرات الباكستانية في تفجيرات 7 يوليو 2008 ؛ فقد نفى مستشار الأمن القومي الباكستاني محمود علي دوراني أي تورط لباكستان عندما طُلب منه التعليق على التقارير التي تزعم أن المخابرات الباكستانية دبرت تفجيرات كابول. كما وضح من جانب آخر أن تفجيرات كابول ستتم مناقشتها بالتفصيل في اجتماع الآلية المشتركة

(**1**)Samjhauta Express bombing 2007, Retrieved on 13/6/2019 from:
https://en.wikipedia.org/wiki/2007_Samjhauta_Express_bombings

لمكافحة الإرهاب في وقت لاحق من نفس الشهر. وقد أنهى البلدان اجتماعًا خاصًا بينهما في مذكرة إيجابية لمكافحة الإرهاب.[1]

المطلب الثالث: أزمة بومباي 26 نوفمبر 2008

- أولاً: سياق الأحداث

في وقت مبكر من مساء الاربعاء الواقع في 2008/11/26 نجحت مجموعة صغيرة عالية التدريب والتسليح في التسلسل الى عاصمة الهند الاقتصادية مومباي وقامت بسلسلة هجمات دامية في عشرة مواقع. أشار مسؤول أمني هندي إلى أن ما لا يقل عن 12 مهاجما وصلوا على متن زوارق سريعة بعد انزالهم في عرض البحر بواسطة سفينة تجارية وانقسموا الى مجموعتين بعد الوصول الى الشاطىء.

في البداية قام اثنان على الأقل بمهاجمة حشد من المسافرين في إحدى محطات القطارات في المدينة مستخدمين الأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية فقُتِل أكثر من 50 شخصا. وتمكن المهاجمون من الإفلات من قوات الأمن التي وصلت الى المحطة، فهاجموا بعد ذلك مستشفى كاما الخيري للنساء والأطفال، واطلقوا النار بشكل عشوائي داخله فهرعت قوات الامن الى المستشفى فقتل في المواجهات رئيس قسم مكافحة الارهاب في المدينة واثنين من مساعديه.

هاجمت مجموعة أخرى مقهى ومطعم ليوبولد، الذي يُعتبر قبلة السواح والأجانب في المدينة وقال أحد شهود العيان أن المهاجمين اخرجوا اسلحتهم من الحقائب والقوا في البداية ثلاثة قنابل يدوية ثم فتحوا النار بشكل عشوائي على كل شيء كان يتحرك. وقامت مجموعة أخرى بالاستيلاء على سيارة للشرطة وفتحت النار على المارة قبل أن يصل المهاجمون إلى الهدفين الرئيسيين في المدينة، وهما فندقا تاج محل واوبروي ترايدنت اللذان يعتبران أفخم فندقين في المدينة إلى جانب مجمع تجاري وسكني يضم مركزا يهوديا وفندقا يستخدمه الإسرائيليون.

لم تستبعد المصادر الأمنية الهندية أن يكون من بين المهاجمين من وصل إلى المدينة قبل وصول المجموعة القادمة من البحر، وقامت بتجهيز الأسلحة والمتفجرات وانضمت إلى المجموعة القادمة عبر البحرعند وصولها. في فندق تاج محل بدء إطلاق النار عند المسبح وعند دخول

(**1**)India blames Pakistan for Kabul embassy attack,Retrieved on13/6/2019 from: https://**www.reuters.com/article/us-india-afghan/india-blames-pakistan-for-kabul-embassy-attack-idUSBOM7063020080713**. See also: India shares evidence with Pak. on ISI 'link' to Kabul attack, Retrieved on 13/6/2019 from:
https://web.archive.org/web/20110818123638/http://www.hindu.com/thehindu/holnus/000200810241925.htm

المسلحين إلى الفندق قاموا بإحتجاز بعض نزلاء الفندق رهائن لديهم. انتقل المهاجمون إلى الطوابق العليا في الفندقين واطلقوا النار على كل من وجدوهم في طريقهم. أصبح المهاجمون في موقع أفضل في مواجهة قوات الأمن التي حاصرت الفندقين مع وجود عدد غير معروف من الرهائن لديهم.

استعانت السلطات الهندية بقوات الكوماندوس التي خاضت معارك مع المهاجمين من طابق إلى آخر ومن غرفة إلى أخرى.هبطت قوات الكوماندوس بواسطة الطائرات العمودية على سطح المركز اليهودي واقتحمته فقتلت اثنين من المهاجمين ووجدت جثث خمسة اسرائيليين داخل المبنى.

سيطرت قوات الكوماندوس الهندية على فندق اوبروي ترايدنت وانقذت اكثر من 90 رهينة وعثرت على جثث 24 شخصا.وبعد ثلاثة ايام من المواجهات الدامية تكمنت قوات الأمن الهندية من قتل آخر ثلاثة مسلحين في فندق تاج محل الذي اندلعت فيه النيران أكثر من مرة بسبب عنف المواجهات التي استخدمت فيها القنابل والأسلحة الرشاشة.[1]

ألقت الهند باللوم في الحادث على عناصر من باكستان، واتخذت الهند موقفا عدائيا تجاه باكستان. ونتيجة لذلك فُقِدت بعض الثقة التي بُنيت بين البلدين خلال عملية السلام. زعمت الهند أن جماعة الدعوة (JuD) - وهي جماعة شكلتها مجموعة عسكر طيبة بعد حظرها من قبل باكستان - كانت وراء هجمات مومباي. كما طالبت الهند بتسليم الأشخاص المتورطين في هجمات مومباي وغيرها من أعمال العنف في الهند التي تقول أنهم موجودون في باكستان. من الناحية العسكرية، نقلت الهند جزءًا من قواتها إلى المواقع الأمامية في الحدود مع باكستان، والتي أدت لتصاعد التوترات بين الدولتين. تم تسليط الضوء على التوترات المتزايدة في المنطقة خاصةً عندما انتهكت طائرتان حربيتان هنديتان المجال الجوي الباكستاني في موقعين مختلفين في 14 ديسمبر 2008.[2]

---

1)وقائع هجمات مومباي 2008

Retrieved on24/5/2019 from:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7756000/7756045.stm

(**2**)Siddiqi, Rashid Ahmed(2011), **A Study of Post-1998 India-Pakista Deterrence Stability in Nuclear South Asia, Conflict and the US Role**, Unpublished Phd thesis, The University of Auckland: USA, pp:193-194

- ثانياً: رد فعل السياسة الخارجية الباكستانية

(أ) التصريحات الإعلامية

أدانت الحكومة المدنية الباكستانية التي انضوت في عام 2008 تحت رئاسة آصف علي زرداري هجوم مومباي بشدة، ونفت تورطها فيه. كما عبر رئيس الوزراء سيد يوسف جيلاني عن تعاطفه وحزنه على الضحايا. كما أكدت باكستان على موقفها من أن هجوم مومباي نُفذ من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية التي ليس لها أي صلات مع الحكومة الحالية والمخابرات الباكستانية (ISI).

(ب) الرد على طلبات الهند

رفضت باكستان ادعاءات الهند ومطالبها، وحثتها على تبادل الأدلة التي تثبت أن عناصر جاءت من أراضي باكستان قد نفذت الهجمات.، تحدث جيلاني وزرداري مع سينغ عبر الهاتف وعرضا تعاونًا كاملاً من باكستان في التحقيق في المذبحة. بينما طلب وزير الخارجية قريشي من الهند تقديم أدلة لإثبات مزاعمها بأن الجماعات التي تتخذ من باكستان مقراً لها نفذت الهجمات. كما أكدت باكستان لنيودلهي أنه سيتم اتخاذ إجراءات شديدة ضد الذين يثبت تورطهم في هذا العمل الغادر.[1]

(ج) الجوانب الأمنية والعسكرية

1- الجانب العسكري:

بعد نشر الهند قواتها على الحدود، واختراق طائرتين هنديتين للمجال الجوي الباكستاني، اعلنت باكستان حالة الطوارئ في القواعد الجوية الباكستانية، كما وضعت قواتها في حالة تأهب قصوى ونقلت بعضاً منها إلى الحدود على طول الهند؛ ذلك أن سيناريو وقوع الحرب أصبح شبه مؤكد، وخاصة بعد ما أخبر وزير الخارجية الهندي موخرجي نظيره الباكستاني قريشي في حديث شديد عبر الهاتف بأنكم لا تتركون لنا خياراً سوى الذهاب إلى الحرب.

(**1**) Ibid

2- الجانب الأمني:

قام الجانب الباكستاني بمايلي:

1) شنت قوات الأمن الباكستانية في 9 ديسمبر 2008 غارة على عسكر الطيبة وحظرت المنظمة. كما ألقت القبض على زعيمها البارز ذكر الرحمن لخفي إلى جانب 12 ناشطًا آخرين.

2) حظرت باكستان جماعة الدعوة واعتقال كبار قادتها بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1267 الصادر في 10 ديسمبر / كانون الأول 2008 الذي عد هذه الجماعة إرهابية.

3) أطلقت السلطات الباكستانية في 12 ديسمبر 2008 حملة اعتقالات على مستوى البلاد ضد أعضاء جماعة الدعوة.

(د) مطالبة أطراف دولية بالتدخل

بعد الإجراءات التي قامت بها الهند على الجانب العسكري، وزيادة التوتر مع باكستان، واحتمال كبير لوقوع الحرب بين الدولتين، اتصلت إسلام أباد بعدة دول، بما في ذلك الصين، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة للمساعدة في تقديم مخاوفها للولايات المتحدة بشأن التحركات الهندية المحتملة من أجل التدخل.[1]

انقطعت العلاقات بين الهند وباكستان لمدة عامين، حيث استُئنفت بعد لقاء رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني على هامش قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) في بوتان في أبريل 2010 مع رئيس الوزراء الهندي سينغ، واتفقا على التفكير من جديد من أجل السير في حوار موضوعي حول قضية كشمير وغيرها من القضايا.

(**1**)Javaid, Kamal, Umbreen and Marium, The Mumbai Terror '2008' and its Impact on the Indo Pak Relations,p:33

الفصل الخامس

الاستقطاب السلوكي الدولي وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

في ضوء النظام الدولي الحالي، وما يتضمنه هذا النظام من تطورات على مختلف الصعد: سياسياً، وعسكرياً، واستراتيجياً، وتكنولوجياً، فإن السياسات الخارجية للدول لم تَعُد تقتصر على دولها حصراً في اتخاذ القرارات من أجل التحرك والتأثير وصولاً إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، بل أصبحت تتأثر بسلوك الدول الأخرى، خاصة الدول الكبرى ذات الأثر الملموس في سياسات النظام الدولي. وينبع تأثير تلك الدول على السياسات الخارجية لدول أخرى من اعتبارات متعددة تراها تلك الدول ذات علاقة بمصالحها واستراتيجياتها المختلفة، ومن ذلك: اعتبار المكانة الدولية، بحيث ترى دولة ما أن مكانتها الدولية تسمح لها بالتأثير في سياسات الدول الخارجية في ضوء حسابات واستراتيجيات معينة. يوجد كذلك الاعتبار الجيوستراتيجي، وخاصة إذا كان لدى دولة أو عدة دول تماس جغرافي مباشر مع دول بينها صراعات، خاصة في الجانب العسكري.

في ضوء ما تقدم، سيقوم هذا الفصل بمناقشة تأثير الدول الأخرى في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند من خلال الانطلاق من مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي، وما يشمله هذا المفهوم من مضامين. وسيتعامل هذا الفصل تحديداً مع دولتين في تاثيرهما في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند: الولايات المتحدة، والصين. الأولى، بحكم مكانتها الدولية، وقدرتها على التأثير في النظام الدولي وسياسات الدول الخارجية الأخرى ضمن اعتبارات وحسابات معينة، والثانية، بحكم البعد الرئيسي في تعاملها مع كل من باكستان والهند، ألا وهو البعد الجيوستراتيجي. إضافةً إلى ما سبق، سيقتصر التحليل على الأبعاد الأتية: البعد السياسي، والبعد الجيوستراتيجي، إضافةً إلى بعد التسلح متضمناً الجانب النووي، والجانب التقليدي، وجانب تكنولوجيا الفضاء ذات العلاقة ببعد التسلح.

المبحث الأول: الاستقطاب السلوكي الدولي والسياسة الخارجية

سيقوم هذا المبحث بتقديم صورة إجمالية لمفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي وعلاقته بالسياسة الخارجية من حيث: بيان أطرافه، مع التمثيل لكل منها، وبيان أدوار هذه الأطراف في هذا الاستقطاب، إضافة إلى توضيح ماهية المتغيرات التي يعتمد عليها تأثير هذه الأطراف؛ ليتسنى لنا في المباحث اللاحقة تحليل الجوانب المذكورة أعلاه في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند.

المطلب الأول: الاستقطاب السلوكي الدولي: المفهوم والأشكال

- أولاً: مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي

ينصرف الاستقطاب (Polarization) إلى تأثير الوحدات الثالثة على السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما البعض. فالسياسة الخارجية المصرية إزاء اسرائيل مثلاً، لا تتحدد بالمسافة النسبية بين مصر واسرائيل فقط، ولكن أيضاً بنمط تدخلات الولايات المتحدة كطرف ثالث. فقد تستطيع الوحدة الدولية الثالثة أن تؤثر إيجابياً أو سلبياً في نمط السياسات الخارجية للوحدتين الدوليتين الأولى والثانية تجاه بعضهما.

وقد جرى أدب السياسة الخارجية على قصر التحليل على تأثير القوى الكبرى على السياسات الخارجية للدول الأصغر تجاه بعضها، كتأثير الولايات المتحدة والصين على السياسات الخارجية للدول الأصغر. ولكن، منذ بداية السبعينات، بدأت دول صغرى في الظهور في النسق الدولي كطرف ثالث مؤثر في الصراعات الدولية، ومن ذلك تأثير رومانيا في الصراع بين مصر واسرائيل في فترة الحرب الباردة، وتأثير النرويج في الصراع بين منظمة التحرير واسرائيل، أو تأثير الهند في الصراع بين باكستان وبنغلاديش في السبعينات.

- ثانياً: أشكال الاستقطاب السلوكي الدولي

يأخذ الاستقطاب السلوكي الدولي في تأثيره على السياسة الخارجية للدول ثلاثة أشكال تبعاً لعدد الأطراف المؤثرة:

(أ) الاستقطاب الأحادي (Monopolarism)

وذلك بأن يكون الطرف الثالث وحدة دولية واحدة كالولايات المتحدة بالنسبة للعلاقات التركية- اليونانية، والاتحاد السوفيتي بالنسبة للصراع الصومالي – الأثيوبي(1975-1974).

(ب)الاستقطاب الثنائي (Bipolarism)

حيث يكون الطرف المؤثر في هذه الحالة أكثر من وحدة دولية واحدة، كتأثير الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العلاقات العربية- الإسرائيلية في فترة الحرب الباردة. بيد أن درجة تدخل كل من الطرفين الثالثين قد تكون متكافئة، وقد لاتكون كذلك. ففي الحالة الأولي يتدخل الطرفان الثالثان بشكل متكافىء لمساعدة حلفائها في الصراع. ومن ذلك، تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الصراع العربي – الإسرائيلي سنة 1967. ويُطلق على هذه الحالة الاستقطاب الثنائي المتكافىء(Symmetrical Bipolarism). اما في الحالة الثانية، فإن أحد الطرفين الثالثين يتدخل بدرجة أقوى من الأخر لمساعدة حليفه. ومن ذلك، مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل خلال السبعينات مقارنةً بمساعدة الاتحاد السوفيتي للعرب. ويُطلق على هذا الوضع الاستقطاب الثنائي غير المتكافىء(Asymmetrical Bipolarism).

(ج) الاستقطاب المتعدد(Multi-Polarism)

في هذه الحالة، يوجد اكثر من طرف ثالث يؤيد كل من أطراف النزاع على حدة. ومن ذلك، تأييد الولايات المتحدة والصين لباكستان في صراعها مع الهند سنة 1971، أو تأييد الصين والاتحاد السوفيتي لفيتنام الشمالية في صراعها مع فيتنام الجنوبية (1965-1973).[1]

المطلب الثاني: أدوار الأطراف الثالثة في الاستقطاب السلوكي الدولي

بصفة عامة، تلعب الأطراف الثالثة واحد من الدورين التاليين في تأثيرها على السياسات الخارجية لدول أخرى:

- أولاً: صورة الوساطة بين الأطراف المتنازعة بهدف التخفيف من حدة التوتر بينهما. وهذا هو الدور التي تقوم به التنظيمات الدولية بصفة عامة، وبعض الدول الكبرى كوساطة الولايات المتحدة في النزاع التركي – اليوناني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو وساطة الاتحاد السوفيتي في النزاع الهندي- الباكستاني في الستينات.

- ثانياً: صورة التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق مدهما معاً، أو مد أحدهما بالمعونة الاقتصادية والعسكرية، والتأييد المعنوي؛ بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية. فعن طريق المعونة، تستطيع الأطراف الثالثة أن تؤثر في إدراك الأطراف المتنازعة لقدرتها النسبية،

---

(1) سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ص339-340

ومن ثم التأثير في سلوكها العدائي نحو بعضهما، وبالتالي؛ زيادة قدرة الأطراف الثالثة على التحكم في السلوك الخارجي للدول المتلقية للمعونة في اتجاه مصالح الطرف الثالث.[1]

المطلب الثالث: المتغيرات التي يعتمد عليها تأثير الأطراف الثالثة

يعتمد تأثير الأطراف الثالثة على عدة متغيرات، يمكن إجمالها بالتالي:

(أ) العلاقات بين الأطراف الثالثة:

فتعاون الأطراف الثالثة يزيد من قدرتها على التأثير على السياسات الخارجية للوحدات المتنازعة، بما في ذلك فرض تسوية عليها. ولذلك، فإن الصراعات الدولية التي تتميز بتعاون الأطراف الثالثة، أو بحالة من الاستقطاب الأحادي، أكثر ميلاً إلى التحرك نحو التسوية السلمية من تلك الصراعات التي تتميز بصراع بين الأطراف الثالثة، أو بحالة من الاستقطاب الثنائي، أو المتعدد.

وفي هذا الإطار، فقد تمت تسوية العديد من المشكلات الدولية: مثل أنجولا، أثيوبيا وغيرها،عندما اتجه الاتحاد السوفيتي نحو التعاون مع الولايات المتحدة في نهايات الحرب الباردة. أما صراعهما، فإنه ينتهي إلى شل قدرة الوسطاء على التسوية. ومن ذلك، أثر النزاع الأمريكي-السوفيتي في الشرق الأوسط على قدرة الأمم المتحدة على تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

(ب) نمط توزيع المقدرات بين الأطراف المحلية:

يتأثر نفوذ الأطراف الثالثة أيضاً بنمط توزيع المقدرات بين الأطراف المتنازعة ذاتها. فإذا زادت مقدرات إحدى الوحدات الدولية المتنازعة زيادة كبيرة على حساب الوحدات الأخرى المتنازعة معها، فإن ذلك قد يكسبها استقلالية معينة عن تأثير القوة العظمى المؤيدة لها، ويشجعها بالتالي على تصعيد الأعمال العدائية. ومن أمثلة ذلك، النفوذ المستقل نسبياً لإسرائيل عن الولايات المتحدة بحكم اختلال ميزان القوى العربي لصالح اسرائيل.

(ج) حجم التأييد الذي يعطيه الطرف الثالث:

يزداد تأثير الأطراف الثالثة على السياسة الخارجية للأطراف المتنازعة كلما نجحت في تطوير شبكة كثيفة من العلاقات مع الأطراف المتنازعة، بحيث تدرك الأخيرة أن قدرتها على حسم النزاع لصالحها يرتبط باستمرار علاقتها مع الطرف الثالث. أما إذا كان التأييد المادي الذي يعطيه الطرف الثالث للطرف المتنازع ضيئلاً، بحيث يدرك الأخير أن هذا التأييد لن يمكنه من حسم

---

(1) المرجع السابق، ص340-341

النزاع؛ فإن استعداده لتقبل التأثير والتدخل من الطرف الثالث يكون محدوداً. ويمكن أن تزيد الأطراف الثالثة من اعتماد الأطراف المتنازعة عليها عن طريق أدوات متعددة، منها:

1- المعونة العسكرية للطرف المتنازع.

2- التواجد العسكري في الطرف الثالث، إما عن طريق مستشارين عسكريين، أو قوات مسلحة، أو قواعد عسكرية.

3- زيادة الارتباط السياسي للطرف المتنازع بالطرف الثالث عن طريق الدخول في معاهدات صداقة، أو أحلاف سيلسية أو عسكرية.

4- المعونة الاقتصادية للطرف المتنازع.

5- زيادة حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين، بتكثيف حجم التبادل التجاري والاتصالي بين الطرفين.[1]

---

(1) المرجع السابق، ص 341-343

المبحث الثاني: أثر الاستقطاب السياسي والجيوستراتيجي في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

في حال وجود نزاعات بين دولتين ذواتي اتصال جغرافي مباشر، ووجود قوة دولية كبرى بالقرب منهما ، إضافة إلى امتلاكهما السلاح النووي، فإن للجوانب السياسية والجيوستراتيجية دوراً مهماً في سياستهما الخارجية تجاه بعضهما البعض، وهذا هو الوضع بين كل من الهند وباكستان؛ ذلك أن أي أزمة بينهما قد تمتد لتصبح أزمة إقليمية، وربما دولية، خاصة عند التهديد باستخدام السلاح النووي، وهذا ما حصل في أزمات متعددة بينهما. ولأهمية الجانبين المذكورين أعلاه، سيسلط هذا المبحث الضوء على الاستقطاب السلوكي الدولي المتعلق بهما من خلال الدورين الأمريكي والصيني.

المطلب الأول: الاستقطاب السياسي

سيستعرض هذا المطلب الاستقطاب في الجانب السياسي لكل من الولايات المتحدة والصين، وأثر ذلك على السياسة الخارجية الباكستانية، من خلال توضيحه تحديداً في الأزمات التي وقعت بين الهند وباكستان، والتي كانت ذات حساسية شديدة بين البلدين. وهذه الأزمات هي: أزمة كارجيل عام 1999، أزمة عام 2001 في كشمير، وأزمة مومباي عام 2008.

- أولاً: الاستقطاب السياسي من خلال الدور الأمريكي

(أ) أزمة كارجيل

- التحرك الأولي للولايات المتحدة

في بداية الأزمة، كانت رد فعل الولايات المتحدة الأولي منخفض؛ فقد امتنعت الولايات المتحدة أيضًا عن تقديم أي دور وساطة لإنهاء الأزمة. وبدلاً من تقديم أي من المساعي الحميدة لتسهيل المحادثات، شددت على المحادثات المباشرة بين البلدين لحل القضية. وقد أوضح ذلك بيان جيمس روبن، المتحدث باسم وزارة الخارجية عندما قال:" إن الولايات المتحدة تدعم بقوة المحادثات بين الهند وباكستان لحل هذا النزاع، والتي يجب أن تتم في أقرب وقت". إضافة إلى ذلك، فقد حذر الدولتين من اتخاذ أي خطوات من شأنها توسيع نطاق النزاع خارج منطقة كارجيل الحالية.[1]

(**1**)Siddiqi, Rashid Ahmed(2011), **Deterrence Stability in Nuclear South Asia: A Study of Post-1998 India-Pakistan, Conflict and the US Role**, pp:97-98

●التحول في الموقف الأمريكي

1) التحرك الدبلوماسي الأمريكي

مع تصاعد الأزمة، التقى مستشار الأمن القومي الأمريكي ساندي بيرجر برئيس الوزراء الهندي فاجبايي في جنيف، وسلمه رسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكي كلينتون، تنقل صورة الوضع في كشمير. وهدد فاجبايي في ثنايا الرسالة بأن الهند قد تضطر إلى مهاجمة باكستان إذا لم تسحب قواتها التي استولت على البؤر الاستيطانية الهندية في إقليم كشمير المتنازع عليه. في أعقاب هذا الموقف الهندي، قررت الولايات المتحدة لعب دور أكبر في الأزمة.

التقى الجنرال الأمريكي زيني برئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف في 25 يونيو 1999 في إسلام أباد، وكان الغرض من زيارته إخبار القيادة الباكستانية بضرورة سحب قواتها من كارجيل إلى جانبهم من خط السيطرة. وكانت المطالبة بهذا الصدد بشكل قاطع. بعد زيارة الجنرال زيني، ألمح قائد الجيش الباكستاني الجنرال مشرف في مقابلة صحفية إلى إمكانية عقد لقاء ثنائي بين رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، والرئيس الأمريكي كلينتون حول كشمير. كما علق قائلاً "إننا نحاول إيجاد حل مقبول لنا وللولايات المتحدة وللهنود أيضًا. نطق مشرف أيضًا بكلمة "سحب" لأول مرة في هذه المقابلة الصحفية.

2) تأثير مؤسسات النظام السياسي الأمريكي

تبنت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، بأغلبية ساحقة، قراراً يتهم باكستان بالتسبب في نزاع كارجيل، وطالب الرئيس كلينتون إعادة النظر في المساعدات المالية لباكستان من وكالات الإقراض ما لم يتم سحب القوات التي تدعمها باكستان من كارجيل. كما أبطلت لجنة العلاقات الخارجية بأغلبية 20 صوتًا مقابل 8 أصوات التعديل الذي تقدمت به عضوة الكونغرس الجمهوري دانا روهراباخر، والذي طالبت من خلاله الولايات المتحدة بتشجيع الهند وباكستان على إجراء استفتاء في جامو وكشمير، وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي لعام 1948.

وكان هذا التصويت بمثابة ضربة خطيرة لمصالح باكستان السياسية. ولم يتم إحاطة الدبلوماسيين وجماعات الضغط الباكستانية بهذا القرار،فوفقاً لأحد الدبلوماسيين الباكستانيين:" لقد حصلنا على خبر القرار من تقرير لوكالة أسوشييتد برس.[1]

(**1**) Ibid,pp:100-102

●التحرك الأولي للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الموقف الأمريكي

في مواجهة الموقف الأمريكي، اتجهت السياسة الخارجية الباكستانية صوب الصين، آملة في الحصول على الدعم الصيني لموازنة الضغط الأمريكي. إلا أن الصين على عكس الولايات المتحدة، لم تشارك في أي دبلوماسية رفيعة المستوى خلال أزمة كارجيل ولم تقدم أي دعم للموقف الباكستاني من أزمة كارجيل، وحاولت تبني موقف محايد خلال الأزمة. كما لم تقدم الصين أي دور وساطة لطرف ثالث في نزع فتيل التوترات، وأكدت باستمرار على ضرورة ضبط النفس والمحادثات المتبادلة لتسوية النزاع خلال الأزمة.[1]

●نتائج التحرك الأمريكي على السياسة الخارجية الباكستانية في أزمة كارجيل

(1) سياسياً: تم إصدار بيان مشترك في نهاية المباحثات بين الولايات المتحدة وباكستان، يسمى بيان واشنطن، وقد نص على ما يلي:

أ- وافق رئيس الوزراء الباكستاني شريف على سحب القوات الباكستانية من كارجيل،فقد بدأت القوات الباكستانية بالانسحاب من مواقعها التي سيطر عليها بعد ذلك الجيش الهندي. وسحبت باكستان آخر قواتها من كارجيل في 16 يوليو 1999.

ب- الوقف الفوري للأعمال العدائية، واتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة خط السيطرة وفقًا لاتفاقية شيملا.

ج- استئناف الحوار الباكستاني الهندي الذي بدأ في لاهور في فبراير 1999 لحل جميع القضايا العالقة بين باكستان والهند.

د- في 9 يوليو، تم عقد اجتماع للجنة الدفاع التابعة لمجلس الوزراء (DCC) وتم الاتفاق على مناشدة المقاتلين الكشميريين للمساعدة في حل الوضع الحالي لأزمة كارجيل، وإتاحة الفرصة للمجتمع الدولي للعب دور نشط في تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الكشميري وتعزيز السلام والتنمية في جنوب آسيا

(2) عسكرياً: وفقًا لجنرال برويز مشرف، فقد فَقَدَ الجيش الباكستاني بعض المناطق بعد الانسحاب في مواقع دراس وباتاليك وشيوك. فيما يتعلق بعدد الخسائر على كلا الجانبين، يُعتقد عموماً أن حوالي 1714 جنديًا هنديًا قتلوا خلال الحرب، بينما قتل حوالي 772 جنديًا باكستانياً.

(**1**) Ibid,pp:103-104

(3) العلاقة بين القيادة السياسية والجيش: عارض الجيش الباكستاني قرار رئيس الوزراء بالموافقة على الانسحاب غير المشروط ؛ ففي نظره، استسلمت القيادة السياسية في وقت مبكر جدا. وقد كان هذا أحد الأسباب التي أدت لحدوث انقلاب عسكري في باكستان ضد حكومة شريف.[1]

- أسباب تحول الموقف الأمريكي السابق

جاء التحول موقف الولايات المتحدة المؤيد للهند خلال أزمة كارجيل من منطلق الاعتراف بالهند كدولة مهمة في أهداف سياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، واعتبرتها الدولة الرئيسية في المنطقة (جنوب آسيا) في حساباتها الاستراتيجية. كما قدمت أزمة كارجيل للولايات المتحدة فرصة لتحسين علاقاتها مع الهند وتسريع عملية التقارب بينهما. وأعرب جاسوانت سينج، وزير الشؤون الخارجية الهندي عن هذا التأييد بقوله "إن دعم الولايات المتحدة للهند بشأن كارجيل كان بمثابة اعتراف بالتغييرات الجغرافية الإستراتيجية المتغيرة في المنطقة". من جانب آخر، وبسبب الميل الأمريكي تجاه الهند، والذي بدا أكثر وضوحاً بعد أزمة كارجيل، فإن باكستان قد عانت من نوع من العزلة الدبلوماسية في عواصم العالم المهمة، وبشكل أكثر تحديداً في واشنطن.[2]

(ب) أزمة عام 2001 في كشمير

- دبلوماسية اللقاءات الثنائية الأمريكية مع أطراف الأزمة

لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في التطورات نحو النهاية النهائية للأزمة. طوال الأزمة، ظلت الولايات المتحدة منخرطة بنشاط في إدارة الوضع وقامت بحملة مفتوحة لتشجيع الهند على التراجع عن تصعيد الموقف إلى صراع مفتوح، مع ممارسة ضغط كبير على باكستان للعمل ضد المنظمات المسلحة.[3]

في باكستان، عقد وزير الدفاع الأمريكي باول عدداً من الاجتماعات مع مشرف وحكومته ورئيس الاستخبارات الباكستانية وغيره من المسؤولين الباكستانيين المهمين لمناقشة حيثيات الأزمة. وفي اليوم الذي وصل فيه باول إلى باكستان، تعرض خط السيطرة لقصف هندي ثقيل على المواقع الباكستانية مما تسبب في أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات على الجانب الباكستاني.

(**1**) Ibid,pp:105,107
(**2**) Ibid,p:108
(**3**) Ibid,pp:151-152

خلال مؤتمره الصحفي المشترك مع مشرف في إسلام أباد، تعهد باول بتعزيز العلاقة التي ستنمو وتزدهر. وفي معرض تقديره للموقف الباكستاني من كشمير، علق باول أن "كشمير هي النقطة المركزية بين الهند وباكستان" ودعا البلدين إلى حل نزاع كشمير من خلال الحوار.

وأثناء وجوده في الهند، أجرى باول مناقشات مع المسؤولين الهنود وعلى رأسهم رئيس الوزراء فاجبايي للخروج من الأزمة.

وقال باول في مؤتمر صحفي في نهاية جولته الهندية "أغادر من هنا، والأجواء مشجعة للغاية لأننا نستطيع إيجاد حل لهذا الموقف". نتيجة لذلك، شهدت الأسابيع التالية هدوءاً للأزمة. استمرت المكالمات الهاتفية المتكررة والزيارات المستمرة للمسؤولين الأمريكيين في مطالبة باكستان ببذل المزيد من الجهد، وفي الوقت نفسه إقناع الهند بإظهار ضبط النفس، كما طلبت الولايات المتحدة من الهند أيضاً عدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع باكستان.

من ناحية ثانية، مارست الولايات المتحدة ضغوطًا كبيرة على باكستان لإنهاء تسلل المقاتلين عبر خط السيطرة الذي كان يحدث في ذلك الوقت. لقد تم تسليط الضوء على هذا مراراً وتكراراً أثناء الأزمة. كان يُنظر إلى هذا الموقف الأمريكي في إسلام أباد على أنه ميل مؤيد للهند في السياسة الأمريكية، مما أثار الكثير من الاستياء في باكستان.[1]

- النتائج المترتبة على الدبلوماسية الأمريكية مع الأزمة السابقة

بعد التحركات الدبلوماسية الأمريكية تجاه الأزمة المذكورة، التزم الرئيس برويز مشرف للولايات المتحدة بوقف جميع عمليات التسلل عبر خط المراقبة، ووقف الدعم عبر الحدود لجماعات المقاومة الكشميرية بشكل دائم مقابل التزام من المسؤولين الهنود بأنه بمجرد "توقف الإرهاب عبر الحدود" بشكل دائم، فإنها ستكون على استعداد لفتح حوار مع باكستان في جميع القضايا بما في ذلك كشمير. [2]

(ج) أزمة بومباي 2008

- الموقف الأولي للولايات المتحدة من الأزمة

اتهمت الهند باكستان في الضلوع بهجمات بومباي، وتحديداً وكالة الاستخبارات الباكستانية، من خلال مساعدتها للمهاجمين. ومع بدايات الأزمة، وفي محاولة لموازنة موقفها تجاه الهند وباكستان فيما يخص أزمة بومباي، رفضت الولايات المتحدة تأييد وجهة النظر الهندية بأن

(**1**) Ibid,pp:152-153,156-157
(**2**) Ibid,pp:159-161

الحكومة الباكستانية متورطة في الهجمات. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو: " لم أسمع شيئاً يقول إن الحكومة الباكستانية متورطة." كما قللت من شأن الفرضية بأن باكستان أو وكالات الاستخبارات الباكستانية متورطة في هجمات مومباي، أو أن باكستان لا يمكن الوثوق بها للتحقيق في الهجمات.

من جانب آخر، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً متزايدة على باكستان من أجل العمل ضد الجماعات التي تتخذ من باكستان مقراً لها، والتي يُعتقد تورطها في هجمات مومباي. [1]

- رد السياسة الخارجية الباكستانية

استجابةً للضغط المتزايد من نيودلهي وواشنطن، بدأت إسلام آباد حملة صارمة على مستوى البلاد ضد جماعة الدعوة، وأغلقت مكاتبها ووضع قيادتها، بما في ذلك رئيسها حافظ محمد سعيد وزاكور رحمان لخفي، المطلوبين من قبل الهند فيما يتعلق هجمات مومباي وراء القضبان. كما حظرت باكستان في وقت لاحق الجماعة عندما أعلنت أنها منظمة إرهابية، قائلة إنها– أي باكستان- موقعة على ميثاق الأمم المتحدة، والحكومة ملزمة بتنفيذ القرارات الدولية واتخاذ إجراءات ضد الدعوة.

وفي الوقت نفسه، كررت إسلام آباد دعوتها للتفاوض ووقف التصعيد مع الهند، مبينةً اقتراحين لنزع فتيل التوترات الناجمة عن هجمات مومباي تقدم بهما وزير الخارجية الباكستاني قريشي:

1- إلغاء تنشيط القواعد الجوية الأمامية التي تم تفعيلها.

2- إعادة نقل القوات إلى مواقع زمن السلم.

من جانب آخر، تعهدت إسلام آباد بإجراء تحقيقات في هجمات مومباي بموجب القوانين الباكستانية بواسطة المحققين الباكستانيين، في حين أن المحققين الهنود سيكونون أيضاً موضع ترحيب. كما طلبت من نيودلهي تقديم أدلة ملموسة وقالت إنه إذا ثبتت إدانة أي شخص بالتورط في الجريمة البشعة، فستتم محاكمته.

(**1**) Ibid,pp:196-197

أجرى الرئيس بوش محادثات منفصلة مع الزعماء الهنود والباكستانيين في الشهر التالي لبداية الأزمة (أواخر ديسمبر 2008) لمواصلة التخفيف من حدتها. بناءً على هذه المحادثات، اتفق الجانبان مع الرئيس بوش على تجنب أي تحركات من شأنها تصعيد التوتر بين الجارتين.[1]

- ثانياً: الاستقطاب السياسي من خلال الدور الصيني

(أ) الدبلوماسية الصينية من الحياد إلى المشاركة

اتسم الموقف الصيني في بداياته تجاه باكستان فيما يتعلق بأزمة كارجيل بالحياد كما تم بيان ذلك سابقاً في التحرك الأولي للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الموقف الأمريكي من أزمة كارجيل. إلا أنه بعد ذلك جرى تحول في الموقف الصيني، سواءً فيما يتعلق بأزمة كارجيل، أو الأزمات التي تم توضيح الموقف الأمريكي منها، وهي:

أزمة عام 2001، وأزمة بومباي عام 2008.[2] يمكن إجمال التحول في الموقف الصيني مع الأزمات المذكورة من خلال الأتي:

1) أزمة كارجيل:

حثت الصين باكستان والهند على احترام خط السيطرة (LOC) واستئناف المفاوضات في وقت مبكر وفقاً لمضامين إعلان لاهور. وعلى الرغم من تفضيل الهند لعدم التدخل، قال مسؤول هندي في مقابلة أجريت في أكتوبر 2016 إن نفوذ الصين على باكستان في منع المزيد من التصعيد في صراع كارجيل كان مفيداً.

2) أزمة عام 2001:

انضمت الصين أيضاً إلى الجهود الدولية لمنع سيناريو الحرب القريبة الذي جلب مليون جندي وصواريخ هندية قادرة على حمل الأسلحة النووية إلى الحدود في أعقاب هجوم للمتشددين الباكستانيين على البرلمان الهندي في عام 2001؛ حيث ساعدت الولايات المتحدة وروسيا في تنسيق الوساطة بين رئيس الوزراء الهندي فاجبايي والرئيس الباكستاني برويز مشرف. وكشف فاجبايي في مقابلة أن الصينيين لم يلعبوا دوراً مهماً، لكنهم نصحوا كلا البلدين بتسوية جميع القضايا بطريقة سلمية. أرسلت بكين رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جى إلى الهند، وشاركت في الإستراتيجية الأمريكية لإرسال قادة أجانب إلى كلا البلدين لردعهم عن الحرب.

3) أزمة بومباي عام 2008:

(**1**) Ibid,pp:198-200:

(**2**)Waqas, Syed. Bukhari, Haider and Parveen, Tahira(July 2014), China's Approach Towards Kashmir Conflict: A Viable Solution, **Journal of Professional Research in Social Sciences "JPRSS"**, Vol.1,(No.1), Minhaj University:Lahore – Pakistan,pp: 17-18,22

انخرط المسؤولون الصينيون في دبلوماسية مكوكية غير مسبوقة بعد هجمات مومباي عام 2008 ؛ فقد عمل نائب وزير الخارجية الصيني خه يافي كمبعوث خاص في رحلات مكوكية بين نيودلهي وإسلام أباد وحث على الحوار في محاولة لإلغاء الأعمال العدائية بعد أن نسق وقوع هجمات متعددة في مختلف أنحاء مومباي. وناشدت الهند الصين بالضغط على باكستان لتقديم المتشددين المتهمين إلى العدالة. وحثت بكين إسلام أباد على إلقاء القبض على المتشددين ومقاضاتهم، وهو ما فعلته باكستان لاحقاً.[1]

(ب) معاهدة الصداقة والتعاون بين باكستان والصين عام 2005

في عام 2005، وقعت الصين وباكستان معاهدة صداقة وتعاون مهمة لكليهما، وأهم ما فيها من الناحية السياسية:

1) التزمت الدولتان بعدم انضمام أي منهما إلى أي تحالف، أو تكتل سياسي ينتهك سيادة، وأمن، وسلامة أراضي أي من الدولتين.

2) اتفقت الدولتان أيضاً على عدم إبرام معاهدات من هذا النوع مع أي طرف ثالث.[2]

المطلب الثاني: الاستقطاب الجيوستراتيجي

سيسلط المطلب الحالي الضوء على جانب الاستقطاب الجيوستراتيجي بأبعاده الثلاثة: الجيواقتصادي، الجيوسياسي، والجيوعسكري، وأثر ذلك في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند. كما سيتحدد هذا الاستقطاب من خلال الدور الصيني .

- أولاً: مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني

(China-Pakistan Economic Corridor"CPEC")

(أ) التعريف بالمشروع وأهميته

يُعد الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني (CPEC) مشروعاً متبادلاً بين الصين وباكستان لتطوير الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ بهدف زيادة فرص الأعمال في باكستان. يسمح CPEC بتطوير القدرة على الاتصال، والطاقة للمراكز الاقتصادية المتعطشة للطاقة في باكستان. جغرافياً، يهدف هذا المشروع، وهو مشروع قيمته 46 مليار دولار أمريكي، إلى ربط Kashgar، في مقاطعة Xinjiang في الصين من خلال Gilgit-Baltistan إلى ميناء Gwadar في باكستان.، يغطي CPEC مسافة ثلاثة آلاف كيلومتر وسيكتمل في عام 2030. سيربط مشروع

(**1**)I-wei Jennifer, Chang(February 2017),**China's Kashmir Policies and Crisis Management in South Asia,** Peace Brief, United State - Institute Of Peace: Washington-D.C,pp:2-3

(**2**)Zeb, Rizwan(May2012), **Pakistan-China Relations: Where They Go From Here?,** UNISCI Discussion Papers, Nº 29: Spain, p:58

CPEC الصين بالمحيط الهندي ويمنح طريقاً ثانياً لواردات الطاقة إذا كان مضيق ملقا[1] يعاني من التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين. كما يسمح CPEC بالوصول إلى الأسواق المفتوحة لمقاطعة Xinjiang في غرب الصين.[2] الشكل التالي يبين المشروع المذكور أعلاه بامتدادته الجغرافية بين الصين وباكستان.

الشكل-16: الممر الاقتصادي" CPEC " للصين وباكستان [3]

(ب) تأثير المشروع في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند:

سيكون لـِ CPEC بعض الانعكاسات في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند، وتحديداً فيما يتعلق بالقضية الكشميرية في الجزء المتنازع عليه بين الهند وباكستان؛ حيث سيكون الانعكاس الرئيسي من خلال أن الممر يمر بشكل أساسي عبر منطقة جيلجيت بالتستان في شمال باكستان التي تنتمي إلى منطقة جامو وكشمير التي تُعد منطقة نزاع بين الهند وباكستان، وكلتا الدولتين تطالب

---

(1) ممر مائي يقع في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الأندونيسية، يصل بين بحر أمدان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي، وبين بحر الصين من جهة الجنوب الشرقي. يقدر طول مضيق ملقا بحوالي 800 كم، بينما يتراوح عرضه بين 50 و320 كم، وتكمن أهمية المضيق الاستراتيجية في كونه الممر الأساسي لتزويد كلا من الصين واليابان بالنفط حيث يعتبران من أكبر المستهلكين في العالم لهذه المادة الحيوية.

(2) Arif , Malik, Ahmad and Hussain China-Pakistan Economic Corridor: Impact on Regional Stability of South Asia(October 2017), **International Journal of Political Science and Development,** Vol. 5(6) , Academic Research Journals Publishers:Delta State, Nigeria,pp: 194-195

(3) Massive Chinese investment is a boon for Pakistan(Sep 9th 2017), The Economist, Retrieved on 29/7/2019 from:
https://**www.economist.com/asia/2017/09/09/massive-chinese-investment-is-a-boon-for-pakistan**

بها. وستسفيد باكستان بسماحها للصين بإنشاء CPEC؛ حيث أنها ستتلقى الدعم مادياً ومعنوياً من قبل الصين، وستعمل على دعم قضية كشمير المتنازع عليها بقوة في جدول أعمال السياسة الدولية. إضافة إلى ذلك، يُعتبر هذا المشروع مصدر إزعاج للهند؛ نظراً لأن المشروع سيُحدث الكثير من التطوير في باكستان، خاصة في المجال الاقتصادي.[1]

- ثانياً: التعاون الصيني- الباكستاني في ميناء جوادار(Gwadar)

(أ) الأهمية الجيوستراتيجية لميناء جوادار في التعاون البحري بين الصين وباكستان:

يقع ميناء جوادار في الساحل الجنوبي الغربي للبحر العربي في منطقة جوادار في بلوشستان. اكتسبت جوادار مكانة القطعة المركزية كبوابة لمضيق هرمز، وهو طريق رئيسي لإمداد النفط في العالم. يتمتع الميناء بإمكانية أن يصبح قاعدة عسكرية صينية قوية لفحص ومراقبة تصميمات الهيمنة الهندية في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج الفارسي ومستقبل أي تعاون استراتيجي بين الهند والولايات المتحدة. عند اكتماله، سيكون رصيدًا استراتيجيًا رائعًا لباكستان كميناء بديل ؛ حيث تعرض ميناء كراتشي لتهديد مستمر بالحصار من قبل الهند في الماضي. من ناحية أخرى، فإن ميناء جوادار الذي يبعد 470 كيلومتراً عن كراتشي أقل عرضة لأي تهديد هندي.

(ب) أهمية الميناء للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند من الناحية الجيوستراتيجية

1) يوفر الميناء لكل من الصين وباكستان حماية أوراقهما المالية والاقتصادية تجاه الهند؛ حيث سيقلل التعاون الاستراتيجي بين الصين وباكستان في جوادار في نهاية المطاف من هيمنة الهند وتفوقها في المنطقة من الناحية الجيواقتصادية.

2) سوف يُستكمل الميناء بأضافة وحدة دفاع جوي حديثة، وحامية، ومطار دولي من الدرجة الأولى قادر على التعامل مع خدمة إيرباص. وهذا ما يوفر لباكستان دعماً عسكرياً يعود بالفائدة على البعد العسكري للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، إضافة إلى زيادة حركة الطيران المدني، والذي سيعمل على تحريك الاقتصاد الباكستاني إيجابياً.

(**1**)VarShney, Shere (March-2018), How CPEC Affected The Indian Economy, **International Journal of Scientific & Engineering Research**,Volume 9,(Issue 3),942 ISSN 2229-5518 IJSER © 2018,Retrieved on 1/8/2019 from: **http://www.ijser.org** pp:951-952

3) يقدم ميناء جوادار مكاناً مثالياً من الناحية الجيو عسكرية في الجانب البحري من وجهة نظرسلاح البحرية الباكستاني، إذ يساعد في التحقق من مراقبة التصاميم التوسعية الهندية في بحر العرب والخليج العربي.

4) وقعت باكستان على صفقة دفاع بقيمة 600 مليون دولار مع الصين، والتي تشمل بناء أربع فرقاطات من طراز F-22P للبحرية الباكستانية، وتطوير رصيف ميناء جوادار وكراتشي ونقل تكنولوجيا الإنتاج الأصلي للأسطول الباكستاني الحديث؛ فهذا التعاون البحري الصيني الباكستاني المشترك سيكون بدوره قوة هائلة لمواجهة النفوذ الهندي في المحيط الهندي وبحر العرب.[1]

(**1**)Khan, Zahid Ali and Ahmad, Shabir New Trends in Sino-Pak Defence and Strategic Relations since 9/11: Indian Concern**, Journal Of South Asian Studies**, Vol.30, (No.2)**,**Centre for South Asian Studies,University of Punjab:Pakistan,pp:251-252

المبحث الثالث: الاستقطاب في مجال التسلح وتكنولوجيا الفضاء وأثره في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند

تتأثر السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين سلباً او إيجاباً بسلوكيات وحدات دولية ثالثة تجاهها، وهذا ما تم تفصيله في المبحث الأول لهذا الفصل. فمن ذلك: التعاون العسكري، وتطوير التسلح لدولة تجاه دولة أخرى، سواء في مجال التسلح التقليدي، أو مجال التسلح النووي، وصولاً إلى التطورات في تكنولوجيا الفضاء ذات العلاقة بهذه الجوانب، طبقاً لحسابات واستراتيجيات معينة تمليها الوقائع السياسة والاستراتيجية اقليمياً ودولياً. بناءً على ما سبق، سيقوم المبحث الحالي بشرح الجوانب المذكورة بشيء من التفصيل، للتعرف على أثر هذا النوع من الاستقطاب على سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند.

المطلب الأول: الاستقطاب في مجال التسلح النووي

- أولاً: الاتفاقية النووية بين الولايات المتحدة والهند

(أ) المسار التاريخي للاتفاقية

في 1 أكتوبر 2008، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على الاتفاقية النووية المدنية التي تسمح للهند بشراء الوقود النووي والتكنولوجيا من الولايات المتحدة. في 8 أكتوبر، 2008، وقع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على التشريع الخاص بالصفقة النووية الهندية الأمريكية، والذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي، ليصبح قانونًا، ويطلق عليه في الولايات المتحدة والهند قانون الموافقة على التعاون النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، لبناء مفاعلات نووية في الهند. في يوليو 2009، اختارت نيودلهي الموقعين للشركات الأمريكية من أجل العمل على بناء المفاعلات النووية.[1]

(ب) تسليط الضوء على الاتفاقية:

تكمن أهم مضامين الصفقة النووية بين الولايات المتحدة والهند في الجوانب التالية:

1- الاتفاق على عدم عرقلة، أو التدخل في برنامج الهند النووي لأغراض عسكرية.

2- ستساعد الولايات المتحدة الهند في التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إبرام اتفاق إمدادات الوقود الخاص بالهند.

(**1**) Nazir, Yassir and Ahmad Bhat, Sameer, post 9/11 Indo-US Strategic Relationship: An Analysis,p:365

3- ستدعم واشنطن نيودلهي بتطوير احتياطيات استراتيجية من الوقود النووي للوقاية من تعطل الامدادات في المستقبل.

4- في حالة حدوث مشكلة، ستجتمع الولايات المتحدة والهند بشكل مشترك مع مجموعة من الدول الموردة الصديقة لتضم دولاً مثل: روسيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لمتابعة مثل هذه الإجراءات لاستعادة إمدادات الوقود.

5- اتفق البلدان على تسهيل التجارة النووية بينهما بما يخدم الصناعات والمستهلكين.

6- تتفق الهند والولايات المتحدة على نقل المواد، والمعدات النووية وغير النووية.

7- يشمل نطاق الصفقة البحث والتطوير، والتصميم والبناء، والتشغيل والصيانة، واستخدام المفاعلات النووية، وتجارب المفاعلات، وإيقاف التشغيل.

8- سيكون للولايات المتحدة الحق في طلب إعادة الوقود النووي والتكنولوجيا، لكنها ستعوض التكاليف التي تكبدتها نتيجة لهذا الإزالة.

9- تعمل الولايات المتحدة على إشراك مجموعة موردي المواد النووية لمساعدة الهند على الوصول الكامل إلى سوق الوقود الدولي، بما في ذلك الوصول الموثوق والمستمر والمتواصل إلى إمدادات الوقود من شركات في عدة دول.

10- قيام كلا البلدين بتشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ الاتفاق النووي المدني وتطوير مزيد من التعاون في هذا المجال.

11- يمكن نقل التكنولوجيا النووية الحساسة والمنشآت النووية والمكونات الرئيسية الهامة بعد تعديل الاتفاقية.

12- ستنشئ الهند منشأة وطنية جديدة مخصصة لإعادة معالجة المواد النووية المحمية بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

(ج)الآثار المترتبة على الصفقة بشأن الهند:

تُعتبر الاتفاقية أكثر من مجرد الطاقة النووية للهند، ذلك أن لها آثاراً استراتيجية للهند. منها:

1) الاتفاقية هي نتاج اعتراف الولايات المتحدة بأن الهند قوة رئيسية في القرن الحادي والعشرين ولديها دور حيوي في الإطار الاستراتيجي الآسيوي الناشئ. من المتوقع على

(**1**) Ibid,p:366

نطاق واسع أن يكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي، وأن القوى الرئيسية في هذا القرن ستكون الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان والهند. وبالتالي، من المهم استراتيجيا للولايات المتحدة أن تكون لها علاقة قوية وواسعة مع الهند. لدى كل من الهند والولايات المتحدة مخاوف بشأن نهوض الصين وتحديثها العسكري على وجه التحديد.

2) إن الاتفاقية النووية الهندية- الأمريكية تأتي في مصلحة الهند؛ حيث تمثل نهاية الفصل العنصري النووي من خلال اعتراف الصفقة بالهند كقوة نووية والتي كانت مصدر قلق كبير للمسؤولين الأمريكيين لمنع الانتشار النووي في واشنطن.

3) تستبعد الاتفاقية استثناء الهند من النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، فقد رفضت الهند دائمًا التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأنها معاهدة غير متكافئة، ولكن من المفارقات أن هذه الصفقة تعزز فكرة الغرب المتمثلة في إمكانية قيامها باستثناءات من المعاهدة.

4) سيكون التأثير على الصفقة والتعاون النووي المدني ضئيلاً إذا وافق المجتمع الدولي على إطار زمني لتخليص العالم من الأسلحة النووية، والتي لا تزال غير مرجحة إلى حد كبير، فالاتفاقية النووية والجوانب المدنية للبرنامج النووي لن تعوقها خطة عالمية لنزع السلاح.

5) يتعين على الهند أن تكشف عن جميع محطات الطاقة النووية لديها وأن توافق أيضًا على أن 14 من محطات الطاقة النووية التابعة لها ستكون تحت ضوؤالمنظمة الدولية للطاقة الذرية. إذا أجرت الهند تجارب نووية، فسيتم إلغاء هذه الاتفاقية وستسترد الولايات المتحدة جميع الآلات والمعدات والتكنولوجيا التي قدمتها للهند.[1]

6) تعود الاتفاقية النووية بالفائدة على الهند لأنها ستمكن الهند من الحصول على يورانيوم مخصب لتزويد مفاعلاتها النووية بالوقود، والحصول على مفاعلات نووية من السوق الدولية، والمشاركة في البحث والتطوير النووي الدولي.[2]

(**1**) Ibid,pp:367-368

(**2**) Jaspal, Zafar Nawaz, **The Indo-US Strategic Relationship and Pakistan's Security**, pp:23-24

(د) انعكاسات الاتفاقية على باكستان وتدابير سياستها الخارجية في التعامل معها

●الانعكاسات:

وضح المسؤولون الباكستانيون بأن الاتفاقية ستحرر اليورانيوم المحلي الهندي للأسلحة، مما يتطلب من باكستان زيادة قدرتها على إنتاج المواد الانشطارية للمحافظة على التوازن في هذا المجال. وقد أعلنت هيئة القيادة الوطنية الباكستانية في أن الاتفاقية سيكون لها آثار على الاستقرار الاستراتيجي لأنه سيمكن الهند من إنتاج كميات كبيرة من المواد الانشطارية والأسلحة النووية من المفاعلات النووية غير المحمية.[1]

وقد كان الهدف الأمني الأساسي لباكستان دائماً هو ضمان سلامتها الإقليمية ضد أي تهديد وجودي من جارتها الشرقية. فقد رأت باكستان أن هذا التهديد تضاعف بسبب الشراكة الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة وأصبح من الصعب إدارته، فقد تضطر باكستان إلى ممارسة جميع الخيارات المتاحة بما في ذلك تحالف استراتيجي محتمل مع القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين. وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية سارتاج عزيز في بيان "إن تفعيل الصفقة النووية الهندية الأمريكية للمنفعة السياسية والاقتصادية سيكون له تأثير ضار على استقرار الردع في جنوب آسيا. [2]

● تدابير السياسة الخارجية الباكستانية للتعامل معل الاتفاقية:

بعد الاتفاقية النووية بين الهند والولايات المتحدة، قامت باكستان بتسريع الجهود لاتخاذ مجموعة من التدابير على المستوى الخارجي والمستوى الداخلي، من أجل اللحاق بالقدرة النووية للهند.

(**1**) Squassoni, Sharon, The U.S-Indian Deal and Its Impact (2010), Arms Control Association,Retrieved on 17/6/2019 from: **https://www.armscontrol.org/act/2010_7-8/squassoni**

(**2**)Kumar, Ajay and Kalis, Naseer Ahmed(2015), Pakistan and Chinese Response to Indo-US Nuclear Deal, **American International Journal of Research in Humanities, Arts and Social Sciences"AIJRHASS",** Vol.3 (Issue.9):Georgia-USA,pp: 261-262

♦ خارجياً:

1) طالبت باكستان باتفاق نووي مماثل.

2) وقعت باكستان اتفاقية نووية مع الصين التزمت فيها الأخيرة بتوفير مفاعلين نوويين في انتهاك واضح لتوجيهات مجموعة موردي المواد النووية "NSG-Nuclear Suppliers Group"(1). بعد منح الهند تنازلاً، لم تدن NSG الاتفاقية الصينية مع باكستان. شجع عدم وجود عمومية في تنازل NSG الهند الصين وباكستان على البحث عن صفقة خارج NSG، ولكن هذا النهج له حدود، ولا يمكن البحث عنه بشكل منتظم. كما منعت باكستان مراراً المقترحات من أجل بدء المفاوضات حول معاهدة الحد من إنتاج المواد الانشطارية بسبب مخاوفها الأمنية، على الرغم من ضغوط القوى الكبرى. وتخشى أن تكون الهند قادرة على زيادة مخزوناتها من المواد الانشطارية نتيجة تنازل NSG. ومع ذلك، فإن الإبرام المبكر لمعاهدة الحد من إنتاج المواد الانشطارية هو في الواقع في صالح باكستان، لأنه سيجمد عدم التماثل المتزايد في وقت تمتلك فيه باكستان بالفعل أسلحة نووية كافية لردعها ضد الهند.

3) عممت باكستان خطابًا على أعضاء مجلس الإدارة الدولية تعرب وكالة الطاقة الذرية عن قلقها من أنه إذا وافقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتفاقية الضمانات، فإنها ستؤدي إلى زيادة وصول الهند إلى الوقود النووي وقد تسهم في تجدد سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان.

♦ داخلياً:

كثفت باكستان إنتاج اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم لأغراض صنع الأسلحة، حيث يعتبر أسرع برامج الأسلحة النووية نمواً في العالم. اختارت باكستان أيضاً استراتيجية الردع الكامل، والذي يوفر أدوات استراتيجية وتكتيكية لمواجهة التهديدات الناشئة عن العقائد الهندية الجديدة، مثل عقيدة البداية الباردة في الهند.[2]

- ثانياً: الدور الصيني في مساعدة باكستان في التسلح النووي

(**1**)عبارة عن نظام متعدد الأطراف لمراقبة الصادرات ومجموعة من الدول الموردة للأسلحة النووية التي تسعى إلى منع الانتشار النووي عن طريق التحكم في تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة النووية.تم تأسيسها رداً على التجارب النووية الهندية في مايو 1974 واجتمعت لأول مرة في نوفمبر 1975. في عام 2019، وصل عدد الدول المشاركة في هذا النظام إلى 48 دولة.

(**2**)Kumar, Ajay and Kalis, Naseer Ahmed, Pakistan and Chinese Response to Indo-US Nuclear Deal,p:262.See lso: Bano, Saira(June 22, 2015), Pakistan: Lessons from the India-US Nuclear Deal, The Diplomat,Retrieved on 18/6/2019 from: **https://thediplomat.com/2015/06/pakistan-lessons-from-the-india-us-nuclear-deal**

بعد توقيع الاتفاقية النووية بين الهند والولايات المتحدة، كانت زيارة الرئيس الباكستاني آنذاك، برويز مشرف، للصين، بمثابة تأكيد لإحياء التعاون النووي بين البلدين. كما لم ترحب الصين بالاتفاق النووي الأمريكي الهندي بحماسة كبيرة؛ لأن الصفقة قوضت طموحات الصين السياسية في المنطقة. وهكذا، وافقت الصين على تهدئة مخاوف باكستان بشأن التوازن النووي الإقليمي المتغير. انخرطت شركة الصين الوطنية النووية الصينية (CNNC) التي تديرها الدولة في الصين في بناء مفاعلات نووية لباكستان. [1]

قامت الصين ببناء مفاعلين نوويين في باكستان، Chasma 3 وChashma 4. وقد تم بناء هذه المفاعلات بموجب اتفاقيات التعاون النووي بين الصين وباكستان الموقعة في عامي 1991 و2003 على التوالي. قدمت هذه المفاعلات من قبل المؤسسة النووية الوطنية الصينية (CNNC) وتديرها هيئة الطاقة الذرية الباكستانية (PAEC). كلا المفاعلين قيد التشغيل وبشكل صارم تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تم توقيع اتفاقية أخرى بين البلدين في 30 سبتمبر 2009، والتي بموجبها تقوم CNNC بتوفير الوقود لهذين المفاعلين بطاقة 320 ميجا وات بتكلفة 1.7 مليار دولار أمريكي. وبالتالي، فإن الصين لن تزود وقود المفاعلات بالوقود فحسب بل تمول بنائها أيضًا. تم توقيع صفقة أخرى بين هيئة الطاقة الذرية الباكستانية (PAEC) وشركة تشونغ يوان الهندسية (ZEC) في مارس 2010 خلال زيارة الرئيس زرداري للصين، ووفقاً لهذه الصفقة:

- وعدت الصين ببناء مفاعل نووي آخر بقدرة 1 وات في باكستان. هذه الصفقة هي رد مباشر على الاتفاقية النووية بين الهند والولايات المتحدة.
- وبموجب الصفقة، سيتم تزويد باكستان بقروض وتكنولوجيا ومرافق للتركيب.

حدث تطور آخر في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في سبتمبر 2010، عندما أعلنت الصين عن نيتها بيع مفاعلين إضافيين لإنتاج المياه الثقيلة للبلوتونيوم إلى باكستان؛ حيث تقدم الصين 82 في المائة من إجمالي التمويل البالغ 1.912 مليار دولار لباكستان كقروض ميسرة مدتها 20 سنة.

(**1**)Alka,Jauhari (2013),India-Pakistan reltions:International implications,**Asian Social Science Journal**,Vol 9,(No.1),Canadian Center of Science and Education:Canada,p:45

ومن التطورات الهامة الأخرى في سياق التعاون النووي، توقيع ثلاث اتفاقيات قروض. وبموجب اتفاقية القرض الأولى، سيتم تزويد باكستان بمبلغ 104 ملايين دولار بمعدل فائدة سنوي قدره 1 في المائة، وستوفر الاتفاقية الثانية لائتمان المشتري التفضيلي لباكستان تحصل على مليار دولار بمعدل فائدة سنوي قدره 2 في المائة، بينما بموجب اتفاقية ائتمان المشترين الثالثة سوف تحصل باكستان على 474 مليون دولار مع معدل فائدة سنوي قدره 6 في المئة. بموجب الصفقة، فإن جميع الصادرات من الصين إلى باكستان تتبع إرشادات NSG كما هو منصوص عليه في اتفاقية عام 2003.

المغزى الآخر للصفقة هو أنها لا تنتهك التزامات عدم الانتشار لباكستان بسبب أهدافها وبرامجها غير العسكرية. كما أعربت الصين عن التزامها بتقديم قرض بمبلغ 6.5 مليار دولار لبناء مشاريع الطاقة النووية في كراتشي. في هذا الصدد، وعدت شركة الصين الوطنية للتعاون النووي (CNNC) بتمويل المشاريع بمفاعلين تبلغ كل منهما 1100 ميجاوات لكل منهما. سيكون كل من الاثنين أكبر من الطاقة المجمعة لجميع المفاعلات العاملة في باكستان.[1] وفي فبراير 2011، وقعت CNNC صفقة لبناء مفاعلين نوويين جديدين في باكستان بطاقة 300 ميجاوات.[2]

المطلب الثاني: الاستقطاب في مجال التسلح التقليدي

- أولاً: التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والهند وانعكاساته على باكستان.

ازداد التعاون الدفاعي بين الهند والولايات المتحدة بشكل كبير، وهو دليل على المصالح المشتركة والثقة المتزايدة بين الشريكين. السببان الرئيسيان وراء التعاون الأمني والدفاعي بين الهند والولايات المتحدة هما الحاجة إلى التفاهم السياسي والتصور الأمني المتقارب. يشمل التعاون الأمني والدفاعي مناورات عسكرية مشتركة تشمل جميع فروع القوات المسلحة، وتدريب القوات المسلحة، وتوريد الأسلحة والمعدات، والزيارات رفيعة المستوى، وتبادل الخبراء الموضوعيين. كما يهدف إلى تطوير القدرات والثقة مثل حماية الممرات البحرية للاتصال، والقيام بعمليات حفظ السلام المشتركة، ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. تطور التعاون الأمني والدفاعي استجابة لدور الهند المتغير كقوة إقليمية وكبيرة لها دور مهم تلعبه في القرن الحادي والعشرين؛ إذ تنظر الولايات المتحدة إلى الهند كقوة عالمية متنامية تتقاسم معها المصالح الإقليمية المشتركة.

(**1**) Khan, Zahid Ali and Ahmad, Shabir, New Trends in Sino-Pak Defence and Strategic Relations since 9/11: Indian Concern**,** pp:254-255

(**2**) Alka,Jauhari, India-Pakistan reltions:International implications,p:45

في 28 يونيو 2005، وقع وزيرا دفاع البلدين اتفاق دفاع مدته 10 سنوات في واشنطن دي سي لتعزيز العلاقات الدفاعية والعسكرية. واشتمل ذلك الإنتاج المشترك للأسلحة والتعاون في مجال الدفاع الصاروخي. تحتوي الاتفاقية مجموعةً واسعةً من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك التعاون في عمليات متعددة الجنسيات عندما تكون في مصلحتها المشتركة (خارج مجال حفظ السلام)، وتعزيز قدرات الجيشين على تعزيز الأمن وهزيمة الإرهاب، وتعزيز القدرات على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تساعد الاتفاقية في تسهيل الإنتاج المشترك للأسلحة والتعاون حول الدفاع الصاروخي ونقل التكنولوجيا المدنية والعسكرية إلى الهند.

في الثامن من أغسطس 2014، التقى رئيس وزراء الهند ووزير الدفاع الأمريكي تشاك هاجيل في نيودلهي لمناقشة تجديد اتفاقية الدفاع الهندية الأمريكية لمدة 10 سنوات والتطوير المشترك وإنتاج المعدات العسكرية.[1]

◄بالنظر إلى العلاقات الأنفة الذكر بين الولايات المتحدة والهند، نجد أن انعكاساتها على باكستان واضحة في توسيع الفجوة في حقل التسلح التقليدي مع الهند لصالح الأخيرة، خاصةً في مجالات التدريب والتطوير التكنلوجي العسكري؛ مما يؤثر بشكل سلبي على باكستان في حال اندلاع مواجهات عسكرية مع الهند. وهذا بدوره دفع السياسة الخارجية الباكستانية للبحث عن شريكٍ ذو وزن عسكري قادر على التقليل من الفجوة في مجال التسلح التقليدي مه الهند، خاصةً بعد التعاون المتزايد مع الولايات المتحدة؛ حيث اتجهت إلى التعاون مع الصين، من أجل الحصول على مساعدتها. وهنا يبرز الاستقطاب العسكري للصين في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند في مجال التسلح التقليدي، وهذا ما ستبينه النقطة الثانية.

- ثانياً: الدور الصيني في تطوير التسلح التقليدي الباكستاني

يعد التعاون الدفاعي بين البلدين من أهم جوانب العلاقات الباكستانية الصينية، فقد جاء هذا التعاون في مختلف المجالات الدفاعية العسكرية، والتي لعبت دوراً مهماً في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند في مجال التسلح التقليدي. ويمكن إجمال هذه الجوانب بالأتي:

(**1**)Nazir, Yassir and Ahmad Bhat, Sameer(February 2015), post 9/11 Indo-US Strategic Relationship: An Analysis**, International Journal of Research in Social Sciences"IJRSS"**,Vol.1,(Issue.5): Pakistan-Islamabad,pp:363,369

(أ) جانب الصناعة والتطوير العسكري:

قدمت الصين استثمارات هامة ودعمًا تقنيًا للمجمع الصناعي العسكري الباكستاني لمساعدته في بناء صناعات الدفاع، والمصانع، وأحواض بناء السفن، ومحطات الطاقة، والبنية التحتية للاتصالات.

(ب) جانب سلاح الجو:

طورت كل من باكستان والصين طائرة JF-17 Thunder، وهي طائرة مقاتلة متعددة الأدوار. وتسعى باكستان أيضًا إلى شراء 36 طائرة من طراز J-10، مما يجعل باكستان أول مستلم لواحدة من أكثر أنظمة الأسلحة تقدماً في ترسانة الصين. من شأن إضافة 36 طائرة من طراز J-10 أن تمكِّن سلاح الجو الباكستاني (PAF) من زيادة الأسراب المقاتلة وزيادة تطور قتالها.

(ج) جانب سلاح البحرية:

في 23 مايو 2006، وقعت باكستان صفقة دفاع بقيمة 600 مليون دولار أمريكي مع الصين. وفقا للتفاصيل كجزء من هذه الصفقة، وافقت الصين على بناء أربع فرقاطات للبحرية الباكستانية، وتطوير رصيف ميناء كراتشي ونقل التكنولوجيا للإنتاج المحلي لأسطول سطحي حديث للبحرية. كما أجرت الدولتان مناورات بحرية للبحث والإنقاذ بالقرب من شنغهاي في أكتوبر 2003. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني تدريبات مع دولة أجنبية.

(د) جانب سلاح الصواريخ:

أثبتت الصين بانها مصدر رئيسي لدعم باكستان في مجال تكنولوجيا الصواريخ؛ حيث قامت بتقديم المساعدة في تطوير الصواريخ الباكستانية في أنواع متنوعة، فمن ذلك:

1) ساعدت الصين باكستان على تطوير صاروخ شاهين- 1 الذي يعمل بالوقود الصلب ويصل مداه إلى 750 كم.

2) سهّلت بكين نقل صواريخ باليستية تايبودونج ونودونج الكورية الشمالية إلى باكستان.

3) قامت باكستان بشراء أربعة صواريخ أرض جو صينية، من أجل تحسين قواتها المسلحة.

4) أوجدت باكستان طرق ووسائل الحصول على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) على ارتفاعات عالية بمساعدة من الصين ردًا على الصواريخ الهندية المتطورة.

5) زودت الصين باكستان بصاروخ FD2000 / HQ-9، وهو نظام متطور مضاد للصواريخ قادر على استهداف الطائرات وصواريخ كروز التي تطلق من الجو والصواريخ الباليستية.[1]

المطلب الثالث: الاستقطاب في مجال التسلح ذو العلاقة بتكنولوجيا الفضاء

- أولاً: التعاون بين الولايات المتحدة والهند

وافقت الولايات المتحدة على مساعدة الهند في مجال تكنولوجيا الفضاء ورخصت أنظمة القمر الصناعي التابعة لشركة بوينج بمنظمة أبحاث الفضاء الهندية لإنشاء ساتل اتصالات. حصلت نيودلهي على ما أرادت عندما قررت الدولتان بناء علاقات أوثق في استكشاف الفضاء والملاحة الفضائية والإطلاق الفضائي، وفي ساحة الفضاء التجارية. واقعًا، من المستحيل الفصل بين برنامج إطلاق الفضاء "المدني" الهندي - حاضنة صواريخها الباليستية - عن برنامجها العسكري. يمكن رؤية التعاون في مجال التسلح ذو العلاقة بتكنلوجيا الفضاء من خلال الجوانب التالية:

1) طورت الهند أسلحة نووية وصواريخ باليستية متوسطة المدى تعتمد على التعاون التكنولوجي العالي في مجال تكنولوجيا الفضاء ومجالات تكنولوجية أخرى.

2) كانت مركبات الإطلاق الفضائية الهندية والصواريخ متوسطة المدى تعاني من بعض السلبيات، فمع التعاون مع الولايات المتحدة، يمكن أن تقدم المساعدة الهندسية في الإطلاقات الفضائية في تحسين موثوقية الصواريخ الهندية.

(**1**) Zeb, Rizwan(May2012), **Pakistan-China Relations: Where They Go From Here?**, UNISCI Discussion Papers, (NO 29): Spain,p:51. See also: Khan, Zahid Ali and Ahmad, Shabir , New Trends in Sino-Pak Defence and Strategic Relations since 9/11: Indian Concern, pp:250-252

3) سيساعد التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال في زيادة اهتمام الهند المعلن حول حمولات الصواريخ برؤوس حربية نووية متعددة من خلال تحويل بعض عناصر تكنولوجيا الأقمار الصناعية إلى الاستخدام العسكري.

4) إن تقديم المساعدة للهند في أنواع معينة من تكنولوجيا الأقمار الصناعية، مثل النشر الآلي للهياكل في الفضاء، يمكن أن يساعد في تطوير وسائل الاختراق المستخدمة في صواريخ الهند الطويلة المدى. وفي الوقت نفسه، ستزيد قدرة الهند على تدمير صواريخ الخصم في مرحلة ما قبل الإطلاق، أو مرحلة التعزيز.[1]

- ثانياً: التعاون بين الصين وباكستان

رداً على التعاون الأمريكي – الهندي في مجال في مجال التسلح ذو العلاقة بتكنولوجيا الفضاء، وما يعكسه هذا التعاون من أثار سلبية على باكستان، فقد قامت باكستان بالتعاون مع الصين من أجل تطوير قدرتها في المجال المذكور أعلاه في سياستها الخارجية تجاه الهند لمواجهة تهديدات الأخيرة في حال وقوع مواجهات بينهما.

ساهمت الصين كثيرًا في دعم باكستان في تطوير اتصالات باكستان الفضائية، خاصة القمر الصناعي RAKSAT-IR، وهي نسخة مطورة من PAKSAT-1 في أكتوبر 2008. بجانب هذا، أكدت المنظمات الدفاعية في البلدين من جديد جهودها لمواصلة تعاونهم في تكنولوجيا الفضاء؛ فقد أطلقت الصين بنجاح قمر RAKSAT-IR في 11 أغسطس 2011، من مركز إطلاق Xichang في مقاطعة Sichaun؛ حيث يغطي القمر الصناعي، الذي يبلغ طول دورة حياته 15 عامًا، بث المعلومات المتلفزة، وينقل الإشارات وينقل البيانات السيبرانية (إلى التلفزيونات والقنوات الراديوية والإنترنت وشبكات الكابل) من ثلاث قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. تم تصنيعه من قبل مؤسسة سور الصين التعاون الصناعة (CGWIC) - وهي مؤسسة دفاعية - بالتنسيق مع باكستان في مؤسسة أبحاث الفضاء والغلاف الجوي العلوي (SUPARCO)، في يوليو 2011.

(**1**)Jaspal, Zafar Nawaz,**The Indo-US Strategic Relationship and Pakistan's Security**,pp: 26-27

يحتوي القمر الصناعي على ميزات مراقبة مدمجة يتم التحكم فيها من خلال محطة الأقمار الصناعية (SGS) التي أنشأتها باكستان بمساعدة الصين.[1]. كما ستوفر مزايا استراتيجية للقوات المسلحة الباكستانية؛ حيث أن هناك بعداً عسكرياً لهذا التعاون: إذ يرتبط SUPARCO ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الأخرى في باكستان مثل مختبرات أبحاث كاهوتا (KRL)، المسؤولة عن برنامج الصواريخ الباكستانية بأنواعها المختلفة.

لذا، فإن التعاون الحالي بين الصين وباكستان في تكنولوجيا الفضاء يُعتبر مهماً جداّ بالنسبة لباكستان، خاصة في المجال العسكري.[2]

(**1**) Khan, Zahid Ali and Ahmad, Shabir, New Trends in Sino-Pak Defence and Strategic Relations since 9/11: Indian Concern**,** pp: 255-256

(**2**)Ali, Ghulam(9 September 2011), China-Pakistan space technology cooperation, East Asia Forum, Retrieved on 2/8/2019 from:
https://**www.eastasiaforum.org/2011/09/09/china-pakistan-space-technology-cooperation**/

الخاتمة والاستنتاجات

بعد العرض الذي قدمته الرسالة، وصفاً، وتحليلاً، ومناقشة، نصل إلى خاتمة نستطيع من خلالها تلخيص مجمل الأفكار. يمكن القول، أن هذه الدراسة قد اجابت عن التساؤلات التي طُرحت في المقدمة، كما أنها حققت أهدافها المرجوة. من ناحية أخرى، تم إثبات صحة الفرضية من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند بمختلف القضايا التي تم بحثها.

كانت إشكاليات العلاقة بين المسلمين والهندوس الأساس الذي أدى إلى استقلال باكستان عن الهند بعد خروج الإستعمار البريطاني من شبه القارة الهندية عام 1947.الأمر المهم أن هذه العلاقة كانت بداية لإنتاج الأزمات الأمنية بين باكستان والهند لاحقاً، والتي ما زالت مستمرة حتى الوقت الراهن. وقد تمثل ذلك بنشوب عدة حروب بين الدولتين. في هذا السياق، يمكن القول أن الهند العلمانية تنظر إلى وجود باكستان إسلامية على حدودها، بأنها مصدر أساسي في إنتاج التهديدات الأمنية العابرة لبيئتها المحلية، ودعم الجماعات الإسلامية على أراضيها.

من خلال الرؤية التحليلية للسياسة الخارجية الباكستانية، تبين أنها سياسة تحتوي خليطاً من التركيب، سواء على مستوى صياغتها من قبل الجانب الرسمي، أو على مستوى درجة التأثير فيها من قبل الفاعلين غير الرسميين. وقد ظهر هذا في مواطن متعددة لهذه السياسة، كأزمة كارجيل على سبيل المثال.

تعددت القضايا التي تعاملت بها السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، مع تنوع أدواتها في فترة الدراسة، خاصة على المستويات السياسية، والهوياتية، والجيوستراتيجية، إضافة إلى جوانب التسلح، وما يتعلق به من تطوير وسباق. فعلى المستويين الجيوستراتيجي والهوياتي، تمثل قضية كشمير ركناً هاماً في هذه السياسة، وقد أخذت خطاً تاريخياً طويلاً من النزاع مع الهند، تخلله أحياناً اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية. إضافة إلى ذلك، توجد قضايا جيوستراتيجية أخرى ذات علاقة بالسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند: كقضايا المياه، وسير كريك، وسياتشن.

كان للجوانب الأمنية والعسكرية مساحة كبيرة في سياسة باكستان الخارجية تجاه الهند، فقد تصدت الدراسة لمعالجة مفاهيم عسكرية، ذات علاقة بالتسلح، كسياسة التسلح، والعقائد النووية. وبينت الدراسة التوجه النووي لباكستان تجاه الهند، وقد ظهر ذلك بشكل واضح من عام 1998، حيث تم تفجير قنابل نووية من قبل الهند، عملت باكستان بالرد عليها بنفس التفجيرات من أجل تحقيق الردع مع الهند.

برؤية مجملة للبيئة الأمنية بين باكستان والهند، يمكن القول أن التفسير الأساسي لعدم الاستقرار في جنوب في هذه البيئة لمرحلة ما بعد النووي، يكمن في الأبعاد الثقافية للصراع. والمتغيرات الهيكلية الأخرى، تعمل فقط على زيادة تعقيد الوضع في تلك البيئة؛ فالقرب الجغرافي الوثيق بين البلدين، بما في ذلك مراكزهما الحضرية الرئيسية، وعدم توازن القوى التقليدية بين الدولتين، والافتقار إلى العمق الاستراتيجي في حالة باكستان، كله قد زاد من تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة.

بالنظر إلى المخاوف الأمنية – في سياقاتها المختلفة – بين باكستان والهند، نجد أنها كانت متبادلة؛ فباكستان تخشى من النوايا الهندية متمثلة بقدراتها المتنوعة، وثقلها البشري حول إعادة توحيد شبه القارة الهندية، أو على الأقل تثبيت السيطرة الإقليمية. عملت هذه المخاوف كمحرك رئيسي لأكثر من نصف قرن وراء التسلح الباكستاني، وخوض سباق تسلح مع الهند بشقيه التقليدي والنووي. في مقابل ذلك، ترى الهند ان باكستان تقوم بتحريك المقاطعات ذات الأغلبية المسلمة مثل كشمير، ودفعها نحو الإنفصال، وهي العملية التي ستكون بداية لانفصال الجماعات والإثنيات الأخرى، وهذا ما يهدد البقاء القومي للهند.

فيما يتعلق بالأزمات الأمنية، فقد وقعت عدة أزمات في هذا السياق، كان لها أسباب متنوعة، بينتها الدراسة في ثناياها. وقد اعتمدت فيها سياسة باكستان الخارجية على استخدام القوة العسكرية، سواءً ابتداءاً، مثلما حصل في كارجيل، أو كرد فعل على القوة العسكرية الهندية، كما حصل في أزمات 2001 و2002 في كشمير.

عالجت الدراسة أيضاً مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي، إذ ينصرف إلى تأثير دول ثالثة على سياسة دولتين، أو أحدهما تجاه بعضهما البعض. ويأخذ هذا المفهوم أشكالاً متنوعة: من الأحادية إلى الثنائية، إلى التعددية. كما تتنوع الأدوار التي تقم بها الأطراف الثالثة تجاه الدول الأخرى، كالوساطة، والتأثير السياسي من خلال التدخل في توجيه سياساتها الخارجية. ولهذه الأخيرة أدوات منها: المعونة الاقتصادية، والتعاون والمساعدات العسكرية.

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، يمكن إجمالها بما يلي:

(1) تعتمد باكستان عدة نماذج في صناعة سياستها الخارجية: فنجد من ذلك النموذج الاستراتيجي أو الرشيد؛ ذلك أنه يعتبر مفيدًا في تحليل السياسة الخارجية للدول في الحالات التي تشبه سباق التسلح والقضايا العسكرية، كما هو بين باكستان والهند. وتعتمد كذلك نموذج السياسة البيروقراطية؛ حيث يركز هذا النموذج على الموظفين البيروقراطيين ودورهم في صنع السياسة الخارجية، حيث أنه لا بد من استشارة صانعي القرار للموظفين البيروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية، لأن لدى هؤلاء الموظفين خبرة في هذا

المجال، كما أن لهؤلاء الموظفين البيروقراطيين دورًا آخر في السياسة الخارجية، لأنهم هم المسؤولون عن تنفيذ السياسة الخارجية. وأخيرا، تعتمد باكستان النموذج التكيفي الذي يركز على خصائص البيئة الدولية، أي التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، أي دراسة خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة. وبهذا الشكل تدخل إمكانات الدولة في التكيف مع البيئة الدولية، فكل دولة تختلف في قدراتها في التكيف مع البيئة الدولية.

(2) يلعب الجيش دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الباكستانية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال توجهاته في أزمة كارجيل، وقيامه بإنقلاب عسكري بقيادة الجنرال برويز مشرف، ووصوله إلى سدة الحكم. فمنذ هذا الإنقلاب، أصبح للجيش اليد الطولى في توجيه للسياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند.

(3) تأثرت السياسة الخارجية الباكستانية في تعاملها مع قضية كشمير في الجزء المُسيطر عليه من قبل الهند "ولاية جامو وكشمير"، بعوامل ومتغيرات متنوعة، أملت عليها أن تنوع توجهاتها وسلوكياتها تجاه القضية المذكورة: كالتوجهات الدبلوماسية بمختلف صنوفها، أو باستعمال القوة العسكرية، أو بتدخل طرف ثالث.

(4) أثر تغير نمط الحكم في باكستان من مدني إلى عسكري، ثم من عسكري إلى مدني في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه كشمير –جامو وكشمير -. وقد جاء التغير في نمط رئيسي: وهو التغير البرنامجي: وينصرف إلى التغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك، تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف. فقد كان نظام الحكم يقدم المساعدات العسكرية للمقاومين الكشميريين ضد الهند، ثم تغير هذا النمط إلى التحول إلى الأسلوب السياسي من خلال اللقاءات الثنائية، وعقد جولات من الحوار المركب، القيام بالمبادرات الشخصية من قبل باكستان، كما هو في مقترحات مشرف. يُضاف إلى ذلك، التخلي عن دعم المقاومين الكشميريين لاحقاً. وقد تبنت السياسة الخارجية التغير في سياستها تجاه كشمير، رغبة في تأصيل مجالين من مجالات التغيير: الأمن، واستقرار النظام. تغير النمط الأخير في بعض الأحيان بالعودة لاستخدام القوة العسكرية بسبب وقوع بعض الأزمات بين باكستان والهند، إلا أنه تمت العودة للأسلوب السابق مرة أخرى.

(5) وقع تغير في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه قضايا المياه، وقد جاء طبيعة التغيير، برنامجياً كما السابق؛ حيث اعتمدت في تعاملها مع هذه القضايا على بعدين: بعد القانون الدولي من خلال التحكيم، ثم البعد الثاني لاحقاً، وهو البعد الدبلوماسي عن طريق المفاوضات المبنية على تدابير الثقة حول هذه القضايا.

(6) وقع تغير كذلك في السياسة الخارجية الباكستانية تجاه قضيتي سير كريك وسياتشن، وكان التغير بنفس النمط السابق (تغير برنامجي)؛ حيث تعددت الأساليب والأدوات التي تم استخدامها في معالجة القضايا المذكورة:

أ- قضية سير كريك: تم فيها استخدام عملية الحوار المركب، ثم دبلوماسية القمم، ثم اللجوء لاحقاً إلى القانوني الدولي.

ب- قضية سياتشن: تم فيها استخدام عملية المحادثات الثنائية مع الهند حتى عام 2001، حين وقعت الأزمة في كشمير، حيث انتقلت إلى استخدام القوة العسكرية، نتيجة لحشد القوات الهندية على خط السيطرة بسبب الأزمة. بقي هذا الأمر على حالته، حتى عام 2003، حيث لجأت السياسة الخارجية الباكستانية إلى أسلوب الإحتواء والتهدئة، ثم لاحقاً، عقد جولات من المفاوضات الثنائية، والحوار المركب مع الهند.

(7) استمرت السياسة الخارجية على نمطها في التحديث، والتصنيع، والتطوير في جوانب التسلح بازدياد مطرد، سواءً على المستوى التقليدي، أو على المستوى النووي، أو في تكنولوجيا الفضاء العسكرية. إضافةً إلى تطوير عقيدتها العسكرية على المستويين السابقين، حفاظاً على أمنها، وردعاً للهند.

(8) على الرغم من إنشاء باكستان عقيدتها النووية الخاصة، إلا أن بعض مبادئها تخضع للنقاش والمساءلة، كما جاء في ثنايا الدراسة.

(9) بالنظر إلى الأحداث الأمنية في سامجاهوتا، وتفجير السفارة الهندية في كابول، وأحداث بومباي، فقد أثرت بمجملها على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند من خلال تنوع أساليب التعامل معها، الاسلوب الإعلامي، ثم التفاوض، واللقاءات الثنائية، والتعاون الأمني المشترك.

(10) من خلال تطبيق مفهوم الاستقطاب السلوكي الدولي على السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند، وُجِدَ أن له أثراً واضحاً عليها في جانبي التغير والاستمرار؛ حيث عمل على تغييرها في الجوانب السياسية من خلال تنوع أشكال التعامل، من التوجهات العسكرية إلى التوجهات السياسية، كما حصل في ازمة كارجيل، وأزمة 2001 في كشمير، وازمة بومباي في 2008. وفي الجانب الجيوستراتيجي، كان التغير تكيفياً؛ وذلك بازدياد اهتمام باكستان بمشروع CPEC. أما مجال التغير في هذا السياق، فقد كان متعلقاً بالأمن الجيوسياسي، والجيواقتصادي، والجيوعسكري. من جانب آخر، كان للإستقطاب في المجال العسكري أثر في استمرار السياسة الخارجية الباكستانية على نفس النمط من خلال زيادة التسلح وتطويره بمساعدة الصين، خاصة في المجال النووي. وقد كان للإتفاقية النووية بين الهند والولايات المتحدة دور ملموس في ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو هيف، علي (1975)،**القانون الدبلوماسي**، ط3، :منشأة المعارف: الاسكندرية.

العبدلي، عبد المجيد،(1994)، **قانون العلاقات الدولية**، ط1 ، دار أقواس للنشر: تونس.

النعيمي، أحمد(2008)، **السياسة الخارجية**.، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان.

بدوي، محمد(1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولي**،.ط1، دار النهضة العربية: بيروت.

بدوي، مرسي،محمد وليلى وآخرون (2003)، **العلاقات السياسية الدولية**. ط1، المكتبة المصرية: الاسكندرية.

جنسن، لويد(1989)، **تفسير السياسة الخارجية**. ط 1. ترجمة محمد مفتي ومحمد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود: الرياض.

جهاد عودة(2003)،**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، دار الهدى: القاهرة.

جوزيف، س.ناي الابن (2000)، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية: القاهرة.

حتي، ناصر يوسف (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي: بيروت

حمشي، محمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين

from:**http/www.politics.ar.com/ar2/?p3096** Retrieved on 15/2/2019

دياب، محمد(كانون الثاني2011)، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية، **مجلة الدفاع الوطني**(عدد75):لبنان

ربيع، حامد (1969)، **نظرية الدعاية الخارجية**، ط 1، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة.

زكريا، فؤاد (1990)، **من الثورة إلى القوة:الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، شركة الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة.

سليم، محمد السيد(1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2، مكتبة النهضة المصرية: الجيزة – مصر.

عبدالعاطي،محمد، كشمير:نصف قرن من الصراع،قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت

Retrieved on2/2/2019 from: https:// **www. aljazeera.net /specialfiles/ pages /2075f650-9b70-45bb-8a7e-5bb30024d254**

علاي،ستار جبار (2012)، **باكستان:دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**، ط1، دار جنان للنشر والتوزيع: عمَّان.

فهمي، عبد القادر محمد(2006)، **المدخل إلى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي: عمَّان.

مصباح،زايد عبيد الله (1999)، **السياسة الخارجية**،، ط2، دار التالة: طرابلس.

مقلد، اسماعيل صبري(2013)، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، المكتبة الأكاديمية: مصر.

مورغنثاو، هانز(دون تاريخ)، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد، ج1، الدار القومية للطباعة والنشر: مصر.

موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، على موقعها:

Retrieved on 20/12/2018 from: **http:// www. moqatel. com/ openshare/ Behoth/Siasia2/SeraIndiaP/sec11.doc_cvt. Htm,**

نعمة، كاظم (1988)، **الوجيز في الاستراتيجية**، شركة اياد للطباعة الفنية: بغداد.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adekoye Abimbola Raquel(2014), **The Impact of the Kashmir Conflict on Indo-Pakistani Relations and its Security Implications for the South Asian Region**,MA Dissertation of Social Sciences (International Relations) ,the University of KwaZulu-Natal, South Africa.

Adnan , Mubeen and Fatima, Bushra (January – June 2016),Peace Process with India: A Challenge for Pakistan, **Journal of South Asian Studies**,Vol.31, No.1.

Adnan, Mubeen (January – July 2014), Nuclearization of South Asia 1998: Pakistan's Domestic Constraints, **Journal of South Asian Studies**, Vol. 29, (No.1), University of Punjab: Lahore-Pakistan.

Adnan, Mubeen(2015), The Kargil Crisis 1999 and Pakistan's Constraints**, Journal of Political Studies**, Vol.22, Issue.1, University of the Punjab, Lahore-Pakistan.

Ahmed ,Ayaz (September 8, 2017), 70 Years of Pakistan's Foreign Policy, A critical appraisal, World time Magazine,Retrieved on 10/1/2019 from:**http://jworldtimes.com/jwt2015/magazine-archives/ jwt2017/sep2017/70-years-of-pakistans-foreign-policy-a-critical-appraisal//Relations: A Need for Conflict Resolution, not Management**, Asie, Visions, No.90, Ifri, Paris Cedex 15 – France.

Ahmad,Mian and Salik,Naeem(winter2015),Water security:challenges of transboundary water issues between Pakistan and India, **Strategic Studies Journal**,Vol.35,NO.4.

Ahmed , Mughees(Fall 2013), Pak-India Relations during Musharraf Era, Behavioral Study of Leadership, **Berkeley Journal of Social Sciences**, Vol. 3.

Akram, Munir(April 17, 2016), The Indo-US alliance, Dawn newspaper, Retrived on 2/1/2019 from:

https://www.dawn.com/news/1252498/the-indo-us-alliance.

Ali, Ghulam(9 September 2011), China-Pakistan space technology cooperation, East Asia Forum, Retrieved on 2/8/2019 from: https://**www.eastasiaforum.org/2011/09/09/china-pakistan-space-technology-cooperation**/

Alka,Jauhari (2013),India-Pakistan reltions:International implications, **Asian Social Science Journal**,Vol 9,(No.1),Canadian Center of Science and Education:Canada

Arif , Malik, Ahmad and Hussain China-Pakistan Economic Corridor: Impact on Regional Stability of South Asia(October 2017), **International Journal of Political Science and Development,** Vol. 5(6) , Academic Research Journals Publishers:Delta State, Nigeria.

Ashraf,Tahir (2015), The Pakistan-India Conundrum: A Historical Survey, **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS),** Vol. 35, (No.1).

Banchoff, Thomas(1998),Germany European policy: A constructive perspective,Germany and European working papers,series 8.1,The minda gunsberg center for european studies, Harford university: Germany,Retrieved on 15/2/2019 from: **http/: www. Ciao net .org/ wps/bat01/**

Baumann ,Rainer and Others(2000), Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification , working paper, **tübinger arbeitspapiere zur internationalen politik und friedensforschung** ,NO.30:Germany.

Bisht,Mdha(August2011),The politics of water:Discourse in Pakistan**, Policy Series**, NO.4, Indian Council for Research on International Economic Relations(ICREIR) ,Newdelhi,India.

B. Kapstein Mastanduno, Ethan and Michael (eds), Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War, Columbia, Columbia University Press, 1999,Retrieved on 11/2/2019 from: http**://www.ciaonet.org/book/kapstein/preface.html**

Brown,Chris(2001),**Understanding international relations**,pakgrave edition: Newyork.

Chakma, Bhumitra(2006), Pakistan's Nuclear Doctrine and Command and Control System: Dilemmas of Small Nuclear Forces in the Second Atomic Age, **security challenges Journal**, Vol2, (NO2), Institute for regional security:Cambridge-UK

Congressional Research Service(10 March 2002), **"Pakistan-U.S. Relations**", CRS Issue Brief for Congress, Order Code IB94041,

Dalton, Tandler, Toby and Jaclyn(September2012), **Understanding the arms race in South Asia**, Carnegie Endowment for International Peace:USA.

Dunne,c. Schmidt ,Tim & Brian,"Realism" in Steve Smith (eds), International Relations Theory Today.

Durrani, Mahmud Ali- Major General, Retired (July2004), **Pakistan's Strategic Thinking and the Role of Nuclear Weapons,** Cooperative Monitoring Center Occasional Paper 37, Sandia Contract No. 95502, Sandia National Laboratories: California.

Gady, Franz-Stefan(June 05, 2017), Pakistan Raises Defense Spending

Pakistan is slated to increase its defense budget by around 7 percent in fiscal year 2017-2018, The Diplomate Journal,Retrieved on 10/6/2019 from: **https://thediplomat.com/2017/06/pakistan-raises-defense-spending**

Geller, Daniels(2003), Nuclear Weapons and the Indo-Pakistani Conflict: Global Implications of a Regional Power Cycle, , **International Political Science Review,** Vol 24, (No.1), International Political Science Association- SAGE Publications:London, Thousand Oaks, CA and New Delhi.

Government Of Pakistan, Retrieved on 29/3/2019 from: **https://www.pakconsulatela.org/government-of-pakistan/**

HİLALİ, A. Z., Pakistan's Nuclear Deterence: Political And Strategic Dimensions, Pdf version, Retrieved on 5/4/2019 from: **http://sam.gov.tr/ wp-content/uploads /2012/01/A.Z.-Hilali.pdf**

How is the Siachen Glacier strategically important to India?Retrieved on5/4/2019 from: **https://www.quora.com/How-is-the-Siachen-Glacier-strategically-important-to-India**

Husain, Javid (April2004),The **Process of Foreign Policy Formulation in Pakistan, Briefing paper-NO12,**Pakistan institute of legislative development and transparency,Pakistan-Lahore.

https://www.statista.com/chart/17197/india-and-pakistan-defense-budget, according to:Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI),Retrieved on15/5/2019.

Ijaz , Aymen(2017),Pakistan-India Relations under Prime Minister Modi's Government (2014-2016), **Journal of current affairs**, Islamabad Policy Research Institute..

India blames Pakistan for Kabul embassy attack,Retrieved on13/6/2019 from: https://**www.reuters.com/article/us-india-afghan/india-blames-pakistan-for-kabul-embassy-attack-idUSBOM7063020080713**.

India shares evidence with Pak. on ISI 'link' to Kabul attack, Retrieved on 13/6/2019 from: **https:// web. archive. org/ web/ 2011 08181 23638/http://www.hindu.com/thehindu/holnus/000200810241925.htm**

Indian forces arrest fisherman, seize three boats near Sir Creek, Dawn newspaper, retrieved on 7/4/2019 from: **https:// www. dawn. com/news/1031636**

Iqbal,Abdul Rauf(2010),Water wars and navigating peace over Indus river Basin,**Monograph**,Vol.1, Issue.2, Institute for Strategic Studies, Research and Analysis(ISSRA), National Defence University, Islamabad,Pakistan.

I-wei Jennifer, Chang(February 2017),**China's Kashmir Policies and Crisis Management in South Asia,** Peace Brief, United State - Institute Of Peace: Washington-D.C.

Jacob,Hapymon (December2016),**The Kashmir Uprising and India-Pakistan Relations: A Need for Conflict Resolution, not Management**, Asie.Visions, (No.90), Ifri, Paris Cedex 15 – France.

Jalil, Ghazala Yasmin(Summer 2015), Indian Missile Defence Development: Implications for Deterrence Stability in South Asia, **Strategic studies Journal** ,Vol.35,(NO.2), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan.

Jalil, Ghazala Yasmin(Spring 2017), Nuclear Arms Race in South Asia: Pakistan's Quest for Security, **Strategic studies Journal** ,Vol.37,(NO.1), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan.

Jammu and Kashmir: An Introductory Profile, Retrieved on2/2/2019 from: **planningcommission.nic.in/plans/stateplan/sdr_jandk/13_ch1.doc,**pp:19-21

Jaspal, Zafar Nawaz (December 2007), **The Indo-US Strategic Relationship and Pakistan's Security**

Javed Cheema, Musarat(January – June 2015),Pakistan-India Conflict: With special Reference To Kashmir, **Journal of South Asian Studies**, Vol. 30, No.1,Center for south Asian Studies, University of Punjab, Lahore, Pakistan.

Javaid, Kamal, Umbreen and Marium(January – June 2013), The Mumbai Terror '2008' and its Impact on the IndoPak Relations, **South Asian Studies A Research Journal of South Asian Studies** Vol. 28,(No.1).

Jawad ,Muhammad, Variables of Pakistan's foreign policy, Retrieved on3/1/2019 from: **https://www. academia. edu/ 3653981/Variables_of_Pakistans_Foreign_Policy**

Kalis, Naseer Ahmed and Dar, Shaheen Showkat(Mar - Apr. 2013),Geo-political Significance of Kashmir: An overview of Indo-Pak Relations, **IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**,Vol9, Issue 2, Ghaziabad 201015, Uttar Pradesh, India.

Kardousd, Mehdi and Javaid, Umbreen(2017),Foreign Policy Of Pakistan Towards India In Musharraf Era, **Journal of Political Science**,vol.35,GC: University Lahore.

Kerr, Nikitin, Paul K. and Mary Beth(August 1, 2016), **Pakistan's Nuclear Weapons**, CRS report, prepared for members and committees of Congress, Congressional Research Service:USA.

Khan, Feroz Hassan(September 2015), Going Tactical: Pakistan's Nuclear Posture and Implications for Stability, **Proliferation Papers** 53, The Institut Français des Relations Internationales (Ifri): Bruxelles.

Khan, Khalid, Hafeez Ullah and Ijaz(January - June, 2018), Indian Cold Start Doctrine: Pakistan's Policy Response,**Journal of the Research Society of Pakistan**, Volume.55,(No.1): Pakistan.

Khan, Raja Muhammad (Summer 2015), Foreign Policy Of Pakistan In The Changing Regional and Global Settings**, Journal of Contemporary Studies**, National Defence University Islamabad, Pakistan Vol. IV, No.1

Khan,rashid Ahmad(Summer 2007), Sir Creek:The Origin And Development Of The Dispute Between Indai And Pakistan, **IPRI Journal**, Islamabad Policy Research Institute,Islamabad.

Khan, Zahid Ali and Ahmad, Shabir (July – December 2015), New Trends in Sino-Pak Defence and Strategic Relations since 9/11: Indian Concern**, Journal Of South Asian Studies**, Vol.30, (No.2)**,**Centre for South Asian Studies,University of Punjab:Pakistan.

Kishanganga project: Victory claims cloud final arbitration award, Retrieved on 2/4/2019 from:The Express Tribune-**https://tribune.com.pk/story/648986/kishanganga-project-victory-claims-cloud-final-arbitration-award/**

Kumar, Ajay and Kalis, Naseer Ahmed(2015), Pakistan and Chinese Response to Indo-US Nuclear Deal, **American International Journal of Research in Humanities, Arts and Social Sciences"AIJRHASS",** Vol.3 (Issue.9):Georgia-USA.

Kuszewska, Agnieszka(2016), Difficult Neighbourhood: the Key Objectives of Pakistan's Foreign Policy towards India in the Twenty First Century, **Politeja**,vol.40,(NO.1): Jagiellonian University.

Latif , Amir(June 2014),A Comparative Study of Nuclear Doctrines of India and Pakistan, **Journal of Global Peace and Conflict**, Vol. 2,(No.1), Published by American Research Institute for Policy Development:USA.

Linklater, Andrew, (1997), **Neo-Realism in Theory and Practice**, In: Ken Booth & Steve Smith (eds), International Relations Theory Today, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, Second Edition.

Macleod, Alex(Feb 1999),**french policy toward Iraq since the gulf war: A realist dream case?** Paper prepared for the 40th annual convention of the international studies association(ISA): washington D.C

Maira ul Hamidj, Kargil War: Causes And Consequnces,p:5 Retrieved on 6/2/2019 from: **https://www.academia.edu/9297946/kargil_war_causes_and_consequences**

Marie, Shinichi, Izuyama and Ogawa (March 2003), **The Nuclear Policy of India and Pakistan**, National Institute for Defense studies"NIDS", Security Reports, (No.4):Tokyo-Japan.

Massive Chinese investment is a boon for Pakistan(Sep 9th 2017), The Economist, Retrieved on 29/7/2019 from: **https:// www. economist. com/asia/2017/09/09/massive-chinese-investment-is-a-boon-for-pakistan.**

Meena,C.M(Oct-Dec 2016),The Geopolitical Of Sir Creek:An Evolution, **International Journal of Research and Analytical Review(IJRAR)**, Bhavnagar, India.

Ministry of Foreign Affairs Government of Pakistan ,from: **http://www.mofa.gov.pk, content. php? pageID= Foreign %20 Policy,** retrieved on 2/1/2019

Mishra,Raghavendra(2015),The Sir Creek Dispute:Contours,Implications And The Way Ahead, **Strategic Analysis**,Routledge, Taylor Francis Group, London ,UK.

Misra,Ashutosh(winter2000-2001),**The Sir Creek Boundary Dispute: A victim of India-Pakistan Linkage Politics**, IBRU: Centre for Borders Research,Durham University,UK,p:91.See also: Meena,C.M(Oct-Dec 2016),The Geopolitical Of Sir Creek:An Evolution, **International Journal of Research and Analytical Review(IJRAR)**, Bhavnagar, India.

Misra, Ashutosh(Jan-Mar 2005), The Problem of Kashmir and the Problem in Kashmir: Divergence Demands Convergence, **Strategic Analysis Journal**,Vol.29, No.1, Institute for Defence Studies and Analyses,Newdelhi.

Mumtaz, Uzma(2010), India and Pakistan: A Case of Asymmetric Nuclear Deterrence, **POLIS Working Papers**, Working Paper (No 2), School of Politics and International Studies Faculity of education, social sciences and law:University of Leeds.

Mustafa, Malik Qasim(Summer 2015), South Asian Nuclear Thresholds: Repercussions of Cold Start Doctrine and Tactical Nuclear Weapons, **Strategic studies Journal** ,Vol.33,(NO.2), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan.

Nazir, Yassir and Ahmad Bhat, Sameer(February 2015), post 9/11 Indo-US Strategic Relationship: An Analysis**, International Journal of Research in Social Sciences"IJRSS"**,Vol.1,(Issue.5): Pakistan-Islamabad.

Operation Meghdoot: 34 years ago, how India won Siachen,Retrieved on 6/4/2019 from:
https://projectupsc.wordpress.com/2018/04/13/operation-meghdoot-34-years-ago-how-india-won-siachen

Padder,Sajad(July2013),Siachen Stalemate**,Internationa Journal Of Peace and development Studies**(elecronic version-pdf),pp:35-36,Retrieved on 5/4/2019 from: **https:/ /academic journals. org/ journal/ IJPDS/edition/July_2013**

Pakistan's Consolidating Conventional Detrrence: An Assesment,South Asian Voices, Retrieved on 20/5/2019 from: **https:// southasian voices.org/pakistan-conventional-deterrence-assessment**

Pakistan Nuclear Weapons, A Brief History of Pakistan's Nuclear Program Retrieved on 4/6/2019 from: **https:// fas.org /nuke /guide/ pakistan/nuke/**

Pakistan's Relations with India: Beyond Kashmir,(May 2012), Crisis Group Asia Report N°224, 3, International Crisis group, Retrieved on 27/3/2019 from: **https:// www.crisisgroup.org/asia/south-asia/ pakistan/ pakistan-s-relations-india-beyond-kashmi**

Ramachandran, Sudha(February 23, 2016), Does India Really Need to Defend the Siachen Glacier?,The Diplomate Magazine,Retrieved on 5/2/2019 from: **https://thediplomat.com/2016/02/does-india-really-need-to-defend-the-siachen-glacier/**

Redacted, Name(April 9, 2008) , **Pakistan's 2008 Elections: Results and Implications for U.S. CRS Report for Congress**, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service,US.

Riedel , Bruce (2002),**American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House**, Center for the Advanced Study of India ,University of Pennsylvania.

Reiner Baumann and Others, Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification, p:5

Riaz-Ud-Din, Iqra(December 14/2015),determinants of Pakistan's foreign policy, World times magazine, Retrieved on 3/1/2019from: **http://jworldtimes.com/jwt2015/internationalaffairs/determinants-of-pakistans-foreign-policy/>**

Riffat ,Fatima and Iftikhar, Anam(July,December2015), Water Issues and its Implications Over India-Pakistan Relations, **JPUHS** ,Vol.28,NO.2, University of Punjab.

Rittberger ,Volker(2001), **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories**, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Working Paper, No 30a: Germany.

Rizvi, Hasan-Askari(April2004),**Pakistan's Foreign Policy: An Overview 1947-2004,**Briefing paper for parliamentarians,No.11, Pakistan Institute of legislative development and Transparency,Pakistan..

Rules Of Business,1973, As amended upto 12th June, 2017, Cabinet Secretariat Cabinet Division),Islamabad, (pdf version),retrieved on 29/12/2018from:**http://www.cabinet.gov.pk/cabinet/userfiles1/file/%5BROB%20amended%2012th%20June,%202017.pdf**

Samjhauta Express bombing 2007, Retrieved on 24/8/2019 from: **https://en.wikipedia.org/wiki/2007_Samjhauta_Express_bombings**

Sandeep , Singh. Amanpreet, Kaur. and Amandeep, Singh(Mar 2015), Changing Equations of India-Pakistan Relations: Unresolved Kashmir Dispute as a Decider Factor, **International Research Journal of Social Sciences**,Vol.4,(NO.3),Redfame Publishing:USA.

Shafiq , Sumaira (2015),Pakistan's Policy Toward Kashmir Dispute(2001-2014) **Margalla Papers**,Vol.19, the Institute for Strategic Studies, Research & Analysis (ISSRA), National Defence University, Islamabad, Pakistan.

Shah, Jamal(January 2013), September 11, 2001 and Change in Pakistan's Foreign policy,**American International Journal of Contemporary Research**, Vol.3,(No.1).

Shankar, Paul,Mahesh and T.V(2016), Nuclear doctrines and stable strategic relationships: the case of south Asia, **International Affairs**, Volume92, (NO.1), The Royal Institute of International Affairs:UK.

SiaChen Border Positives To Come, retrieved on 5/4/2019 from: **https://www.eduionic.com/paradigms/international-relations/sir-creek-and-siachen-border-positives-to-com**

Siddiqi, Rashid Ahmed(2011), **A Study of Post-1998 India-Pakista Deterrence Stability in Nuclear South Asia, Conflict and the US Role**, Unpublished Phd thesis, The University of Auckland: USA.

Squassoni, Sharon, The U.S-Indian Deal and Its Impact (2010), Arms Control Association,Retrieved on 27/5/2019 from: **https://www.armscontrol.org/act/2010_7-8/squassoni**

Steven L. Lamy(2003),**Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-liberalism** In: John Baylis & Steve Smith (eds), The Globalization of World Polities, Oxford: Oxford University Press, 3rd Edition.

Stockholm International Peace Research Institute SIPRI 2019:Retrieved on10/6/2019 from: **www.sipri.org**

Sugunakararaju, S.R.T.P and Akhtar, Shabnum(Dec. 2015), India-Pakistan Relations: challenges and Opportunities, **Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**:Ghaziabad,India,Volume 20, (Issue 12).

Tellis,Ashley.J(2017),**Are India-Pakistan peace talks worth a damn?,** ,Carnegie Endowment for International Peace:Washington DC,pp:62-63. See also: History of India-Pakistan Relations, Revierted on 19/3/2019 from: **http:// internationa lrelations. org/ contact-us-2/**

The ‘Sir Creek’ Dispute: Contours, Implications and the Way Ahead,Retrieved on 8/4/2019 from

:**https://www.researchgate.net/publication/273513940_The_'Sir_Creek'_Dispute_Contours_Implications_and_the_Way_Ahead**

Todd Kent ,Charles (August 2005), **Politically Rational Foreign Policy Decision-Taking,** A Phd Dissertation Texas A&M University: USA

To Sir Creek, With Hand-In-Glove,Media Crooks, , retrieved on 7/4/2019 from: **http://www.mediacrooks.com/2012/12/to-sir-creek-with-hand-in-glove_18.html**

Truth/Facts About Pakistani Claim Over Siachen Glacier, , retrieved on 3/4/2019 from: **https://defence.pk/pdf/threads/truth-facts-about-pakistani-claim-over-siachen-glacier.326801**

Vaid, Manish and Maini, Singh Tridivesh (Winter 2012), Indo-Pak Water Disputes: Time for Fresh Approaches,**South Asian Journal of Peacebuilding**,Vol.4,No. 2,George Mason University, Virginia-USA.

VarShney, Shere (March-2018), How CPEC Affected The Indian Economy, **International Journal of Scientific & Engineering Research**,Volume 9,(Issue 3),942 ISSN 2229-5518 IJSER © 2018,Retrieved on 1/8/2019 from: **http://www.ijser.org.**

vayu sena –Maps,Retrieved on27/3/2019 from: **http://vayu-sena-aux.tripod.com/kargil-maps1.html**

Waqas, Syed. Bukhari, Haider and Parveen, Tahira(July 2014), China's Approach Towards Kashmir Conflict: A Viable Solution, **Journal of Professional Research in Social Sciences "JPRSS"**, Vol.1,(No.1), Minhaj University:Lahore – Pakistan.

What are the main tributaries of the Indus River?Retrieved on 2/4/2019 from: **https://www.quora.com/What-are-the-main-tributaries-of-the-Indus-River**

Wheat Growing States, Jammu and kashmir, Retrieved on9/3/2019 from: **http://www.iasri.res.in/wheat/general/state.asp?str=JK**

Wojczewski, Thorsten(2014), The Persistency of the India–Pakistan Conflict: Chances and Obstacles of the Bilateral Composite Dialogue**, Journal of Asian Security and International Affairs,**vol1,(NO3).

World Bank rules on Kashmir dam,Retrieved on 2/4/2019 from: **http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/6356061.stm**

World nuclear forces,(SIPRI), Retrieved on 20/5/2019 from:**www.sipri.orgy/yearbook/2017/11**

Wullar Barrage talks postponed,Retrieved on 3/4/2019 from: Gulf Times-**https://m.gulf-times.com/story/340020/Wullar-Barrage-talks-postponed**

Zeb, Rizwan(May2012), **Pakistan-China Relations: Where They Go From Here?**, UNISCI Discussion Papers, (NO 29): Spain.

الملاحـــق

الملحق (1)

تحديثات التسلح التقليدي في الجيش الباكستاني[1]

System	Description	Status
Mi-35	Russian-origin attack helicopter	Deal signed with Russia in 2015; shipments began April 2018
Oplot-M	Ukrainian-origin main battle tank	Pakistan in talks with Ukraine as of May 2017 to buy 100 tanks
Al-Khalid 2	Main battle tank	Start of production by Heavy Industry Taxila reported November 2017
LY-80	Chinese-origin air defense system	Acquisition by Pakistan reported August 2017
FD-2000	Chinese export variant of the HQ-9 surface-to-air missile	Pakistan has expressed interest in the system; details of procurement undetermined
JF-17	Fighter jet	Pakistan collaborating with China to upgrade radar system
Type 039A/041	Chinese-origin diesel electric attack submarine	Eight conventional attack submarines scheduled to be delivered to Pakistan by 2022
Sea King	UK originanti-submarinewarfare helicopter	Seven ex-RAF units purchased by Pakistan in May 2017
Type 054A Jiangkai II	Chinese-origin multirole frigate	Four units to be delivered to Pakistan by 2021
Damen OPV 1800	Dutch-origin off-shore patrol vessel	Contract signed June 2017

(**1**)Pakistan's Consolidating Conventional Detrrence: An Assesment,South Asian Voices, Retrieved on 3/5/2019 from: **https://southasianvoices.org/pakistan-conventional-deterrence-assessment**

الملحق (2)

عدد التجارب النووية الباكستانية عام 1998 ردا على تجارب الهند[1]

DEVICE	DATE	YIELD [announced]	YIELD [estimated]
[boosted device?]	28 May 1998	25-36 kiloton	total 9-12 kiloton
Fission device	28 May 1998	12 kiloton	
Low-yield device	28 May 1998	sub-kiloton	--
Low-yield device	28 May 1998	sub-kiloton	--
Low-yield device	28 May 1998	sub-kiloton	--
Fission device	30 May 1998	12 kiloton	4-6 kiloton
Fission device	not detonated	12 kiloton	--

(**1**)Pakistan Nuclear Weapons, A Brief History of Pakistan's Nuclear Program Retrieved on 22/5/2019 from: **https://fas.org/nuke/guide/pakistan/nuke/**

الملحق (3/أ)

الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية/الهند [1]

Type	Range-Km	Payload
Land based Ballistic Missiles		
Prahaar	150	200
Prithvi I/II	150/350	500/800
Agni I	700	1000
Agni II	2000	1000
Agni III	3000	1500
Agni IV	4000	1000
Agni V	>5000	1000
Sea based Missiles		
Dahnush	350	500
K-15 (Sagarika)	700	500-600
K-4	3000	

(**1**)Jalil, Ghazala Yasmin(Spring 2017), Nuclear Arms Race in South Asia: Pakistan's Quest for Security, **Strategic studies Journal** ,Vol.37,(NO.1), The Institute of Strategic Studies: Islamabad, Pakistan. **N.B: The two tables are from the Same refrence above mentioned.**

الملحق (3/ب)

الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية/باكستان

Type	Range-Km	Payload
Land based Ballistic Missiles		
Abdali (Hatf-2)	180	200-400
Ghaznavi (Hatf-3)	290	500
Shaheen I (Hatf-4)	650	750-1000
Ghauri (Hatf-5)	>1200	700-1000
Shaheen II (Hatf-6)	2500	1000
Nasr (Hatf-9)	60	
Cruise Missiles		
Babur (Hatf-7)	600	400-500
Ra’ad (Hatf-8)	350	500-600
Babur 3	450	

الملحق (4)

عدد اختبارات الصواريخ في سباق التسلح بين الهند وباكستان

من 1998-2017 [1]

Year	Country	
	Pakistan	India
1998	1	0
1999	3	1
2000	1	2
2001	0	6
2002	4	2
2003	3	10
2004	6	9
2005	3	5
2006	6	5
2007	6	3
2008	6	4
2009	1	4
2010	3	3
2011	5	2
2012	6	4
2013	0	1
2014	2	1
2015	1	0
2016	0	1
2017	2	0

(**1**)Done by the researcher depending on:1) Dalton, Tandler, Toby and Jaclyn(September2012), **Understanding the arms race in South Asia**, Carnegie Endowment for International Peace:USA,pp:7-88-7 2)From year 2013-2017: Retrieved on 23/5/2019 from: https://www.dnaindia.com/india/report-successful-surface-to-air-akash-missile-trial-for-second-day-2010473 / https://missilethreat.csis.org/missile/agni-5- https://missilethreat.csis.org/missile/hatf-6 / - https://missilethreat.csis.org/missile/hatf-4 https://missilethreat.csis.org/missile/shaheen-3/- https://missilethreat.csis.org/?s=Babur+missile- https://missilethreat.csis.org/missile/ababeel-

الملحق (5)

سباق التسلح في مجال إختبارات الصواريخ بين الهند وباكستان 1998-2017 [1]

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
Pakistan	6-Apr-98	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
India	11-Apr-99	Ballistic	Agni II	2,000
Pakistan	14-Apr-99	Ballistic	Ghauri II	3,000
Pakistan	15-Apr-99	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
Pakistan	24-Jun-99	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
Pakistan	7-Feb-00	Ballistic	Hatf I	70
India	11-Apr-00	Ballistic	Prithvi III (Dhanush)	350
India	16-Jun-00	Ballistic	Prithvi I	150
India	17-Jan-01	Ballistic	Agni II	2,000
India	31-Mar-01	Ballistic	Prithvi I	150
India	12-Jun-01	Cruise	BrahMos	290
India	12-Jun-01	Cruise	BrahMos	290

(**1**)1)Dalton, Tandler, Toby and Jaclyn,**Understanding the arms race in South Asia**,Appendix,pp:22-24

2) From year 2013-2017: Retrieved on 23/5/2019 from: https://www.dnaindia.com/india/report-successful-surface-to-air-akash-missile-trial-for-second-day-2010473 /- - https://missilethreat.csis.org/missile/agni-5- - https://missilethreat.csis.org/missile/hatf-6 / - https://missilethreat.csis.org/missile/hatf-4/- https://missilethreat.csis.org/missile/shaheen-3/ https://missilethreat.csis.org/?s=Babur+missile- https://missilethreat.csis.org/missile/ababeel

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
India	21-Sep-01	Ballistic	Prithvi III (Dhanush)	350
India	13-Dec-01	Ballistic	Prithvi II	250
India	25-Jan-02	Ballistic	Agni I	700
India	28-Apr-02	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	25-May-02	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
Pakistan	26-May-02	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
Pakistan	28-May-02	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180
Pakistan	4-Oct-02	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
India	9-Jan-03	Ballistic	Agni I	700
India	12-Feb-03	Cruise	BrahMos	290
India	26-Mar-03	Ballistic	Prithvi I	150
Pakistan	26-Mar-03	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180
India	29-Apr-03	Ballistic	Prithvi I	150
Pakistan	3-Oct-03	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
Pakistan	8-Oct-03	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
Pakistan	13-Oct-03	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
India	29-Oct-03	Cruise	BrahMos	290
India	29-Oct-03	Cruise	BrahMos	290

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
India	9-Nov-03	Cruise	BrahMos	290
India	9-Nov-03	Cruise	BrahMos	290
India	23-Nov-03	Cruise	BrahMos	290
India	23-Nov-03	Cruise	BrahMos	290
India	23-Jan-04	Ballistic	Prithvi I	150
Pakistan	9-Mar-04	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
India	19-Mar-04	Ballistic	Prithvi II	250
Pakistan	29-May-04	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
Pakistan	4-Jun-04	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
India	13-Jun-04	Cruise	BrahMos	290
India	4-Jul-04	Ballistic	Agni I	700
India	29-Aug-04	Ballistic	Agni II	2,000
Pakistan	12-Oct-04	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
India	27-Oct-04	Ballistic	Prithvi III (Dhanush)	350
India	3-Nov-04	Cruise	BrahMos	290
India	7-Nov-04	Ballistic	Prithvi III (Dhanush)	350
Pakistan	29-Nov-04	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
Pakistan	8-Dec-04	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
India	21-Dec-04	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	19-Mar-05	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
Pakistan	31-Mar-05	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
India	16-Apr-05	Cruise	BrahMos	290
India	12-May-05	Ballistic	Prithvi I	250
Pakistan	11-Aug-05	Cruise	Babur	500
India	30-Nov-05	Cruise	BrahMos	290
India	1-Dec-05	Cruise	BrahMos	290
India	28-Dec-05	Ballistic	Prithvi III (Dhanush)	350
Pakistan	21-Mar-06	Cruise	Babur	500
Pakistan	29-Apr-06	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
Pakistan	6-May-06	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
India	1-Jun-06	Cruise	BrahMos	290
India	11-Jun-06	Ballistic	Prithvi II	250
India	9-Jul-06	Ballistic	Agni III	3,500
Pakistan	16-Nov-06	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
India	19-Nov-06	Ballistic	Prithvi II	250
India	27-Nov-06	Ballistic	Prithvi II	250
Pakistan	29-Nov-06	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
Pakistan	9-Dec-06	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
India	5-Feb-07	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	23-Feb-07	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
Pakistan	3-Mar-07	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180
Pakistan	22-Mar-07	Cruise	Babur	500
India	12-Apr-07	Ballistic	Agni III	3,500
India	23-Apr-07	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	26-Jul-07	Cruise	Babur	500
Pakistan	25-Aug-07	Cruise	Ra'ad	350
Pakistan	11-Dec-07	Cruise	Babur	500
Pakistan	25-Jan-08	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
Pakistan	1-Feb-08	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
Pakistan	13-Feb-08	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
India	26-Feb-08	Ballistic	Sagarika (K-15)	750
Pakistan	19-Apr-08	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
Pakistan	21-Apr-08	Ballistic	Hatf VI (Shaheen II)	2,000
India	7-May-08	Ballistic	Agni III	3,500
Pakistan	8-May-08	Cruise	Ra'ad	350
India	12-Nov-08	Ballistic	Sagarika (K-15)	750
India	18-Dec-08	Cruise	BrahMos	290
India	20-Jan-09	Cruise	BrahMos	290
India	5-Mar-09	Cruise	BrahMos	290
India	30-Mar-09	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	6-May-09	Cruise	Babur	500
India	30-Jul-09	Cruise	BrahMos	290
India	7-Feb-10	Ballistic	Agni III	3,500
India	21-Mar-10	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	8-May-10	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
Pakistan	8-May-10	Ballistic	Hatf IV (Shaheen I)	700
India	6-Sep-10	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	21-Dec-10	Ballistic	Hatf V (Ghauri I)	1,300
Pakistan	10-Feb-11	Cruise	Babur	500
Pakistan	11-Mar-11	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180
Pakistan	19-Apr-11	Ballistic	Hatf IX (Nasr)	60
Pakistan	29-Apr-11	Cruise	Ra'ad	350

Country	Date	Type	Missile	Range (km)
India	21-Jul-11	Ballistic	Prahaar (Sanskrit)	150
Pakistan	28-Oct-11	Cruise	Babur	500
India	15-Nov-11	Ballistic	Agni IV	3,500
India	2-Mar-12	Cruise	BrahMos	290
Pakistan	5-Mar-12	Ballistic	Hatf II (Abdali)	180
India	28-Mar-12	Cruise	BrahMos	290
India	19-Apr-12	Cruise	Angi V	5,000
Pakistan	25-Apr-12	Ballistic	Shaheen IA	1,000
Pakistan	10-May-12	Ballistic	Hatf III (Ghaznavi)	290
Pakistan	29-May-12	Ballistic	Hatf IX (Nasr)	60
Pakistan	31-May-12	Cruise	Ra'ad	350
Pakistan	5-Jun-12	Cruise	Babur	700
India	13-Jul-12	Ballistic	Agni I	700
India	15-Sep-2013	Ballistic	Agni V	5000
India	24-Feb-14	Ballistic	Akash	25
Pakistan	13-Nov-14	Ballistic	Hatf VI (Shaheen)	1500
Pakistan	17-Nov-14	Ballistic	Hatf IV (Shaheen-A)	900
Pakistan	9-Mar-2015	Ballistic	Shaheen III	2750
India	26-Dec-16	Ballistic	Agni V	3500-5000
Pakistan	9-Jan-17	Cruise	Babur 3	450
Pakistan	24-Jan-17	Ballistic	Ababeel	2200

الملحق (6)

الإنفاق العسكري حسب الدولة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجماليGNP، 1998-2017 [1]

India		Pakistan	
Year	percentage	Year	percentage
1998	%2,7	1998	%5,4
1999	%3,0	1999	%5,2
2000	%2,9	2000	%4,2
2001	%2,9	2001	%3,9
2002	%2,8	2002	%4,1
2003	%2,7	2003	%4,1
2004	%2,8	2004	%4,0
2005	%2,8	2005	%3,9
2006	%2,5	2006	%3,6
2007	%2,3	2007	%3,5
2008	%2,6	2008	%3,5
2009	%2,9	2009	%3,3
2010	%2,7	2010	%3,4
2011	%2,7	2011	%3,3
2012	%2,5	2012	%3,5
2013	%2,5	2013	%3,5
2014	%2,5	2014	%3,5
2015	%2,4	2015	%3,6
2016	%2,5	2016	%3,6
2017	%2,5	2017	%3,8

(**1**)Stockholm International Peace Research Institute SIPRI 2019:Retrieved on15/5/2019 from: **www.sipri.org**

PAKISTAN'S FOREIGN POLICY TOWARDS INDIA (1998-2017)

By

Abdelsalam Atyah Hammad

Supervisor

Dr. Abdullah Salim Alnagrash, Prof.

ABSTRACT

This study sheds light on Pakistan's foreign policy towards India for the period (1998-2017), including a number of chapters, which treat this policy in several aspects, on the subjective level related to the nature of Pakistani foreign policy, and how to formulate it, and on the objective level, by analyzing various aspects in the context: Geostrategic, security and military context, as well as interaction on the international side through its impact on Pakistan's foreign policy towards India during the study period, depending on the concept of international behavioral polarization.

This study aims to show several points, the most important of them are: Understanding the concept of foreign policy, and its relationship with other close concepts to it, What are the determinants of Pakistani foreign policy, What are the most prominent geostrategic issues in Pakistani foreign policy towards India, and how this policy dealt with it, how Pakistan's foreign policy dealt with security and arms issues towards India. As well as, clarifying the impact of the international role on Pakistan's foreign policy towards India.

Regarding the methodological aspect, the study depends on a set of approaches. They are the following: historical approach, descriptive analytical approach, comparative approach, systems approach and case study approach.

The study reached a number of results, the most important of them were: The Army plays an influential role in Pakistani foreign policy. Pakistan's foreign policy towards India has continued in its context with the successive development of armaments at the traditional and nuclear levels, Pakistan's foreign policy towards Jammu and Kashmir has changed programmatically due to internal and external circumstances. International behavioral polarization has had a clear impact on Pakistan's foreign policy towards India in the political and military areas.

Keywords: *Pakistan, India, foreign policy, geostrategic, armament, polarization.*